

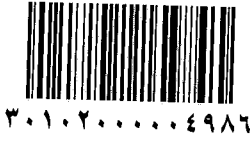
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف



# الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب

لأبي عبد الله الرصاع (ت ٨٩٤ هـ)



## تحقيق ودراسة

من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد

رسالة مقدمة لنيل درجة "الدكتوراه" في اللغة العربية

إعداد الطالب

جمعان بن بنوس بن جمعان السيكالي

الرقم الجامعي ٨٧٧٦٦ - ٤١٧

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد بن عيسى الشيتي

١٤٢٤ - ١٤٢٥ هـ

المكتبة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

# مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ

عنوان الرسالة : «الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصّاع ، ت ٨٩٤ هـ» .

موقع البحث من مقاصد التصنيف : «تحقيق ، ودراسة ، من أوّل سورة آل عمران إلى آخر سورة الرّعد» .

اسم الباحث : جمعان بن بنيوس بن جمعان السيّالي .

الدرجة : الدكتوراه في النّحو والصّرف .

الجامعة : أمّ القرى .

هدف الموضوع : المشاركة في نشر التّراث ، والتّعريف بمؤلّف الكتاب ، ومكانته العلميّة .

ودراسة المسائل النّحويّة في الكتاب ، ونشر الكتاب خدمة للعلم وطلّابه .

خطة الموضوع : اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين يسبقهما مقدّمة عرضت فيها لأهداف البحث ، وخطته ، ويقفوهما خاتمة ، بيّنت فيها أهمّ النتائج ، ثمّ ألحقت البحث بفهارس فنيّة تخدمه .

فجاء القسم الأوّل للدراسة وقسمته إلى ثلاثة فصول : الفصل الأوّل تحدّث فيه عن المؤلّف ؛ اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه ، ووفاته ، وتلاميذه ، وآثاره . والفصل الثّاني تحدّث فيه عن كتاب الجمع الغريب فحقّقت اسمه ، ووُثّقت نسبته ، وذكرت موضوعه ، وبيّنت منهجه ، وشواهد ، ومصادره . ثمّ عرّفت بقيمته العلميّة ، ونسخه . وجاء الفصل الثّالث دراسة للنّصّ المحقّق ، بيّنت فيه موقف الرّصّاع من العلماء من خلال نصوصه . ثمّ عرضت آراءه وتوجيهاته . وفصّلت الخلاف النحوي في الجمع الغريب ، ثمّ أوردت شيئاً من المباحث البلاغيّة في الكتاب ، ووضّحت منهجي في التحقيق .

أما القسم الثّاني ، فخصّصته للنّصّ المحقّق ، حاولت فيه إخراج الكتاب في أقرب صورها يريدّها المؤلّف . ثمّ أتبع النّصّ بخاتمة بيّنت فيها نتائج البحث الّتي من أهمّها :

## نتائج البحث :

١ - أنّ كتاب الجمع الغريب ذو صلة بالقرآن الكريم ، فهو جمع وترتيب لشواهد مغني اللبيب القرآنيّة ، مع إيراد الآراء الّتي تحضره في الآية للمعريين والمفسّرين ، ومناقشتها .

٢ - أنّه مصدر من مصادر القراءات ، فاهتمام المؤلّف بها كثير .

٣ - أنّ مؤلّفه ذو مكانة علميّة كبيرة .

٤ - أنّ به مسائل نحويّة وصرفيّة قمّنة بالدراسة والبحث .

٥ - التّعرف من خلاله على أعلام وأسماء كتب ، لم تعرف من قبل .

رئيس قسم الدراسات العليا

د . عليّان الحازمي

المشرف على البحث

أ.د/ عياد بن عيد الثّبيتي

الطالب

جمعان بن بنيوس بن جمعان السيّالي



# المقدمة

( الحمد لله الذي وفقنا لخدمة كتابه ، ومعرفة شيء من حكمه وأحكامه ، وآدابه ، وأهملنا تدبر بعض معانيه ووجوه إعرابه ، وعرفنا تفنن أساليبه ، من حقيقته ومجازه ، وإيجازه وإطنابه ، أحمدته حمداً يليق بجنابه على الاعتصام بأمتن أسبابه ) <sup>(١)</sup> ، المعجز في نظمته وخطابه ، المتفرد في بيانه ، وإعرابه ، مجملاً ومفصلاً ، حسب الوقائع والأسباب منزلاً ، الذي يقول فيه الحق : ﴿ وَإِنَّ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ الشعراء : ١٩٢ ] .... ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [ الشعراء : ١٩٥ ] . المتعهد بحفظه مع تشابه معانيه وتشابه لفظه ، ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [ فصلت : ٤٢ ] . قال عنه : ﴿ إِذَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [ الحجر : ٩ ] .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المبرز في فصاحته وفصل خطابه ، ناظم حبل الحق بعد انقضائه ، وجامع شمل الدين بعد انشعابه ( صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ) ما استطار برق في أرجاء سحابه ، واضطرب بحر بموجه وعبابه <sup>(١)</sup> ، صلاة نذخرها ليوم يفر فيه المرء من عشيرته وأحبابه ، جعلنا ممن يقفوا أثره ، ويسير في ركابه ، ناجين من عذاب الله وعقابه .

## ثم أما بعد :

فإن اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه حياة المجتمعات ؛ إذ أنها وسيلة التفاهم والاتصال بين الأفراد والجماعات في مختلف الأقطار والجهات ، مع اختلاف الصفات وبعد المسافات .

واللغة العربية خصها الله بصفات ، وميزها بمميزات جعلتها أفضل اللغات في الأصوات واللهجات ، والتراكيب ، وبناء الكلمات ، وتوظيف المفردات للمعاني بين الأضداد والمترادفات ، على مقتضى الحال من إيجاز وإطناب ، بجمل وتراكيب يكون فيها فصل الخطاب للإعراب .

ذلك الهاجس الذي شغل الخلفاء ، عندما لمسوا تفشي اللحن بعد انتشار الفتوحات الإسلامية ، واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب ، فأنكروا اللحن على من لحن ، وأمروا ألا يقرئ كتاب الله إلا حاذق فطن ، فبدأ التنافس بالجمع والتأليف في أحضان القرآن الكريم ، بالنقط والإعجام .

(١) اقتباس من مقدمة التبيان في إعراب القرآن .



ثم طوّرت هذه الجهود وبورك فيها ، واتسعت ، ونشأت بجانبها دراسات متعدّدة مستمّدة مادّتها من كتاب الله ، ومن الصحيح ممّا روي عن نبينا محمد ﷺ ، ومن فصيح أقوال العرب شعراً ونثراً - على صفوة من خلقه في كلّ زمان ومكان ، جيلاً بعد جيل ، واضعين نصب أعينهم هدفاً نبيلاً هو خدمة العلم وطلّابه ، بما يسرّ الله لهم من همم عالية ، وذكاء متوقّد مكنّهم من القدرة على الاستنباط والتأليف ، فتركوا لنا تراثاً ضخماً في جميع ميادين المعرفة ، تقصّر دونه الخطى ، وتعجز عن إدراكه الرؤى . والواجب علينا لنحتفظ بعراقنا ، أن نقف على هذا التراث المجيد وقفة إجلال ، وإكبار داعين الله أن يرحم السّابقين ، وينفع بعلمهم اللاحقين إلى يوم الدّين .

ومن أجل هذا وذاك بعد أن يسّر الله لي القبول في مرحلة الدكتوراه ، وفتح لي نافذة على الإسهام في خدمة العلم وطلّابه ، أحسست أنّه من الواجب عليّ أن أقف على تراث السّابقين ؛ لأسهّم في كشف اللّثام عمّا طوته صفحة الأيام ممّا أملت تلك القرائح على الأقلام ؛ لأسهّم في نشره لذوي الأفهام . فطفقت أنتهب الخطى متيمّماً الأماكن القمّة بهذا من خزائن الكتب ، من خلال فهارس المكتبات والأعلام ، وأسأل أهل العلم في هذا الفنّ ، مستأنساً بآرائهم ، وآخذاً بأقوالهم ...

حتّى أرشدني أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثّبيتي ، إلى أنّ ثمة كتاباً يتعلّق بكتاب الله من جهة ، وبكتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب من جهة أخرى ، وهو :

« كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللّبيب » لأبي عبد الله الرّصاع المتوفى سنة ٨٩٤ هـ ، وأخبرني - جزاه الله خيراً - بأنّ منه نسختين في مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، وأنّ ثمة باحثة عُثيت بتحقيق قسم منه بإشرافه حفظه الله .

فعكفت على الكتاب أقلبُ صفحاته ، وأتبع آراءه ومصادره ، والمادّة العلميّة فيه ، فوجدته قيماً بأنّ يُسجّل رسالة علميّة تستحقّ الجهد والوقت ؛ لتضاف إلى المكتبة العربيّة ، مشتملة على علم غزير ، أسأل الله أن ينفع به ، ويثيب عليه .

والقيت مؤلّفه من المبرّزين في عصره ، يتميّز بثقافة واسعة ، وشخصيّة علميّة متميّزة .

فعزمت على تسجيله تحقيّقاً ودراسة ، يدفعني إلى ذلك أسبابٌ من أهمّها :

١ - الإسهام في نشر التراث العربيّ .

٢ - أنّ هذا الكتاب ذو صلة بكتاب الله الكريم ، فهو جمعٌ لشواهد مغني اللّبيب القرآنيّة ، ومن

ثمّ ترتيبها حسب السّور ، مع ذكر أماكن الاستشهاد بها في المغني .

- ٣ - يُعدُّ مصدرًا في القراءات ، إذ أنَّه يهتم بعزو القراءة ، وبيان درجتها وتوجيهها .
  - ٤ - أنَّه دراسة لمسائل كتاب من أجل كتب النحو ، وهو كتاب مغني اللبيب .
  - ٥ - أنَّ كتاب الجمع الغريب يضمُّ كثيرًا من آراء المفسِّرين ، والمُعربين ، التي تُساعد على فهم القرآن ، ودقَّة التوجيه النحوي ، ولطائف التفسير ، ودقائقه .
  - ٦ - أنَّه يحتوي على كثيرٍ من آراء النحاة ، والبلاغيين وغيرهم ممَّا لم يرد في آثارهم المطبوعة .
  - ٧ - التعرّف من خلاله على أعلام لم تأخذ نصيبها من الشهرة .
  - ٨ - ذكره لأسماء كتب لم يسبق ذكرها ، ولم يُكتب لها النشر .
  - ٩ - منهجه المتفرّد الذي لم يُسبق إليه على حدِّ علمي المتواضع ، إذ جمع شواهد المغني القرآنية من مباحثه المتنوّعة ، وربّتها على السّور القرآنية ، ثمّ ذكر ما استحضره من آراء المعربين والمفسرين في الآية ، مع الردّ والاستنتاج ، والترجيح .
- واقترضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين ، يسبقهما مقدّمة ، ويتلوها خاتمة ، وفهارس فنيّة علميّة :

## - الفهرس الأول : خصّصته للدراسة ، وجاء في ثلاثة فصول :

### - الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث :

#### - المبحث الأوّل : يشتمل على :

أولاً : تمهيد يتضمّن عرضاً موجزاً للدراسات التي سبقتني عن المؤلّف وبعض آثاره .

ثانياً : أبو عبد الله الرّصاع : أ. ( اسمه ، ونسبه ) ، ب. ( مولده ونشأته ) .

#### - المبحث الثاني : حياة المؤلّف العلميّة والاجتماعيّة ، وفيه :

أولاً : طلبه العلم ورحلاته .

ثانياً : شيوخه .

ثالثاً : ثقافته ، ومكانته العلميّة .

رابعاً : مكانته الاجتماعيّة .

#### - المبحث الثالث ، وفيه :

أولاً : وفاته .

ثانيًا : تلاميذه .

ثالثًا : مؤلفاته .

**الفصل الثاني :** كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب . وفيه ثلاثة مباحث :

**- المبحث الأول** يشتمل على :

أولًا : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الرصاع .

ثانيًا : موضوع الكتاب .

ثالثًا : منهج كتاب الجمع الغريب .

**- المبحث الثاني** يشتمل على :

أولًا : مصادر كتاب الجمع الغريب .

ثانيًا : شواهد كتاب الجمع الغريب .

ثالثًا : القيمة العلمية لكتاب الجمع الغريب .

**- المبحث الثالث** يشتمل على :

أولًا : نسخ تحقيق كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب .

ثانيًا : منهجي في التحقيق :

**الفصل الثالث :** دراسة النصّ ، ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

**- المبحث الأول :** موقف أبي عبد الله الرصاع من العلماء ، وفيه :

أولًا : موقف أبي عبد الله الرصاع من ابن هشام .

ثانيًا : موقف الرصاع من بعض العلماء الآخرين .

**- المبحث الثاني :** آراؤه وتعليقاته ، وفيه :

أولًا : الرصاع وعبارة ابن هشام .

ثانيًا : آراؤه في الحروف والأدوات .

ثالثًا : آراؤه في الإعراب والتراكيب .

## - (المبحث الثالث : الخلاف النحوي في كتاب الجمع الغريب ، وفيه :

١. الخلاف في الحروف والأدوات .

٢. الخلاف في بنية الكلمة .

٣. الخلاف في الجمل والتراكيب .

٤. الخلاف في التوجيه النحوي .

٥. الخلاف في التعليل .

٦. الخلاف في التاويل .

٧. الخلاف في فهم النص .

## - (المبحث الرابع : المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب .

## - القصر الثاني : تحقيق النص :

- ثم كتبت خاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي استنتجتها بعد الدراسة والتحقيق ، متبعا ذلك بفهارس فنية متعددة لازمة لخدمة الكتاب ؛ بغية الوصول إلى مباحثه ، ومساائله دون عناء ومشقة .

وبعد ، فهذا جهد المقل ، حاولت أن أبذل فيه ما أستطيع ، فإن أصبت ، فذاك توفيق من الله وحده ، وله الحمد والمنة ، وإن أخطأت فعذري أنني واحد من البشر الخطائين ، وحسي أنني لم أتعمد ذلك ، ولا أدعي الكمال ؛ لأنه لا ينبغي إلا لله وحده جل شأنه .

وختاماً فبعد شكر الله عز وجل ، وعملاً بقول النبي ﷺ : « لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » <sup>(١)</sup> فإنني أرفع أكف الضراعة لله ﷻ : أن يرحم أبي ويسكنه فسيح جناته ، ويمتّع والدتي بالصحة والعافية .

ثم الشكر لأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ / عياد بن عيد الشبيبي المشرف على الرسالة ، الذي استنرت بتوجيهاته النيرة ، وأفدت من ملحوظاته القيّمة ، فقد رعى الموضوع حتى استوى على سوقه ، لم يأل جهداً في ذلك ، ولم يَضِنُّ بوقت ، جعل الله ذلك في موازين حسناته .

(١) مسند الإمام أحمد ٢/٢٩٥ ، ٣/٧٤ .

ثم أتوجّه بالشكر لصاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور / محمد بن عوض السهلي .

والأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري .

على تفضّلهما بقبول مناقشة هذا العمل ، وتسديد خلله - رغم مشاغلهما - شكر الله لهما ، وأجزل لهما المثوبة .

ولا يفوتني أن أشكر جامعة أمّ القرى ، وعمادة الدراسات العليا ، وأخصّ بالذكر كُلية اللغة العربية ممثلة في عميدها وأساتذتها الأفاضل ، وجميع منسوبيها ، وإن كان من شكر مخصوص فيّاني أوجّهه إلى قسم الدراسات العليا ممثلاً في رئيسه السابق الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد ورئيسه الحالي الأستاذ الدكتور / عليّان الحازمي .

ثمّ لا يفوتني أن أشكر وزارة التربية والتعليم التي أتاحت لي مواصلة الدراسة ، ولجميع زملائي في كُلية المعلمين بالطائف ، بدءاً بزملائي في قسم اللغة العربية ، وجميع أساتذتي ، وكلّ من أعانني على إتمام هذا البحث ، فأسدى إلى نصّحاً ، أو أعارني كتاباً ، فلهم جميعاً منّي خالص الشكر والتقدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وكتبه الطالب / جمعان بن بنيوس بن جمعان السيّالي

الرقم الجامعي : ٤١٧٠٨٧٧٦٦



# القِسْمُ الْأَوَّلُ

## الدِّرَاسَةُ

وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول :** أبو عبد الله الرصاع .

**الفصل الثاني :** كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب .

**الفصل الثالث :** دراسة النص .

# **الفصل الأول**

## **أبو عبد الله الرضائي**

**وفيه ثلاثة مباحث**

**المبحث الأول : أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة .**

**ثانياً : أبو عبد الله الرضائي .**

**المبحث الثاني : حياته العلمية .**

**المبحث الثاني : أولاً : وفاته .**

**ثانياً : تلاميذه .**

**ثالثاً : مؤلفاته .**

# المبحث الأول

## أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة عن المؤلف وآثاره

حريٌّ بكلِّ أمةٍ عريقةٍ تريد أن تحتفظ بعراقتها أن تقف على تراثها ، وقفة متأملٍ مقدِّرٍ لجهود من سبقه ، مُوظِّفٍ ما يتهدى له من الظروف ، ناشدٍ الأهداف التي تخدم ذلك التراث .

كان هذا هو هاجسي عندما يسرَّ الله لي تسجيل موضوعي لهذه المرحلة بعنوان :

( الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب ) لأبي عبد الله الرصَّاع ( ت ٨٩٤ هـ )

تحقيق ودراسة ، من أوَّل سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد .

فطفقتُ أنتهب الخطي ، أتتبع آثار الرُّجل في كتب التراجم والآثار ، فوجدتُ أنني مسبوق بجهودٍ مشكورةٍ عُنت بما أنا معنيّ به من دراسةٍ وتحقيقٍ بعض آثار أبي عبد الله الرصَّاع .

أمَّا الجهد الأوَّل فهو جهد الأستاذ محمَّد العنابي الذي قام بتحقيق فهرست الرصَّاع ، وطبع الكتاب بالمكتبة العتيقة بتونس عام ١٩٦٧ م .

إذ نُشر الكتاب في ٢٩٠ صفحة من القطع المتوسط تقريباً . قدَّم المحقِّق للكتاب بمقدمة علمية أفدتُ منها كثيراً ، إذ عرَّج المحقِّق على دور الرُّحلة في تثقيف وتنشئة العقل البشري ، وتحدَّث عن فهارس العلماء وقيمتها ، وأنواعها .

ثمَّ انتقل إلى التعريف الموجز بأبي عبد الله الرصَّاع ، اسمه ، ونسبه ، وحياته العلمية والعملية ، وآثاره ، ووفاته .

وألح إلى الحياة الحضارية والعلمية بتونس في عهد الرصَّاع ، ثمَّ النص المحقِّق الذي دَّيَّله بفهارس متنوّعة حسب ما اقتضته طبيعة الكتاب .

أمَّا الجهد الآخر فيتمثّل في تحقيق الأثر الثاني من آثار أبي عبد الله الرصَّاع ، وهو ( شرح حدود ابن عرفة ) الموسوم بالهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية ) .



إذ صدر الكتاب عن دار الغرب في طبعته الأولى عام ١٩٩٣ م بتحقيق كلّ من : الأستاذ / محمّد أبو الأحفان ، والأستاذ / الطاهر المعموري .

فجاء الكتاب في مجلدين مجموع صفحاتهما ٧٤٢ صفحة من القطع المتوسط ، مع المقدّمة ، والفهارس .

تناول المحققان في المقدّمة التعريف بالكتاب ، وبالمؤلف . واعتمدا على فهرست الرصّاع في جوانب عدّة من التعريف به ، واستأنسا بكتب التراجم الأخرى <sup>(١)</sup> .

إذ تناولوا اسمه ونسبه ، ونشأته في تلميسان ، ورحلته إلى تونس ، ثمّ ذكرا بعض شيوخه وتلاميذه ، وبعض المناصب التي تقلّدها .

وبسطا الحديث عن آثاره ، والتعريف بها ، وبأماكن وجود ما تيسّر منها ، فجاء عملهما أكثر ترتيبيّاً وتحقيقاً وشموليّة من سابقهما . فظننت أنني كُفيتُ في ذلك ، حتّى قرأت فهرست الرصّاع وبعض كتب التراجم ذات الصّلة بالمؤلف وعصره ، فوجدت أنّ ثمة مباحث تحتاج إلى إعادة نظر .

من هذه المباحث : جوانب تتعلّق باسمه ونسبه ، جاءت مقتضبة عند السّابقين ، فبسطت القول فيها ، وعرضتها على مظانّها ما أمكنني ذلك ، وتحدّثت عن حياة الرصّاع العلميّة باختصار .

ثمّ أتيت إلى شيوخه ، فوجدت العنابي أغفل ذكرهم ، وذكر منهم محققاً حدود ابن عرفة ثلاثة عشر شيخاً فقط ، فأغفلاً كثيراً منهم ، وبعضهم اقتصر على اسمه دون نسبه ، والجوانب الأخرى من ترجمته ، لا لعدم شهرتهم ، ولا لعدم تلمذ الرصّاع عليهم ، ولكنهما أثرا الاختصار .

كما أنّ الأستاذ العنابي أغفل ذكر تلاميذ الرصّاع ، وذكر منهم محققاً ( حدود ابن عرفة ) اثنين فقط .

وأما الجهد الثالث فهو للطّالبة / نوال أحمد الصّالح ، التي قامت بتحقيق القسم الأوّل من الكتاب إلى آخر سورة البقرة ؛ لنيل درجة الدكتوراه من كلّية التربية بالريّاض .

هذا بالإضافة إلى ما وقع عندهم جميعاً من تصحيف وتحريف في الأعلام ، وفي آثار أبي عبد الله الرصّاع - أشرت إلى كلّ في موضعه .

كلّ هذه الأمور - بعد الاستقراء والتّبع - أملت عليّ أنّ من حقّ البحث العلميّ إعادة النّظر فيما

(١) شرح حدود ابن عرفة ١٢/١ .

كُتِبَ عن الرّصاع ؛ لاستدراك ما أغفل ، أو تصحيح ما رأيته يحتاج إلى تصحيح ، ولا أدعي أنني أتيتُ على كلّ ما تركوا ، فقد عانيت كثيرًا ممّا عاناه السّابقون من اقتضاب العبارة ، وذكر بعض الأعلام بالشّهرة التي يشترك فيها أكثر من علم ، والاستطرادات ، وضمن المصادر ببعض التراجم ، خاصّة أنّ الرّصاع بحر لا شاطئ له .

فقد لا أكونُ أحسنَ حظًا من السّابقين لي ، فقد حيل بيني وبين ما أنشده من الدّقة والاستقصاء ، راجيًا من الله أن يأتي يومٌ أستدرك فيه أنا أو غيري ما قصّرت خطاي وخطى السّابقين عنه . وصدق القائل :

لا يعرف الشّوق إلّا من يكابده \* ولا الصّباة إلّا من يعانيتها



## ثانيًا : أبو عبد الله الرّصاع

أولًا : اسمه ونسبه <sup>(١)</sup> :

أبو عبد الله محمّد بن قاسم الرّصاع <sup>(٢)</sup> ، الأنصاريّ ، التّلمسانيّ <sup>(٣)</sup> ، التّونسي . وزاد السّخاويّ : المغربيّ المالكيّ <sup>(٤)</sup> .

(١) فهرست الرّصاع ص ٨ ، والضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وتوشيح الدّياج ص ٢١٦ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٤٢ ، وشجرة النور الزكية ٢٥٩/١ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/١ ، وتراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ ، ومقدّمة شرح حدود ابن عرفة ١٤/١ .

(٢) (الرّصاع) مهملتين وتشديد ، نسبة لجده الرّابع من الوالد الذي كان تجارًا يرصّع المنابر ، ويزيّن السقوف المفاخر .

فهرست الرّصاع ص ١٦ ، والضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ،

(٣) نسبة إلى (تلمسان) بالثاء المثناة ، وكسرتين ، وسكون اللام ، وسين مهملة ، وبعضهم يقول : (تتمسان) بالنون عوضًا من اللام . مدينة مشهورة من ولاية وهران بالمغرب .

انظر معجم البلدان ٤٥٤/٢ .

(٤) الضوء اللامع ٢٨٧/٨ .

وفي تراجم المؤلفين التونسيين : ( محمد بن أبي القاسم بن أبي يحيى بن أبي الفضل بن محمد ... )<sup>(١)</sup> .

### ثانيًا : مولده ونشأته :

نشأ في تلمسان وتونس ، في فترة من أخصب الفترات في ذلك القطر ؛ ازدهرت فيها الثقافة بما توفر لها من أسباب النشاط .

تراه يتحدث عن نفسه قائلاً : ( التلمساني مولداً ، التونسي تربية ، ومنزلاً ، وقراءة ... )<sup>(٢)</sup> .  
إلا أنه لم يذكر شيئاً عن تاريخ ولادته .

ويقول : ( لما بلغ السنّ مني سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... قرأت عليه ابتداء كتاب الله تعالى ، ومبادئ ما تتوقّف القراءة عليه ، ثمّ سافر المؤدّب ، وخلا المكتب ، ... ثمّ لما توفيّ المعلم الأوّل ؛ انتقلت إلى مسيد آخر عند سوق القبابين ... ثمّ انتقلت إلى زاوية البنا ؛ لأنّه قدم عليها رجل يقال له : أحمد بن يحسن ... ، وكان متفناً في القراءة والرّسم ... ورأيت الشّيخ ... قد قرأ البيعة بالجامع الأعظم بالبلدة ، وحضرتُ فقهاء وقتها وعلماء عصرها ... )<sup>(٣)</sup> .

ثمّ انتقل إلى تونس ، وبين سنة خروجه من تلمسان بقوله :

( ثمّ لما كانت سنة إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تلمسان إلى حضرة تونس المحروسة ... فخرجنا مع الهداية مع الوالدة ... وكان الوالد - رحمه الله - قد سبق إلى الحضرة العليّة قبل ذلك بعامين ... ولما قدمتُ الحضرة العليّة ، وأنا قد حفظت القرآن ثانيًا بقراءة نافع ... حضرتُ للقراءة على مؤدّب آخر ... )<sup>(٤)</sup> .

فأخذ يتنقل بين حلّق الذكر حتّى حقق الله له ما أراد من مكانة علميّة واجتماعيّة .



(١) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٥٨/٢ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٨ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٤ - ٣٠ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ٤٣ ، ٥٦ .

# المبحث الثاني

## حياة المؤلف العلمية والاجتماعية

### أولاً : طلبه العلم ورحلاته :

الفترة الزمنية التي ظهر فيها الرّصّاع كانت فترةً مُشرقةً ، ازدهرت فيها الثقافة بما توفر لها من أسباب ، حتّى سما العلم ورقى الأدب ؛ وذلك بفضل الله ، ثُمَّ بتشجيع الولاة والأمراء للعلماء ، وبالتنافس الشديد بين العلماء في الحرص على حضور حلق الذكر والتأليف .

وكان أبو عبد الله الرّصّاع مَنَّ من الله عليهم بذلك ، إذ يتحدّث عن نفسه قائلاً :

( لما بلغ السنّ مني سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... ، مؤدّب لكتاب الله بمسيده عند المغاربة ، وهو المكتب الذي كنتُ أسكن فيه ... ) (١) .

ثُمَّ أخذ - رحمه الله - يتنقّل في حلق الذكر ، حتّى ختم القرآن مرّتين على يد الشّيخ الفقيه أبي العباس أحمد بن يحسن (٢) في حدود عام ٨٣٠ هـ (٣) .

ثُمَّ انتقل إلى تونس مع والدته ، وأبيها ، أمّا والده فقد سبق إلى تونس قبل هذا بعامين (٤) .

وقد حدّد الرّصّاع سنة رحلته إلى تونس بقوله : ( ثُمَّ لما كانت حدود إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تلمِسَان إلى حضرة تونس المحروسة ... ) (٥) .

حرص - رحمه الله - فيها على حضور مجالس أكابر العلماء ، وتلمذ عليهم ، يحدوه إلى ذلك هِمّةٌ

(١) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

(٢) سيأتي التعريف به ضمن شيوخ الرّصّاع .

(٣) انظر : فهرست الرّصّاع ص ١٦ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، وانظر تراجم المؤلفين التونسيين ٣٨٥/٢ ، ومقدمة شرح حدود ابن عرفة ١٥/١ .

عاليه ، وذكاء متوقّد ، وقوّة حفظ ، وسعة ثقافة ؛ أهله للإجازة من عدد كبير من علماء الحضرة العلية .



## ثانيًا : شيوخه

كنتُ أودُّ ترتيب شيوخ أبي عبد الله الرّصّاع على حسب تاريخ الوفاة ، الأوّل فالأوّل ، إلّا أنّني رأيتُ هذا المنهج غير منضبط ؛ بسبب عدم معرفة تاريخ وفاة بعض هؤلاء الشّيوخ ، ولعدم معرفة جوانب متعدّدة من حياة بعض الشّيوخ ، ولاكتفاء المصادر بالشّهرة للشّيوخ ، كما أغفلت المصادر بعض هؤلاء الشّيوخ ؛ ممّا جعلني أقنصر في التعريف ببعضهم على ما جاء في فهرست الرّصّاع . ولعلّ هذه الأسباب هي التي جعلت محقّق فهرست الرّصّاع يُغفلُ مبحث شيوخ الرّصّاع في المقدّمة .

وإن قيلَ : إنّ محمّد العنابي اكتفى بذكر الشّيوخ في متن الفهرست .

أقول : وكذلك أغفل ترجمة بعض الشّيوخ في النّصّ ، واكتفى بما ذكره الرّصّاع <sup>(١)</sup> .

وكذلك صنع محقّقنا شرح حدود ابن عرفة ؛ إذ اقتصرنا على التعريف الموجز بثلاثة عشر شيخاً من شيوخ الرّصّاع <sup>(٢)</sup> .

وذكرنا سبعة آخرين بالاسم فقط <sup>(٣)</sup> .

والبعض الآخر لم يعرجا عليه مع تصريح الرّصّاع بتلمذه عليهم .

(١) فهرست الرّصّاع ص ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٩٠ ، ... ، ١٣٦ ، ١٦٦ ، ... وغيرها .

(٢) شرح حدود ابن عرفة ١/١٦ - ٢٤ .

(٣) شرح حدود ابن عرفة ١/٢٥ .

ولعلّ عملي هذا مكملٌ للدراسات السابقة بما فيه من الاستدراك والإضافة حسب ما توافر لي من مصادر ومعلومات ، فسأعرّف بكلّ من صرّح الرّصاعُ بالأخذ عنه ، والتّلمذ عليه .

وبعد قناعتي بعدم انضباط المنهج السّابق ، عقدتُ العزم على ترتيب شيوخ الرّصاع وفق ذكره لهم في كتابه ( فهرست الرّصاع ) ؛ لأنّه هو المصدر الرئيس في التعريف بهم ، ولكن حيل بيّني وبين هذا المنهج بمنهج الرّصاع في كتابه ، فقد يورد اسم شيخ ويذكر تلمذه عليه في بدايات انضمامه لحلق العلم ، ثمّ يستطرد بذكر خواطر ، وذكريات ، أو مسائل ، ومناقشات ، يتعرّض فيها لذكر شيوخ متأخرين في التلقي عنهم ، ثمّ يعيد الحديث عنهم مرّاتٍ عدّة .

فرايتُ أنّ ترتيب شيوخ الرّصاع على هذا المنهج لا يسلم من الخلط والتّكرار ، ويوقع القارئ في حيرة ، فيفتح باب تعقب واستدراك .

ولعلمي أنّ كتاب فهرست الرّصاع غير متوافر لدى الجميع بصورة يسهل الرجوع إليه إذا دعت الحاجة .

وبعد هذه وتلك أملت عليّ طبيعة البحث - والمادّة العلميّة في هذا المبحث - ترتيب شيوخ الرّصاع وفق الحروف الهجائية ، ولا أدعي أنني سأقدّم تعريفاً وافياً لكلّ من هؤلاء الشيوخ ، فقد لا تُسعفني المصادر التي تمكّنت من الاطلاع عليها بما ينشده القارئ وما تنوق النفس إليه من الدقّة والاستقصاء .

راجياً من الله أن يأتي يوم فيكشف السّترُ عنّ أسدِل عليه الآن ، فيظهر من قصرت عنه الخطي ، وأهمّلته كتب التراجم ، وأنباء الزّمان .

وبعد معرفة شيوخ الرّصاع ، ورحلاته ، وتنقله بين حلق العلم ، وملازمة بعض الشيوخ ، وطرق تلقيه العلم ، وسعيه وراء مشاهير كلّ فنّ يمكن تصنيف هؤلاء الشيوخ إلى ثلاث مراحل ، أو فترات :

١ - فترة الكتاب ، وهي التي حفظ فيها القرآن ، وتلقّى مبادئ العربيّة ، وهذه يتلمّسان <sup>(١)</sup> .

٢ - فترة التلقي والمنافسة بالتعلّم والتعليم ، والمناقشات والتأليف . وهذه المرحلة تبدأ من انتقاله إلى تونس في حدود سنة ٨٣١ هـ إلى وفاته - رحمه الله - <sup>(٢)</sup> .

٣ - فترة الاستئناس والاقتداء بحضور بعض مجالس أقرانه وأنداده بعد تصدّره للقضاء والإفتاء <sup>(٣)</sup> .

(١) فهرست الرّصاع ص ١٤ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٤٣ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٤٨ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ...

## أولاً : في تلمّسان :

### ١ - أبو العبّاس بن يحسن <sup>(١)</sup> :

أحمد بن يحسن ، تلمذ عليه الرّصّاع ، ويُنّ ذلك بقوله : ( ثُمَّ إِنِّي انتقلت إلى زاوية ابن البنا ؛ لأنّه قدم عليها رجل يقال له الشّيوخ الفقيه الصّالح أحمد بن يحسن ، ... ، وكان متفنّاً في القراءة والرّسم بالكتابين المباركين ابن بري <sup>(٢)</sup> ، والخرازي <sup>(٣)</sup> ، فلازمته حتّى ختمت القرآن عليه مرّتين في حدود عام ثلاثين ... ) <sup>(٤)</sup> .

### ٢ - أبو عليّ بن مخلوف <sup>(٥)</sup> :

أبو عليّ الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الرّاشديّ ، الشّهير بـ « أبركان » ، أحد الفقهاء العاملين ، كان من جملة مشاهير الصّالحين الذين حضر الرّصّاع مجالسهم اقتداء بهم . توفي سنة ٨٥٧ هـ .

### ٣ - أبو مدين شعيب <sup>(٦)</sup> :

قال الرّصّاع : ( لما بلغ السنّ منّي سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... ، وليّ الله العارف بالله سيّدي أبي مدين ، - نفع الله به ، ورضي عنه - مؤدّب لكتاب الله ، قرأت عليه ابتداء كتاب الله ، ومبادئ ما تتوقّف القراءة عليه ، ثمّ سافر المؤدّب ، وخلّا المكتب ... ) <sup>(٧)</sup> .

(١) ترجمته في فهرست الرّصّاع ص ٣٠ ، وجاء في مقدّمة شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ : ( بحسن ) بالميم .

(٢) أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين الرباطي ، المغربي ، المالكي ، المعروف بابن بري ، ولد سنة ٦٦٠ هـ ، وتوفي سنة ٧٣٠ هـ ، من آثاره الكافي في علم القوافي ، وحاشية على المعرّب ، منظومة الدّر اللوامع في قراءة نافع .

ترجمته في : هديّة العارفين ٧١٦/١ ، ومعجم المؤلّفين ( كحالة ) ٥١٨/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٣) أبو عبد الله محمّد بن محمّد الشريشي ، الشّهير بالخراز ، توفي سنة ٧١٨ هـ ، من آثاره : مورد الظّمآن في رسم أحرف القرآن ، عمدة البيان ، ...

وقد خلط محققا شرح حدود ابن عرفة بين آثاره ، وآثار ابن بري السّابق .

ترجمته في شجرة النور ٢١٥/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ٣٠ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، وانظر شجرة النور ٢٦٢/١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

وقد اجتهد الأستاذ محمد العنابي في تحقيقه لفهرست الرّصّاع ، وعرف بأبي مدين شعيب بن الحسين ، وهذا غير ذاك ، إذ أنّ شعيباً الذي ترجم له العنابي توفي سنة ٥٩٤ هـ <sup>(١)</sup> .

فلا يمكن أن يتلمذ عليه الرّصّاع .

وجاء في الدرر الكامنة : ( شعيب بن محمد بن جعفر ... ، وبلغتنا وفاته سنة ٧٧٠ هـ ) <sup>(٢)</sup> .

وعنه نقل القرافي <sup>(٣)</sup> .

وهذا أيضاً غير المراد بالمشيخة إذا استندنا إلى عبارة الرّصّاع السابقة .

ولعلّ هذا هو السّبب في عدم التعريف به من قبل مُحَقِّقِي شرح حدود ابن عرفة .

وسأكتفي بما ذكره الرّصّاع عنه ؛ لأنّي لم أتمكن من الزّيادة عليه <sup>(٤)</sup> .

## ثانيًا : الرّصّاع في تونس :

### ٤ - أبو إسحاق الأخضري <sup>(٥)</sup> :

إبراهيم بن محمد الأخضري التونسي ، شيخها وعالمها الكبير ، أخذ عن الأخوين القلشانيين <sup>(٦)</sup> ، وغيرهما . توفي سنة ٨٧٩ هـ .

نعتة الرّصّاع بالشيخ الصّالح المتخلّق العازف ، ووصفه بحسن السّيرة ، وطيب السّريّة ، ولازمه طويلاً <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر نيل الابتهاج ص ١٩٣ ، وشجرة النور الزكية ص ١٦٤ .

(٢) الدرر الكامنة ١١٣/٢ .

(٣) توشيح الديباج ص ١٠٧ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ ، وشجرة النور ٢٥٩/١ .

(٦) ( أحمد وعمر ) ويأتي التعريف بهما .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .



## ٥ - أبو العباس البسيلي <sup>(١)</sup> :

أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي ، العالم المحصل ، أخذ عن ابن عرفة <sup>(٢)</sup> ، وأبي الحسن البطرني <sup>(٣)</sup> ، وغيرهما . توفي سنة ٨٣٠ هـ .

## ٦ - أبو القاسم البرزلي <sup>(٤)</sup> :

أبو القاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل البلوي البرزلي ، نزيل تونس ، وأحد أئمة المالكية ببلاد المغرب ، توفي سنة ٨٤٣ هـ ، وقيل : ٨٤٤ هـ .

من آثاره : فتاوى في مجلدين . بدأ الرصاع القراءة عليه في حدود عام ٨٣٤ هـ ، فقرأ عليه القرآن أفراداً وجمعاً ، وتجويداً ، وعرض عليه حرز الأمانى ووجه التهاني <sup>(٥)</sup> ، وأتراب القصائد في رسم المصحف <sup>(٦)</sup> . قال الرصاع : ( ثُمَّ لَمَّا خَتَمْتُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى ، ... ، رَوَيْنَا عَلَيْهِ الْكُتُبَ السَّتَةَ ، ... ، وَالْمَوْطَأَ ، وَكُتِبَ لِي بِذَلِكَ إِجَازَةٌ خَاصَّةٌ وَعَامَّةٌ ... ) <sup>(٧)</sup> .

## ٧ - أبو العباس القلشاني <sup>(٨)</sup> :

أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد القلشاني المغربي المالكي <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر فهرست الرصاع ص ١٧٥ ، وتوشيح الديباج ص ٥٨ ، ونيل الابتهاج ص ١١٥ ، وكفاية المحتاج ص ٥٧ ، والحلل السندية ٦٣٣/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٣/١ .

(٢) ابن عرفة هو : أبو عبد الله محمد بن محمد الورغمي ، الشهير بابن عرفة التونسي إمامها وعالمها ، لازم حلة الشيوخ كابن عبد السلام ، والسطي ، وابن الحباب ، برع في شتى علوم المعرفة ، له آثار عجيبة ، منها : المختصر الفقهي ، وكتاب في المنطق ، وله آمال في الحديث والقرآن ، تتلمذ عليه خلق كثير كالزليدي وابن علوان وغيرهما . توفي سنة ٨٠٣ هـ .

ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٠/٩ ، وتوشيح الديباج ص ٢٥١ ، ونيل الابتهاج ص ٤٦٣ .

(٣) أبو الحسن هو : محمد بن أحمد البطرني الأنصاري التونسي ، كان إماماً راوية ، أخذ عن والده ، وابن سلطان الشاذلي ، وأجازه أبو النور بن فرحون ، والعز بن جماعة ، وأخذ عنه البسيلي والوانوغي ، توفي سنة ٧٩٣ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٣٧٠/٣ ، وكفاية المحتاج ص ٣٥٩ ، ونيل الابتهاج ص ٤٦١ ، وشجرة النور ٢٢٦/١ .

(٤) فهرست الرصاع ص ٥٦ ، والضوء اللامع ١٣٣/١١ ، وتوشيح الديباج ص ٢٦٦ .

(٥) الشاطبية الكبرى في القراءات السبع للقسام بن فيرة الشاطبي ( ت ٥٩٠ هـ ) .

(٦) قصيدة للشاطبي في خمسمائة بيت ، وهي الشاطبية الصغرى .

(٧) فهرست الرصاع ص ٦٠ .

(٨) ترجمته في فهرست الرصاع ص ١٥٧ ، ١٨٣ ، والضوء اللامع ١٣٧/٢ ، وتوشيح الديباج ص ٦٣ .

(٩) كذا ورد اسمه في الضوء اللامع ١٣٧/٢ .

وفي توشيح الديباج : ( أحمد بن عبد الله القلشاني ) (١) .

أخذ عن ابن عرفة ، وعيسى الغبريني (٢) ، وغيرهما .

شرح ابن الحاجب والرّسالة (٣) ، وولي قضاء الجماعة بتونس ، تتلمذ عليه الرّصّاع بعد وفاة ابن عقاب (٤) ، ولازمه عشرة أعوام إلى أن توفي (٥) .

#### ٨ - أبو العباس أحمد السّلامي (٦) :

كعادته الرّصّاع لم يكتف بتلقّيه عن شيخ واحد ، فهِمَّتْهُ العالية ، وطموحه المتجدّد قاده إلى التّلمذ على هذا الشّيخ عندما جلس مع جماعة من أقرانه ، وتذاكروا ، فوجد عندهم زوائد بحث ، وغرائب نُكّت ، سأل أشدّهم مشاركة ، فدله على الحضور عند الشّيخ المذكور ، فحضر عنده في علم العربيّة ، إذ كان يقرئ المقرّب ، والمتع ، وارتشاف الضرب ، ولامية الأفعال . وذكر أنّ له عليها شرحاً .

قال الرّصّاع : فلازمته حتّى ختمتُ عليه المرادي بلفظي ، ... ، وحصل لي من علم العربيّة ما يكفي ، وهو من أفضل الشّيوخ وأكثرهم تواضعاً ... (٧) .

ومن المشايخ الذين ذكر الرّصّاع أنّه حضر مجالسهم للتبرّك ، وقرأ عليهم ، وبدأ الحديث عنهم بقوله : ( ومَن أدركنا من مشايخ الحقيقة التّابعين للطّريقة ) (٨) .

#### ٩ - أبو العباس أحمد الصّباغ (٩) :

حضر عليه الرّصّاع ابن الحاجب الفرعي ، والمختصر الدّيني لابن عرفة ، ولازمه ، وكان يشيد بعلم الرّصّاع ونبوغه (١٠) .

(١) توشيح الديباج ص ٦٣ .

(٢) الغبريني هو : أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمّد بن محمّد الغبريني التونسي ، قاضي الجماعة . توفي سنة ٨١٥ هـ .

الضّوء اللامع ١٥١/٦ ، توشيح الديباج ص ١٣٨ ، نيل الابتهاج ص ٢٩٧ .

(٣) الرّسالة من أشهر كتب الفقه المالكي للشّيخ محمّد بن عبد الله النفري القيرواني .

(٤) سيّاتي التعريف به في تربيته من شيوخ الرّصّاع ص ١٨ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٥٧ ، ١٨٣ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٢٢ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٢٦ .

(٨) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

(٩) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

(١٠) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

### ١٠ - أبو العباس أحمد القطروالي <sup>(١)</sup> :

حضر عليه الرّصاع الفرائض ، والحساب ، وبين هذا بقوله : ( وقد حضرت أيضًا الفرائض على الشيخ الفقيه الحيسوبي الفرضي أبي العباس القطروالي ، المصري . وكان إمامًا عالمًا بهذا الفنّ ، له منزلة علمية ، وقوة ملكة راسخة ، وله في علم الحساب تأليف يدلّ على قوّته ومكانته ، وأنه لا يُجارى في زمنه ... ) <sup>(٢)</sup> .

### ١١ - أبو العباس أحمد الماكري <sup>(٣)</sup> :

الشيخ الصّالح الولي أبو العباس أحمد الماكري ، نزل بالحضرة العليّة ، واستضافه والد الرّصاع في منزله ، وقرأ عليه ، وتبرّك به <sup>(٤)</sup> . وهو من مشايخ الحقيقة التابعين للطريقة <sup>(٥)</sup> .

### ١٢ - أبو عثمان سعيد السفريولي <sup>(٦)</sup> :

قال الرّصاع : ( ومن الأشياخ الذين شاهدناهم بالحضرة العليّة سيّدي سعيد السفريولي ... ، حضرنا مجلسه ، وكلمته ، ورغبت دعاءه ، وسمعت تفسيره ... ) <sup>(٧)</sup> .

### ١٣ - أبو محمّد البحيري <sup>(٨)</sup> :

عبد الله بن سليمان بن قاسم البحيري <sup>(٩)</sup> التونسي ، قاضي الأنكحة ، العلامة ، من معاصري ابن عقاب ، أخذ عن ابن عرفة وغيره .

حضر الرّصاع مجلسه في قراءة العربيّة ، والفقه ، والأصول ، والتفسير ، والحديث ، ورواية البخاريّ ، ونعته بالشيخ الفقيه العالم الفيّاض المفتي <sup>(١٠)</sup> .

(١) فهرست الرّصاع ص ١١٩ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ١١٩ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٩٢ .

(٤) أي دعاء له بالبركة .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٩٢ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١٩٤ .

(٧) فهرست الرّصاع ص ١٩٤ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٧٨ ، ونيل الابتهاج ص ٢٣٢ ، وكفاية المحتاج ص ١٦٨ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٤/١ .

(٩) في نيل الابتهاج ص ٢٣٢ : ( الجيري ) بالجيم المعجمة ، وبعده : التونسي بن أبي الرّبيع .

(١٠) فهرست الرّصاع ص ١٧٨ .

١٤ - أبو زيد السنوسي <sup>(١)</sup> :

عبد الرحمن السنوسي الرفعي ، المالكي ، من علماء تلمسان ، له منظومة في الفقه ، حضر مجلسه الرّصّاع تبرّكًا ، وكان حيًّا سنة ٨٥٣ هـ .

١٥ - أبو القاسم العبدوسي <sup>(٢)</sup> :

عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي ، الفقيه ، العلامة الحدّث ، الحافظ ، أخذ عن أبيه ، توفي سنة ٨٣٧ هـ . حضر الرّصّاع مجلسه ، وسمع تفسيره <sup>(٣)</sup> .

١٦ - أبو محمّد الغرياني <sup>(٤)</sup> :

عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله الغرياني ، أخذ عن ابن عرفة ، وأجازه ، وصفه الرّصّاع بالشيخ الفقيه الحدّث الرّواية ، حضر مجلس تفسيره ، ولم يذكر تاريخ وفاته <sup>(٥)</sup> .

١٧ - أبو الحسن عليّ الجبالي <sup>(٦)</sup> :

حضر عليه الرّصّاع التّفسير والفرائض ، ونعته بقوله : ( الشيخ الزّاهد العابد المتخلق النّاسك ، الذي أدرك التّابعين في زهده وورعه ... ) <sup>(٧)</sup> . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

١٨ - أبو الحسن عليّ العلوي :

ذكره الرّصّاع عرضًا بعد أبي المواهب ، وذكر أنّه توفي سنة ٨٤٨ هـ <sup>(٨)</sup> .

١٩ - أبو حفص الرّكراكي <sup>(٩)</sup> :

عمر الرّكراكي ، من جملة الشّيوخ الذين أخذ عنهم الرّصّاع ، فسمع تفسيره ، وحضر مجلسه .

(١) فهرست الرّصّاع ص ٣٠ ، ومعجم المؤلّفين ٨٩/٢ .

(٢) ترجمته في فهرست الرّصّاع ص ١٩١ ، والضّوء اللامع ١٤٠/١١ ، وتوشيح الدّيباج ص ٢٦٧ ، ونيل الابتهاج ص ٢٧٠ ، وكفاية المحتاج ص ١٩٩ ، وشجرة النّور ص ٢٥٢ .

(٣) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ١٧٧ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٤/١ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٧٧ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٩٦ ، والحلل السندسيّة ١٩٨/٢ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٩٧ .

(٨) فهرست الرّصّاع ص ١٩٩ .

(٩) فهرست الرّصّاع ص ١٩٧ .

## ٢٠ - أبو حفص القلشاني <sup>(١)</sup> :

عمر بن محمد بن عبد الله الباجي التونسي ، عُرف بالقلشاني ، الفقيه الإمام العلامة ... ، أخذ عن والده ، وعيسى الغبريني ، وابن مرزوق ، ولي قضاء الأنكحة ببلده ، وأقرأ الفقه والأصلين ، والمعاني والبيان ، والعريضة ، والبخاري ، وله شرح على فرعي ابن الحاجب ، وصف بالحسن . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

وقد لازمه الرِّصَّاع كثيرًا ، وكان يفتخر بحضور مجلسه ، وقال عنه : ( شيخ الإسلام العلامة المحقق ... ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، سيدنا وشيخنا الفقيه القاضي ... ، كان إذا تكلم في علم من العلوم أسكت الحاضرين بعلمه وفصاحته ، وحسن تفسيره ... ) <sup>(٢)</sup> .

## ٢١ - أبو المواهب الخوارزمي <sup>(٣)</sup> :

فتح الله العجمي الخوارزمي ، وجاء في الحلل السندية : ( أفق المواهب العجمي ) <sup>(٤)</sup> . كان الرِّصَّاع يجلس عنده ؛ ليشهد بركته ، وذكر أنه توفي قبل عام ٨٤٨ هـ <sup>(٥)</sup> .

## ٢٢ - أبو القاسم العقباني <sup>(٦)</sup> :

أبو الفضل ، قاسم بن سعيد بن محمد <sup>(٧)</sup> العقباني التلمساني ، شيخ الإسلام ، أخذ عن والده أبي عثمان ، وغيره ، وأحرز قصب السبق في العلم ، حجَّ سنة ٨٣٠ هـ ، وحضر إملاء ابن حجر بمصر ، واستجازه ، فأجازه ، له تعليق على فرعي ابن الحاجب ، وله مصنف في أصول الدين ، وفي التفسير وغيرها . توفي سنة ٨٥٤ هـ . حضر مجلسه الرِّصَّاع بالحضرة العلية <sup>(٨)</sup> .

(١) ترجمته في فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٦ ، والضوء اللامع ١٣٧/٦ ، وتوشيح الديباج ص ١٢٨ ، ونيل الابتهاج ص ٣٠٥ ، وكفاية

المحتاج ص ٢٣٠ ، وشجرة النور ٢٤٥/١ .

(٢) فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٦ .

(٣) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩٨ ، والحلل السندية ٨٨/٣ .

(٤) الحلل السندية ٨٨/٣ .

(٥) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩٩ .

(٦) ترجمته في فهرست الرِّصَّاع ص ٣٩ ، ١٧٧ ، والضوء اللامع ١٨١/٦ ، وتوشيح الديباج ص ١٨٩ ، ونيل الابتهاج ص ٣٦٥ ،

وكفاية المحتاج ص ٢٨١ ، وشجرة النور ٢٥٥/١ .

(٧) في توشيح الديباج ( عثمان ) مكان ( محمد ) .

(٨) فهرست الرِّصَّاع ص ١٧٧ .

## ٢٣ - أبو عبد الله بن أبي بكر <sup>(١)</sup> :

أبو عبد الله محمد ، قال عنه الرّصّاع : ( وأوّل المشايخ الذين فتحنا عليهم الكتاب في قراءة علم العربيّة ، وعلم القراءة بالشّاطبيّة ، ... ، أمّا الشّاطبيّة الكبرى فقرأت كثيراً منها بشرحها للشارح الفاسي <sup>(٢)</sup> ، ففهمنا معاني رمزها ، وأعرّبنا ذلك منها على الشّيخ الفقيه الصّالح محمد بن أبي بكر ، وكان ممّن نزل الحضرة العليّة ، ... ، أدرك مشايخ شيوخنا ، وأخذ عنهم ، أدرك الشّيخ الفقيه النحوي المكوذي <sup>(٣)</sup> ، ... ، والشّيخ الفقيه سيّدي عيسى بن علّال <sup>(٤)</sup> ، ... وأخذ عن علماء تلمسان ، وأدرك بها الشّيخ ، ... سعيد العقباني <sup>(٥)</sup> ، وكان عالماً بالعربيّة ، ويعروض الشّعْر ، والحساب ، وبالفرائض ، وقد أخذنا عنه ، وحضرنا مجلسه ، وقُرأت عليه بلفظي كتاب ابن البنا <sup>(٦)</sup> مرتين بشرحه ، ... ، وأجازني في ذلك كلّ بلفظه وخطّه ، وأذن لي في التحدّث عنه ، وعن أشياخه ... ) <sup>(٧)</sup> .

(١) فهرست الرّصّاع ص ٥٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٩/١ .

(٢) الفاسي هو : أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف ، جمال الدّين ، عالم بالقراءات ، ولد بفاس ، وانتقل إلى مصر ، ثمّ أقام بحلب إلى أن توفّي بها سنة ٦٥٦ هـ .

ومن آثاره : اللّآلي الفريدة في شرح الفريدة ( شرح الشّاطبيّة ) ، والدّيل على الرّوضتين .

ترجمته في البداية والنهاية ٢٣٠/١٣ ، ومعجم المؤلّفين ( كحالة ) ٢٦٨/٢ ، والأعلام ٨٦/٦ .

(٣) المكوذي هو : عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح الفاسي ، أبو زياد ، وقيل : أبو زيد ، غويّاً بارعاً متفتّناً ، أخذ عن عبد الله المغيلي ، وأخذ عنه الحفيد ابن مرزوق ، توفّي سنة ٨٠١ هـ ، وقيل : ٨٠٧ هـ . له شرح على الألفيّة ، وغيرها .

ترجمته في الضّوء اللامع ٩٧/٤ ، وتوشيح الدّيباج ص ١١٥ ، ونيل الابتهاج ص ٢٥٠ .

(٤) ابن علّال هو : أبو مهدي عيسى المصمودي ، إمام جامع القرويين ، له تعلّيق على مختصر ابن عرفة ، توفّي سنة ٨٢٠ هـ .

ترجمته في الضّوء اللامع ١٥٥/٦ ، وتوشيح الدّيباج ص ١٣٩ .

(٥) العقباني هو : أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني التّلمساني ، تتلمذ على الأبي السّطي . توفّي سنة ٨١١ هـ .

ومن آثاره : شرح الخوئي في الفرائض ، وشرح التّلخيص لابن البنا ، وغيرها .

ترجمته في الدّيباج المذهب ص ٢٠٤ ، وشجرة النّور الزكيّة ص ٢٥٠ .

(٦) ابن البنا هو : أبو العبّاس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العلوي المراكشي ، أخذ العربيّة عن القاضي محمد بن عليّ الشّريف ، وقرأ على العطار كتاب سيبويه ، والجزوليّة . توفّي سنة ٦٥٤ هـ . ومن آثاره : اللّوازم العقليّة في مدارك العلوم ، والرّوض المربع في صناعة البديع ، منتهى السّؤل في علم الأصول .

ترجمته في نيل الابتهاج ص ٨٣ ، والحلل السّندسيّة ٦٢٠/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٩/١ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١١٤ .

## ٢٤ - أبو عبد الله البطرني<sup>(١)</sup> :

محمد بن سالم بن حسن البطرني<sup>(٢)</sup> الزناتي<sup>(٣)</sup> ، كان من خيار أصحاب ابن عرفة ، حضر عليه الرّصاع كثيراً في تفسيره وروايته . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

قال عنه الرّصاع : ( كان له قبول ، وحرمة قويّة ، وقضاء حاجة ، وإكرام لأهل العلم ، ... )<sup>(٤)</sup> .

## ٢٥ - أبو عبد الله المغربي<sup>(٥)</sup> :

محمد بن عبد الله ، حضر عليه الرّصاع أياماً ، ولم يذكر عنه إلا أنّه من تلاميذ الشيخ عيسى<sup>(٦)</sup> .

## ٢٦ - أبو عبد الله بن عقاب<sup>(٧)</sup> :

محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي ، قاضي الجماعة ، أخذ عن ابن عرفة وغيره ، وأخذ عنه محمد بن عمر القلشاني ، وابن مرزوق ، وتلمذ عليه الرّصاع بالمدرسة المنتصريّة ، واستمرّ ملازماً له ثلاثة عشر عاماً ، حتّى توفي - رحمه الله - عام ٨٥٢ هـ<sup>(٨)</sup> .

بدأ الأخذ عنه بالتفسير ، ثمّ قرأ عليه كتاب مسلم ، وبعض شروحه ، وسمع عليه الموطأ ، والرّسالة ، وكثيراً من ابن الحاجب ، وكان له معه مناقشات نحوية ولغويّة (٩) ، وعيّنه معيداً بالمدرسة المنتصريّة .

قال عنه الرّصاع : ( كان إماماً عالماً مشاركاً متفقهاً في العلوم ، وكتاباً للرّسوم ، مدرّكاً<sup>(١٠)</sup> )

(١) فهرست الرّصاع ص ١٦٨ ، والضوء اللامع ٢٤٧/٧ ، وتوشيح الدّياج ص ٢٠٦ ، ودرة الحجال ٢٩٠/٢ ، ونيل الابتهاج ص ٥٢٧ .

(٢) في درة الحجال : ( البطرني ) .

(٣) في نيل الابتهاج : ( الزياتي ) بالياء التحتيّة .

(٤) فهرست الرّصاع ص ١٧٠ ، ١٨٠ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٣٦ .

(٦) انظر ص ١٣ .

الضوء اللامع ١٥١/٦ ، وتوشيح الدّياج ص ١٣٦ .

(٧) فهرست الرّصاع ص ١٤٠ ، وتوشيح الدّياج ص ٢٦٩ ، ونيل الابتهاج ص ٥٢٧ ، وكفاية المحتاج ص ٤١٣ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٢/١ .

(٨) كذا في فهرست الرّصاع ، وفي نيل الابتهاج ٨٥١ هـ .

(٩) فهرست الرّصاع ص ١٥٧ .

(١٠) في الأصل ( داركاً ) ، ولعلّ الصّواب ( مدرّكاً ) ؛ لأنّ الوصف على ( مُفْعِل ) .

للفهوم ، صَبَّارًا شَكَارًا قَوَّامًا ... له يد طائلة في علم الفرائض والحساب ، محقق لعلم المنطق والأصليين ، عارفًا بالعربية ، والفقه والطب ... (١) .

## ٢٧ - أبو عبد الله الزنديوي (٢) :

محمد بن محمد بن عيسى العقوي (٣) المغربي (٤) المالكي ، كان عالمًا من أصحاب ابن عرفة ، ولي قضاء الأنكحة بتونس ، صنّف في فنون عدّة ، منها : تفسير القرآن ، وشرح على المختصر ، وغيرها . عمّر حتّى زاد على المئة ، وتوفي سنة ٨٨٢ هـ (٥) .

تتلمذ عليه الرّصاع في فترتين من الزّمان ، الأولى عندما حضر بالمدرسة العثمانية في ابتداء بنائها ، قبل التّلمذ على ابن عقاب ، والقلشاني . والفترة الثانية بعد وفاة أحمد القلشاني (٦) .

## ٢٨ - أبو القاسم القسنطيني (٧) :

محمد بن محمد بن أحمد القسنطيني ، الوشتاتي ، قاضي الجماعة بتونس ، أخذ عن موسى الغريبي وغيره ، ولي قضاء الجماعة بتونس ، وإمامة جامع الزيتونة . توفي سنة ٨٤٧ هـ .

حضر مجلسه الرّصاع لتفسيره ، وروايته ، ولقراءة البيان والطبّ عليه ، وكان ينعته بالشّيخ الفقيه العالم القاضي (٨) .

(١) فهرست الرّصاع ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) كذا في فهرست الرّصاع ص ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٨١ ، بالزاي المعجمة وبعدها نون ، ومثله في شجرة النور ٢٥٩/١ .

وفي الضّوء اللامع ١٧٩/٩ ( الزلديوي ) بلام بعد الزاء ، ومثله في نيل الابتهاج ص ٥٤٠ .

وفي توشيح الدّيّاج ص ٢٢٠ ( الدارنوي ) .

وفي كفاية المحتاج ص ٤٢٥ ( الزيدوي ) .

(٣) كذا في الضّوء اللامع ١٧٩/٩ ، بلفاء المعجمة وبعدها واو .

و ( العقوي ) ( بالقاف ) في توشيح الدّيّاج ص ٢٢٠ ، ومثله في نيل الابتهاج ص ٥٤٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٢٥ .

و ( العقدي ) ( بالقاف والبدال ) في شجرة النور الزكيّة ٢٥٩/١ .

(٤) في شجرة النور : ( التونسي ) .

(٥) وفاته في شجرة النور ٨٧٤ هـ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٧) ترجمته في فهرست الرّصاع ص ١٩١ ، والضّوء اللامع ١٤٠/١١ ، وتوشيح الدّيّاج ص ٢٦٧ ، وشجرة النور ٢٤٥/١ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٩١ .



### ٢٩ - أبو عبد الله محمد الجرار<sup>(١)</sup> :

ذكر الرّصاع أنّه تتلمذ عليه بالحضرة العليّة ، ووصفه بقوله : ( كان متقنًا لقراءة السّبعة ، وعارفًا بالشّاطبيّة ، ... ، فأمرني بحفظ الشّاطبيّتين الصّغرى والكبرى ، وحفظ الرّسالة<sup>(٢)</sup> ، وأعدت القرآن باللوح مرّة أخرى ... )<sup>(٣)</sup> .

### ٣٠ - أبو عبد الله محمد الزنجاري<sup>(٤)</sup> :

كان يسكن بدار بمفرق الطّرق ، ويجتمع عنده أولياء ، ذكر الرّصاع أنّه شاهده ، وجالسه ، ورأى منه عجائب وغرائب<sup>(٥)</sup> .

### ٣١ - أبو عبد الله محمد الرّملي<sup>(٦)</sup> :

أخذ المشيخة عن ابن عرفة ، فقرأ عليه ألفيّة ابن مالك ، وختمها عليه ، وأخذ عنه علم أصول الفقه ، وأصول الدّين ، وعلم البيان ، ودولاً في الفقه ، ورواية البخاريّ مراراً ، وسمع عليه قراءة البردة ، والشّقراطسيّة<sup>(٧)</sup> .

لازمه أربع سنين ، من عام ٨٣٦ هـ إلى ٨٤٠ هـ .

### ٣٢ - أبو عبد الله محمد القلعي<sup>(٨)</sup> :

ذكر الرّصاع أنّه كان كثير الزّهد والمعرفة ، والأدب ، وأنّه توفّي سنة ٨٤٨ هـ .

(١) الجرّار بفتح الجيم ، نسبة لقبيلة من العرب بسوس الأقصى مدينتها طرقة .

وانظر ترجمته في فهرست الرّصاع ص ٥٦ ، ونيل الابتهاج ص ٥٩٦ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٥٦ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ٥٦ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١١٩ ، ١٤٠ .

(٧) الشّقراطسيّة ، قصيدة لأبي محمد عبد الله بن يحيى الشّقراطيسي ، أنشدتها بالمدينة تجاه الرسول ﷺ .

انظر شجرة النور ١١٧/١ ، فهرست الرّصاع ص ١٢٤ ، هامش رقم ٦ ، وشرح حدود ابن عرفة ٢٠/١ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

### ٣٣ - أبو عبد الله محمد المدغري <sup>(١)</sup> :

كان يُقَرِّئ كتاب سيويه ، والجمل ، والمقرب ، وجدَّ الرِّصَّاع عنده بغيته ، ولازمه ، وأخذ عنه العربية <sup>(٢)</sup> .

### ٣٤ - أبو عبد الله الواصلي <sup>(٣)</sup> :

محمد الواصلي التونسي ، كان فقيهاً إماماً علماً ، مدققاً ، قرأ عليه الرِّصَّاع في الأصول قراءة تحقيق وبيان ، وكذلك مسائل مشكلة في علم المنطق <sup>(٤)</sup> ، كان حياً عام ٨٥٤ هـ <sup>(٥)</sup> .

### ٣٥ - أبو يوسف يعقوب المصمودي <sup>(٦)</sup> :

بعد أن حصل الرِّصَّاع ما يكفيه من علم العربية ؛ تآقت نفسه إلى تعلُّم المنطق ، إلاَّ أنَّه ظلَّ حائراً عمَّن يأخذ هذا العلم ؛ وذلك لقلَّة شيوخه ، حتَّى قدم الشَّيخ المصمودي من المغرب عام ٨٤٢ هـ ، فلزمه الرِّصَّاع في علم المنطق حتَّى ختم عليه الجمل بشرحه ، وقرأ عليه مقدِّمة ابن الحاجب بشرحها مرتين ، أو ثلاث ، وقرأ عليه أصول الفقه لابن الحاجب .

أقام - رحمه الله - مدَّة طويلة بالحضرة العليَّة ، ثمَّ ارتحل إلى المشرق ، وأقام بالشَّام ، وتوفي في حدود ٨٥٠ هـ <sup>(٧)</sup> .

وثمة علماء ، ومشايخ قرأ عليهم الرِّصَّاع - رحمه الله - والبعض منهم أصغر سنّاً من السابقين ؛ لما لمسه منهم من علم ورواية ، وفهم وتخلُّق ، ومنزلة وديانة ، كان قد شارك بعضهم في الأخذ عن المشايخ ، وهذا دليل على تواضعه ، وحبِّه للاستفادة ، وطلب العلم ، والتأدّب مع أصحابه ، وقد أخرجتهم في الترتيب لعدم معرفة أسمائهم ، واكتفيت بالكنية واللقب ، كما ذكرت المصادر ، وهم :

(١) فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٢ .

(٢) فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٢ .

(٣) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩١ ، ونيل الابتهاج ص ٥٤١ ، وكفاية المحتاج ص ٢٢ .

(٤) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩٢ .

(٥) كفاية المحتاج ص ٤٢٢ .

(٦) فهرست الرِّصَّاع ص ١٢٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

(٧) فهرست الرِّصَّاع ص ١٣٦ .

### ٣٦ - أبو عبد الله البانسي<sup>(١)</sup> :

قال الرّصّاع : ( وقدّم إلى الحضرة العليّة رجل من الأندلس يقال له : الفقيه الأجلّ النحوي ، ... ، له يد كبيرة في علم العربيّة ، يقوم بكتب ابن أبي الرّبيع ، ويذكر سيبويه ، وجلس للإقراء ، وأقام مدّة ، وحضرنا مجلسه ... )<sup>(٢)</sup> .

### ٣٧ - أبو عبد الله الوانوعي :

الّذي ترجمت له كتب التّراجم هو / محمّد بن أحمد بن عثمان بن عمر الوانوعي ، المتوفى سنة ٨١٩ هـ<sup>(٣)</sup> .

وهذا سابق لسنّ التّلقّي عند الرّصّاع ، ولدخوله تونس .

وأما الوانوعي الّذي تتلمذ عليه الرّصّاع فلم أجد عنه أكثر ممّا ذكر الرّصّاع ، ولم يلازمه طويلاً<sup>(٤)</sup> .

### ٣٨ - أبو الفضل المعلق<sup>(٥)</sup> :

قال عنه الرّصّاع : ( كان أحفظ أهل زمانه ، لا يُجارى في حفظه في فقهه وأصله ، حضرت مجلسه ، وكان كثير الحفظ في الإرشاد وشرحه ، وابن الحاجب وشرحيه ، ومختصر ابن عرفة .. )<sup>(٦)</sup> .

### ٣٩ - أبو القاسم الغرناطي<sup>(٧)</sup> :

أخذ الرّصّاع عنه علم البيان ، وغيره .

(١) فهرست الرّصّاع ص ١٣٦ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

(٢) فهرست الرّصّاع ص ١٣٦ .

(٣) فهرست الرّصّاع ص ١٨١ ، والضوء اللامع ٣/٧ ، وتوشيح الدياج ص ١٧٣ ، درّة الحجال ٢/٣٨ ، نيل الابتهاج ص ٤٨٥ ، وكفاية المحتاج ص ٣٧٩ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ١٧٩ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٢٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

#### ٤٠ . أبو النور الأوجادي <sup>(١)</sup> :

أثبت الرّصّاع تتلمذه عليه بقوله : ( ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ حُدُودُ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ رَحَلَتْ مِنْ بَلَدِ تَلْمِيسَانَ إِلَى حَضْرَةِ تُونَسَ ، ... ، وَلَمَّا قَدِمْتُ الْحَضْرَةَ الْعَلِيَّةَ ، وَأَنَا قَدْ حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ، ... ، حَضَرْتُ الْقِرَاءَةَ عَلَى مُؤَدِّبٍ آخَرَ بِالْحَضْرَةِ الْعَلِيَّةِ إِمَامًا صَالِحًا وَرِعًا ، وَهُوَ الشَّيْخُ الصَّالِحُ سَيِّدِي أَبُو النَّورِ الْأَوْجَادِي مِنْ أَحْفَادِ الشَّيْخِ سَيِّدِي سُلَيْمَانَ وَلِيِّ اللَّهِ الْأَوْجَادِي ، فَكُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ... ) <sup>(٢)</sup> .



### ثالثاً : ثقافته ، ومكانته العلميّة

كانت عائلة الرّصّاع من كرائم عائلات الأنصار بمدينة تلميسان ، عُرف أفرادها بالفضل والمجد والنباهة .

والحقبة التي ظهر فيها أبو عبد الله الرّصّاع كانت حقبة مشرقة بتونس ، ازدهرت فيها الثقافة العامّة بما توافر لها من أسباب النشاط البالغ ، المتمثّل في عناية الملوك والوزراء بالعلماء والأدباء والمفكرين ، والعطف عليهم ، وإحلالهم بالمكان الأرفع ، كلّ هذه الرّوافد أنشأت روح التنافس بين العلماء ، فبدعوا يتنافسون في التّأليف ، والتّزاحم على حلق العلم ، فسمت مكاتبتهم في نظر العموم ، حتّى أصبحوا المرجع ، وعليهم المعوّل <sup>(٣)</sup> ، ففي هذا المحيط العلميّ نشأ العلماء ، ومن هؤلاء العلماء أبو عبد الله محمد بن قاسم الرّصّاع ، إذ لازم أقطاب العلم منذ حداثة سنّه ، يظهر ذلك من قوله : ( لَمَّا

(١) فهرست الرّصّاع ص ٥٦ ، وفيه : ( الأوجادي ) بالواو . وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٧/١ .

قلتُ : ولعلّها نسبة إلى قبائل ( الأغو ) ( يجو ) الحبشيّة ، أو نسبة إلى إقليم أوجادين .

وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٧/١ .

(٢) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، ٥٦ .

(٣) اقتباس من مقدّمة تحقيق فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

بلغ السنُّ مني سنَّ من يعقل ، مَنْ اللهُ عليَّ برجل من العباد ، ... ، مؤدّب لكتاب الله ... قرأت عليه كتاب الله ... (١) .

وقد بينتُ حرصه على التَّنَقُّل بين حِلَقِ الذِّكْرِ ، ومنابع العلم عند وقفاتنا عند كلِّ شيخ من شيوخه ، ودللت على ذلك بنصوص له .

ولعلَّ ممَّا يُجَلِّي مكانة الرِّصَّاع العلميَّة ؛ إجازة المشايخ له ، وقد مضى كلُّ هذا .

وممَّا يشهد له ؛ قول تلميذه أبو زيد المريني : ( وبعد لما كان العِلْمُ أسنى المفاخر ، وأجلَّ ما تنفق فيه الذِّخائر ، ... ، بحث مني صدق الهمة على تحصيل هذه الفضائل الجمَّة ، وكثيراً ما كنت أوامر نفسي ، وأشاور الأولياء من أبناء جنسي ، ... ، فرتبت المقدمات على أولى الأشكال انتاجاً ، وأقدمها منهاجاً ، فكانت نتيجة هذه الأنظار ؛ علامة هذه الأقطار ، سيّد علماء عصره على الإطلاق ، ... ، الحبرُ الهمام ، ... ، الرَّاوية المجيد المفيد ، صدر الصدور ، سيّدنا أبا عبد الله محمَّد بن الشَّيخ الأجلِّ المرحوم ... أبي الفضل قاسم الرِّصَّاع ، ولما مازجته ؛ علمت أنَّه محطُّ رحلي ، ومطمع أُملي ... له ذهن يكشف الغامض وإن خفا ، ويحيي رسم المشكل وإن عفا ... ، إمام ، إن خاض في بحر الأصول ؛ وقفت عند ساحله الجهابذة الفحول ... ، وإن تمَّنطق ؛ كشف الأسرار ، وأتى بالجميل التي تحار دونها الأفكار ... ، وإن خاض بحار المعاني والبيان ؛ فتح المقفلات ، واختصَّ بإيضاح المشكلات ... ، وإن أعرب أغرب ... ، لا يلحق له في عروضه باع ، ولا يكشف له عن رائق الأدب قناع ، وإن تكلم في الفقه فمحاسنه الواضحة أصبحت فيه مدوَّنة ، وفضائله المجموعة التي وجد الطالب بها المعونة هينة ، فأكرم به من موطئ الأكناف ، منتقي الأوصاف .

وبالجملة محاسنه لا يفي بذكرها القلم واللسان ، ولا يحصرها جنان ، فهو الواحد الذي لا يجارى في ميدان السِّباق ، والعَلَمُ الذي ارتفع لدرجات [ تقربُ ] (٢) من الكمال عند النداء بالاستحقاق (٣) .

وبعد هذه الرِّحلة مع الرِّصَّاع تبين أنَّه عالم فذُّ منحه اللهُ بصراً ثاقباً ، وذكاءً خارقاً ، وهمةً عاليةً ، وصبراً وجلدًا مكنته من تلقِّي العلم من منابع عدَّة في شتى فنون المعرفة المعقول منها والمنقول .

(١) فهرست الرِّصَّاع ص ١٤ .

(٢) زيادة للاحتراز .

(٣) فهرست الرِّصَّاع ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

ورزقه الله القبول والإقبال حتى تصدر للتدريس في الفقه وأصوله ، والمنطق ، والعريّة ، ولا أدلّ على هذا وذاك من آثاره <sup>(١)</sup> ، وما تناقلته كتب التراجم التي ترجمت له .

فذاك السّخاوي قال عنه : ( ... ، متصدياً للإفتاء ، وإقراء الفقه ، وأصول الدّين ، والعريّة ، والمنطق ، وغيرها ) <sup>(٢)</sup> .

وهذا التنبكي يقول عنه : ( ... ، الفقيه العالم العلامة الصّالح المفتي ... ) <sup>(٣)</sup> .

وقال عنه الشّيخ مخلوف : ( الفقيه ، الإمام ، النظّار ، العلامة ، المؤلّف ، المحقّق ، الشّيخ الصّالح ، الفهامة ... ) <sup>(٤)</sup> .

وفي تراجم المؤلّفين التونسيين : ( وكان إماماً محقّقاً ضليعاً من الفقه ، والمعقول ، والمنقول ، واستفقي من خارج تونس ، وله فتاوى بعضها في المعيار ، والمازونية ) <sup>(٥)</sup> .



## رابعاً : مكانته الاجتماعية

تقدّم لنا إضاءات حول المكانة الاجتماعية التي حظي بها آل الرّصّاع في تلمسان وفي تونس ، وما اشتهر به جدّه الرّابع من البراعة في الصّناعة والدّقة في ترصيع المناير ، وقد أضاف الرّصّاع إلى هذه المكانة مكانة علميّة جعلته يتقلّد عدداً من المناصب ، منها :

ـ قضاء المحلّة سنة ٨٦٥ هـ <sup>(٦)</sup> .

(١) سيأتي الحديث عنها مفصلاً .

(٢) الضّوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وانظر الحلل السّنديّة ٦٧٣/١ .

(٣) نيل الابتهاج ص ٥٦٠ .

(٤) شجرة النور الزكيّة ٢٦٠/١ .

(٥) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٤/١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٤٨ ، وانظر الضّوء اللامع ٢٨٧/٨ .

- ثمّ ولي قضاء الأنكحة سنة ٨٧٥ هـ <sup>(١)</sup> .

- ثمّ تولّى قضاء الجماعة بتونس ، ثمّ اقتصر على إمامة جامع الزيتونة بعد الشّيخ محمّد بن عمر القلشاني ، وكان ذلك سنة ٨٨٦ هـ تقريباً <sup>(٢)</sup> .

وهذه المناصب لم تشغل الرّصّاع عن تلقّي العلم وتعليمه وتصدّره للإفتاء والإقراء رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جنّاته .



(١) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٨٥/٢ ، وانظر شرح حلود ابن عرفة ٢٦/١ .

(٢) شجرة النور الزكية ٢٦٠/١ ، وانظر شرح حلود ابن عرفة ٢٧/١ .

# المبحث الثالث

## أولاً : وفاته

توفي - رحمه الله - بتونس ، سنة ٨٩٤ هـ <sup>(١)</sup> ، ويقال : إنه مقبور بالمسجد الجوفي الشمالي الكائن بنهج الوصفان قرب سوق النحاس <sup>(٢)</sup> .



## ثانياً : تلاميذه

من اطلع على مؤلفات الرّصّاع يدرك أنّه إمام عالم مُجيد ، علامة مفيد ، عالي الهمة ، كان حريصاً على ملازمة المشايخ ، متواضعاً ، يتنقل من بلد إلى آخر ؛ طلباً للعلم ، ومن شيخ في أوّل النهار إلى آخر في وسطه ، وإلى ثالث في آخر النهار ، ولا شك أنّ علماً عاش ما يقرب من ثمانين عاماً يكون له طلبة كثر ، وإن ضنّت المصادر التي اطلعتُ عليها بأسمائهم ، كما ضنّت بترجمة كثير من شيوخه ، ومن هؤلاء التلاميذ :

### ١ - أبو العباس زروق <sup>(٣)</sup> :

أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي ، الشهير بزروق ، أخذ عن أئمة من

---

(١) الضّوء اللامع ٢٨٨/٨ ، وتوشيح الدّياج ص ٢١٧ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ ، والخلل السّندسيّة ٦٧٣/١ .

وفي هديّة العارفين ٢١٦/٦ أنّ وفاته كانت في حدود ٨٩٥ هـ .

(٢) فهرست الرّصّاع ( ش ) ، وانظر تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ .

(٣) ترجمته في الضّوء اللامع ٢٢٢/١ ، وتوشيح الدّياج ص ٦٠ ، ونيل الابتهاج ص ١٣٠ ، وكفاية المحتاج ص ٧١ ، وشجرة النّور

٢٦٧/١ ، وتراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٥/١ .



أهل المشرق والمغرب ، منهم الرّصّاع ... ، له شرح على أسماء الله الحسنى ، وتعليق على البخاريّ ، وشرح على مختصر خليل ، وغيرها .

وهو من أئمة الصّوفيّة المحقّقين ، الجامعين لعلميّ الشّريعة والحقيقة <sup>(١)</sup> . مولده سنة ٨٤٦ هـ ، وتوفي سنة ٨٩٩ هـ .

## ٢ - أبو النّور أحمد السّوسي <sup>(٢)</sup> :

قرأ عليه أجوبته على الأسئلة الغرناطيّة الّتي وجهها له محمّد بن يوسف المواق <sup>(٣)</sup> .

## ٣ - أبو زيد المريني <sup>(٤)</sup> :

عبد الرّحمن بن محمّد بن زكريا بن محمّد المريني . لم تذكره المصادر الّتي ترجمت للرّصّاع ، إلّا أنّني وجدت له إملاء مذيلاً بفهرست الرّصّاع ، ذكر فيه تتلمذه على الرّصّاع وملازمته له عشرة أعوام . واستجازته ، وإجازة الرّصّاع له ، بدأها بقوله : ( الحمد لله الّذي جعل قلوب العلماء مشرقاً لشموس المعارف ، ... ) <sup>(٥)</sup> ، وأجازه الرّصّاع شعراً ونثراً <sup>(٦)</sup> .

## ٤ - أبو القاسم بن عليّ <sup>(٧)</sup> :

محمّد بن فرج بن عثمان السّبّتي الأصل ، الوادي آشي الأندلسي المالكي ، ولد في آخر سنة ٨٦٥ هـ ، ودخل تونس في سنة سبع وثمانين ، فأخذ عن الرّصّاع في الفقه ، وغيره ، كان حيّاً سنة ٨٩٨ هـ .



(١) أي الأخبار . انظر : توشيح الدّياج ص ٦٠ .

(٢) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ .

(٣) أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، توفي سنة ٨٩٧ هـ .

ترجمته في الضّوء اللامع ٩٨/١ ، وتوشيح الدّياج ص ٢٣٤ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٥/١ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ٢١٢ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ٢١٢ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٧) الضّوء اللامع ١٣٦/١١ .

## ثالثاً : مؤلفاته

أثبتت المصادر التي ترجمت للرّصاع أنّه ترك مؤلّفات نفيسة ، في فنون ومعارف شتى <sup>(١)</sup> .  
وقد جمعها ووصفها محفوظ ومحققا شرح حدود ابن عرفة وصفاً دقيقاً ، فجزاهم الله خير الجزاء <sup>(٢)</sup> .  
وسأقتصر - بعد اطلاعي على ما قاموا به - على ذكر اسم الكتاب ، ومكان وجوده إن تيسّر ذلك ، معتمداً في ترتيبها ترتيب الألف بائي .

### ١ . الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية <sup>(٣)</sup> .

توجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ، تقع في سبع وتسعين ورقة تحت رقم ١٩٤٦/ أصلها من المكتبة الثورية ...

### ٢ . أحكام (( لو )) :

جزء في كرّاسين أو ثلاثة ، توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع المكتبة الوطنية <sup>(٤)</sup> .

### ٣ . أسماء الأجناس وأحكامها :

ذكره السراج <sup>(٥)</sup> .

### ٥ . تحفة الأخيار في فضل الصلّاة على النّبي ﷺ <sup>(٦)</sup> :

ومنه نسخ بالمكتبة الوطنية تحت الأرقام ( ١٢ ) عدد الأوراق ١٥٨ ، وأخرى برقم ( ٢٠١٧ ) عدد أوراقها ١٦٥ .

(١) راجع مراجع الترجمة .

(٢) شرح حدود ابن عرفة ٢٨/١ .

(٣) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٥٩/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٢٩/١ .

(٤) الحلل السّندسية ٦٧٣/١ ، وانظر تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ ، ومقدمة فهرست الرّصاع ( ش ) .

(٥) الحلل السّندسية ٦٧٣/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ ، ومقدمة فهرست الرّصاع ( ش ) .

(٦) هدية العارفين ٢١٦/٢ ،

٤ - إعراب كلمة الشهادة <sup>(١)</sup> :

يوجد ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس <sup>(٢)</sup> .

٦ - تذكرة المحبين في أسماء سيّد المرسلين <sup>(٣)</sup> :

توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ، تحت رقم ( ٣٨ ) تقع في ٢٥٤ ورقة .

٧ - التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح <sup>(٤)</sup> :

وهو تعليق مختصر على صحيح البخاريّ ، اختصره من فتح الباري لابن حجر . توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة العامة بالرباط . ومنها جزءان في المكتبة الوطنية <sup>(٥)</sup> .

٨ - الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب :

وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيق قسم منه ، وسيأتي له حديث مفصّل

٩ - شرح جمل الخونجي في المنطق <sup>(٦)</sup> :

منه نسخة مخطوطة ضمن مخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ، تحت رقم ١٨١٩٤ .

١٠ - شرح وصيّة الشيخ الظريف <sup>(٧)</sup> :

منه نسخة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع رقم ١٥٤٥٦ ، ونسخة أخرى بخزانة الشيخ الشاذلي النيفر .

١١ - صرف أبي هريرة <sup>(٨)</sup> :

ذكره السراج .

(١) نيل الابتهاج ص ٥٦١ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٢) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٣) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٩/١ .

(٤) الضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وتوشيح الديباج ص ٢١٧ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٥) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٦) شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

(٧) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

(٨) الحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ .

## ١٢ - فهرست الرّصّاع :

طُبِعَ الكتاب بتونس سنة ١٩٦٧ م ، بتحقيق الأستاذ محمّد العنابي . وقد عوّلت بعد الله عليه ، واستفدت منه كثيراً ، وتقدّمت الإشارة إلى ذلك .

## ١٣ - كتاب في الصّلاة على النّبي ﷺ :

يتضمّن ذلك دعاء ربّه إثر صلواته المذكورة . توجد منه نسخة ضمن مجموع الكتب بالمكتبة الوطنيّة <sup>(١)</sup> .

## ١٤ - الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة ( شرح حدود ابن عرفة ) :

وقد طبع الكتاب بدار الغرب عام ١٩٩٣ م في جزأين بتحقيق الأستاذين الفاضلين / محمّد أبو الأجفان ، والطّاهر المعموري .

هذا ما استطعت الإيماء إليه من آثار الرّصّاع رحمه الله ، وأسأل الله أن يجمع شتاتها لطلاب العلم .



(١) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

# الفصل الثاني

## كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته .

ثانياً : موضوعه .

ثالثاً : منهجه .

المبحث الثاني : أولاً : مصادر الكتاب .

ثانياً : شواهد .

ثالثاً : قيمته العلمية .

المبحث الثالث : أولاً : نسخ الجمع الغريب .

ثانياً : منهجي في التحقيق .

# المبحث الأول

## أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الرّصاع

بعد هذه الرحلة العلميّة الممتعة مع أبي عبد الله الرّصاع لمعرفة أخباره وتتبع آثاره ، لا يساورني شكّ في أنّ كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب لأبي عبد الله محمّد بن قاسم الأنصاري الرّصاع ( ت ٨٩٤ هـ ) .

### مستندي في هذا الحكم ما يأتي :

أولاً : إثبات اسم الكتاب على الصّفحة الأولى من كلّ نسخة من نسخه ، كما سيأتي في وصف النسخ (١) .

ثانياً : تصريح الرّصاع نصّاً باسمه ، وبسنة تأليفه ، إذ يقول في المقدّمة :

( أمّا بعد : فإنّي لما كنتُ في القديم مولعاً بالنظر في كتاب الشّيخ الإمام العالم العلامة جمال الدّين عبد الله بن هشام - قدّس الله روحه ، وبرّد ضريحه - فحتمته مراراً ، واعتكفت عليه ليلاً ونهاراً ، ... ، ولقد كنتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات الشّيخ وجمعتها ، ... ، فهممتُ أن أرتبها حسب التّلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ، ... ، وسمّيته كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب ... ) (٢) .

ثالثاً : ما ختم به حديثه في آخر سورة النّاس ، وقد أثبتّه في وصف نسخة الأصل .

رابعاً : توثيق النّاسخ في آخر الجزء الأوّل ، وآخر الجزء الثّاني من النسخة الأصليّة ، الذي ضمّنه اسم الكتاب وتاريخ نسخه .

وقد أثبتّه في وصف نسخة الأصل .

(١) ص ٥٨ من البحث .

(٢) مقدّمة النسخ الثّلاث .

خامسًا : أجمع العلماء الذين ترجموا للرّصّاع على أنّه ألف كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب ، فذكره السّخاوي بقوله : « وأفرد الشواهد القرآنيّة من المغني لابن هشام ورتّبها على السّور ، وتكلّم عليها »<sup>(١)</sup> ، وكذا القرافي<sup>(٢)</sup> ، والتنبكي<sup>(٣)</sup> ، والسراج<sup>(٤)</sup> ، والبغدادى<sup>(٥)</sup> ، ومخلوف<sup>(٦)</sup> ، ومحفوظ<sup>(٧)</sup> .

سادسًا : الباحثون الذين كان لهم عناية بالرّصّاع وتحقيق بعض آثاره<sup>(٨)</sup> ، أثبتوا أنّ الرّصّاع له كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب .



## ثانيًا : موضوع الكتاب

كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب - لأبي عبد الله الرّصّاع - جمع وترتيب لشواهد مغني اللّبيب القرآنيّة ، مع التّعليق على ما ذكر من مسائل نحويّة مستأنسًا بأراء العرب والمفسّرين والبلاغيين ، وفي الكتاب اهتمامات خاصّة بالقراءات القرآنيّة عزوًا ، وتوجيهًا ، أفصح عنه الرّصّاع بقوله : ( أمّا بعد حمد الله ، فإنّي لما كنت مولعًا بالنظر في كتاب الشّيخ الإمام العالم العلامة جمال الدّين عبد الله بن هشام ، قدّس الله روحه ، وبرّد ضريحه ، فختّمته مرارًا ، واعتكفت عليه ليلاً ونهارًا ؛ لاشتهار علمه وفضله ... ، ولقد كنتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات

(١) الضّوء اللامع ٢٨٨/٨ .

(٢) توشيح الدّيباج ص ٢١٧ .

(٣) نيل الاتّهاج ص ٥٦٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٤٢ .

(٤) الحلل السّندسيّة ٦٧٣/١ .

(٥) هديّة العارفين ٢١٦/٦ .

(٦) شجرة النّور الزكيّة ، ص ٢٦٠/١ .

(٧) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ .

(٨) انظر مقدّمة تحقيق فهرست الرّصّاع ( ق ) ، ومقدّمة تحقيق شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ ، ومقدّمة رسالة الطالبة نوال الصّالح .

الشيخ - رحمه الله - فجرّدتها وجمعتها ، فهمتُ أن أرّبها على حسب التلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ممّا وقع له - رحمه الله - ... ، وسمّيته كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب ( <sup>١</sup> ) .



## ثالثاً : منهج كتاب الجمع الغريب

بعد التعرّف على موضوع كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب ، وإثبات شيء من نصوص الرّصاع الّتي بيّن فيها أهداف التّأليف ، وكما أنّه بيّن موضوع الكتاب ودوافع التّأليف ، فقد بيّن المنهج الّذي سار عليه في مقدّمته ، ويمكن تلخيصه في النّقاط التّالية :

١ - ربّ مادّة الكتاب على حسب ترتيب السّور القرآنيّة ، وجمع آيات كلّ سورة وما فيها ، وربّتها وفق ترتيب المصحف بادئاً بسورة الفاتحة ، ومنتهاً بسورة الناس .

وقد بيّن ذلك بقوله : ( ولقد كنّْتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات الشيخ - رحمه الله - فجرّدتها وجمعتها ، فكانت تسهل في النظر في مواضع التّفسير ، فهمتُ أن أرّبها على حسب التلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ممّا وقع له - رحمه الله - ... ، ولعمري أنّي عمتُ بحراً ، وليس لي دراية بالعلوم ... ) ( <sup>٢</sup> ) .

ومن اطّلع على النّصّ المحقّق يتبيّن له هذا .

٢ - يذكر الآية وفق ترتيبها في سورتها ، ثمّ يذكر أماكن ورودها في المغني ، وفق مباحث المغني ، ثمّ يأتي بنصّ ابن هشام في كلّ موضع إمّا تصرّيحاً ، أو تلويحاً بالمعنى .

٣ - يميّز السّور بعضها عن بعض بالآتي :

أ - يجعل اسم السّورة عنواناً .

ب - يبدأ بالبسملة ، ويثني بالصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ .

(١) الجمع الغريب ٢/١ ، ب .

(٢) الجمع الغريب ١/٢ ، ب .



ج - يبدأ الحديث عن السّورة بقوله : ( قال الفقير إلى ربّه : هذه السّورة الكريمة ذكر الشّيخ فيها آيات أولها ... )<sup>(١)</sup> .

وفي بعض الأحيان يذكر عدد الآيات في أوّل السّورة<sup>(٢)</sup> .

٤ - يميّز آيات كلّ سورة عن الأخرى بأمور ، منها :

أ - تصريحه غالباً بانتهاء آيات السّورة قائلاً : ( وهذا آخر ما رأيته من هذه السّورة الكريمة أعاد الله علينا بركتها ) .

ب - يختتم كلّ سورة بالصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ .

٥ - يورد بعض نصوص المعريين والمفسّرين ، والبلاغيين ، وقد ذكر هذا في مقدّمته قائلاً : ( ... ومع هذا فتناولت نفسي بفضولها إلى كتب المفسّرين والمعريين ، وأذكر مع كلّ آية ما يليق بها من الأبحاث العربيّة ، ... ولا يعترض معترض عليّ في إدخال بعض مسائل ضروريّة من علم البيان ، أو غيره ... ، لأنّ الشّيخ في آخر الكتاب أجاب عن نفسه بما يصلح جواباً عني )<sup>(٣)</sup> .

( قال : لأنّ كتابه وضعه لإعانة المفسّر على أمور ضروريّة من البيان وغيره ... )<sup>(٤)</sup> .

٦ - يذكر بعض القراءات القرآنيّة ، ويعزوها للقارئ في الغالب .

٧ - يورد آراء الفقهاء في بعض المسائل ، وكذا آراء الأصوليين ، وعلماء المنطق .

٨ - استيعاب الرّصاع لنصّ المغني ، وآراء الآخرين ، وحضوره الذّهنيّ جعله يتجنّب التّكرار في كثير من المباحث ، فلا يُعيد ما تقدّم بحثه ، ولا يقدّم ما موضعه التّأخير ، وقد يشير إلى موضع الآية إن تقدّمت ويطلب نقلها إلى مكانها الطبيعي .

فجاء النصّ مرتبطاً أوّله بآخره بالإيحاءات التي تُغني عن الإعادة في التشابه من المباحث والأقوال .

فكان كثيراً ما يردّد : ( وقد تقدّم ذلك في سورة ... آية ... ) ، أو ( سيأتي الحديث عن ... في سورة ... ) ، أو نحو هذا .

(١) انظر : النصّ المحقّق .

(٢) انظر : بدء حديثه عن سورة آل عمران ، وغيرها .

(٣) الجمع الغريب ١/٢/ب . وراجع النصّ المحقّق .

(٤) الجمع الغريب ١/٢/ب .

٩ - نبه الرّصاع - رحمه الله - على أنّه قد يندُّ عليه آياتٌ مما استشهد به ابن هشام ، أو مثل به ، فقال في آخر سورة البقرة : ( وهذا مجموع ما رأيتُ من الآي في سورة البقرة في كلام الشّرخ ابن هشام - رحمه الله تعالى - وإن سقط بعض آي من ذلك ، فإنّها قليلة نادرة ... ) (١) .

وقال في آخر سورة آل عمران : ( وإن وقعت بعض آي قد أشار إليها الشّرخ - رحمه الله - إشارة المثال غيره ، فلم أذكرها ، ولعلّي ألحقها إن شاء الله تعالى ... ) (٢) .

وبالجملة ، فكتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب واحدة غناء ، وارفة الظلال ، تضمّ مباحث وآراء نحويّة ، وصرفيّة ، وبلاغيّة ، ومسائل فقهيّة ، وآراء أصوليّة ومنطقيّة ، ومباحث في علم القراءات القرآنيّة ، ولا غرابة في ذلك ، فهو دراسة تتعلّق بالقرآن الكريم الذي نشأت وترعرعت في ظلّه الدّراسات العربيّة والمباحث الإسلاميّة .

ولا غرابة في ذلك ؛ فمؤلّفه الحبرّ الهمام ، العلامة ، المفتي ، الفقيه ، قاضي الجماعة ، أبو عبد الله الرّصاع ، له مؤلّفات في علوم شتّى ، وله تتلمذ وحضور على مشاهير العلماء في عصره ، وله مناقشات وآراء تنمّ عن همّة عالية ، وبصيرة ثاقبة . ناهيك وأنّ هذا الكتاب بقي بين يديه وتحت نظره ثلاثة وخمسين عاماً ، حافلة بالجدّ والعطاء ، والقراءة والإقراء ، فحذف وأضاف ، وألح ولخصّ ، يتّضح ذلك من قوله : ( ولقد كنتُ في عام واحد وأربعين أو ما قاربه أخذت آيات الشّرخ - رحمه الله - فجردتها وجمعتها ... ، فاقتصرت عن ذلك الخاطر ، واختصرت بعض جمل للنّاظر ، فلا أذكر إلاّ الآيات الّتي ذكر الشّرخ ، مع بعض ما نستحضره من غير كلفة إن فتح الله بشيء ، وقد قيّدتُ كلاماً طويلاً واختصرت أكثره ، وقصدي - والله أعلم - التّقريب لمثلي وأنظاري ، ... ، إلاّ أنّي خفت الطّول والملل في أكثر الأماكن ، فحذفت الكلام ... ، وسمّيته الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب ... ) (٣) .

وغرابته تأتي من سبقه إلى هذا المنهج ، وإلى جمع وترتيب شواهد مغني اللّيب القرآنيّة ، وكونه جمعاً لما تضمّنه من مباحث وآراء في شتّى فنون المعرفة .

وبهذا تكون تسميته متحقّقة ، وبإذن الله موفّقة ، والله أعلم .



(١) الجمع الغريب ( ح ) ١٠٦/١ .

(٢) الجمع الغريب ( ح ) ١٣٤/١ ، وقد أشرت إليها في مواضعها من النّص المحقّق .

(٣) الجمع الغريب ٢/١ ، ب .

# المبحث الثاني

## أولاً : مصادر كتاب الجمع الغريب

كَرَّمَ اللهُ أبا عبد الله الرَّصَّاعَ بفضائل ، منها :

ذكاء متوقّد ، وبصيرة ثاقبة ، وولع شديد بالعلم والعلماء ، كلّ هذه الفضائل كوَّنت للرَّصَّاع ثقافة واسعة متنوّعة في معارف شتى جعلت كتاب الجمع الغريب يجيء حديقة غناء ، وارفعة الظلال ، أكُلها طيّب ، كيف لا يكون ذاك ، وأوّل مصدر من مصادره مصدر التشريع الأوّل وهو القرآن الكريم .

بما أنّ الكتاب دراسة للشّواهد القرآنيّة فمادّة الكتاب قائمة على الشّواهد القرآنية في معني اللّيب ، وقد تقدّم عرض هذا في المبحث السّابق .

أمّا مصادره الأخرى الّتي اعتمد عليها فجاءت لساناً ناطقاً بثقافة واسعة يتمتّع بها الرَّصَّاع ، وأمانة علميّة ، وصدق في الأخذ والإحالة ، فقد لا يكبو فرسه ، ولا ينبو سيفه في الأخذ والإحالة .

فقد اعتمد الرَّصَّاع في كتابه الجمع الغريب على مصادر متنوّعة ، وثمرات عقول ناضجة ، فاعتمد على كتب الحديث ، والقراءات ، والنحو ، واللّغة ، والإعراب ، والتفسير ، والبلاغة ، والمنطق ، والفقه وأصوله .

### المصدر الثاني : الحديث :

إنّ المتبّع لنصّ أبي عبد الله الرَّصَّاع يتبيّن أنّه من المؤيدين للاستشهاد بالحديث في تقرير قواعد نحويّة ، ولغويّة ، ولم تستهوه النداءات الّتي سبقت عصره داعية إلى عدم الاستشهاد بالحديث ، ولا غرابة في هذا ، فهو مرتبط بنصّ المغني الّذي جاء حافلاً بشواهد متعدّدة من الحديث ، ثمّ إنّ الرَّصَّاع نفسه له اهتمامات خاصّة بالحديث قراءة وتألّيفاً ، وقد بيّنتُ هذا في مبحث آثاره ، ومما يؤيد ما ذهبت إليه قول الرَّصَّاع - بعد قوله صلّى الله عليه وسلّم : ( لا ينفع ذا الجَدِّ .. ) - ( ... وذكر

الجوهريَّ أنَّ « مِنْ » في الحديث بمعنى « عند » ، وأنَّ « الجَدَّ » بمعنى « الغنى » ... قلتُ : قرينة إضافته للباري سبحانه تدلُّ على أنَّه حسن ... (١) .

■ وقال الرَّصَّاع في الأحكام المتعلقة بالأعداد المعدولة :

( الثاني : قول الزَّخَشَرِيِّ : ( اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ) ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنَقَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » ( ... ) (٢) .

ثمَّ إنَّه قد يأتي في المسألة رأيان متعارضان ، فينصُّ عليهما ، ويستشهد بما يحفظ من الحديث فيها ، ويذكر مصادرها ، من هذا قوله :

قلتُ : لا شكَّ في ضعف هذا البيت (٣) ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول ، وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيئويه بمنعها ، والأخفش يبيِّنها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » على قول الأخفش على بُعْدٍ . وهذه المسألة هي الَّتِي أشار إليها الشَّيْخ ابن عبد السَّلام في كتاب الصَّيْد ... وانظر الشَّيْخ الأبي ... (٤) .

■ وقد يستشهد ابن هشام بالحديث على قاعدة نحوية ، فيذكر الرَّصَّاع الحديث ، وتعليق ابن هشام ويستحسنه .

من هذا استشهاد ابن هشام على إجراء « ثُمَّ » مَجْرَى « الفاء » بقوله ﷺ : « لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ ... » . ثُمَّ عَقَّب الرَّصَّاع بقوله : ( وما ذكر الشَّيْخ هُنَا جَلِيٌّ ... ) (٥) .

هذه بعض التَّمَاذِج ، وانظر ص ١٣ ، ٢٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٩٠ ، ٥٤٣ من البحث ، وراجع فهرس الحديث .

(١) الجمع الغريب ١٢ .

(٢) الجمع الغريب ٢٣٨ .

(٣) يقصد قول الشَّاعِر :

بسط ذراعيه لعظم كلبا

انظره ص ٢٤٤ .

(٤) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٥) الجمع الغريب ٢٨٨ .

### ثالثاً : مصادر متنوعة :

أما بقية مصادر الكتاب فجاءت متنوعة ، سأورد نماذج منها للإيضاح ، مرتباً إياها هجائياً بأسماء المؤلفين ، وذلك لسببين :

أحدهما : أنَّ الرَّصَّاع لا يذكر - غالباً - إلا اسم المؤلف ، وقد بيّنتُ مصادر هذه الآراء ، في أماكنها من التحقيق .

والثاني : أنَّ الرَّصَّاع يصرِّح بالنقل أحياناً عن أكثر من كتاب لمؤلف واحد ، وسأذكر بعض ما صرَّح باسمه من المصادر ، مع إثبات نماذج من النصوص ، وأستغني عن البعض الآخر بالفهارس .

#### ١ - الأُبْذِي (ت/٦٨٠ هـ) :

- بعد أن نقل الخلاف في « أو » ، ونقل نصَّ ابن عصفور على أنَّ « أو » إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين ... جاز جمع الضمير وإفراده .

قال الرَّصَّاع : ( هذا هو التحقيق ، ونصَّ عليه الأُبْذِي ... ) <sup>(١)</sup> .

وقد يستأنس برأي في مسألة خلافة ، مصرِّحاً بصاحبه ، جاعلاً ذلك الرأي مرجحاً لما يذهب إليه . من هذا قوله : ( الآية ، وما أشبهها من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، ولا عموم للمقتضي على الصحيح ... وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - حسن ، وانظر الأُبْذِي ... ) <sup>(٢)</sup> .

وانظر ص ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ .

#### ٢ - الأَخْفَش (ت/٢١٥ هـ) :

ذهب الأَخْفَش إلى وصف النكرة بالنكرة ، فحكاه عنه ابن هشام ، وعقب الرَّصَّاع بقوله : ( قُلْتُ : أمَّا قول الأَخْفَش فهو معلوم ... ) <sup>(٣)</sup> .

استدلَّ ابن هشام على أنَّ « على » تستعمل حرفاً يجاوز حذفها ، ونسب هذا للأَخْفَش ، فحكاه الرَّصَّاع ، وقدَّر المحذوف <sup>(٤)</sup> .

وانظر من هذا ص ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٣٩٥ .

(١) الجمع الغريب ٣٠٣ .

(٢) الجمع الغريب ٣١١ .

(٣) الجمع الغريب ٣٥٩ ، وانظر رأي الأَخْفَش في معاني القرآن ٢٩٠/١ .

(٤) الجمع الغريب ٤٦٦ ، وانظر معاني القرآن ٢٣١/١ .

### ٣ - ابن جنِّي (ت/٣٩٢ هـ) :

أجاز ابن هشام حذف الجواب في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا ﴾ .  
 فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : ( قُلْتُ : أَمَّا حَذْفُ الْجَوَابِ فِي الْآيَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ فَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ جُنَيْنٍ ... ) <sup>(١)</sup> .  
 - قال ابن هشام : ( وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم « كُلِّ » في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا هَذَا ﴾  
 أحسن من تأخيره .

فعقَّبَ الرَّصَّاعُ بقوله : ( قُلْتُ : هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ لَمْ أَرَ مِنْ نَبْهٍ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ  
 الشَّيْخِ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ ... ) <sup>(٢)</sup> .

ونقل عنه في أماكن متعدّدة ، انظر ص ٢٧٧ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ .

### ٤ - ابن الحاجب (ت/٦٤٦ هـ) :

من المصادر التي اعتمد عليها الرَّصَّاعُ مؤلِّفات ابن الحاجب النحويّة ، والأصوليّة ، وأكثر من النقل  
 عنه ، ومن ذلك قوله :

قال ابن الحاجب في الأمالي : ( قوله ﴿ كَلَّا ﴾ : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ ... ﴾ ...

لأنَّ الضَّمِيرَ إِنَّمَا يَعُودُ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِيَّةِ الْمُنْقَدِّمِ ... ) .

وعقَّبَ بقوله : ( قُلْتُ : فَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ فَهِيَ غَيْرُ  
 الْأُولَى ... ) <sup>(٣)</sup> .

- ذهب ابن هشام إلى أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُعْطَى حُكْمٌ غَيْرُهُ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ بِنَاءُ ( حَاشَا ) ،  
 وعقَّبَ بقوله :

( وزعم بعضهم أنَّهَا فَعْلٌ حَذَفَ مَفْعُولُهُ ) .

فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : ( هَذَا الْبَعْضُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ... ) <sup>(٤)</sup> .

وانظر بقيّة النّقول ص ١٠٤ ، ١٢٧ ، ٢٩٤ ، ٣٣١ ، ٤٩٤ ، ٥٤٠ .

(١) الجمع الغريب ٢٦٨ ، وانظر المختص ١٩٣/١ .

(٢) الجمع الغريب ٤٠٧ .

(٣) الجمع الغريب ٢٩٧ ، وانظر الأمالي النحويّة ١٤٥/١ .

(٤) الجمع الغريب ٦٨٧ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/٢ .

٥ - ابن الصائغ (ت/٦٨٠ هـ) :

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الباء للاستعلاء في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقَبْطَارٍ ﴾ .  
فعقَّب الرِّصَّاع بقوله : ( قُلْتُ : « الباء » في الآية لا تتعَيَّن للاستعلاء ، ... ، قال ابن الصَّائغ :  
هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم ... ) (١) .

- اختلف في كون الدَّعاء يكفي في حصول الطَّلَب ، أم لا ، فعقَّب الرِّصَّاع بقوله : ( قُلْتُ : وقال  
ابن الصائغ : ( التَّناء قد يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الطَّلَب ، مثل قوله :

إِذَا أَتَيْتُهَا الْمَرْءَ يَوْمًا ⊗ ... ، ... ، ... (٢)

ونقل عنه غير هذا كثيرًا ، انظر ص ١٦٠ ، ١٧٦ ، ٣٦٨ ، ٥٥٦ ، ٥٩٥ ، ٧١٠ .

٦ - ابن عبد السَّلام (ت/٦٦٠ هـ) :

اختلف في بناء المصدر لاسم المفعول ، وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فعقَّب الرِّصَّاع  
بقوله : ( وهذه المسألة هي الَّتِي أشار إليها الشَّيْخ ابن عبد السَّلام في كتاب الصَّيْد ... ) (٣) .

- ذهب ابن هشام إلى إجراء النَّفي مع التَّقرير مُجَرَّي النَّفي المجرَّد ، وعقَّب الرِّصَّاع بقوله : ( قال  
الشَّيْخ ابن عبد السَّلام : وذلك جارٍ على العرف ، لا اللَّغَة ، وإن كان بعض النحويين سوَّى  
بينها ... ) (٤) .

وانظر بقية النُّقل عنه ص ٢٤٧ ، ٥١٤ ، ٦٧٥ .

٧ - ابن عرفة (ت/٨٠٣ هـ) :

استشهد ابن هشام بقول الشَّاعِر :

مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتُ : سَوْفَ أَنَالُهُ ⊗ وَذَلِكَ ، مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ ، رَائِع

وعُلِّقَ عليه ، ثُمَّ عَقَّبَ الرِّصَّاع بقوله : ( قُلْتُ : وهو غير بعيد ، وكثيرًا ما يجيب به النُّحويون ،

(١) الجمع الغريب ١٤٢ .

(٢) الجمع الغريب ٣١٤ .

(٣) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٤) الجمع الغريب ٥١٤ .

وقد ردّ بمثل ذلك شيخ الشيوخ ابن عرفة - رحمه الله - في مختصره الأصولي ، على بعض النحويين ... (١) .

ـ اختلف في الجواب إذا اعترض شرط على الآخر ، فعقّب الرّصّاع بقوله : ( هذه المسألة أطال الناس الكلام فيها ، وهي من المسائل التي تُنبئ عليها أحكام فرعية ، ... ، ولولا الطّول لأتينا بكلام ابن عرفة - رحمه الله - في : « أنت طالق إن شاء الله » ، فإنّه أطال في المسألة ... (٢) .

وانظر بقية القول ص ١٨٧ ، ٢٥٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٧ ، ٦٣٢ .

#### ٨ - ابن عصفور (ت/ ٦٦٩ هـ) :

من المصادر الرئيسة للجمع الغريب مؤلفات ابن عصفور ، فقد أكثر النقل عنه ، ومن هذا اختلافهم في وصف المصدر ، فعلق الرّصّاع بقوله : ( الذي ذكروه في المصدر أنّ الصّفة إذا كانت بعد تمام العمل جازت ، وإلا فلا ، ولم أر من نبه على الخلاف ، نعم نقل ابن عصفور في شرح المقرب الخلاف في المصدر المعرّف بالألف واللام بين الكوفيين ، وجماعة من أهل البصرة ... (٣) .

ـ اختلف في وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ، فعلق الرّصّاع بقوله : ( والتّخريج الأوّل الذي ذكره الشيخ أشار إليه ابن عصفور في شرح المقرب ... (٤) .

ونقل عنه كثيراً ، انظر نظائر هذا ص ١٣٦ ، ١٥٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ ، ٦٦٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ .

#### ٩ - ابن عطية (ت/ ٥٤٦ هـ) :

من المصادر التي عوّل عليها الرّصّاع المحرّر الوجيز لابن عطية ، ومما نقله عنه قوله - بعد أن ساق اختلاف العلماء في المقدّر في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَكْفُوهُنَّ ﴾ ، وعقّب الرّصّاع بقوله : ( قلت : هذا يوهمه كلام ابن عطية ، فتأمّله .... (٥) .

(١) الجمع الغريب ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) الجمع الغريب ٦٣٠ .

(٣) الجمع الغريب ٣٢١ .

(٤) الجمع الغريب ٦٤٨ .

(٥) الجمع الغريب ٢٩١ .



= نقل ابن هشام أنّ « لولا » تكون للنفي ، وذكر نصّ الرّخشيّ في ذلك ، ثمّ عقّب الرّصاع بقوله : ( وما ذكره من كلام الرّخشيّ قريب منه في كلام ابن عطية ... )<sup>(١)</sup> .

وانظر بقية النقول ص ١١١ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ٢٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٨٨ ، ٤٣٦ .

#### ١٠ - ابن مالك (ت/٦٧٢هـ) :

لقيت مؤلفات ابن مالك قبولاً خاصاً عند النّحاة عامّة ، وعند الرّصاع خاصّة ، وأكثر من النّقل عنها الموجود منها والمفقود ، ومن ذلك ما نقله عنه بعد أن ذكر أقوال العلماء في الواو الدّاخلية على الجملة الاسميّة الحاليّة ، وعقّب بقوله : ( وتأمّل كلام ابن مالك في أوّل التّسهيل ... )<sup>(٢)</sup> .

= ونقل عنه في الأشياء الّتي يكتسبها الاسم بسبب الإضافة ، وذكر من ذلك تأنيث المذكّر وعكسه ، ثمّ قال : ( ومن ثمّ ردّ ابن مالك في التّوضيح قول أبي الفتح ... )<sup>(٣)</sup> .

= وتحدّث الرّصاع عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال « إن » عمل « ليس » وعقّب بقوله : ( انظر ابن مالك في شرح التّسهيل ... )<sup>(٤)</sup> .

وانظر من هذا ص ١١١ ، ١٥٦ ، ٢٢٠ ، ٢٩٩ ، ٤٠٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ .

#### ١١ - ابن مرزوق (ت/٨٤٢هـ) :

تكلم الرّصاع عن زيادة « من » في المفعولات ، وعقّب بقوله : ( وتأمّل كلام القراني في ذلك ، وكلام ابن الحاجب وما فيه من الإشكال ، وكلام الشّيخ ابن مرزوق في « انتهاز الفرصة » فإنّه أطال في ذلك ... )<sup>(٥)</sup> .

#### ١٢ - ابن المنير (ت/٦٨٣هـ) :

اختلف في مرّجع الضّمير في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ .

فقال الرّصاع : ( الأوّل : على « الشفا » ، أو على « الحفرة » ، ورجّحه ابن المنير بأنّ الإنقاذ

(١) الجمع الغريب ٦٢١ ، وانظر المحرّر الوجيز ٩٣/٩ .

(٢) الجمع الغريب ٢٠٤ ، وانظر التّسهيل ص ٣ ، ٤ .

(٣) الجمع الغريب ٤٥٤ .

(٤) الجمع الغريب ٥٢٩ ، وانظر شرح التّسهيل ٣٧٤/١ .

(٥) الجمع الغريب ٣٩٨ .

منها أبلغ ... (١) .

ومما نقله عنه بعد قول الدماميني في قوله تعالى : ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ .

أنه اجتمع فيها ثمان ميمات متصلات في اللفظ ، ثم قال : ( قال ابن المنير : وهذا من الغرائب أن تكون ثمانية أحرف ولا يحس اللسان فيه بثقل ، ولا ينبو عنه سمع ، وذلك من خصائص القرآن ... ) (٢) .

وانظر ص ٤١١ ، ٦٦٥ .

### ١٣ - أبو البقاء (ت/ ٦١٦ هـ) :

من المصادر الأساسية لكتاب الجمع الغريب كتب أبي البقاء على وجه العموم ، وكتاب التبيان على وجه الخصوص ، وقد نقل عنه كثيراً ، ومن جملة هذه النقول :

عقب الرصاع بعد قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَفْقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وما نقله ابن هشام فيها من نصوص بقوله : ( وذكر أبو البقاء احتمال أن تكون نكرة موصوفة ... ) (٣) .

ومن ذلك أن أبا البقاء ذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ حال من الضمير في ﴿ الْقَاعِدُونَ ﴾ فردّ عليه المختصر ، وعقب الرصاع بقوله : ( ولعل أبا البقاء أشار إلى أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لا يرفع الضمير المستتر ... ) (٤) .

وانظر من هذه النقول ص ١٣٤ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩٧ .

### ١٤ - أبو حيان (ت/ ٧٤٥ هـ) :

اعتمد أبو عبد الله الرصاع على مؤلفات أبي حيان عامة اعتماداً كلياً ، ونقل من البحر المحيط خاصة ، فقد لا يخلو الحديث عن آية من نقل أو إحالة ، وكثيراً ما يختم المسائل بقول أبي حيان . وقد بينت هذا في مواضعه من التحقيق ، ومما نقل عنه :

(١) الجمع الغريب ١٧٨ ، وانظر حاشية الكشف ٤٥١/١ .

(٢) الجمع الغريب ٦٦٥ .

(٣) الجمع الغريب ١٦٤ ، وانظر التبيان ٢٧٩/١ .

(٤) الجمع الغريب ٢٨٤ ، وانظر التبيان ٣٨٣/١ .

- في أول سورة آل عمران عند حديثه عن الحروف المقطعة ساق كثيراً من الأقوال ، وعقب بقوله : ( واستيفاء ذلك قد تكفل به الزخشي في الكشاف ، وأبو حيّان ، فتأمل ذلك ... ) <sup>(١)</sup> .
- وفي حذف ألف « ما » الاستفهامية بعد دخول الجار عليها ، عقب بقوله : ( قف هنا على كلام أبي حيّان ، فإنه نقل الخلاف في تعلق باء القسم بالجواب ، وهو غريب ... ) <sup>(٢)</sup> .
- وفي روابط الجملة الواقعة خبراً بعد أن ذكر رد ابن هشام على الأخفش عقب الرّصاع بقوله : ( وقال الشيخ في حاشية التسهيل ... مما يمكن أن يستدل به لأبي الحسن قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ الآية ... ) <sup>(٣)</sup> .

وانظر ص ٩٨ ، ١١١ ، ١٣٧ ، ٢١١ ، ٣٣١ ، ٥٥٠ ، ٧٠٠ ...

#### ١٥ - التفتازاني (ت/٧٩٢هـ) :

- من المصادر التي أكثر النقل عنها الرّصاع مؤلفات التفتازاني ، ومن ذلك ما علّق به على قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ ، إذ قال : ( وانظر كلام بعض المفسرين ، ... ، والتفتازاني في حاشيته ... ) <sup>(٤)</sup> .
- ونقل الرّصاع أقوال العلماء في الخفض على الجوار ، وعقب بقوله : ( وانظر كلام التفتازاني في حاشيته فلولا الطول جلبناه هنا ... ) <sup>(٥)</sup> .

وانظر غير هذا ص ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٨٤ ، ٢٧٤ ، ٣٤٧ ، ٦٦١ ...

#### ١٦ - الجوهري (ت/٣٩٣هـ) :

- لم يكتف الرّصاع ببحث المسألة في كتب النحو والإعراب ، بل كان يهتم بتأصيل المباحث اللغوية ، ومن ذلك ما نقله عن الجوهري قائلاً : ( وذكر الجوهري أنّ « مِنْ » في الحديث بمعنى « عند » ، وأنّ « الْجَدَّ » بمعنى « الغنى » ... ) <sup>(٦)</sup> . وانظر ص ١٠٧ ، ٤٧٧ .

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر البحر المحيط ٣٧٣/٢ .

(٢) الجمع الغريب ٤٦٦ ، وانظر البحر ٢٧٥/٤ .

(٣) الجمع الغريب ٥٠٨ .

(٤) الجمع الغريب ١٠٥ .

(٥) الجمع الغريب ٣٣٢ .

(٦) الجمع الغريب ١٠٧ ، وانظر الصحاح ( جدد ) .

## ١٧ - الرَّمْخَشَرِيُّ (ت/٥٣٨هـ) :

من المصادر المهمة التي اعتمد عليها أبو عبد الله الرَّصَّاع كتب الرَّمْخَشَرِيِّ ، وبالأخص كتاب الكشَّاف ، ومما نقله عنه بعد أن ذكر أقوال العلماء في الحروف المقطَّعة قوله : ( وتوجيه هذه الأقوال ، واستيفاء ذلك قد تكفل به الرَّمْخَشَرِيُّ في الكشَّاف ... )<sup>(١)</sup> .

■ ومن ذلك تعليقه بعد أن تكلم عن مسوِّغات المبتدأ ، وعقَّب بقوله : ( وبالجمل لا تخلو عبارة صاحب الكشَّاف من تسامح ، وإنَّ صحَّ المعنى من جهة البيان ... )<sup>(٢)</sup> .

وانظر غير هذا ص ٩٩ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ ، ٥١٥ ، ٦٦٠ ...

## ١٨ - الدَّمَامِينِي (ت/٨٢٧هـ) :

نظراً لصلة الدَّمَامِينِي بمغني اللَّيْب واهتمامه به ، فقد جاءت آثاره مصادر أساسية للجمع الغريب ، نقل عنه الرَّصَّاع كثيراً ، واستشهد بأقواله وآرائه ، ومن هذه الأقوال :

■ علَّق الرَّصَّاع بعد ذكر أقوال العلماء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ ﴾ قائلاً : ( قُلْتُ : ما أشار إليه المصنِّف - رحمه الله - من أنَّ التفسير لا يتقرَّر في الآية إلا باعتبار المعنى ظاهر ، وإن كان الدَّمَامِينِي قد اعترض عليه ، بأن قال : « التفسير راجع إلى اللفظ ... » )<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ قائلاً : ( ثُمَّ إِنَّ الدَّمَامِينِي نقل عن الشَّيْخ كلاماً في حاشية التسهيل ، فإنه ذكر أنَّ ابن عصفور نصَّ على أنَّ « أَوْ » إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين نحو : « الحسن أو ابن سيرين جالس ، أو جالسهما » جاز جمع الضمير وإفراده ... )<sup>(٤)</sup> .

وانظر بقية النصوص ص ١٠٨ ، ١٣٠ ، ٢٤٥ ، ٣٠٢ ، ٧١٦ ...

## ١٩ - السُّبْكِيُّ (ت/٧٧٣هـ) :

ذكرتُ مراراً أنَّ مصادر الرَّصَّاع متنوِّعة ، ولم يحصر مباحثه في فنٍّ واحد ، ومما نقله عن كتب البلاغة بعد حديثه عن النكرة إذا أعيدت نكرة ، فهل هي عين الأولى ، أو غيرها ؟ ثُمَّ عقَّب بقوله :

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر الكشَّاف ١/٤١١ .

(٢) الجمع الغريب ٣٨٢ ، وانظر الكشَّاف ٤/٢ .

(٣) الجمع الغريب ٣٤ ، وانظر تحفة الغريب ١٥٤/أ .

(٤) تحفة الغريب ص ٢٠٧ .

( وقد نقل السُّبكي في شرح التلخيص قولين في هذا القسم الرابع ... )<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك قوله : ( الفائدة الثالثة : قال الشيخ السُّبكي : ( هذه القاعدة ذكرها الحنفية ، وبنوا عليها أموراً ... )<sup>(٢)</sup> .

وانظر ص ٢٩٥ ، ٢٩٧ .

## ٢٠ - سيبويه (ت/١٨٠هـ) :

يُعدُّ الكتاب مصدراً أساسياً لكتب النحو والصرف عامة ، وكتاب الجمع الغريب خاصة ، فقد ضمَّ آراءً ونقلاً متعددة ، منها ما جاء في التقييد ، ومنها ما جاء في التنظير والترجيح ، ومن هذه النقول قول الرِّصَّاع : ( قُلْتُ : ما نقله الشيخ في : ﴿ أَلَمْ ﴾ إِنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين ؛ قيل : هذا مذهب سيبويه في ذلك ... )<sup>(٣)</sup> .

وقد يختلف الرِّصَّاع مع بعض النحاة في فهم وتفسير نصِّ سيبويه كاختلافه مع ابن الصَّائغ الذي ذكر أنَّ سيبويه قد نصَّ على أنَّ المصدر لا يعمل ، فردَّ عليه بأنَّ ما نصَّ عليه سيبويه هو في المصدر المنحل ؛ لأنه يُؤدِّي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته<sup>(٤)</sup> .

= ونقل أقوال النحاة في افتراق الحال والتمييز ، ثُمَّ عَقَّبَ بقوله : ( وما أشار إليه في : ( نعم الرجل رجلاً زيد ) معلوم أنَّ في المسألة ثلاثة أقوال ، ... ، ... ، ومذهب سيبويه المنع ... )<sup>(٥)</sup> .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٨١ ، ٥٩٧ ، ٦٦٠ .

## ٢١ - الشَّاطِبي (ت/٥٩٠هـ) :

حظيت نصوص الشَّاطِبي بعناية خاصة من أبي عبد الله الرِّصَّاع ، وذلك لما تضمَّنه الجمع الغريب من القراءات وتوجيهها التي يدلّ ذكرها وعزوها وتخرجها ودرجاتها على عمق ثقافة وسعة دراية وإطلاع ، ومن هذه النصوص قوله في تخريج القراءات في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ ﴾ بتشديد ( لَمَّا ) ، وعَقَّبَ بقوله : ( وأحسن منه أن تكون « لَمَّا » بمعنى « حين » على قول .

(١) الجمع الغريب ٢٩٤ ، وانظر عروس الأفراح ٣١٢/١ .

(٢) الجمع الغريب ٢٩٧ ، وانظر عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٣) الجمع الغريب ٩٨ ، وانظر الكتاب ١٥٤/٤ .

(٤) الجمع الغريب ١٧٦ ، وانظر الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) الجمع الغريب ٥٦٩ ، وانظر الكتاب ١٧٦/٢ .



عليه ، وأكثر ما تجد الاعتراض على القراءات من أبي عليّ الفارسي ... (١) .

والنماذج من هذه النصوص كثيرة ، وانظر ص ١١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٨٦ ، ٦٣٢ ، ٦٨٠ ، ٧٠١ ....

## ٢٣ - الفخر الرازي (ت/٦٠٦ هـ) :

من المصادر التي اعتمد عليها الرّصّاع في الجمع الغريب كتب الأصول ، وآراء الأصوليين ، ومن ذلك ما نقله عن الفخر الرازي في مسألة النّكرة إذا أعيدت نكرة ، قائلاً : ( قُلْتُ : قال الفخر في باب الأمر : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، صَلِّ الرُّكَعَتَيْنِ » إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ ثَانِيًا ... ) (٢) .  
ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ آيَةٌ ﴾ ، وذكر أقسام « أم » ، وعقّب بقوله : ( وقد أجاب بذلك الشّيخ في نظير المسألة ، ووقع للفخر ، وغيره كثيرٌ من ذلك ... ) (٣) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٨٣ ، ٢٠٩ ، ٤٢٨ ، ٦١٠ .

## ٢٤ - القرافي (ت/٦٨٤ هـ) :

من المصادر الرئيسة لكتاب الجمع الغريب آثار القرافي ، ومما نقله عنه قوله في الجمل بعد المعارف عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ : ( والجواب من أوجه : .....  
الثاني : أنَّ السّكران أطلق مجازاً على مبدأ السّكر ) .  
ثمّ عقّب بقوله : ( قُلْتُ : وهذا لا يتمشّي على أصل القرافي : إذا كانت الصّفة متعلّق بالحكم ، فإنّه يزعم أنها إنّما تُطلق حقيقة ، وجعل ذلك قاعدة مطّردة ... ) (٤) .  
- ومثله قوله : ( قال القرافي في قواعده : « أنشد ابن مالك النّحوي على اجتماع الشّرطين ... » ) (٥) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٦٦ ، ٢٥١ ، ٣٢٦ ، ٥١٥ ، ...

(١) الجمع الغريب ٤٣٦ ، وانظر الحجة ٤١١/٣ .

(٢) الجمع الغريب ٢٩٤ ، وانظر الحصول في علم الأصول ١٥٠/٢ .

(٣) الجمع الغريب ٧١٥ ، وانظر التفسير الكبير ٢٦/٧ .

(٤) الجمع الغريب ٢٥٧ ، وانظر نفائس الأصول ٩/٣ .

(٥) الجمع الغريب ٦٣٢ ، وانظر الفروق ١٨٤/١ .

## ٢٥ - الْمُخْتَصِر (الصفاسي) (ت/٧٤٢هـ) :

كثيراً ما تردّد هذا الاسم في الجمع الغريب ، وهو / إبراهيم الصفاسي ، صاحب كتاب الجيد في إعراب القرآن الجيد ، وقد اعتمد عليه الرّصّاع بدرجة تأتي بعد البحر المحيط ، والدّرّ المصون ، ومما نقل عنه قوله : ( قُلْتُ : وتأمّل ما وقع للمُختَصِر في ردّه على أبي حيّان في السؤال الأوّل الذي في كلام الزّمخشرّي ، فإنّ المُختَصِر زعم أنّ الكسر إذا ثبت في واحد ، اثنان ، فيحتمل أن تكون لالتقاء الساكنين ... )<sup>(١)</sup> .

ومن هذه النّماذج تعليقه على قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾ بعد ذكره لأقوال العلماء ، قائلاً : ( واختار المختصر البذل من ﴿ الْقِسْطِ ﴾ ... )<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك ما نقله عنه في الجواب إذا اجتمع شرط وقسم قائلاً : ( والعجب من الصفاسي هنا لم يجب بهذا مع كونه أجاب بما ذكرت عن الزّمخشرّي في أوّل الأنعام لما اعترض المُعَرّب عليه ... )<sup>(٣)</sup> . وانظر من هذه النّماذج ص ١٢٢ ، ٢٠٤ ، ٤١٠ ، ٦٣٧ .

## ٢٦ - المُعَرَّب (السّمين الحلبي) (ت/٧٥٦هـ) :

جاء كتاب الدّرّ المصون على رأس مصادر كتاب الجمع الغريب ، فأكثر الرّصّاع من الإحالة عليه ، ومن النّقل عنه ، واعتمد عليه في تعدّد الأوجه الإعرابية ، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ قائلاً : ( وقد حصّل المُعَرَّب في ذلك ستّة أوجه ... )<sup>(٤)</sup> .

ومن هذه النّقول ما نقله تعليقا على قوله تعالى : ﴿ آتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ قائلاً : ( وما وقع للزّمخشرّي في الآية من جواز أن يكون ( بُهْتَانًا ) مفعولاً من أجله ، ... ، وهو ضعيف ؛ بما ذكره المُعَرَّب هنا ، فإنّ شروط المفعول من أجله لم تتوفر ... )<sup>(٥)</sup> .

ومما علّق به على قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ قوله : ( قُلْتُ : معلوم أنّ في الآية

(١) الجمع الغريب ١٠٠ .

(٢) الجمع الغريب ١١٦ .

(٣) الجمع الغريب ١٥٦ .

(٤) الجمع الغريب ١١٠ ، وانظر الدّرّ المصون ٧٥/٣ .

(٥) الجمع الغريب ٢٥٠ ، وانظر الدّرّ المصون ٦٣٤/٣ .



أعاريب ، فلا يتعين ما ذكر ، انظر المُعَرَّب ... (١) .

ومن هذه النماذج ما جاء ص ١٢٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣٣ ، ٦٥٤ ، ٧٠٧ ...

هذه نماذج من المصادر التي اعتمد عليها أبو عبد الله الرَّصَّاع في كتاب الجمع الغريب ، للتمثيل فقط ، وليس للحصر ، فقد تركت كثيرًا من المصادر ، والعلماء ؛ خشية الطول ، واستغناء بما سيثبت في الفهارس الفنية - إن شاء الله - كما أنني لا أدعي أنني أتيت على كلِّ النقول لمن دونت ؛ للأسباب نفسها ، والله أسأل التوفيق والسداد .



## ثانيًا : شواهد كتاب الجمع الغريب

من السّمات التي اتّسم بها كتاب الجمع الغريب ارتباطه بكتاب ( المغني ) فجاءت شواهد المغني شواهد لكتاب الجمع الغريب ، إضافة إلى ما يستحضره ممّا يراه يلائم المقام من شواهد وأقوال أخرى للبلاغيين ، والأصوليين ، وغيرهم ...

### أولًا : شواهد من القرآن الكريم :

ممّا لا يحتاج إلى إيضاح وبيان أنّ كتاب الجمع الغريب جمع وترتيب لشواهد مغني اللبيب القرآنية ، وليس هنالك حاجة تدعو إلى إيراد نماذج من هذا ، إلاّ أنّه ممّا يُحمد لأبي عبد الله الرَّصَّاع في هذا المبحث أمران :

١ - أحدهما : عنايته بالقراءات القرآنية ، نسبًا وتوثيقًا وتوجيهًا ، المتواتر منها والشاذّ ، وذكر بعض مصادرها . وقد ذكرت نماذج من هذا في مبحث المصادر .

٢ - والثاني : إدراكه للمتشابه من الآيات ، يكمن ذلك في ربطه بين أبواب الكتاب ، ومباحثه ، ومن ذلك :

(١) الجمع الغريب ٥٨٦ ، وانظر الدرّ المصون ١٢٩/٦ .

أ - قوله في الآية الأولى من آل عمران : ( ذكرها - رحمه الله - في الجهة الرابعة استطرادًا ، وقد أشرنا إلى ذلك في ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ في الفاتحة ، فلا نعيده ... )<sup>(١)</sup> .

ب - ومن هذا تعليقه على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُجْزِيَنَّ ... ﴾ [ آل عمران : ١٠ ]  
قائلًا : ( ذكرها في « الميم » في موضع منها في التدريب لما أن تكلم في فصل التدريب على آية أبي لهب ، وذكرناها في محلها ... )<sup>(٢)</sup> .

ج - وقال تعليقًا على قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [ المائدة : ٦ ] :  
( ذكرها في فصل خروج « إذا » عن الاستقبال ، وتكون للحال ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [ الليل : ١ ] ، وقد ذكرناه في محله ... )<sup>(٣)</sup> .

د - وفي سياق حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [ يوسف : ١٠٩ ] : عقب بقوله :  
( ذكرها في حذف الموصوف ، انظر سورة الأنعام ، وانقل الآية من ثم إلى هنا ... )<sup>(٤)</sup> .

هذه نماذج للتّمثيل ، وسأترك الحديث عن البقية للنصّ المحقق .

### ثانيًا : شواهد من الحديث :

لأبي عبد الله الرّصّاع عناية خاصّة بالحديث ، إذ أنه اعتنى بالتأليف فيه ، فاختصر شرح البخاريّ ، وشرح الأسماء النبويّة ، وغير ذلك .

إضافة إلى هذا ارتباطه بنصّ المغنيّ الذي ضمّ ما يقرب من سبعين حديثًا ، فجاء كتاب الجمع الغريب حافلًا بعددٍ من الأحاديث ، ومن ذلك :

١ - استشهد ابن هشام على أنّ « من » تكون للبدل بقوله ﷺ : « لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ... فعلق الرّصّاع قائلًا : ( قال الفقير إلى ربّه : أمّا الموضع الأوّل فظاهر ، والتنظير الذي أشار إليه من جهة المعنى ... ، وما ذكره في الحديث أشار إليه أبو حيّان ، والإعراب الذي أشار إليه ظاهر ... )<sup>(٥)</sup> .

(١) الجمع الغريب ١/٢ ، ٩٨ من البحث .

(٢) الجمع الغريب ١٠٦ .

(٣) الجمع الغريب ٣٢٤ .

(٤) الجمع الغريب ٧٠٥ .

(٥) الجمع الغريب ١٠٧ .

٢ - وجاء في سبب منع صرف الأعداد المعدولة قوله : ( الثاني : قول الرَّخْشَرِيِّ : ) اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنُقُلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » . وقد تكلّموا في إعراب ذلك ، وحصل فيه النقاوسي في شرح المنفرجة ثمانية أقوال ... (١) .

٣ - استشهد ابن هشام بقول الشاعر :

يبسط للأضياف وجهاً رَحْباً \* بسط ذراعيه لعظم كلباً

وعلق الرَّصَّاع بقوله : ( قُلْتُ : لا شك في ضعف هذا البيت ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيويه يمنعها ، والأخفش يميزها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » على قول الأخفش على بُعد ... (٢) .

هذه بعض النماذج ، وسأترك الحديث عن بقية الشواهد من الحديث لفهرس الأحاديث .

### ثالثاً : شواهد الشعر :

شواهد الشعر في كتاب الجمع الغريب كثيرة ، ولعلَّ ذلك يرجع إلى سببين :

أحدهما : أنَّ الكتاب جمع وترتيب للشواهد القرآنية .

والثاني : اهتمامه بالتوجيهات النحوية ، والأوجه الإعرابية ، ومع هذا فالشواهد التي جاءت ، منها ما جاء يتعلّق باللغة ، ومنها ما يتعلّق بالتراكيب ، وأخرى شواهد لتوجيه نحوي ، أو إضافة قاعدة نحوية ، وغير ذلك ممّا حفل به الكتاب ، ومن هذه الشواهد :

١ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ ( رَحَب ) ضُمِّنَتْ مَعْنَى ( وَسِع ) في : ( رَحِبْتُمْ الدار ) ، فعلق

الرَّصَّاع بقوله : ( فَإِنَّ بعضهم قال : إِنَّهُ على إسقاط الخافض ، أي : ( رَحِبْتُمْ بكم ) ، كقوله :

..... \* ... لَوَلَا الْأَسَى لَقَضَّائِي

لأنَّ التّضمين ليس بقياس ، وباب حذف الخافض أكثر ، وفي هذا الدليل نظر ... (٣) .

(١) الجمع الغريب ٢٣٨ .

(٢) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٣) الجمع الغريب ١٨٧ .

٢ - يرى ابن هشام أنه يكثر حذف المفعول بعد شاء ، فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : ( وَنَصَّ أَهْلَ الْبَيَانِ عَلَى أَنَّهُ يُذَكَّرُ إِذَا كَانَ غَرِيْبًا مِثْلَ قَوْلِهِ :

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دُمًّا ... )<sup>(١)</sup> \*

٣ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى بَحْيٍ « الَّذِي » مَصْدَرِيَّةٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمَحْيَيْنِ بِالَّذِي

أَرَى كَبْدِي مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَقْرَحُ ؟

ونقله عن كثير من النحويين<sup>(٢)</sup> .

٤ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ نُونِ التَّوَكُّيدِ عَلَى الْمَاضِي إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

دَامَنْ سَغَدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيْمًا ...<sup>(٣)</sup> \*

٥ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غَلَسَ الظُّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالًا<sup>(٤)</sup>

٦ - استشهد الرَّصَّاعُ لِدُخُولِ « أَمْ » عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءَى بِفَعْلِهِمْ

أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ؟

ثمَّ ذَكَرَ الْأَوْجَهَ فِي كَلِمَةِ ( رُثْمَانِ ) ، وَالْمُنَاطَرَةَ الَّتِي وَقَعَتْ بِسَبَبِ هَذَا<sup>(٥)</sup> .

هذه بعض شواهد كتاب الجمع الغريب ، وثمة شواهد من أقوال العرب ، وغماذج نحويّة ، سأكتفي بالإحالة على أماكنها في الفهارس ؛ خشية الاستطرادات ، والتكرار .



(١) الجمع الغريب ٤٤٠ .

(٢) الجمع الغريب ٥٨٠ .

(٣) الجمع الغريب ٦٠١ .

(٤) الجمع الغريب ٧١١ .

(٥) الجمع الغريب ٧١٢ .

## ثالثاً : القيمة العلمية لكتاب الجمع الغريب

ظهر واشتهر بين الناس كتابان يتصلان بشواهد المغني الشعريّة :

أحدهما : شرح شواهد المغني للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) .

والثاني : شرح أبيات المغني للبغدادلي ( ت ١٠٩٣ هـ ) .

وهما مسبوقان فكرة وزمناً بأبي عبد الله الرّصاع ، وكتابه الجمع الغريب الذي تبين لي من خلال التحقيق والدّراسة أنّه ذو قيمة علميّة تكمن في :

١ - أنّ هذا الكتاب ذو صلة بكتاب الله الكريم ، فهو جمع وترتيب لشواهد مغني اللّيب القرآنيّة .

٢ - أنّه ذو صلة بكتاب مغني اللّيب الذي قال عنه مؤلّفه : ( فدونك كتاباً تُشدُّ الرّحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرّجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسجٌ على منواله ) <sup>(١)</sup> .

٣ - كونه الكتاب الوحيد لشواهد مغني اللّيب القرآنيّة ، فهو السّابق في منهجه ، المتفرّد في مادّته .

٤ - جمع فيه صاحبه آراء المفسّرين ، وتوجيهات المُعربين ، وأقوال النّحاة ، والبلاغيين ، وغيرهم .

٥ - تنوّع مباحثه المستمدّة من النّصّ القرآني .

٦ - كثرة آراء العلماء فيه ، والنّقل عنهم ، مع التّنبية إذا كان لأحدهم أكثر من رأي في المسألة .

٧ - أنّه يضمُّ آراء وأقوالاً من كتب مفقودة ، وأخرى مخطوطة لم تر النور بعد .

٨ - كما أنّه يرد فيه آراء وأقوال لعلّماء ، طبع بعض كتبهم ولم ترد فيها .

٩ - اهتمامه بالقراءات القرآنيّة تأصيلاً وتوجيهاً .

١٠ - اهتمامه بالاحتجاج ، والتّأويل ، والترجيح ، والتّعليل .

١١ - إحاطته بالمتشابه من الآيات يظهر ذلك من عدم الخلط في التّصنيف والترتيب .

١٢ - إحاطته بمباحث مغني اللّيب ، وأماكن الاستشهاد بالآية الواحدة في مباحث متعدّدة .

١٣ - الفترة الزمنية التي أُلّفَ فيها هذا الكتاب تُعدُّ فترة ازدهار للعلم في تونس بخاصّة ، وفي جميع الأقطار بعامة ، يظهر ذلك من كثرة العلماء والكتب المؤلّفة ، وقد أفاد الرّصّاع من أولئك العلماء ، وتلك الكتب ، وبالأخصّ كتب النّحو والتّفسير ، وكتب الإعراب والقراءات ، والبلاغة ، ...

١٤ - سهولة منهجه في ترتيب الآيات على السّور وفق ترتيب المصحف ، ومن ثمّ جمع كلّ ما قيل في الآية الواحدة من مباحث متعدّدة .

١٥ - خلوّه من الشُّبه العقائديّة ، والمذاهب الفكريّة الضالّة .

نفع الله به ، ورحم مؤلّفه ، وغفر لمن أسهم في قراءته ونشره ، راجياً من الله أن ييسّر لي استكمال تحقيقه في أقرب وقت ونشره ؛ خدمة للنّصّ القرآني على وجه الخصوص ، وللعلم وطلّابه على وجه العموم .



## المبحث الثالث

### أولاً : نسخ الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب

اعتمدت عند تسجيلي الموضوع على نسختين من كتاب الجمع الغريب ، لأبي عبد الله الرّصّاع ، ووصف كل منها يتلخّص في الآتي :

#### النسخة الأولى :

■ نسخة مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة بتونس تحت رقم ( ١٣٧٣٠ ) ، ومصوّرتها في مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى تحت رقم ( ٨٥٤ ) نحو ، بعد المطبوع ، وعدد لوحاتها ثمان وخمسون ومثنا لوحة ( ٢٥٨ ) ، وفي كلّ لوحة ثلاثون سطرًا ، وعدد كلمات كلّ سطر عشرون كلمة ، خطّها مغربيّ رديء فيه آثار طمس من أرضة ورطوبة .

■ وتقع هذه النسخة في جزأين ، ينتهي الجزء الأوّل منهما بنهاية سورة الرّعد ، ويقع في مئة وإحدى وخمسين لوحة ( ١٥١ ) ، بدأت بقوله : ( قال الشّيخ الفقيه الإمام العلامة أبو عبد الله محمّد ابن الشّيخ الفقيه الإمام العلامة أبي القاسم الأنصاريّ شهر الرّصّاع ) <sup>(١)</sup> .

■ ثمّ مقدّمة المؤلّف التي بدأها بالحمد ، وضمّنها سبب التّأليف ، واسم الكتاب ، ومنهجه ، وسنة تأليفه التي ذكر أنّها سنة ٨٤١ هـ .

■ بها سقط من أوّل البسملة إلى الآية الحادية والأربعين من سورة البقرة ، يقع في اثنتين وثلاثين لوحة .

■ وسقط آخر عند حديثه عن الآية السّادسة والأربعين بعد المتتين من سورة البقرة ، يبدأ مع نهاية اللّوحة الثّالثة والستّين / ب ، وهذا السّقط يشتمل على حديثه عن ثلاث وعشرين آية ممّا استشهد به ابن هشام من سورة البقرة إلى آخرها . وإحدى عشرة آية من سورة آل عمران . ثمّ يبدأ الموجود من

(١) الجمع الغريب ١/٢/٢ .

سورة آل عمران من ٦٣/ب عند منتصف حديثه عن الآية رقم ( ١٨ ) ، وقد بيّنتها في مواضعها من النصّ .

■ ختم الجزء الأوّل بنهاية سورة الرّعد .

إذ بيّن النّاسخ نهاية الجزء الأوّل ، وبداية الجزء الثاني ، وتاريخ النّسخ بقوله : ( كمل الجزء الأوّل من الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللّبيب بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه أواسط شعبان المكرّم من عام ستّة وتسعين وتسعمائة ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن إبراهيم بن يوسف ابن محمّد الأنصاريّ الأندلسيّ ، وفقه الله وسدّده ، وإلى كلّ خير وصالح ألهمه وأرشدّه ، بجاه سيّد المرسلين ، وأفضل خلق الله أجمعين ، يتلوّه إن شاء الله في الجزء الثاني سورة إبراهيم عليه السلام ، وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد ، وعلى آله عدد ما ذكره الذّاكرون ، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ) (١) .

■ أمّا الجزء الثاني فيبدأ بأوّل سورة إبراهيم عليه السلام ، وينتهي بآخر سورة النّاس ، ويقع في سبع ومئة لوحة ( ١٠٧ ) ، وبه سقط يشتمل على : سورة غافر ، وسورة فصلّت ، وسورة الشّورى ، وسورة الزّخرف .

■ وجاء في آخر لوحة قوله : ( وقد تمّ مقصدنا ، وتمّ مرامنا ، والحمد لله ، ورحم الله من رأى عيياً فسره ، أو خللاً فجهره ، وقد حذفت كلاماً يتعلّق بالبيان في كثير من المواضع من كلام من لم يتعرّض للتّفسير ، وحذفت من كلام الشّيخ في غير هذا الكتاب خوف السّامة .

وبالحمد ابتدأت وبه ختمت ، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا .

وقد كنت وعدت بإلحاق ما قيّدته في كلمة « لو » بآخر الكتاب ؛ ليسهل على الناظر في كثير من الآي تلخيص البحث فيها ؛ لانتشاره (٢) ، والله الموفّق ، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا ) (٣) .

■ ثمّ ختم الكتاب بقول النّاسخ : ( كمل هذا الكتاب المبارك بحمد الله وحسن توفيقه الشّامل ، وبمنه في ضحى الاثنين ثامن عشر من شهر القعدة من عام سبعة وتسعين وتسعمائة على يد العبد الفقير

(١) الجمع الغريب ١/ ١٥١/ب .

(٢) فصل هذا التلخيص من الكتاب ، وقد بيّنت ذلك في مبحث آثار الرّصاع .

(٣) الجمع الغريب ٢/ ١٠٧/أ .



إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي ، أصلحه الله وتاب عليه ، وغفر له ولوالديه ، ولؤلّفه وقارئه ، ولجميع المسلمين ، آمين .

وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمد خاتم النبيّين والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .  
وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً للأسباب التالية :

١ - أنها أكمل نسخة للكتاب على الوجه الذي أراده المؤلّف إذا استثنينا السّقطات الّتي أشرت إليها .

٢ - سلامتها من التّصحيف والتّحريف .

٣ - تحديد تاريخ نسخها . ٩٩٧ هـ .

٤ - معرفة النّاسخ .

٥ - كانت طبعة بحثي قبل تعديل الخطّة تحقيق الكتاب كاملاً ، فاعتمدت عليها بعد الله ؛ لشمولها للكتاب ، ونسختها كاملة ، فوجدتها قيمة بأن تكون هي الأصل .

### النسخة الثانية :

وهي الّتي رمزت لها بـ « ح » ، وجعلتها مساعدة للمقابلة .

= وهي نسخة تقع في سفيرين ، تيسّر لي الوقوف على السّفر الأوّل من مصوّره بمركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى .

= تحت رقم ( ٨٢٨ ) ( نحو ) بعد المطبوع .

= عن نسخة أصليّة بمكتبة الزاوية الحمزاويّة ، تحت رقم ( ٨٩ ) ، ويضمّ الموجود منها سبعاً وتسعين ومائتي صفحة ، وفي كلّ صفحة واحد وثلاثون سطراً ، وفي كلّ سطرٍ خمس وعشرون كلمة .

= وخطّها مغربيّ متأخّر دقيق صعب ، وتنتهي في أواخر سورة النّور عند الآية رقم ( ٤٠ ) .

= وجاء في الصّفحة الأولى اسم الكتاب : كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب [ ... ] <sup>(١)</sup> ، للرّصّاع - رحمه الله - ونفع به [ ... ] <sup>(٢)</sup> آمين .

(١) طمس بمقدار كلمة .

(٢) طمس بمقدار كلمة .

يتلوه تعليق يتحدث عن معاني القرآن عامّة ، والفتحة خاصّة ، يظهر أنّه من تعليق النّسّاخ ، وإضافاتهم .

= ثمّ يأتي في الصّفحة الثانية : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ .

قال الشيخ الإمام الرّصاع رحمته ، وأرضاه ، ونفعنا بعلومه آمين ... ، ثمّ يبدأ المقدّمة .

= وتمثّل هذه النّسخة السّفَر الأوّل من الكتاب ، وفق ما هو مثبت على الصّفحة الأولى .

= وتنتهي بحديثه عن قوله تعالى : ﴿ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [ النور : ٤٠ ] في الصّفحة الثامنة والتّسعين بعد المتين .

= وبعدها صفحة بياض ، كُتب عليها :

مكتبة الزّاوية الحمزاوية

رقم الكتاب ٨٩

النهاية .

= وجاءت النّسخة غُفلاً من تاريخ النّسخ ، واسم النّاسخ <sup>(١)</sup> .

### النسخة الثالثة :

بعد مُضيّ سنة تقريباً على تسجيل الموضوع أرشدني أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / عياد الثّبيتي إلى وجود نسخة من الجمع الغريب بدار الكتب المصريّة .

فرايت أنّ الأمانة العلميّة تلزمني بالاطّلاع على تلك النّسخة ، فانتقلت إلى القاهرة ، وبمّنت تلك الدّار العامرة ، فوجدت كرم الضّيافة ، وحسن الاستقبال من القائمين على تلك الدّار .

إذ بسطوا لي صدورهم ، وأطلعوني على تلك النّسخة ، فوجدتها تحت رقم ( ٣٧٤ ، نحو ، تيمور ) . وأكرموني بتصويرها .

= والنّسخة تقع في ثمان وسبعين صفحة فقط ، وفي كلّ صفحة خمسة وعشرون سطراً ، وفي كلّ سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً .

= تبدأ من أوّل الكتاب ، وتنتهي عند الحديث عن الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

(١) الجمع الغريب ( ح ) ٢ ، ٣ .

- خطّها نسخ معتاد .

- جاء العنوان على أوّل ورقة :

كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب . تأليف الإمام المحقق قاضي الجماعة بالحضرة التونسية أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الفضل قاسم الرّصّاع نفعا الله ببركه ، آمين .

- وبدأ المقدمة بقوله : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْحَبِيبِ ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

قال الشيخ الفقيه العالم ... ، قاضي الجماعة بالحضرة التونسية ... ، أبو عبد الله محمد بن الشيخ الأبرّ الأفضّل ... ، أبو الفضل قاسم الرّصّاع ) .

وثنى بالحمد لله ، والصلاة على النبيّ ، ثمّ الحديث عن الكتاب كالنّسختين السّابقتين .

- وجاءت كسابقتها ( ح ) غفلاً من تاريخ النّسخ واسم النّاسخ .

وبما أنّ طبيعة بحثي تبدأ من أوّل سورة آل عمران فلم اعتمدها في التحقيق ، وإنّما قصدت التعريف بها ، وقد كان ذلك موضوع رسالة دكتوراة للطّالبة / نوال الصّالح ، بإشراف أستاذنا الدّكتور / عياد الثّبيتي .



## ثانيًا : منهجي في التحقيق

١ - قوّمتُ النّصّ ، واجتهدت في إخراجه إخراجاً سليماً ، قريباً من الصّورة الّتي أرادها مؤلّفه .

٢ - حرّرتُ النّصّ وفق القواعد الإملائية الحديثة المعروفة لنا اليوم .

٣ - قابلتُ نسختي الكتاب على بعضها ، ووضعت التّكملة من ( ح ) بين معقوفين ، ونّهت على ما كان فيه سقط أو تحريف في النّسختين في الحاشية .

٤ - ما أضفته من عندي لاستقامة العبارة أو لبيان نصٍّ وتمييزه وضعته بين معقوفين ، وعبرت عنه بكلمة ( زيادة ) .

٥ - خرّجتُ جميع الشّواهد القرآنية الواردة في الكتاب ، فعزّوت الآيات لسورها بأرقامها .

ووثّقت القراءات القرآنية من مصادرها ، واجتهدت في عزوها .

- ٦ - خرّجتُ الأحاديث النبويّة ، واكتفيت - غالباً - بالصحيحين .
- ٧ - خرّجتُ الأبيات الشعريّة من مصادرها بدءاً بدواوين أصحابها ، ومن ثمّ المصادر المتعدّدة ، مجتهداً في عزوها لأصحابها ، ذاكرّاً المصادر الّتي ورد فيها البيت منسوباً أولاً . والّتي جاءت فيها بلا نسبة ثانياً ، وعزوت الأبيات إلى بحورها العروضيّة .
- ٨ - خرّجتُ كذلك الأمثال والحكم العربيّة ، والنّماذج النّحويّة من مظانّها المتعدّدة .
- ٩ - حقّقت الآراء النّحويّة والبلاغيّة والأصوليّة والفقهيّة الّتي نسبها المؤلّف إلى من سبقه ، وذلك بالرجوع إلى مؤلّفات أصحابها ما أمكن ، أو إلى أمّهات الكتب القمّة بتلك الآراء .
- ١٠ - اجتهدت في إيضاح العبارة عند الضّرورة .
- ١١ - ترجمت للأعلام الّذين وردت أسماؤهم في النّصّ ، عدا المشهورين منهم .
- ١٢ - ضبطت ما أراه مشكلاً في النّصّ .
- ١٣ - ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، وبيّنت مواضع الإحالات .
- ١٤ - أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خطّ مائل قبل أوّل كلمة من الصّفحة هكذا / مع وضع رقم اللّوحة ، ورمزها بين معقوفين في الهامش المقابل . حتّى يتيسّر الرجوع إلى الأصل إذا دعت الحاجة .
- ثمّ جعلتُ رقم اللّوحة ورمزها في أعلى كلّ صفحة من النّصّ حتّى تنتهي تلك الصّفحة ، وأنقل إلى تاليتها ؛ لأسهّل على القارئ عناء تقليب الصّفحات بحثاً عن بداية الصّفحة في المخطوط .
- ١٥ - اعتمدت في توثيق نصوص ابن هشام نسخة مغني اللّبيب بتحقيق الدّكتور مازن المبارك ، ومحمّد عليّ حمد الله ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني . المطبوعة بدار الفكر عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ( الطّبعة الأولى ) جاعلاً الإحالة على نصّ ابن هشام عند بداية حديثه غالباً ، وذلك لأنّ الرّصاع يستطرد أحياناً ، ويتدخل في النّصّ ، ويذكره بالمعنى أحياناً أخرى .
- ١٦ - ذيلت البحث بخاتمة لخصّصتها فيها بعض النّتائج الّتي خرّجتُ بها من تحقيق ودراسة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب لأبي عبد الله الرّصاع .
- ١٧ - ختمتُ البحث بفهارس علميّة فنيّة تسهّل على الباحث الاستفادة من البحث بيسر وسهولة .



# الفصل الثالث

## دراسة النصّ

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : موقف أبي عبد الله الرضا عن العلماء .

المبحث الثاني : آراؤه وتعليقاته .

المبحث الثالث : الخلاف النحوي في كتاب الجامع الغريب .

المبحث الرابع : المباحث البلاغية في الكتاب .

# المبحث الأول

## أولاً : موقف أبي عبد الله الرضا عن ابن هشام

العلاقة بين ابن هشام ، وأبي عبد الله الرضا علاقة حميمة ، هدفها سام ، ونتائجها مثمرة ، وقد بين الرضا هذا بقوله في المقدمة : ( ... فَإِنِّي لَمَّا كُنْتُ فِي الْقَدِيمِ مَوْلِعًا بِالنَّظَرِ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ ... قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَبَرَّدَ ضَرْيَجَهُ ، فَخْتَمْتَهُ مَرَارًا ، وَاعْتَكَفْتُ عَلَيْهِ لَيْلًا وَنَهَارًا ؛ لِاشْتِهَارِ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ ... وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَأْلِيفَهُ الْمَغْنِي ، فَانْبَاؤُهُ عَنْ عِلْمِهِ يَغْنِي ، فَقَدْ حَازَ فِيهِ قَصَبُ السَّبْقِ ، يَقْرَأُ لَهُ بِذَلِكَ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ ... ) (١) .

ويبرهن على هذه العلاقة تعليقات أبي عبد الله الرضا على مسائل الكتاب ، والتي جاء منها :

١ - استشهد ابن هشام على أنَّ « كيف » تكون شرطاً بقوله تعالى : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [ آل عمران : ٦ ] فعلق الرضا بقوله : ( ما ذكر من أنَّ « كَيْفَ » شرطٌ صحيح ... ) (٢) .

٢ - الجمهور على أنَّ « إذ » لا تخرج عن الظرفية ، واستشهد على عدم اطراد هذا بقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ ﴾ [ الأعراف : ٨٦ ] ، ورجح ذلك .

فعلق الرضا بقوله : ( ما أشار إليه من الترجيح بالآية حسن ... ) (٣) .

٣ - كما أنَّ الرضا يرجح رأي ابن هشام على غيره إذا تعددت الآراء في المسألة ، ومن ذلك :

أنَّ ابن هشام دَلَّ على أنَّ الباء تكون ظرفية بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَيْدَرٍ ... ﴾ [ آل عمران : ١٢٣ ] . فعلق الرضا بقوله : ( قُلْتُ : ما ذكره في الآية هو الظاهر ، وجوزوا فيها أن تكون للمصاحبة ، وهو بعيدٌ ... ) (٤) .

(١) الجمع الغريب ٢/٢ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٣ .

(٣) الجمع الغريب ١٧٥ .

(٤) الجمع الغريب ١٩٢ .

٤ - استشهد ابن هشام على حذف الخبر بقول الشاعر :

..... ، ..... ، ..... ، ..... ، ..... فَاِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ ﴿٢٠﴾

فعلّق الرّصاع بقوله : ( فَإِنْ قُلْتَ : قد أشار غير الشّيخ من أهل البيان إلى أَنَّ الخير هُنا ، وهو  
المسند إنما حذف لأجل الاختصار ، فهل هذا مناف لما ذكر الشّيخ هُنا ؟

قُلْتُ: لا منافاة ؛ لأنَّ الشَّيْخَ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ جَعْلِ الْمَذْكُورِ خَبْرًا عَنْ ( قِيَّار ) مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ النُّحَوِيَّةِ ... ( <sup>(١)</sup> ) .

٥ - استشهد ابن هشام في روابط الجملة الاسمية الواقعة خيراً بقوله تعالى : ﴿ وَكَبَّاسُ الثَّقَوَى ذَلِكْ خَيْرٌ... ﴾ [الأعراف : ٢٦] .

فعلّق الرّصّاع بقوله : ( فَإِنْ قُلْتَ : الآية الكرعة فيها قراءتان سبعيتان ، قراءة الرّفْع في السّين ، وقراءة النّصب ، فما بال الشّيخ أجمل ذلك ؟ !

قُلْتُ: ليس في كلامه إجمال ؛ لأنَّهُ أمر ظاهر ، وَأَنَّ الشَّاهد في الآيةِ إِنَّمَا هو على قراءة أبي عمرو وعاصم ، وحمزة ... (٢) .

٦ - إيضاحاً لما قد يتوهمه الناظر في هذه النماذج من أَنَّ الرَّصَّاع تابع لابن هشام في كلِّ ما يقول ؛ أقول : إِنَّ الرَّصَّاع ذو شخصيَّة علميَّة قادرة على النِّقد والتحليل ، وله آراء تفرّد بها ، واستدركها على ابن هشام ، كما أَنَّ له شروحاً وتعليقات زادت النَّصَّ إيضاحاً وبياناً .

ومن ذلك: أَنَّ ابن هشام ذكر عددًا من الأوجه في قوله ﷺ: «فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

فعلّق الرّصاع بقوله : ( قُلْتُ : هذه الأوجه أكثرها فيه ضَعْفٌ ، والصّواب الوجه الأخير ، وهو الذي اختاره أبو حيّان ، بل يُقالُ : إِنَّهُ لا محيد عنه ؛ لحَفَّتْهُ ... ) (٣) .

هذه نماذج ذكرت للتّمثيل والإيضاح ، ولا أدعي أنني أتيت على كلّ ما في الكتاب ، ففي مباحثه ومسائله زيادة بيان وتفصيل .



(١) الجمع الغريب ٣٤٧ .

(٢) الجمع الغريب ٤٦٩ .

(٣) الجمع الغريب ٧٠٢ .

## ثانيًا : موقف الرّصاع من بعض العلماء

بما أنّ الفترة الزّمنية الّتي عاش فيها أبو عبد الله الرّصاع سُبقت بدراسات متعدّدة حول المغني ، وبما أنّ موضوع الجمع الغريب هو الشّواهد القرآنيّة في مغني اللّيب ، فقد حظي القرآن باهتمامات خاصّة ، فيما يتعلّق بقراءاته ، وتوجيهها ، وتراكيبه ، وبلاغته ، وأحكامه ، ... ، وبما أنّي بيّنت ذلك في مباحث سابقة ، وبيّنت مصادر الجمع الغريب ، فسأقتصر على ما أراه يُشكّل ظاهرة اعتراض تتمر عن إيضاح مبهم ، أو تصحيح خطأ ، أو بسط مختصر ، ... ، ونحو ذلك ، وسأقتصر على بعض من لهم دراسات حول المغني ، أو عن إعراب القرآن ، وقراءاته ، وسأرتّب العلماء حسب تاريخ الوفاة .

### موقف الرّصاع من الزّمخشري (ت ٥٢٨ هـ) :

يعدّ كتاب الكشّاف من المصادر الرّئيسة الّتي اعتمد عليها الرّصاع في كتابه الجمع الغريب ، فنقل عنه كثيرًا ، ووافقه في كثير من آرائه ، واعترض عليه ، وخطّاه في بعضها ، ومّا وافقه فيه :

١ - عدّد الرّصاع الأوجه ، وذكر الأقوال في الأحرف المقطّعة ، ثمّ أنهى المسألة بقوله : ( واستيفاء ذلك قد تكفّل به الزّمخشري في الكشّاف ، ... ، فتأمّل ذلك ... )<sup>(١)</sup> .

٢ - ومع أنّ الرّصاع وافق الزّمخشري في أكثر أقواله ، إلّا أنّه قد يقسو عليه أحيانًا في الردّ ، ومن ذلك قوله - بعد تعليقه على قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [ آل عمران : ١٨ ] - : ( وانظر كلام أهل السنّة هنا في ردّهم على الزّمخشري في تعصّبه - لا جزاء الله خيرًا - في جسارته ... )<sup>(٢)</sup> .

غفر الله للرّصاع ، إذ لا حاجة لهذه الجِدّة .

٣ - وثمّة مسائل يلحظ فيها صدق تعقبات أبي حيّان للزّمخشري ، فيعدّد فيها الرّصاع بما ذهب إليه أبو حيّان ، ومنها :

- استشهد ابن هشام في العطف على المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [ هود : ٧١ ] ، وذكر رأي الزّمخشري ، وكلام غيره ، فعلق الرّصاع بقوله : ( قلت : كلام الزّمخشري

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر الكشّاف ٤١٠/١ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٩ .



قد ردَّ عليه أبو حيَّان ، وجملته كلام الشيخ ذكرها أبو حيَّان ... (١) .

وبالجملته ، فقد أفاد الرصاع من الزخشي وآثاره ، نفع الله بعلمهما ، وغفر لنا ولهما .

### موقف الرصاع من المختصر ( الصفاقي ) ت ٧٤٢ هـ :

يعدّ كتاب الجيد في إعراب القرآن الجيد من المصادر الرئيسة لكتاب الجمع الغريب ، فنقل عنه كثيرًا من الأقوال ، إلا أنّ هذه النقول لم تسلم من تعقّب الرصاع ، ومن ذلك .

١ - اختلف في التاء المحذوفة من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ... ﴾ [ آل عمران : ٦٣ ] هل المحذوفة التاء الأولى أم الثانية ، وأبو البقاء يرى أنّ تاء المضارعة لا تحذف ، وردّ عليه المختصر بأنّ ذلك جائز ؛ لاجتماع المثليين .

فعلّق الرصاع بقوله : ( ... وما تأوّل به المختصر ما أبعد ... ) (٢) .

٢ - ومن ذلك أنّ ابن هشام تكلم على أنّ الإضافة توجب البناء في الأسماء المبهمة ، وتأوّل بعض الآيات ، فعلق الرصاع بقوله : ( وأمّا التأويل الثاني ، فوقع في كلام الزخشي ، وبحث معه أبو حيَّان ، وانتصر له المختصر ، والظاهر عندي ما قال أبو حيَّان ، وما أشار إليه المختصر فيه تجوز كثير ، فانظره ... ) (٣) .

وثمّة مسائل أخرى ، وآراء عدّة ، وافق فيها الرصاع المختصر عليها ، واكتفى بقوله ، ومنها :

٣ - اختلف النحاة إذا اجتمع شرط وقسم ، فلا يّ منهما يكون الجواب ؟

فزعم أبو البقاء أنّ الجواب للشرط ، ورد عليه المختصر ، فعلق الرصاع بقوله : ( والردّ متمكّن ... ) (٤) .

٤ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهِمْ أَهْبَاطُ سِلَاحٍ مِّنَّا ﴾ [ هود : ٤٨ ] وذكر بعض الأقوال فيها ، وعلّق بقوله : ( قلت : وتأمل كلام المختصر ، فإنّه منع إقامة الضمير نائبًا ، وقد قدّمنا في البقرة شروط ذلك ... ) (٥) .

(١) الجمع الغريب ٦٤٠ .

(٢) الجمع الغريب ١٣٤ .

(٣) الجمع الغريب ٤١٠ ، وانظر الكثاف ٣٦/٢ ، والبحر المحيط ١٨٣/٤ .

(٤) الجمع الغريب ٤٣٠ .

(٥) الجمع الغريب ٦٣٧ .

### موقف الرّصاع من أبي حيّان ( ت ٧٤٥ هـ ) :

اعتمد الرّصاع على آثار أبي حيّان ، وأخذ بآرائه وتوجيهاته في كثير من مسائل الكتاب بقناعة تامة ، وعبارة مؤدّبة ، ومن ذلك :

١ - ذهب ابن هشام إلى أنّ « مِنْ » تكون للبدل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [ آل عمران : ١٠ ] .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( فأبو حيّان حصل في الآية أربعة أوجه ... وما ذكره في الحديث أشار إليه أبو حيّان ... )<sup>(١)</sup> .

٢ - اعترض أبو حيّان أن يكون ﴿ قَائِمًا ﴾ صفة لقوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ ﴾ [ آل عمران : ١٨ ] ، وعلّل بأنّ فيه الفصل بأجنبي ... ، فعلق الرّصاع بقوله : ( قلتُ : واعتراضه ظاهر ، وما اعترض به الدّماميني على أبي حيّان ليس بصحيح ، فإنّه زعم أنّ ما اعترض به أبو حيّان قد احترز منه الزّخشي ، واستحضره ، واستند في ذلك إلى كلام التفتازاني ، وفسّر به كلامه ، ولا يصحّ شيء مما ذكرنا ، بل الصّواب ما قال أبو حيّان ... )<sup>(٢)</sup> .

٣ - اختلف في ( بَيِّن ) هل هي ظرف متصرّف ، أو أنّها اسم صريح .

فساق الرّصاع آراء العلماء ، وأدلتهم ، ثمّ علّق قائلاً : ( وأمّا التأويل الثاني ، فوقع في كلام الزّخشي وبجث معه أبو حيّان ، وانتصر له المختصر ، والظاهر عندي ما قال أبو حيّان ، وما أشار إليه المختصر فيه تجوّز كثير ، فانظره ... )<sup>(٣)</sup> .

### موقف الرّصاع من المُعَرِّب ( السّمين الحلبي ) ت ٧٥٦ هـ :

قدّمت في مبحث المصادر اعتماد أبي عبد الله الرّصاع على كتاب الدّرّ المصون ، وبيّنت أنّه نقل منه كثيراً ، وأخذ بآرائه وتوجيهاته ، ومع هذا فقد استدرّك عليه ، وعلّق ، ورجّح بعض الآراء على رأيه ، ومن ذلك :

١ - استشهد ابن هشام في أقسام الحال بقوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [ آل عمران : ١٨ ] ، فعلق الرّصاع بقوله : ( وقد حصل المُعَرِّبُ في ذلك ستّة أوجه ، وتتبّع كلّ وجه منها يطول ، فلننبّه

(١) الجمع الغريب ١٠٧ ، وانظر البحر المحيط ٣٨٧/٢ .

(٢) الجمع الغريب ١١٤ ، وانظر الدّرّ المصون ٧٥/٣ .

(٣) الجمع الغريب ٤١٠ .

على زيادة لم تقع في كلام المُعَرَّب أو نظر فيه ... (١) .

٢ - أجاز ابن هشام أنَّ الجملة الاعتراضية يصح أن تكون إنشائية . واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ آل عمران : ١٣٥ ] . فعقَّب الرصاع بقوله : ( قلتُ : ما أشار إليه في الآية من الاعتراض لم يذكره المُعَرَّب ، والاعتراض فيها ظاهر ... ) (٢) .

٣ - أجاز الزَّخْشَرِيُّ ، وتبعه ابن الحاجب إعراب ﴿ بُهْتَانًا ﴾ مفعول لأجله في قوله تعالى : ﴿ آتَاخُذُوهُ بُهْتَانًا ﴾ [ النساء : ٢٠ ] ، فعقَّب الرصاع بقوله : ( وهو ضعيف ؛ بما ذكر العرب هنا ، فإنَّ شروط المفعول من أجله لم تتوفر ... ) (٣) .

٤ - استشهد ابن هشام على أنَّهم يعبرون بالفعل عن الإرادة بقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ... ﴾ [ الأعراف : ٤ ] ، وذكر عددًا من المباحث فيها ، والآراء ، فعلق الرصاع بقوله : ( وتأمَّل كلام المُعَرَّب ، فإنَّ في بعضه نظرًا ... ) (٤) .

#### موقف الرصاع من ابن الصائغ ( ت ٦٧٦ هـ ) :

نظرًا للعلاقة الحميمة بين كتاب المغني وبين ابن الصائغ الذي أعدَّ حاشية عليه ، فقد اطلع الرصاع على هذه الحاشية ، ونقل عنها ، وناقش صاحبها في بعض آرائه مرجحًا كفة ابن هشام في أغلبها ، ومن هذا :

١ - استشهد ابن هشام على أنَّ الباء تكون للاستعلاء بقوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ ﴾ [ آل عمران : ٧٥ ] ، فعلق الرصاع بقوله : ( قال ابن الصائغ : « هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم » ) .

قلتُ : ما أولعه بالردِّ عليه ، وهذا ليس بردٌ ؛ فإنَّ الشَّيْخَ ذكر ذلك دليلاً ، ... ، وهي فائدة أشار إليها ، وأظهرها ... ) (٥) .

٢ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَاتِلٌ عَلَى ... ﴾ [ الرعد : ٣٣ ] على أنَّ

(١) الجمع الغريب ١١٠ ، وانظر الدرّ المصون ٧٥/٣ .

(٢) الجمع الغريب ١٩٣ ، وانظر الدرّ المصون ٣٩٦/٣ .

(٣) الجمع الغريب ٢٥٠ ، وانظر الدرّ المصون ٦٣٤/٣ .

(٤) الجمع الغريب ٤٧٢ ، وانظر الدرّ المصون ٢٤٨/٥ .

(٥) الجمع الغريب ١٤٢ .

الهمزة لها الصّدر ، وجاء في جملة كلامه : ( ولتعدّر ذلك ) . فنقل الرّصاع تعليق ابن الصّائع : ( لا يلزم من تعدّره عليك تعدّره على غيرك ؛ لإمكانه عند غيرك ... ) .

قال الرّصاع : ( ثُمَّ دعا بتيسير الفهم والعلم ) .

ثُمَّ علّق بقوله : ( قُلْتُ : هذا كلّ تهويل ، ودعاؤه بتيسير الفهم يلوح عليه التعريض بالشيخ ، وأين الثرى من الثريا ... ؟ ) <sup>(١)</sup> .

٣ - استشهد ابن هشام على أنّ « إذ » لا تخرج عن الظرفيّة ، بقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا لِعِمَّةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [ آل عمران : ١٠٣ ] ، وحكى ذلك عن الجمهور .

ونقل الرّصاع قول ابن الصّائع : ( وما ذكر عن الجمهور معترض ؛ لأنّ سيويوه قد نصّ على أنّ المصدر المقدّر لا يعمل ، وهذا المقدّر هنا الظاهر أنّه مصدر ... ) .

ثُمَّ علّق الرّصاع بقوله : ( قُلْتُ : هذا اعتراض ضعيف ؛ لأنّ هذا المصدر لم ينحلّ إلى « أن » والفعل ، ولم يعمل عملاً صريحاً من النّصب والرفع ، وغير ذلك ، بل ظرف تعلق به ، والظروف من المعلوم أنّها تتعلّق بما فيه رائحة الفعل ، فكيف بالمصدر ، وما نصّ عليه سيويوه إنّما هو في المصدر المنحلّ ؛ لأنّه يؤدّي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته ، والله أعلم ... ) <sup>(٢)</sup> .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ الهمزة للإنكار بمنزلة النّفي في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ [ الأعراف : ١٩٥ ] ، فعقّب الرّصاع بقوله : ( ولما أنّ ذكر ابن الصّائع الثلاثة الأقسام ، قال : ( سبحان الله ... ! ) ، جعل الهمزة في قوله : ﴿ أَلَيْسَ أَرْجُلُ ﴾ الآية للاستفهام الذي بمعنى النّفي ، وقابله بالقسم الأوّل ، ثُمَّ قال في : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ : إنّهُ استفهام بـ « هل » ، فظاهاه أنّه استفهام حقيقي ، وليس كذلك ، بل للإنكار مثل الهمزة هناك ، فهل هذا كلام من يصلح أن يردّ على كلام العلماء ... ؟

قُلْتُ : وهذا تشنيع وتبشيع لا طائل تحته ، فإنّ الشّيح ليس في كلامه ما يقتضي أنّ « هل » هنا ليس معناها الاستفهام الحقيقي ، نعم غايته أنّ يُقال له : كيف تجعل هذا قسيماً للذي قبله مع أنّه قسم منه ؟ فله أنّ يقول : إنّما جعلته قسيماً له باعتبار أنّ ما قبله أتى فيه بالهمزة ، وهذا أتى فيه بـ « هل » ، وأحكامها مختلفة ، فلذلك صحّ أنّ يُجعل قسيماً له ... ) <sup>(٣)</sup> .

(١) الجمع الغريب ١٦١ .

(٢) الجمع الغريب ١٧٦ ، وانظر الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) الجمع الغريب ٧١٠ .

### موقف الرِّصَّاع من الدِّماميني ( ت ٨٢٧ هـ ) :

اهتمَّ أبو عبد الله الرِّصَّاع بالكتب ذات العلاقة بكتاب مغني اللِّيب ، وبكتب إعراب القرآن وقراءاته ، ومن هذه الكتب كتاب ( تحفة الغريب في الكلام على مغني اللِّيب ) للدِّماميني وحاشيته على الكشف .

فنقل عنه ، وشرح ، وعلّق على بعض آرائه ، وردّ عليه في بعض اعتراضاته على الزَّحْشَرِيّ ، وابن هشام ، ومن ذلك :

١ - ذكر ابن هشام أنَّ « أَنْ » تكون نافية كـ « إِنَّ » المكسورة ، فعلق الدِّماميني بقوله : ( هذا هو كلام الزَّحْشَرِيّ ) ... ، ( والشيخ لم يعترض عليه ، فإنّ فيه عمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها في غير المواضع المستثناة ... ) .

ثمَّ عقّب الرِّصَّاع بقوله : ( قلتُ : أما في الموضع الأوّل ، فلم يعترض ، كما قال : ولعله لم يعترض له هنا ؛ لأنّه لم يذكره قصداً ، وإنّما تخلّص به من الوقوع في ادّعاء أنَّ « أَنْ » بمعنى النّفي ، ولم يستحضر الدِّماميني كلام الشيخ في الجزء الثاني في الموضع الذي ذكرنا عنه ... ) (١) .

٢ - إذا تقدّمت النكرة على المعرفة ، فهل المبتدأ النكرة أم المعرفة ؟ مسألة خلافية أوردها ابن هشام ، واختار جواز الوجهين ، ودلّل على ذلك بأنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما .

فاعترض الدِّماميني بأنّ هذا الدليل منافيّ للتحقيق عنده من أنّ الأخصّ يجب أن يكون مبتدأ . فعلق الرِّصَّاع بقوله : ( قلتُ : وفي هذا الاعتراض نظر ؛ لأنّه إنّما قال ذلك تفرّيعاً على الخلاف المتقدّم الذي صدر به ، وبنى هذا الإلزام على مذهب الجمهور ، ولم ينبّه على تحقيقه ... ) (٢) .

٣ - ذكر ابن هشام أنَّ من الجُمْل التي لها محلّ من الإعراب ، الجملة الواقعة بعد « الفاء » ، أو « إذا » (٣) جواباً لشرط جازم .

فعلق الرِّصَّاع بقوله : ( كان ظهر لي أنّ هذا الكلام مشكل ، ثمَّ وقفتُ على كلام الدِّماميني ، وأطال في البحث ، فلتذكّر بعض ما يمَسّ من كلامه ... ) (٤) .

(١) الجمع الغريب ١٣٩ ، وانظر تحفة الغريب ١١/ب .

(٢) الجمع الغريب ١٧٨ ، وانظر تحفة الغريب ٧٩/٢/أ .

(٣) ( إذا ) التي للمفاجأة .

(٤) الجمع الغريب ٥٢٣ ، وانظر تحفة الغريب ١٦٤/ب .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ الهمزة للاستفهام الإنكاريّ في قوله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [الرّعد : ١٦] .

فاعترض الدّماميني بأنّه لا مانع أن تكون الهمزة للاستفهام التّوبيخي ، فعلق الرّصّاع بقوله : ( قُلْتُ : وقريب من هذا الاعتراض اعترض عليه ابن الصايغ ، ...

إِنْ قُلْتُ : أيّ الكلامين أجرى على ما أسّسه الشّيخ في الفروق بين التّوبيخ والإنكار ؟ قُلْتُ : ما ذكره الدّماميني أظهر ؛ لأنّهم قد جعلوا شريكًا ، وهي الأصنام ، ونحتوها بأيديهم ، فهم قد وقع منهم ذلك ، ...

فإنّ قُلْتُ : ما سرُّ عدول الشّيخ عمّا ذكرناه ؟ قُلْتُ : لعلّه إنّما عدل عن ذلك ؛ لأنّ الإنكار والتّوبيخ في الغالب إنّما يكونان مع مخاطب ، وليس في الآية خطاب ... (١) .

هذه بعض النّماذج الّتي آمل أن تكون الصّورة اتّضحت بها لموقف الرّصّاع من العلماء ، فقد كان ينشد الصّواب ، ويتّبع الحقائق خدمة للعلم ، مع أمانة علميّة تحترم نصوص العلماء بكلّ دقّة ووضوح . وقد تركت كثيرًا من العلماء لم أعرض نماذج من مناقشات الرّصّاع لهم كسيبويه ، والتفتازاني ، والشّمّني ، وغيرهم ؛ استغناء بما ذكرت ، وبما سأذكر في المباحث اللاحقة إن شاء الله .



(١) الجمع الغريب ٧١٠ ، ٧١١ ، وانظر تحفة الغريب ١/١٤١ ب .

# المبحث الثاني

## آراؤه وتعليلاته

إنَّ من عايش كتاب «الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب» لأبي عبد الله الرِّصَّاع يتبيَّن له أنَّه إمام عالم فذٌّ ، ذو بصر ثاقب ، وشخصية علمية تكمن في تأصيل مسأله ، وتوظيف آراء السابقين توظيفاً حسناً ، مكَّنه من ذلك ثقافته الواسعة في معارف شتى ، وحده ذكاء ، مع قوة حفظ ، استطاع بموجبها أن يميِّز الآراء بكلِّ أمانة علمية ، فيعزوها لأصحابها ، ويضع المقال المناسب في المكان المناسب ، مع النقد والاستدراك والترجيح ، فبيَّن ما رآه غامضاً ، وبسط ما رآه مقتضياً ، وفصل ما كان مجملاً ، وربط المباحث النحوية والأوجه الإعرابية بالمسائل البلاغية ، والأصولية ، ...

فاستطاع بتوفيق من الله أن يقوم بجمع وترتيب آي مغني اللبيب خير قيام ، مع ما يحيط بطبيعة البحث من غموض ، يكمن في أنَّه سلك طريقاً لم تسلك من قبل فيما أعلم .

فمنهجه غريب لم يسبق إليه .

ومباحثه متشعبة ، ذات صلة بأفكار عقائدية ، وآراء فقهية ، وبلاغية ، مصادرها كتب الإعراب والتفسير ، ومادتها القرآن الكريم وقراءاته .

فاستطاع أبو عبد الله الرِّصَّاع أن يجمع ما افترق من الطرق ، مُجَلِّياً كلَّ ذلك بالتأصيل والدراسة ، بمنهج يقوم على الحوار ، والاستنتاج ، مع الاستدراك ، والتعليل والترجيح .



## أولاً : الرّصاع وعبارة ابن هشام

كان أبو عبد الله الرّصاع فطناً دقيقاً ، يتنبّه على الخطأ في النصّ ، مع التصحيح والتعليل ، ومن ذلك :

١ - قال ابن هشام : ( وقد اجتمعت التعديّة بالباء ، وبالتّضعيف في قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ... وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ ... ﴾ [ آل عمران : ٣ ] <sup>(١)</sup> .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( كذا رأيته في النّسختين ، وهو فساد لا شكّ فيه ، وصوابه : ( وقد اجتمعت التعديّة بالهمزة وبالتّضعيف ، وهو الذي يناسب الآية ، ويكون في كلامه لفٌ ونشر باعتبار الآية معكوس ... ) <sup>(٢)</sup> .

وما ذكره الرّصاع هو الصّواب ، وقد نبّه عليه محققا المغني ، فلعلّ الوهم من النّسخ .

والخلاف في الفرق بين ( نَزَّلَ ) و ( أنزل ) معلوم ، وراجع في النصّ المحقّق <sup>(٣)</sup> .

٢ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [ آل عمران : ٢٨ ] فذهب إلى أنّ « مِنْ » للبيان ، والمعنى : ليس في شيء من ولاية الله ... <sup>(٤)</sup> .

فنقل الرّصاع أقوال العلماء في هذا ، وعلق بقوله : ( والشيخ - رحمه الله - أطلق البيان على التّبيين ، وهو كثير في كلامه ، وأظنّ أنّي وقفت على الفرق بين البيان والتّبيين ... ) <sup>(٥)</sup> .

وأقول وبالله التّوفيق : إنّ جميع المصادر عبّرت بكلمة بيان <sup>(٦)</sup> و « بان » و « تبيين » تدور معانيها حول الظّهور والوضوح .

وجاء في لسان العرب : ( وقالوا : بان الشيء واستبان ، وتبين ، وأبان وبين بمعنى واحد ) <sup>(٧)</sup> .



(١) المغني ص ٦٧٩ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٢ ، وانظر المطوّل ص ٦٥٥ .

(٣) الجمع الغريب ١٠١ ، وانظر الكشاف ٤١٠/١ ، والبحر المحيط ٣٩/٢ ، والدّر المصون ٢١/٣ .

(٤) المغني ص ٤٢٢ .

(٥) الجمع الغريب ١١٨ .

(٦) انظر الأزهية ٢٣٢ ، وابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ورفض المباني ص ٣٣٨ .

(٧) اللسان ( بين ) .



## ثانياً : آراؤه في الحروف والأدوات

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بَعِطَارٌ ﴾ [ آل عمران : ٧٥ ] على أنَّ « الباء » للاستعلاء <sup>(١)</sup> .

فعلّق الرّصّاع بقوله : ( قُلْتُ : « الباء » في الآية لا تتعيّن للاستعلاء ، بل قيل فيها بغير ذلك ... ) <sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام قال به الكوفيون <sup>(٣)</sup> ، إذ ذهبوا إلى أنّها بمعنى ( على ) ، ورجّحه ابن مالك <sup>(٤)</sup> .

٢ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ « الواو » للمعّة في قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَنَانُرْدُ وَلَا نَكْذِبَ ... ﴾ [ الأنعام : ٢٧ ] . ورجّح قوله على قول من قال : إنّها للتعليل <sup>(٥)</sup> .

فعلّق الرّصّاع بقوله : ( الخوج لادعاء أنَّ « الواو » للتعليل في الآية ما فيها من الإشكال في قراءة النَّصْب في ﴿ وَنُكُونَ ﴾ ... ) <sup>(٦)</sup> .

وما ذهب إليه الرّصّاع قال به الزّحشرّي <sup>(٧)</sup> ، وفصل الأقوال فيها السّمين <sup>(٨)</sup> ، فراجع ذلك .

٣ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ « اللام » الجارة تكون بمعنى « في » <sup>(٩)</sup> في قوله تعالى : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [ الأعراف : ١٨٧ ] .

(١) المغني ص ١٤٢ .

(٢) الجمع الغريب ١٤٢ .

(٣) معاني الأخفش ٢٢٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٦٩٩/٤ ، والمساعد ٢٦٤/٢ ، والجمع ١٦١/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٢/٣ .

(٥) المغني ص ٤٦٩ .

(٦) الجمع الغريب ٣٩٢ .

(٧) الكشف ١٣/٢ .

(٨) الدرّ المصون ٥٩٠/٤ .

(٩) المغني ص ٢٨١ .

فعلّق الرّصّاع بقوله : ( وهو جليّ ، ويحتمل أن تكون بمعنى ( عند ) ، فلا يتعيّن الاستدلال في الآية لما ذكروا ، والله أعلم ... )<sup>(١)</sup> .

نعم ذكر مجيء اللام بمعنى « عند » ابن جنّي<sup>(٢)</sup> ، وابن مالك<sup>(٣)</sup> ، وأبو حيّان<sup>(٤)</sup> ، والمرادي<sup>(٥)</sup> .



## ثالثاً : آراؤه في الإعراب والتراكيب

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ آيَاتٌ يِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] ثمّ علّق بقوله : ( وقول الزّمخشريّ في ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : « إِنَّهُ عطف بيان » )<sup>(٦)</sup> .

فعلّق الرّصّاع بقوله : ( قلتُ : عطف البيان الصّحيح أنّه لا يكون إلّا في المعارف ، وقيل لا يكون إلّا في أخصّ معرفة ، وهي العلم ، وقيل : يجوز أن يكون في النّكرات ، وجمهور البصريين على الأوّل خلافاً لمن قال : ( إنّ البصريين كلّهم قالوا ذلك ) )<sup>(٧)</sup> .

الذي اختاره الرّصّاع هنا هو رأي جمهور البصريين<sup>(٨)</sup> ، وأمّا الكوفيون فأجازوه في النّكرة<sup>(٩)</sup> ، ووافقهم في ذلك الفارسيّ<sup>(١٠)</sup> ، وابن جنّي<sup>(١١)</sup> ، واختاره ابن عصفور<sup>(١٢)</sup> ، وابن مالك<sup>(١٣)</sup> .

(١) الجمع الغريب ٥٢٦ .

(٢) المحتسب ٢٨٢/٢ .

(٣) شرح التّسهيل ١٤٤/٣ .

(٤) ارتشاف الضّرْب ١٧٠٨/٤ .

(٥) الجنّي الداني ص ١٠١ .

(٦) المغني ص ٥٩٤ .

(٧) الجمع الغريب ١٧١ ( بتصرّف ) .

(٨) شرح التّسهيل ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والمساعد ٤٢٣/٢ .

(٩) الارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والأشْمُوني ٣٥٦/٢ .

(١٠) الحجّة ٢٥٨/٣ .

(١١) الارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والأشْمُوني ٣٥٧/٢ .

(١٢) المقرب ص ٢٤٤ .

ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور : ٣٥] . وما ذهب إليه الزّخشي في الآية مخالف للبصريين والكوفيين ؛ لأنّ فيه ردّ الأسماء من الأجناس على الأسماء <sup>(١)</sup> .

٢ - من المسائل التي تتجلى فيها آراء الرّصاع أنّ ابن هشام استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَإَيُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] . في قراءة من قرأ بتشديد الرّاء مع ضمّها . ثمّ علّق بقوله : ( والصّواب أنّه مجزوم ، وأنّ الضّمة إتياع كالضّمة في : « لم يشدّ » ، و « لم يرُدّ » ... ) <sup>(٢)</sup> .

ثمّ علّق الرّصاع بقوله : ( هذه القراءة ذكروا فيها أوجهها كلّها ضعيفة ، أقربها ما قال المصنّف ... ) <sup>(٣)</sup> .

وما اختاره ابن هشام ورجّحه الرّصاع هو اختيار ابن الأنباري فيما حكاه أبو حيّان <sup>(٤)</sup> . وتخرّج سيبويه وجمهور البصريين ، إذ يرون أنّ الفعل مرتفع ، وليس بجواب للشرط ، وإنّما هو دالّ على جواب الشرط ، وذلك على نيّة التقديم <sup>(٥)</sup> .

وذهب المبرّد إلى أنّ الفعل ارتفع لوقوعه بعد فاء مقدّرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة <sup>(٦)</sup> . وأجاز الأوجه الثلاثة الفراء <sup>(٧)</sup> .

٣ - ومما رجّحه الرّصاع وعلّل له توجيهه ابن هشام لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [المائدة : ١١٤] فذكر أنّ جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ صفة لمائدة ، وذكر وجهاً آخر ، وهو احتمال أن تكون حالاً <sup>(٨)</sup> .

(١٣) شرح التّسهيل ٣/٣٢٧ ، وشرح الكافية الشّافية ٣/١١٩٣ ، وانظر الارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .

(١) الكشاف ١/٤٤٧ ، والمفصل ص ١٢١ ، وانظر الارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والأشعري ٢/٣٥٧ .

(٢) المغني ص ٧١٧ .

(٣) الجمع الغريب ١٩١ .

(٤) الارتشاف ٤/١٨٧٣ ، وانظر الأشعري ٣/٢٦١ .

(٥) الكتاب ٣/٦٦ ، وانظر الدّر المصون ٣/٣٧٤ .

(٦) انظر المقتضب ٢/٦٩ ، والبحر المحيط ٣/٦٣ ، والارتشاف ٤/١٨٧٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٢ ، وانظر الدّر المصون ٣/٣٧٦ .

(٨) المغني ص ٥٥٤ .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( أمّا إعراب الصّفة ، فهو ظاهر ، وأمّا إعراب الحال ففيه بُعد معنّى ... ) (١) .

وما اختاره الرّصاع هو اختيار أبي حيّان (٢) .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ التمييز قد يأتي مشتقاً ، وأنّ الحال قد يأتي جامداً (٣) ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ تُيُوتًا ﴾ [الأعراف : ٧٤] فردّد عليه الرّصاع بقوله : ( هذا على خلاف الأصل ، وما سُمِعَ من ذلك لا يُقَاس عليه ... ) (٤) .

الجمهور يشترطون اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتقّ ، وعلّلوا ذلك بأنّه في معنّى الصّفة ، وهو اختيار الرّصاع . إلّا أنّ الحال تقع جامدة غير مؤوّلة بالمشتقّ في سبع مسائل : أن تكون موصوفة ، أو دالة على عدد ، أو على سعر ، أو طور ، أو تكون نوعاً لصاحبها ، أو فرعاً له ... (٥) .

٥ - اختلف في إعمال « إنّ » النافية ، فمنعه بعضهم ، وأجازه آخرون ، فحكى هذا الخلاف ابن هشام ، ناسباً المنع لسيبويه ، والفراء ، والإعمال للكسائي والميرد .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( جمهور البصريين على المنع في إعمال « إنّ » عمل « ليس » ، واختلف النّقل عن سيبويه ، وأكثر أهل الكوفة على المنع ... ) (٦) .

أقول وبالله التوفيق : إنّ ما نسبته الرّصاع لسيبويه هو الصّواب ، فقد جاء في الكتاب :

( حدّثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : ( إنّ عمرًا لمنطلق ) يخفّفون وينصبون ) (٧) ، فهذا نصٌّ على إعمالها .

وجاء فيه على إعمالها عمل ليس قوله : ( وتكون « إنّ » في معنّى ليس ) (٨) .

(١) الجمع الغريب ٣٦١ .

(٢) البحر المحيط ٥٦/٤ .

(٣) المغني ص ٦٠٣ .

(٤) الجمع الغريب ٤٨٠ .

(٥) انظر هذا في ارتشاف الضّرب ١٥٥٧/٣ ، والتّصريح ٦٠٩/٢ .

(٦) الجمع الغريب ٥٢٩ .

(٧) الكتاب ١٠٤/٢ ، ٢٢١/٤ .

(٨) الكتاب ٢٢٢/٤ .

وجاء دليلاً على عدم إعمالها قوله : ( وحَدَّثني من لا أَتَهُمُ ، عن رجل من أهل المدينة موثق به ، أَنَّهُ سمع عربياً يتكلّم بمثل قولك : ( إِن زَيْدٌ لِّذَاهِبٍ ) ، وتكون في مَعْنَى ( ما ) ، قال الله ﷻ : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ <sup>(١)</sup> أي : ما الكافرون إِلَّا في غرور ، وتصرف الكلام الى الابتداء ... ) <sup>(٢)</sup> .  
ومنع الفراء <sup>(٣)</sup> إعمالها .

وأجازه الكسائي <sup>(٤)</sup> ، والميرد <sup>(٥)</sup> ، وابن السراج <sup>(٦)</sup> .

هذه بعض نماذج من مسائل الكتاب الّتي تجلّت فيها آراء أبي عبد الله الرّصّاع ، وحقيقة الأمر أنّي تعمّدت الاختصار ؛ لأترك النصّ يتحدّث عن نفسه ، فكلّ مسألة تصلح للبحث ، وقد اجتهدت في التّعليق على المسائل أثناء التّحقيق ، والله أسأل التّوفيق والسّداد .



(١) الملك ، آية ( ٢٠ ) .

(٢) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٤٥/٢ ، وانظر الارتشاف ١٢٠٧/٣ .

(٤) انظر رأيه في أمالي ابن الشّجري ، وشرح التّسهيل ٣٧٥/١ .

(٥) المقتضب ٣٥٩/٢ ، وشرح التّسهيل ٣٧٥/١ .

(٦) الأصول ٩٥/١ ، ١٩٥/٢ .

وانظر في المسألة الارتشاف ١٢٠٧/٣ ، والتّصريح ٦٦٥/١ .

# المبحث الثالث

## الخلاف النحويّ في كتاب الجمع الغريب

الخلافُ بين النحويين قديمٌ قدّم النحو نفسه ، ولا غرابة في هذا ؛ لأنّ الاختلاف طبعي بين الناس ، فكما يختلفون في الشكل واللّون ، واللّغة ، فإنّهم يختلفون في طريقة التفكير والقدرة على الاطلاع ، والاستيعاب ، والاستنباط والحفظ .

وليس هذا هو السبب الوحيد في نشوء الخلاف بين النحويين ، بل هناك عواملٌ نفسيّةٌ أوجدها ما جُبِلَتْ عليه النفسُ البشريّة من حبّ الغلبة والظهور .

وأسابٍ أخرى اجتماعيّة ، كالتعصّب لمذهب معيّن ، أو لبلد ، أو لشخص ، وغير ذلك من الأسباب . فكان لهذا الخلاف نتائجٌ طيئةٌ مثمرة منها :

١ - ازدهار فنّ النحو بخاصّة ، والفنون الأخرى بعامة ، الذي من عوامله التنافس الشّديد بين العلماء ، وتشجيع الولاة والخلفاء لهم ، فاشتهر كثير من العلماء في كثير من الأقطار .

٢ - كثرة المؤلّفات التي أحاطت بمسائل العربيّة في حدود إنتاج واستيعاب العقل البشريّ .

٣ - طواعية اللّغة العربيّة ومرونتها ، وما تميّز به من المرونة والسعة والقوّة .

يكمن ذلك في طرح الآراء ، وعرض المسائل ، حتّى يُعبّر كلّ شخصٍ عن غرضه بما يناسب المقام بإيجاز أو إطناب ، أو باستخدام كلمة مكان أخرى ، فكثرت الآراء والتّوجيهات في المسألة الواحدة .

فبيّني كلّ منهم حكمه على قاعدة ، أو استنتاج ، أو ذوق سليم يحتكمون إليه .

فاتّسعت دائرة الخلاف النحويّ ، حتّى أصبح لكلّ قطر مذهبٌ له سماتٌ تميّزه عن الآخر ، فنشأت المدارس النحويّة ، وتميّزت اجتماعيّاً وجغرافيّاً .

ويكون الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة لكلّ منهم منهج وطريقة تخضع لطريقة تفكيره ووضعه الاجتماعيّ .

ولا أدلّ على ذلك من كثرة المؤلفات التي ألفت في الخلاف بين النحويين قديماً وحديثاً .

كما أنّ ثمة مسائل خلافية وآراء نحوية جاءت مبثوثة في المصادر النحوية على اختلاف أحجامها ، وأزمانها ، ومناهجها ، ومادتها العلمية .

ولعلّ من أهمّ هذه الكتب - التي جمعت كثيراً من مسائل الخلاف بين النحاة ، وحفظت كثيراً من آرائهم - كتاب مُغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ .

وما أكثر الكتب التي عُنيت بدراسته ، ومناقشاته ، فشرحه علماء مشاهير لهم قدم راسخة وباع طويل في فنّ النحو بخاصّة ، وفي اللّغة بعامّة ، ومنهم الدّماميني ، وابن الصّائغ ، والسيوطي ، وابن الملاء ، ... وغيرهم .

وفريق آخر صرف همّه لشرح شواهد الشعريّة تأصيلاً ودراسة ، ومنهم السيوطي ، والبغداديّ .

وكتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب لأبي عبد الله الرّصاع ( ت ٨٩٤ هـ ) من الكتب التي عُنيت بالمغني عناية خاصّة ، إذ إنّهُ جمع وترتيب لشواهد القرآنيّة من مباحث المغني ومسائله ، وترتيبها وفق ترتيب سور القرآن الكريم ، جمع فيه مؤلفه ما رآه متصلاً بالآية الواحدة في ترتيبها من آراء ومباحث نحوية وبلاغية ومنطقية وفقهيّة ، ... ، مستنده في ذلك كتب التّقييد ، والتّفسير ، والإعراب ، والقراءات ، والبلاغة ، وكتب الفقه ، وأصوله ، ... وغيرها .

ومن المسلّم به عند من عُني بالبحث العلميّ ومسائل الخلاف كثرة الآراء والتّوجيهات والتّعليلات ، فقد يكون للشخص الواحد أكثر من رأي في مسألة واحدة ، وقد ينقسم علماء المدرسة الواحدة إلى فريقين مختلفي التّوجيه والتّعليل في المسألة أيضاً .

وبعد تسليمنا بهذا ، فمن الطّبعيّ أن نُسلم أنّ كتاب الجمع الغريب يحتوي على مسائل خلاقيّة تُبنى على خلاف في فنّ آخر ، فثمة مسائل تختلف فيها التّوجيه النحويّ بسبب التّفسير ، وأخرى بسبب اختلاف القراءة ، وثالثة بسبب رواية شعر ، أو بسبب ذوق بلاغيّ ، أو قاعدة أصوليّة ، ... أو عكس ذلك .

وبعد دراسة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب تبين لي أنّ الخلاف يمكن أن يُصنّف في المباحث التالية :

## ١- الخلاف في الحروف والأدوات :

أ - الكاف حرف على مذهب الجمهور ، ولا تخرج عن الحرفيّة إلاّ في الضّرورة .

• وذهب الفارسيّ والأخفش إلى القول باسميّتها في الاختيار .

• وهي عند ابن مضاء اسم أبداً <sup>(١)</sup> .

ب - ذهب الجمهور إلى أنّ « كَأَيْنَ » مركّبة من كاف التشبيه ومن « أي » الاستفهاميّة .

• وذهب ابن عصفور إلى أنّ الكاف زائدة .

• ويرى الجمهور أنّ تمييزها يكثر جرّه ، خلافاً لابن عصفور الذي يوجب جرّه بـ « من » <sup>(٢)</sup> ..

ج - ذهب ابن مالك إلى أنّ الواو قد تأتي للتقسيم .

• وذهب الرّمحشريّ إلى أنّها للإباحة ، نحو : ( جالس الحسن وابن سيرين ) .

• وأجاز آخرون أن تكون بمعناها في التخيير .

فاعترض على ذلك ابن هشام عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ﴾ [ النساء : ٣ ] بقوله : ( قولهم : إنّ الواو فيها نائية عن « أو » لا يُعرف ذلك في اللغة ، وإنّما يقوله بعض ضعفاء العرب والمفسرين ، وأمّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهانيّ في كتابه المسمّى بـ « الرّسالة المعربة عن شرف الإعراب » : القول بأنّ الواو في الآية بمعنى « أو » عجز عن درك الحقّ ... ) <sup>(٣)</sup> .

وتبعه الرّصاع بقوله : ( ولا شكّ أنّهم ليس لهم دليل قويّ على ذلك ) <sup>(٤)</sup> .

ومجيء الواو بمعنى « أو » يراه كثير من النّحويين <sup>(٥)</sup> .

والخلاف في مثل هذا كثير في الجمع الغريب كالخلاف في :

• مجيء الباء للاستعلاء ، ص ١٤١ .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٧١٣/٤ ، والجنى الداني ص ٧٨ ، والمغني ص ٢٣٨ ، والجمع الغريب ص ٣٣ .

(٢) انظر المسألة في : شرح الحمل لابن عصفور ٥١/٢ ، والارتشاف ٧٨٩/٢ ، والمغني ص ٢٤٧ ، والجمع الغريب ص ١٠٢ .

(٣) المغني ص ٨٥٧ ، ٨٥٨ .

(٤) الجمع الغريب ٢٣٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ، والمجمع ٢٢٩/٥ .



- وفي معاني اللام ، ص ٢٥١ .
- وفي مجيء « لو » بمعنى « إن » ، ص ٣٥٨ .
- والخلاف في « مهما » أهي اسم أم « لا » ، ص ٤٩٨ .
- والخلاف في مجيء « على » بمعنى اللام ، ص ٧٠٨ .

## ٢- الخلاف في بنية الكلمة :

أ - من شواهد المغني قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَلَمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [آل عمران : ١ ، ٢] ،  
ثم نقل ابن هشام الخلاف فيها ، أنه قيل :

هي حركة الساكنين ، وإنما لم يكسروا ؛ حفظاً لتفخيم اللام <sup>(١)</sup> .

وقيل : هي حركة الهمزة نقلت . وأردف قائلاً :

( وكلّ هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصواب أن كسرة الميم إعرائية ، ... ، وليس لهمزة  
الوصل ثبوت في الدرج ، فتنتقل حركتها إلّا في ندور ... ) <sup>(٢)</sup> .

فنقل الرصاع خلافاً طويلاً ، وذكر آراء وتعليقات متعدّدة يمكن أن تلخص في الآتي :

١ - أن سيويه قال : تحريك « الميم » لالتقاء الساكنين مع « اللام » ، ووقع الفتح  
للتخفيف ؛ لأجل وجود الياء قبل ، كما قيل في « أين » ، ولأجل تفخيم اللام <sup>(٣)</sup> ،  
وهذا هو الذي نقل ابن هشام .

٢ - أن الفتح لأجل النقل ، قال به الفراء <sup>(٤)</sup> ، والزّمخشري <sup>(٥)</sup> .

٣ - جواز الوجهين ، قاله الزّجاج ، ونقله عن أهل البصرة <sup>(٦)</sup> .

ب - من شواهد مغني اللبيب قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران : ١١٨] . فذكر  
الرّصاع ما فيها من حيث الإعراب ، ثم قال :

(١) المراد حركة الميم في : ﴿ أَلَمْ يَلَمْ لَا ﴾ .

(٢) المغني ص ٧١٩ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٤ .

(٤) نقل أبو حيّان في البحر المحيط ٣٧٤/٢ ، وانظر الدرّ المصون ٧/٢ .

(٥) الكشاف ٤١٠/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/١ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١٤٨/١ ، والكشاف ٤١٠/١ ، والتبيان ٢٣٥/١ ، والبحر  
المحيط ٣٧٣/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

( تنبيه : وقع بيني وبين بعض الأصحاب مذاكرة ... ، باعتبار التصريف ، والحاصل أنّهما مادّتان مختلفتان : ( آلى ) بالمد ، أو ( ألا ) بالقصر ، فتصريف الأوّل ظاهر ؛ لأنّ مضارعه ( يُؤلي ) بضمّ الياء ، فحذفت الهمزة الأولى جرّياً على القاعدة المعلومة في ذلك ؛ لأجل النّقل مع همزة المتكلم ، وحذف الباقي حملاً عليه ، ثمّ قلب ما بعدها واواً ؛ لأجل الضمّ قبلها ، والمصدر ( إبلاء ) على القياس في ( أفعل ) على وزن ( إفعال ) واسم الفاعل ( مولى ) حذف الهمزة أيضاً حملاً على المضارع .

واسم المفعول ( مؤلى منه ) ، واسم الزّمان ، واسم المكان كذلك .

وأما تصريف ( ألا ) فهو ثلاثي على وزن ( فعل ) ( واوي اللام لقولهم : ( ألوت ) .

والمضارع ( يألوا ) بمعنى ( قصّرت ) .

والمصدر ( أُلوا ) مثل ( عُتوا ) قياساً .

واسم الفاعل : ( آل ) ، واسم الزّمان ، والمكان : ( مآل ) على وزن ( مفعّل ) ، فإذا دخل الهمز على ذلك وقع تسهيل الثانية على القاعدة ، وتصريف هذا من الأمور المعلومة في باب التصريف ... )<sup>(١)</sup> .

ج - ومن هذا الخلاف في تصغير ( لَيْلَة ) في بيت المتنبي :

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَابِ \* لَيْلَاتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي

إذ صُغِّرَتْ عَلَى ( لَيْلَة ) ، والمسموع ( لَيْلِيَّة ) بزيادة ياء بعد اللام<sup>(٢)</sup> .

وما عدّه ابن هشام جهلاً من المتنبي في البيت سبق إليه الحريري<sup>(٣)</sup> ، وبيان المسألة في تصغير ( لَيْلَة ) .

أنّ الوزنيين واردان فيها ، أحدهما مقيس وهو ( لَيْلَة ) ، والثاني سماع على غير قياس حكاه سيويه في قوله : ( ومّا يحقرّ على غير بناء مُكَبَّرَه المستعمل في الكلام ( إِنْسَانٌ ) ، فتقول : ( أُنَيْسيانٌ ) ... ، ومثل ذلك ( لَيْلَة ) تقول : ( لَيْلِيَّة ) ، كما قالوا : ليالٍ ... )<sup>(٤)</sup> .

ونسبه ابن منظور للفرّاء في قوله : ( وتصغير ( ليلة ) : ( لَيْلِيَّة ) أخرجوا الياء الأخيرة من مخرجها في الليالي ، ... ، وقال الفرّاء :

(١) الجمع الغريب ١٨٨ .

(٢) المغني ص ٨٥٨ ، وانظر الجمع الغريب ٢٣٦ .

(٣) درّة الغواص ص ١٨٤ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٧١/١ .

(٤) الكتاب ٤٨٦/٣ .

( لَيْلَةٌ ) كانت في الأصل ( لَيْلِيَّةٌ ) ؛ ولذلك صُغِّرَتْ ( لَيْلِيَّةٌ ) ... (١) .

وقال الرضوي : ( وقالوا في تصغير ( لَيْلَةٌ ) ( لَيْلِيَّةٌ ) كما في ( أنيسيان ) وكأنه تصغير ( ليلاه ) ... (٢) ، وقال في موضع آخر : ( وكذا قياس ( ليالٍ ) أن يكون جمع ( ليلاه ) ، ومثله في التصغير ( لَيْلِيَّةٌ ) ... (٣) .

وفي الهمع : وقد يُستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس ( مغيربان ) ... ، وفي ( لَيْلَةٌ ) ( لَيْلِيَّةٌ ) ، وفي ( رَجُلٌ ) ( رَوَيْجِلٌ ) ... (٤) .

وقال البغدادي : ( وتصغير ( لَيْلَةٌ ) على ( لَيْلِيَّةٌ ) هذا هو القياس ، ومثله ما رآه بعض النحويين جائزاً ، على أن منهم من ذهب إلى أن ( لَيْلِيَّةٌ ) ليس مصغراً ( لَيْلَةٌ ) ، وإنما هو مصغر ( ليلاه ) ، وعليه جُمِعَ ( ليالٍ ) ومثل هذا لا يُعَدُّ لحناً ... (٥) .

والغرض من هذا التصغير التعظيم (٦) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٩١ ، ١٩٥ ، ٦٥٩ ، ... وغيرها .

### ٣- الخلاف في الجمل والتراكيب :

أ - أجاز الزمخشري أن تكون « إذ » في محل رفع (٧) في قوله تعالى : ﴿ إِذْ بَعَثَ ﴾ [ آل عمران :

١٦٤ ] .

فرد ابن هشام بقوله ( فمقتضى هذا أن « إذ » مبتدأ ، ولا نعلم لذلك قائلاً ... ) (٨) .

فعلق الرصاع بقوله : ( ... ، والحاصل أن الخبر يجب حذفه ، ونياية الحال عنه بشرط أن يكون المبتدأ مصدراً ، أو في حكم المصدر بإضافة إلى ما تحصل به المصدرية ، ويكون ذلك المصدر عاملاً في

(١) اللسان ( ليل ) .

(٢) شرح الشافية ٢٧٧/١ .

(٣) شرح الشافية ٢٠٦/٢ ، وانظر التصريح ١٥٢/٥ .

(٤) الهمع ١٤٨/٦ .

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٣/١ .

(٦) معجز أحمد ٢٩٨/١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ص ٧٣ .

(٧) الكشاف ٤٧٧/١ .

(٨) المغني ص ١١٢ .

صاحب الحال ... ثم إنهم يقدرون الخبر « إذ كان » في الماضي ، و « إذا كان » في المستقبل ... ، واستدلوا على ذلك في محله بدخول الواو على تلك الجملة السادة مسدّ الخير في قوله ﷺ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » ... (١) .

ب - اختلف في عمل اسم الفاعل إذا وصف في الاختيار ، فمنعه جماعة من النحويين ، وأجاز ابن هشام الوصف بعد العمل (٢) .

والحاصل أن النحويين اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه إذا وصف بطل عمله سواء أكان ذلك بعد العمل أم قبله ، وهو مذهب الجمهور (٣) .

والثاني : جواز العمل مطلقاً (٤) .

والثالث : التفصيل ، وهو الذي ذهب إليه ابن هشام (٥) .

فعلّ الرّصاع بقوله : ( ووجه الأقوال أن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل ، فإذا وصف ضَعُفَ الشَّبه ؛ لأجل وجود ما لا يمكن وجوده في الفعل ، فإن راعينا ذلك قلنا بمنع العمل ... ) (٦) .

ج - ومن هذا أن الزّخشيّ أجاز الاعتراض بين ركبي الجملة بسبع جمل ، وعدّها ابن مالك أربع جُمْل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ... ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٥ - ٩٧] ، وفصل القول ابن هشام في هذا (٧) .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( ما ذكره الزّخشيّ بناء على أصل الجمهور في صحّة الاعتراض بأكثر من جملة ، خلافاً للفراسي ) (٨) .

(١) الجمع الغريب ٢١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٠/١ ، والارتشاف ١٠٩٢/٣ ، والمساعد ٢١٠/١ ، والتّصريح ٥٧٦/١ .

(٢) المغني ص ٥٩٢ .

(٣) شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والتّصريح ٢٧١/٣ ، والصبان ٢٩٣/١ .

(٤) يُنسب هذا للكسائي في شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ .

(٥) قاله ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٤/١ ، وتبعه أبو حيّان في الارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، وابن هشام في المغني ص ٧٦٦ .

(٦) الجمع الغريب ٣٢٠ .

(٧) المغني ص ٥٩٢ .

(٨) الجمع الغريب ٤٨٦ ، ٥٩٦ .

وانظر في المسألة شرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، والمساعد ٥٣/٢ .

إِلَّا أَنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ الْفَارْسِيِّ لَا يَفِيدُ هَذَا <sup>(١)</sup> .

وللّذمّامين مناقشة لطيفة في هذه المسألة ، فانظرها هناك <sup>(٢)</sup> .

والنّماذج في هذا المبحث كثيرة ، منها :

- الخلاف في دخول « حتّى » على الجملة الاسميّة ، ص ٢٠٠ .
- والخلاف في لزوم النّون للام القسم ، ص ٢٠٨ .
- والخلاف في تقديم الحال على عاملها ، ص ٢٢٥ .
- والخلاف في حذف مفعولي ظنّ وأخواتها ، ص ٢٢٦ .
- والخلاف في الخفض على الجوار في النّعت والتّأكيد ، ص ٣٢٩ ، ٣٣١ .
- والخلاف في أوّل المتنازعين ، ص ٤٤١ ، ... وغير ذلك .

#### ٤ - الخلاف في التّوجيه النّحويّ :

تعدّد الأوجه الإعرابيّة من أهمّ المباحث النّحويّة الّتي اهتمّ بها ابن هشام في المغني ، وأورد نماذج متعدّدة لاختلاف الآراء في هذا ، ذكر هذه الأوجه الرّصاع ، وأضاف إليها آراء وتوجيهات بالاختيار والتّرجيح ، أو بالاجتهاد والاحتجاج ، وتما ورد في الجمع الغريب من هذا :

أ - اختلف العربون في موقع المصدر من الإعراب في قولهم : ( عسى زيد أن يقوم ) .

فذكر ابن هشام فيها أربعة أوجه :

- النّصب على الخبريّة ، وقيل : على المفعول ، وقيل : على إسقاط الخافض ، وقيل : بدل من

المرفوع وسدّ مسدّ الجزأين <sup>(٣)</sup> .

واختار الرّصاع الأوّل ، وذكر أنّ سبب تعدّد الأوجه لثلاثين بالمصدر عن الجثّة <sup>(٤)</sup> .

ب - ومن هذا اختلافهم في إعراب ﴿ كَلَالَةٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ ﴾

(١) الحجّة ٢٧٥/٦ ، والمسائل الخليّات ص ١٤١ .

(٢) تعليق الفرائد ٢٧٢/٦ ، وانظر الجمع الغريب ص ٣٩٢ .

(٣) المغني ص ٤٣ .

(٤) الجمع الغريب ٢١٦ .

يُورَثُ كَلَالَةً ... ﴿ [ النساء : ١٢ ] . فذكر ابن هشام فيها ثلاثة أوجه <sup>(١)</sup> ، ووافقه الرصاع <sup>(٢)</sup> ، ونقل عن أبي حيان غيرها <sup>(٣)</sup> ، وضعف بعضها الرصاع ، وانظر المسألة في الدرّ المصون وأقوال العلماء فيها <sup>(٤)</sup> .

ج - ومن ذلك اختلافهم في إعراب ﴿ الصَّابُؤْنَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابُؤْنَ وَالنَّصَارَى ﴾ [ المائدة : ٦٩ ] .

فذكر ابن هشام الأوجه فيها ، وذكر شروط العطف على المحل <sup>(٥)</sup> . وذكر بعض الشواهد ، وأفاض الرصاع في التوجيه والتعليل وآراء العلماء ، وإن كان عدّ بعضها مرجوحاً <sup>(٦)</sup> . والنماذج من هذا أكثر من أن تُحصى ، وانظر ص ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ ، ٣٩٧ ، ... إلى آخره .

#### هـ - الخلاف في التعليل :

أ - قرئ في النساء [ ٩٥ ] ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ .

وفي سورة الحديد [ ١٠ ] ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ بالرفع .

وعلل بأن السرّ في ذلك أنّ آية النساء قبلها جملة فعلية ؛ فساوى بين الجملتين في الفعلية <sup>(٧)</sup> .

وفسر هذا التعليل الرصاع بقوله : ( فكأنّه يقول : إنّما اتفقوا على النصب في سورة النساء ؛ لأجل التشاكل في الجمل الفعلية ... ) <sup>(٨)</sup> .

ب - اختلف في سبب البناء في اسم الزّمان في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ ... ﴾ [ المائدة :

١١٩ ] أهو لشبه الحرف فقط ، أو لشبه الحرف ، وغيره من المبنيات <sup>(٩)</sup> ؟

(١) المغني ص ٦٨٤ .

(٢) الجمع الغريب ٢٤٣ .

(٣) البحر المحيط ١٨٨/٣ .

(٤) الدرّ المصون ٦٠٦/٣ .

(٥) المغني ص ٦١٧ .

(٦) الجمع الغريب ٣٤٥ - ٣٥٠ ، وانظر البحر المحيط ٥٣١/٣ ، والدرّ المصون ٣٥٣/٤ .

(٧) المغني ص ٧٤٧ .

(٨) الجمع الغريب ٢٨٦ .

(٩) الجمع الغريب ٣٧٣ .

فالبصريون علّلوا البناء بالمشاكلة <sup>(١)</sup> .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( قُلْتُ : هي علّة باطلة ؛ إذ لو كانت موجبة للبناء لئني ما أضيف إلى الضمير ؛ لأجل التشاكل ... ) <sup>(٢)</sup> .

واختار ابن مالك علّة أخرى وهي شبه الحرف <sup>(٣)</sup> .

فردّ الرّصاع بقوله : ( قُلْتُ : وما قاله باطل ؛ لأنه يلزم على قوله لزوم البناء في جميع حالات الإضافة ... ) <sup>(٤)</sup> .

ج - اختلف في التاء من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ [ آل عمران : ٦٣ ] .

فذهب أبو البقاء إلى أنّ الفعل ماض ، وعلّل بأنّ حرف المضارعة لا يُحذف <sup>(٥)</sup> .

فخطأه ابن هشام ، وذكر أنّ المحذوف التاء الثانية ، واستدلّ بكثرته في القرآن <sup>(٦)</sup> .

وتابعه الرّصاع قائلاً : ( الآية وما أشبه ذلك يدلّ على أنّ ثمّ حذفاً ، وأنّه مضارع لا ماضٍ ، إذ لو كان ماضياً للزم دخول « التاء » في الفعل ) <sup>(٧)</sup> .

وانظر من أمثلة هذا ص ٢٠٥ ، ٢٦١ ، ٣٢١ ، ٤٣٥ ، ٥٢٧ ، ... إلى آخره .

## ٦- الخلاف في التأويل :

أ - من شواهد المغني قوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ... ﴾ [ النساء : ٩ ] .

قال ابن هشام : أي : وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا ... وإنما أولّنا التّرك بمشارفة التّرك ؛ لأنّ الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجّه إليهم قبل التّرك ؛ لأنّهم بعده أموات ... ) <sup>(٨)</sup> .

(١) البيان ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٣ ، وابن يعيش ١١٨/٤ .

(٢) الجمع الغريب ٣٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٤) الجمع الغريب ٣٧٤ .

(٥) التبيان ٢٦٨/١ .

(٦) المغني ص ٨٠٨ ، وانظر الكتاب ٤٧٦/٤ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٧) الجمع الغريب ١٣٤ .

(٨) المغني ص ٣٤٧ .

وذكر الرّخشي أنّ سبب تأويل التّرك بالمشاركة ؛ ليترتب الجواب على ذلك <sup>(١)</sup> ، واستحسنه الدّماميني <sup>(٢)</sup> ، وأنكر ابن الحاج وبدر الدّين ابن مالك <sup>(٣)</sup> مجيء « لو » للتعليل في المستقبل <sup>(٤)</sup> .

فعلق الرّصاع بقوله : ( يتقرّر هذا التّأويل ؛ لأجل هذا المعنى على كلّ قول ، سواء قلنا الخطاب للأوصياء ، أو لغيرهم ... ) <sup>(٥)</sup> .

ب - ومن هذا اختلافهم في التّضمن في الأمور الّتي يتعدّى بها الفعل القاصر . إذ قال ابن هشام :

( ومن ذلك التّضمن مثل : « رحبتكم الدار » ؛ لتضمّنها معنى « وسّع » ... ) <sup>(٦)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أنّه نُصب على نزع الخافض ، أي : رحبت بكم . مستدلاً بأنّ التّضمن ليس بقياس وباب حذف الخافض أكثر <sup>(٧)</sup> .

قال أبو عبد الله الرّصاع : ( وفي هذا الدّليل نظر ) <sup>(٨)</sup> .

ج - من شواهد المغني قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ... ﴾ [ الأعراف : ١٧٢ ] .

قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : « نعم » لكفروا .

قال ابن هشام : ( ووجهه : أنّ « نعم » تصديق للخير بنفي أو إيجاب ؛ ولذا قال جماعة من الفقهاء : ( إذا قال : ( أليس لي عندك ألف ) إذا قال : ( بلى ) لزمته ، ولو قال : ( نعم ) لم تلزمه ... ) .

وقال آخرون : لم تلزمه فيها ، جرّوا في ذلك على مقتضى العرف ، لا اللّغة ... ) <sup>(٩)</sup> .

(١) الكشاف ٥٠٤/١ .

(٢) تحفة الغريب ٩٨/ب .

(٣) انظر رأيه في الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، والمغني ٣٤٧ .

(٤) شرح الألفيّة ص ٧١١ .

(٥) الجمع الغريب ٢٤٠ .

(٦) المغني ص ٦٨١ .

(٧) انظر : المقتصد ٦١٦/١ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والهمع ٩/٥ .

(٨) الجمع الغريب ١٨٨ .

(٩) المغني ص ١٥٣ .



ونازع السُّهيليّ وغيره في المحكيّ عن ابن عباس في الآية ، متمسّكين بأنّ الاستفهام التقريري خير موجب <sup>(١)</sup> .

ومن النّماذج على هذا انظر ص ٢٣٤ ، ٣٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٥٤ ، ... وغيرها .

## ٧- الخلاف في فهم النصّ :

أ - « بلى » حرف جواب يختصّ بالنفي ، ويفيد إبطاله ، سواء أكان مجرداً ، أم مقروناً بالاستفهام الحقيقيّ ، أو التقريري .

ولذا اختلف في قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ... ﴾ [ الأعراف : ١٧٢ ] .  
إذ قال ابن عباس : ( لو قالوا : « نعم » لكفروا ) .

قال ابن هشام : ( ونازع السُّهيليّ وغيره في المحكيّ عن ابن عباس ، متمسّكين بأنّ الاستفهام التقريري خير موجب ) <sup>(٢)</sup> .

فعقّب الرّصاع قائلاً : ( قلتُ : قول السُّهيليّ هذا يدلّ على أنّ المراد عنده بالتقرير الإنكار ، ولا يتقرّر فهم كلامه إلّا على ذلك ، وهذا قدّمناه عن صاحب التلخيص ، وهو الذي فهم التفتازاني عليه كلام صاحب التلخيص ... ) <sup>(٣)</sup> .

ب - قدّرت الواو في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَفْسُهُمْ ﴾ [ آل عمران : ١٥٤ ] بـ « إذ » .  
قال سيّويه : كأنّه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنّما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعله واو عطف ، وإنّما هي واو الابتداء ... ) <sup>(٤)</sup> .

فعقّب ابن هشام بقوله : ( وقدّرها سيّويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنّها بمعناها ، بل يريدون أنّها مع الفعل قيد في الفعل السّابق ... ) <sup>(٥)</sup> .

(١) أمالي السُّهيليّ ص ٤٤ ، وانظر شرح المقدّمة الجزوليّة ١١٥٩/٣ ، وشرح الجمل ٤٨٥/٢ ، والرّضيّ ٤٢٦/٤ ، والجنّي الدّاني ص ٤٢٢ ، والارتشاف ٢٣٦٩/٥ .

وانظر المسألة في موضعها من الجمع الغريب ٥٠٩ .

(٢) المغني ص ١٥٣ ، وانظر أمالي السُّهيليّ ص ٤٤ .

(٣) الجمع الغريب ٥١٤ .

(٤) الكتاب ٩٠/١ .

(٥) المغني ص ٤٧١ ، وانظر حروف المعاني ص ٣٦ ، ومعاني الحروف ص ٦٠ ، والصاحبيّ ص ١٥٧ ، والأزهية ص ٢٣٣ .

وتأول المختصر أنها بمعناها في الظرفية .

وانظر بسط هذا في محله من البحث <sup>(١)</sup> .

ج - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [ آل عمران : ٣٥ ] فقال :  
( يجوز في الضمير المنفصل ثلاثة أوجه :

الفصل ، وهو أرجحها ، وأضعفها الابتداء ويختص بلغة تميم ، والتوكيد ... ) <sup>(٢)</sup> .

فانتقد الدماميني عبارة الشيخ بأن فيها تناقضاً ، وعلل بأنه إذا كان أرجحها الفصل كان الابتداء راجحاً ، وقد صرح بأنه أضعفها ، وهذا يقتضي المشاركة في الضعف مع الرجحان ) <sup>(٣)</sup> .

فرد الرصاع بقوله : ( وهو اعتراض لا طائل تحته ، والمعنى جلي عن هذا كله ... ) <sup>(٤)</sup> .

وانظر من النماذج في هذا المبحث ص ٥٢٠ ، ٥٢٧ ، ٦١٠ ، ٦٥٢ ، ... وغير ذلك .



(١) الجمع الغريب ٢٠٢ .

(٢) المغني ص ٧٢٢ .

(٣) تحفة الغريب ل ٢٢٤ / ٢ .

(٤) الجمع الغريب ١٢٥ ، وانظر في المسألة : الكتاب ٣٩٢ / ٢ ، والنوادر ص ١٥٤ ، والارتشاف ٩٥٩ / ٢ ، ولغة تميم ص ٥١٦ .

# المبحث الرابع

## المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب

أدّى ولع أبي عبد الله الرّصاع بالمغني ومباحثه ، وطبيعة شواهد ، وآراء البلاغيين وتطبيقاتهم إلى الجمع بين الحسنيين ، فبيّن ذلك في المقدمة قائلاً :

( ولا يعترض معترض عليّ في إدخال بعض مسائل ضرورية من علم البيان ، أو غيره ) ، ويقول : ( إنهم نصّوا على أنّ إدخال علم في علم من التّخليط ؛ لأنّ الشّيخ في آخر الكتاب أجاب عن نفسه بما يصلح جواباً عني ، قال : لأنّ كتابه وضعه لإعانة المفسّر على أمور ضرورية من علم البيان ، ... )<sup>(١)</sup> .

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [ آل عمران : ٣٦ ] لما أنّ ذكر الاعتراض بأكثر من جملة ، فعلق الرّصاع - بعد أن ذكر أقوال العلماء - بقوله : ( ولا حاجة إلى هذا كلّ إن جوّزنا الاعتراض بأكثر من جملة ... والظاهر ما ذكر صاحب التّليخيص ... )<sup>(٢)</sup> .

ثمّ تحدّث بعد ذلك عن سرّ التّأكيد في الآية بـ « إِنَّ » فذكر أنّ التّفنّازاني علّل هذا بإظهار التحسّر على فقد ما طلبته .

ثمّ علّق بقوله : ( تأمل هذا الكلام ، وكثيراً ما يشير أهل البيان إلى نوع من هذا ، وهي أمور غير مطّردة لهم في غالب الحال ، والله أعلم ، وإنّما هي بحسب المقال ، والحال ... )<sup>(٣)</sup> .

٢ - قال ابن هشام : ( والخطاب في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [ آل عمران : ٨٠ ] على القراءتين ، التفات ) .

(١) الجمع الغريب ٢/ب .

(٢) الجمع الغريب ١٢٧ ، وانظر التّليخيص ٤٠ ، ٦٣ ، وانظر المطوّل ص ٥٠٠ .

(٣) الجمع الغريب ١٢٧ ، وانظر المطوّل ص ١٧٩ .



ثمّ نقل قول التفتازاني : ( ورجّح حذف المبتدأ بأنّه أكثر ما يُحمَل عليه أولى ، وبأنّ سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له ، والإخبار بأنّ الصبر الجميل أمثل لا يدلّ على حصوله ... ) .

فعلّق الرّصاع بقوله : ( وما قيل إنّ الأولى حذف المبتدأ لحصول فائدة الحصر ، فكلام ساقط ؛ لأنّ الآية ليس فيها ما يوجب حصراً ، فتأمّله . وما رجّح به التفتازاني لا يخلو من بحث ... )<sup>(١)</sup> .

هذه بعض النّماذج من المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب تدلّ على تمكّن الرّصاع وطول باعه في الإحاطة بمصادر المسائل البلاغية .

أسأل الله أن يزيدنا فهماً لكتابه ، وأنّ يعلمنا منه ما جهلنا ، ويذكّرنا ما نسينا .



(١) الجمع الغريب ٦٧٤ ، وانظر التلخيص ص ١٠٣ ، والمطول ص ١٤٢ ، وعروس الأفراح ٤٠٥/١ .

# القِسْمُ الثَّانِي

## النَّصُّ الْمُحَقَّقُ



[illegible][illegible]





[illegible]

الموصلة الأخيرة من الجزء الأول في الأصل

[illegible]





كلية الشريعة الإسلامية

جميع جيع هذا الكتاب ورونة  
إذن نأمل زاوية إحصاءة

1891

8

المرفقة الأولى في (ح)

٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

1871-1872

المستجدات

[illegible]





منه بالبحر ودموعه الخ لانه لم يزل يفرق بينه وبينه فحفظه عليه وخلصه  
مسلمه فارتدت هـ استغفر الله يا ربنا اني اذ كنت في الدنيا كنت في النار  
حده لا يفتقدون الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
ما يوجب الا خطيئة كبريها من انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
بغيره اربعة من اولاده وانهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
فانهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
انه اخبرهم بالكلية فقلت اسباب على كل واحد منهم انهم لم يفتقدوا  
لنيل الحبيب من اولاده في الدنيا من انهم لم يفتقدوا  
في يوم من الايام من انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
وهل كانوا في الدنيا من انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
صالحه ودموعه من انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
يا ربنا اني اذ كنت في الدنيا كنت في النار  
بغيره اربعة من اولاده وانهم لم يفتقدوا  
فانهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا  
انه اخبرهم بالكلية فقلت اسباب على كل واحد منهم انهم لم يفتقدوا  
لنيل الحبيب من اولاده في الدنيا من انهم لم يفتقدوا  
في يوم من الايام من انهم لم يفتقدوا  
وهل كانوا في الدنيا من انهم لم يفتقدوا  
انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا الا انهم لم يفتقدوا







# سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ \*

١٠٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ( صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ) .

قال الفقير إلى ربه :

هذه السورة الكريمة العظيمة ذكر الشيخ - رحمه الله - فيها آيات كثيرة تقرب من المنة ، فأولها :

**قوله تعالى :** ﴿ آلم ... ﴾ [ ١ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها - رحمه الله - في الجهة الرابعة استطراداً <sup>(٢)</sup> ، وقد أشرنا إلى ذلك في : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في الفاتحة <sup>(٣)</sup> ، فلا نعيده <sup>(٤)</sup> .

والحاصل من كلامه أنَّ فتح « الميم » هُنا في الوصل من ﴿ آلم ﴾ على خلاف الأصل ، فإنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر على الصحيح ، وإنَّما فُتِحَتْ « الميم » هُنا ؛ لأجل تفخيم « اللام » .  
هكذا نقل الشيخ - رحمه الله - في الآية .

قلتُ : ما نقله الشيخ في : ﴿ آلم ﴾ إِنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين ؛ قيل : هذا مذهب سيويه في ذلك <sup>(٥)</sup> ، إلاَّ أنَّ أبا حيان نسب لسيويه مع كونه قال : إِنَّما حركت لالتقاء الساكنين مع لام ﴿ اللَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

فإنَّ قلتُ : لأيِّ شيء فرَّ من ذلك ، وهلاً قال : إِنَّ الساكنين مع حرف اللين الذي قبلها ؟

\* من أوَّل السورة إلى آخر الحديث عن الآية رقم ١٨ ، لم ترد في النسخة الأصل ، وأثبت من ( ح ) .

(١) وبَعْدَها : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [ ٢ ] .

(٢) المغني ص ٧١٩ .

(٣) آية ( ١ ) .

(٤) الجمع الغريب ( ح ) ص ١١ .

(٥) الكتاب ١٥٤/٤ .

(٦) البحر المحيط ٣٧٤/٢ .

قُلْتُ: لعلَّ سيوييه - رحمه الله - رأى أَنَّ سكون الميم اغتفر مع ما قبله من الساكن في هذه الكلمات ، فإذا لاقاه سكون آخر في حالة الوصل لم يغتفر ذلك ؛ لأجل ثلاث سواكن ، فحرَّك الميم لأجل الثقل بالفتح . ووقع في كلام الزمخشري ما يوهم أَنَّ السَّكون في « الميم » وما شابهه سكون عارض ، ذكر ذلك في جوابه عن سؤاله الثاني حيث قال : ( إِنَّ التَّقاء الساكنين لا يُبَالِي به في الوقف ، كـ « إبراهيم » ، و « داود » ... )<sup>(١)</sup> .

فمثاله بـ « داود » و « إبراهيم » أوهم أَنَّ سكون « ميم » من « ألف لام ميم » كسكون « داود » و « إبراهيم » . قُلْتُ: وسلَّم أبو حيَّان هذا<sup>(٢)</sup> ، وكذلك المختصر<sup>(٣)</sup> .

ولقائل أن يقول : هذه الأحرف المقطعة ، والأعداد أواخرها ساكن وصلًا ووقفًا ، فكيف يُقال : سكونها عارض لأجل الوقف ، ولا يعقل العروض إلا فيما طرأ على الشيء بعد تلبس الكلمة بشيء آخر ؟ وهكذا السَّكون لازم لهذه الكلمات .

فإن قلنا : إنها مبنية ، فلا إشكال أن سكونها لازم ، فهي أيضًا مسكنة ، فالسَّكون أيضًا لازم . فإن قُلْتُ : إذا كان كما زعمت ، فهلا حرَّكت « الميم » في جميع حالات النطق بالكسر ؛ لأجل التَّقاء الساكنين وهما الياء والميم الساكنة كما قلت في « كيف » و « أين » وقع التحريك بالفتح كما وقع في « كيف » وما أشبهها ؛ لأجل التخفيف ، ولا يحتاج إلى هذا الاضطراب حتَّى ارتكب النقل من همزة الوصل ، أو ادَّعاء التَّقاء الساكنين مع اللام ؟

قُلْتُ: كان الأصل بعد هذا الذي أشرت إليه ، إلا أَنَّهُم نصَّوا على أَنَّ هذه الأسماء المقطعة ، والأعداد لا يُنطق بها إلا فيه لُحْنَة<sup>(٤)</sup> ، وصلًا ، ووقفًا ، وأنَّهُم اغتفروا فيها التَّقاء الساكنين . فإن قُلْتُ : يلزم منه وجود التَّقاء الساكنين على غير حدِّهما .

(١) الكشاف ٤١٠/١ .

(٢) البحر ٣٧٥/٢ .

(٣) المختصر هو : إبراهيم بن محمَّد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي الصفاقسي المالكي ، برهان الدِّين ، أبو إسحاق ، الإمام العلامة ، أخذ عن أبي حيَّان ، واختصر كتابه « البحر المحيط » في كتاب سماه « المجيد في إعراب القرآن المجيد » ، وغير هذا . توفي سنة ٧٤٢ هـ . ترجمته في الديباج المذهب ص ١٥٠ ، والذَّرع الكامنة ٣٨/١ ، وبغية الوعاة ٤٢٥/١ ، وانظر مقدِّمة تحقيق كتابه « المجيد في إعراب القرآن المجيد » ٢٢/١ .

(٤) لم أتمكن من معرفة صاحب هذا القول .

وانظر معاني القرآن للأحفش ١٩/١ ، والطَّبري ١١٨/١ ، والكشاف ٧٦/١ ، والتفسير الكبير ٢٤٩/١ .

قُلْتُ: أجازته الكوفيون <sup>(١)</sup> ، وقد ثبت ذلك في قراءة سبعة <sup>(٢)</sup> ، إلا أنَّ الأكثر في كلامهم خلاف ذلك ، حتى زعم بعضهم أنَّه إذا كان على غير حدّه ، فليس يمكن النطق به أصلاً <sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ: وتأمل ما وقع للمختصر في ردّه على أبي حيّان في السؤال الأوّل الذي في كلام الزّخشيّ ، فإنّ المختصر زعم أنَّ الكسر إذا ثبت في ( واحد ، اثنان ) / . فيحتمل أن تكون للنقل ، ويحتمل أن تكون لالتقاء الساكنين ، فيقال له : إذا احتمل <sup>(٤)</sup> سقط الاستدلال ، فكيف يستدلّ به الزّخشيّ ؟

قُلْتُ: وتلخيص النقل في هذه المسألة أن سيويوه قال : تحريك « الميم » لالتقاء الساكنين مع « اللام » ، ووقع الفتح للتخفيف ؛ لأجل وجود الياء قبل كما قيل في : « أين » <sup>(٥)</sup> ؛ ولأجل بقاء تفخيم اللام ، وهذا هو الذي نقل الشيخ ابن هشام .

قُلْتُ: ولا يبعد أنَّ ذلك للعتين معاً .

والقول الثاني : أنَّ الفتح لأجل النقل ، وقال به الفراء <sup>(٦)</sup> والزّخشيّ <sup>(٧)</sup> .

والقول الثالث : قول الزّجاج ، ونقله عن أهل البصرة أنَّه يجوز الوجهان <sup>(٨)</sup> ، وتوجيه هذه الأقوال ، واستيفاء ذلك قد تكفّل به الزّخشيّ في الكشف ، وأبو حيّان ، فتأمل ذلك ، فإنّ في بعضه بحثاً ، وانظر ما تقدّم لنا في : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ <sup>(٩)</sup> مع هذا المحلّ ، فإنّ ما تقدّم شبيه بهذا الموضع ، والله أعلم <sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر : الارتشاف ٧٢٠/٢ ، والمساعد ٣٣٧/٣ .

(٢) قرأ الجمهور ﴿ أَلَمْ اللَّهُ ﴾ بفتح الميم وإسقاط همزة لفظ الجلالة .

ويروى عن عاصم ( أَلَمْ اللَّهُ ) على خلاف في النقل .

انظر : السبعة ص ٢٠٠ ، والحنة لأبي عليّ ٦/٣ ، والكشف ٣٣٤/١ ، والكشاف ٤١٠/١ ، والدرّ المصون ٦/٣ .

وقرأ عمرو بن عبيد : ( أَلَمْ اللَّهُ ) بكسر الميم . حكاه عنه الزّخشيّ في الكشف ٤٠٠/١ ، وردّها . وحكاها ابن عطية عن الرّواسي . انظر : المحرر الوجيز ٨/٣ . وأجازها الأخفش . انظر : معاني القرآن ٢٢/١ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٢١٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٥/٢ ، والدرّ المصون ٩/٣ .

(٤) كلمة « احتمل » في الأصل مكرّرة .

(٥) الكتاب ١٥٤/٤ ، واللفظ للرّصاع .

(٦) لم أحده في معاني القرآن . وانظر البحر المحيط ٣٧٤/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

(٧) الكشف ٤١٠/١ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/١ .

(٩) الجمع الغريب ( ح ص ٣ ) .

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٧٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٤٨/١ ، والكشف ٦٤/١ ، والتبيان ٢٣٥/١ ، والبحر المحيط

٣٧٣/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

## تنبيه :

ما وقع لهم من إعراب ﴿ آلم ﴾ إنما يصحّ على قول من يقول : إنّ معناها معرب ، وأمّا على قول من يقول : إنّ فواتح السور من المتشابه ، فلا يجوز الإعراب <sup>(١)</sup> . نصّ على ذلك الشيخ في أوّل الجهة الأولى ، فانظره <sup>(٢)</sup> .

\* [ ... ، ... ] <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ... ﴾ الآية [ ٣ ] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في تعدية الفعل القاصر ، لما أنّ تكلم على أنّ التعدي يكون « بالبا » والتضعيف <sup>(٥)</sup> في قوله : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية .

ثمّ قال : وزعم الزّخشي أنّ بين التعديتين فرقاً ، قيل : فإذا قيل : ﴿ نَزَّلَ ﴾ : أي : منجّماً . وإذا قيل : ( أنزل ) أي جملة ، فلذلك قال : ﴿ نَزَّلَ ﴾ في أوّل الآية ، و ﴿ وَأَنْزَلَ ﴾ في آخرها <sup>(٦)</sup> . قال الشيخ : وإنما قال في أوّل خطبته :

( الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً ، ونزله بحسب المصالح منجّماً ؛ لأنّه أراد في الأوّل إنزاله من اللوح إلى سماء الدنيا ، وهو الإنزال المذكور في سورة البقرة ، وبالثاني تنزيله من سماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ في ثلاث <sup>(٧)</sup> وعشرين سنة ... ) <sup>(٨)</sup> .

ثمّ قال : ويشكل على الزّخشي قوله ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٩)</sup> فقدّر ﴿ نَزَّلَ ﴾ بجملة .

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١١٨/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٧٩/١ ، والمحرّر الوجيز ٩٤/١ ، والبحر المحيط ٣٥/١ .

(٢) المغني ص ٦٨٤ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ٢ ) في المغني ص ٧٧١ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) وبعدها : ﴿ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِنْ قَبْلُ هَذَا لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ . [ آية : ٣ ، ٤ ]

(٥) المغني ص ٦٧٩ .

(٦) الكشاف ٤١١/١ .

(٧) في الأصل « ثلاثة » .

(٨) الكشاف ٣/١ بتصرّف ، وقد نسب السمين للواحدي . الدّر المصون ٢١/٣ .

(٩) الفرقان ، آية ( ٣٢ ) .

وقوله : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ <sup>(١)</sup> الآية . وهي آية واحدة ، [ وهي قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> :  
﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .

ثم نقل الشيخ بعد ذلك خلافاً في التضعيف ، هل هو سماعي أو قياسي ، فانظره <sup>(٤)</sup> .  
قلت : قوله : ( وقد اجتمعت التعدية بالباء ، وبالتضعيف ) [ إلى آخره ] .

كذا رأيته في نسختين ، وهو فساد لا شك فيه <sup>(٥)</sup> ، وصوابه : ( وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف . وهو الذي يناسب الآية ، ويكون في كلامه لفً ونشر باعتبار الآية معكوس ، وقد تقدم لنا - عند قوله : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ <sup>(٦)</sup> - التنبيه على آية البقرة ، وما رد به الشيخ على الزمخشري في الآية الأولى ظاهر <sup>(٧)</sup> .

لا يُعَالُ للزمخشري : أن يقول : إني لا أقول بأن الكلمة تدلّ على ما ذكرته نصّاً حتى يلزم ألاّ يجتمع مع جملة ، بل تدلّ على التّفخيم ظاهراً ، فإذا ورد ما يرفع الظاهر حملناها على خلاف الظاهر ؛ لأننا نقول : وإن رفعت بهذا التناقض ، فيلزمك استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ، فتكون مجازاً . أو استعمالها فيما وضعت له ، فتكون مشتركاً ، وكلّ من المجاز ، والاشتراك على خلاف الأصل ، وأمّا الردّ بالآية فظاهر أيضاً .

قلت : وكذلك قوله ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> فإنها لم تُنَزَلْ جملة ، وإنما نُزِلَتْ مرتبةً بحسب المصالح ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٩)</sup> إنما كان بعد نزوله إليه ، وقد قال فيه : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ وآيات كثيرة تدلّ على خلاف قوله .

(١) النساء ، آية ( ١٤٠ ) . وبعدها : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفِرُ بِهَا وَيَسْتَفْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

(٢) زيادة يتضح بها النص .

(٣) الأنعام ، آية ( ٦٨ ) . وبعدها : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

(٤) المغني ٦٨٠ .

(٥) في الأصل : « فيها » .

(٦) البقرة ، آية ( ١٨٥ ) . وبعدها : ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ... ﴾ .

(٧) البحر المحيط ٢/٣٣٦ ، ٣٧٨ .

(٨) النور ، آية ( ١ ) . وبعدها : ﴿ وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَاهَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ .

(٩) النساء ، آية ( ١٠٥ ) .

**قوله تعالى :** ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [٦] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « كيف » <sup>(١)</sup> لما أن قال : إنما تكون شرطاً ، ومثل ذلك بقوله :

﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ الآية . وذكر آيات .

قال : والجواب محذوف ، قال : وبهذا يستشكل قول النحويين : إن جوابها لا بُدَّ أن يكون موافقاً لشرطها <sup>(٢)</sup> .

قلتُ : ما ذكر من أن « كَيْفَ » شرط صحيح ، وتقرّر الجواب في الآية : ( كيف يشاء تصويركم صوركم ) فجاءت المغايرة كما ذكر الشيخ ، إلا أن يُجَابَ بأن التصوّر يستلزم المشيئة ، فكان الجواب يستلزم ما يوافق الشرط ، فيتأوّل قولهم على أن الجواب إمّا يوافق أو يستلزم الموافق .

فإن قلتُ : هل يرد قول من قال بأن جوابها موافق لشرطها إن الجواب لا بُدَّ من حصول فائدة فيه زائدة ؟

قلتُ : مراد القائل إنما هي موافقة الفعل لا الجملة ، وإن كان لفظه محتملاً ، ولم يتفطن أبو حيّان لما أشار إليه الشيخ هنا من الإشكال .

### تنبيه :

قول الشيخ أبي حيّان : وللوضع بجملة ﴿ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ وإن كانت متعلّقة بما قبلها في المعنى ، كتعلّق : « إن فعلت » بـ « أنت ظالم » إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

هذا التّنظير فيه نظر ، إن كان قوله : « فأنت » بالفاء ، وصوابه « بأنت » ، وكذا رأيت في نسخ أخرى ، وهو عندي صواب ؛ لأنّ به يتقرّر التشبيه ، وذلك إن معنى ما أشار إليه ؛ إن ﴿ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ مع ما قبله تقدّم له أنّه مثل قولنا : « أنت ظالم إن فعلت » فما قبله دليل الجواب ، ولا محلّ لجملة « إن فعلت » وإن كانت مرتبة بما قبلها ، فكذلك يُقال في جملة « كيف يشاء » : أنّها لا محلّ لها ، وإن تعلّقت بما قبلها ، كتعلّق « إن فعلت » بـ « أنت ظالم » المشبه به ، وهذا صواب <sup>(٤)</sup> .

(١) المغني ص ٢٧١ .

(٢) الكتاب ٦٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ، ١٩٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٨٦٨/٤ ، والمساعد ١٥٧/٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٠/٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٤١١/١ ، والتفسير الكبير ١٣٤/٣ ، والمحرر الوجيز ١٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٠/٢ ، والدرّ المصون ٢٢/٣ .

**قوله تعالى:** ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ...﴾ الآية [٧] <sup>(١)</sup>.

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أما» لما أن قال: (التفصيل هو غالب حالها، وقد يترك تكرارها استغناء / بأحد قسميها عن الآخر، وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم) <sup>(٢)</sup>.

فذكر في هذا القسم الثاني: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ الآية.

قال: أي: وأما غيرهم فيؤمنون ويكلون معناها إلى ربهم.

قال: ويدل على ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾ أي: كل من المتشابه والمحكم من عند ربنا، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: (وأما الراسخون في العلم فيقولون).

قال: وهذه الآية في [أما] <sup>(٣)</sup> المفتوحة نظير قولنا في [إما] <sup>(٤)</sup> المكسورة: «إما أن تنطق بخير، وإلا فاسكت» هكذا ظهر لي.

قال: وعلى هذا فالوقف على: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.

قال: وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة.

قلت: لم يذكر أبو حيان شيئاً من هذا في الآية <sup>(٥)</sup>، والكلام الذي قام مقام ما أشار إليه هو قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ وقوله على هذا، فالوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ <sup>(٦)</sup> إنما قال ذلك لكي يتم له المعنى الذي أشار إليه؛ لأجل أن المعنى الذي ذكر يدل على أن في القرآن متشابهاً لا يعلم معناه إلا الله.

وهذا خلاف ما اختار ابن الحاجب، فإنه اختار أن الوقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾

(١) وبعبارة: ﴿... عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

(٢) المغني ص ٨١.

(٣) زيادة يتضح بها النص.

(٤) زيادة يتضح بها النص.

(٥) البحر المحيط ٣٨٣/٢.

(٦) المكفي في الوقف والابتداء ص ١٤٠، والقطع والانتصاف ١٢٤/١، والكشاف ٢٣٨/١، والبحر المحيط ٣٨٤/٢، والتصريح ٤٢٤/٤.



قال : إذ الخطاب بما لا يفهم بعيد <sup>(١)</sup> ، وفي كلامه بحث .

وقوله : ( هذا المعنى ) [ إلى آخره ] .

أشار إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ الآية ، فكأنه ردّ آية البقرة <sup>(٢)</sup> إلى هذه الآية بالتأويل المذكور ، وهو مسبوق بهذا التأويل ، وانظر كلام بعض المفسرين هنا مثل : الطيّبي <sup>(٣)</sup> ، والتفتازاني <sup>(٤)</sup> في حاشيته ، فإنهم ذكروا أنّ في الآية جمعا وتفريقا وتقسيما ، وقد استشكلت ذلك على قاعدته ، ورأيت في الطيّبي جوابه ، ولولا الطول لجلسته هنا ، وفي الطيّبي هنا زيادات حسنة نحوًا وبيانًا ، وانظر الأعراب التي وقعت في : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ وما فيها من الاضطراب <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ... ﴾ الآية [ ٨ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » لما أنّ قال <sup>(٧)</sup> : إنها تستعمل ظرفًا ، وهو الأصل ، وتستعمل اسمًا ، وتستعمل مضافًا إليها .

قال : والجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفًا ، أو مضافًا إليها اسم زمان ، مثل قوله : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا ﴾ بعد أن ذكر أنّ اسم الزمان إذا أضيف إليها على قسمين : صالح للاستغناء عنه

(١) شرح المقدمة الكافية ١٠٠٥/٣ ، وانظر شرح كافي ابن الحاجب لابن جمعة ١/٢ - ٧ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ... ﴾ [ البقرة :

[ ٢٦ ] .

(٣) هو : الحسن بن محمد بن عبد الله الطيّبي ، الإمام العلامة في المعقول والعربية ، ... ، كان مقبلاً على نشر العلم ، متواضعاً ، حسن المعتقد ، شديد الرد على الفلاسفة ... ، صنّف شرح الكشاف ، التبيان في المعاني والبيان وشرحه ، شرح المشكاة . توفي سنة ٧٤٣ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٣٩/٢ ، والبغية ٥٣٣/١ .

هذا ولم أتمكن من الاطلاع على شيء من كتبه .

(٤) التفتازاني هو : مسعود بن عمر بن عبد الله ، الشيخ سعد الدين ، الإمام العلامة ، عالم بالنحو والتصريف ، والمعاني والبيان .. له شرح العضد ، شرح التلخيص ، وحاشية على الكشاف ، وغيرها . توفي سنة ٧٩١ هـ ، وقيل : ٧٩٢ هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٢١٤/٤ ، والبغية ٢٨٥/٢ . وانظر : حاشيته على الكشاف ١٣٥/ب .

(٥) انظر : الطبري ١٨٢/٣ ، والمحزر الوجيز ٢٠/٣ ، والتبيان ٢٢٨/١ ، والبحر المحيط ٣٨٤/٢ ، وابن كثير ٦٨٣/٢ .

(٦) وبعدها : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا ﴾ .

(٧) المغني ص ١١٢ .

مثل : ( يومئذ ) ، وغير صالح مثل : الآية . هذا معنى ما ذكر .

وذكرها بعد لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قوله : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> الآية . لما أَنَّ قَالَ : ( وقيل التقدير : ( بَعْدَ أَنْ ظَلَمْتُمْ ) <sup>(٢)</sup> .

قال : وليس هذا التقدير مخالفا لما قَدِّمَتْ في الآية ؛ لأنَّ المَدْعَى هناك أنها لا تستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن ( يوم ) في ( يومئذ ) لا أنها تحذف <sup>(٣)</sup> لدليل ( انظره .

قُلْتُ : « إذ » من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجمل ، ولو أخرجت عن الظرفية .

وما أشار إليه الشيخ من صلاحية الاستغناء في قولنا : ( يومئذ ) ظاهر ؛ لأنَّ المعنى تام بعد إسقاط « اليوم » بخلاف ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ فَإِنَّ المعنى يتغير ، وأحكام « إذ » وما يتعلق بها كثيرة ، فانظرها في محلها <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ... ﴾ [ ٩ ] <sup>(٥)</sup> .

ذكرها في الجمل التي لها محل ، لما أَنَّ تَكَلَّمَ على التابعة لمفرد ، فذكر الآية <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ... ﴾ الآية [ ١٠ ] <sup>(٧)</sup> .

ذكرها في « الميم » في موضع منها في التدريب <sup>(٨)</sup> لما أَنَّ تَكَلَّمَ في فصل التدريب على آية أبي لهب <sup>(٩)</sup> ، وذكرناها في محلها <sup>(١٠)</sup> ، قال : ( والآية في هذا نظير هذه الآية ) .

(١) الزعرور ، آية ( ٣٩ ) . وبعدها : ﴿ ...الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ١١٥ .

(٣) في المغني : « لأنها لا تحذف لدليل » .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ، ٢٢٩/٤ ، والمقتضب ٥٣/٢ ، وابن يعيش ٢٩/٣ ، ٩٥/٤ ، ووصف المباني ص ١٤٨ ، والجنى الداني ص ١٨٥ ، وارتشاف الضرب ١٤٠٢/٣ ، والمساعد ٤٩٩/١ .

(٥) وبعدها : ﴿ النَّاسُ لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾ .

(٦) المغني ص ٥٥٤ .

(٧) وبعدها : ﴿ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ... ﴾ .

(٨) المغني ص ٤١٥ .

(٩) المسد ، آية ( ٢ ) ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ .

(١٠) الجمع الغريب ١٠٦/٢ ل / أ .

وَالثَّانِي: لَمَّا أَنْ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ» تَكُونُ لِلْبَدَلِ، وَذَكَرَ الْآيَةَ <sup>(١)</sup>، أَي: (بَدَلُ طَاعَةِ اللَّهِ، أَوْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، وَمِنْهُ: «لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» <sup>(٢)</sup>، أَي لَا يَنْفَعُ ذَا الْحِظِّ حِظَّهُ مِنَ الدُّنْيَا بِذَلِكَ، أَي: بَدَلُ طَاعَتِكَ، أَوْ بَدَلُ حِظِّكَ مِنْكَ. وَقِيلَ: ضَمَّنَ «يَنْفَعُ» مَعْنَى «يَمْنَعُ»، وَمَتَى عُلِّقَتْ «مِنْ» بِ«الْجَدِّ» انْعَكَسَ الْمَعْنَى.

الثَّالِثُ: لَمَّا أَنْ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ» تَأْتِي بِمَعْنَى «عِنْدَ» ذَكَرَ الْآيَةَ <sup>(٣)</sup>، قَالَ: (قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي الْآيَةِ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلْبَدَلِ) <sup>(٤)</sup>.

### قال الفقير إلى ربه:

أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَالتَّنْظِيرُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.  
وَأَمَّا الثَّانِي، فَأَبُو حَيَّانَ حَصَلَ فِي الْآيَةِ أَرْبَعَةٌ أَوْجَهَ <sup>(٥)</sup>، وَكَوْنُ الشَّيْخِ مَرَّةً عَلَى الْبَدَلِ فِي الْآيَةِ خِلَافَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ <sup>(٦)</sup>.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ، وَالْإِعْرَابُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ، وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ «مِنْ» فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى «عِنْدَ»، وَأَنَّ «الْجَدَّ» بِمَعْنَى «الْغِنَى»، أَي: لَا يَنْفَعُ ذَا الْغِنَى غِنَاهُ عِنْدَكَ <sup>(٧)</sup>.  
قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِ«يَنْفَعُ»، أَوْ بِ«الْجَدِّ»، وَتَكُونُ «مِنْ» لِلْإِبْتِدَاءِ <sup>(٨)</sup>.  
قَالَ الدَّمَامِينِيُّ <sup>(٩)</sup>: (وَلَا أَدْرِ كَيْفَ يَنْعَكُسُ الْمَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ، بَلِ الْمَعْنَى صَحِيحٌ؛

(١) المغني ص ٤٢٢.

(٢) البخاري ٨٠٨، باب الذكر بعد الصلاة، ٥٩٧١، ٦٢٤١، والاعتصام برقم ٦٨٦٢. وأخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة واستحباب الذكر بعد الصلاة برقم ٥٩٣.

(٣) المغني ص ٤٢٤.

(٤) مجاز القرآن ٨٧/١.

(٥) البحر المحیط ٣٨٧/٢، وانظر: الدرّ المصون ٣٥/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والمقتضب ١٨٢/١، وشرح التسهيل ١٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢، وارتشاف الضرب ١٧٢٠/٤، والدرّ المصون ٣٥/٣، والمساعد ٢٤٦/٢.

(٧) الصّحاح (جديد).

(٨) المغني ص ٤٢٢.

(٩) هو: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر... القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي، النحوي الأديب، من آثاره: تحفة الغريب، وشرح البخاري، وتعليق الفرائد، وغيرها. توفي سنة ٨٧٢.

انظر: الضوء اللامع ١٨٥/٧.

لأنَّ الحظَّ المراد منه الحظُّ الدنيوي (١).

قلتُ: قرينة إضافته للباري سبحانه تدلُّ على أنَّه حسن ، وإن كان يصحَّ ما ذكر ، إلا أنَّه فيه بعض بُعد . قال التفتازاني : وأما توهم أنَّ الفاعل مُقدَّر ، و « مِنْكَ الْجَدَّ » مبتدأ وخبر ، فبعيد (٢) ، انظر ابن دقيق العيد (٣) في هذا الحديث .

\* [ ...، ...، ... ] (٤) .

قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ ... ﴾ الآية [ ١٨ ] (٥) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في أقسام الحال لما قسمها إلى لازمة ، ومتقلة ، وذكر في اللازمة ثلاثة أقسام ، ثم قال : ( وتقع اللازمة في غير ما ذكر من الجمود ، والتأكيد ، وما دلَّ عاملها على تجدد صاحبها بالسَّماع ، مثل قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ إذا / أعرب حالاً (٦) .

وقول جماعة : إنها مؤكدة في الآية وهم ؛ لأنَّ معناها غير مستفاد مما قبلها .

وذكر قوله : ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ في أول الكتاب لما أنَّ ذكر سبب الطول في التواليف ، وذكر منها التكرار (٧) .

قلتُ: هذه الآية الكريمة قد أطال المعربون فيها الكلام ، ونشئ إلى بعض زيادة لم تقع في كلام أبي حيَّان ، أو إلى نظرٍ في كلامه بعد أن نشير إلى لفظ الشيخ بما وقع فيه من البحث .

فأقول قوله : ( مثل قوله ... ) إلى آخر كلامه - رحمه الله - دلَّ أنَّ ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ حال

(١) تحفة الغريب ١/ ١٢٢ أ/ ، وعبارته محتملة .

(٢) حاشية التفتازاني على الكشاف ١/ ١٣٦ أ/ ، وانظر : تحفة الغريب ١/ ١٢٢ أ/ .

(٣) هو : الإمام محمد بن علي بن وهب تقي الدين ، المعروف بابن دقيق العيد . من أكابر العلماء بالأصول ، له إحكام الأحكام ، والإمام في شرح الإمام . توفي سنة ٧٠٢ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٩١/ ٤ ، والأعلام ٢٨٣/ ٦ . وانظر رأيه في هذا : إحكام الأحكام ٣٢١/ ١ .

(٤) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ١٣ ) في المغني ص ٩١٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٥) وبعبدا : ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَكُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

(٦) المغني ص ٦٠٥ .

(٧) المغني ص ١٥ ، وذكرها في « إسقاط الجارِّ توسُّعاً » ص ٦٨٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

وذكرها في « حذف حرف العطف » ص ٨٣٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

لازمة بالسَّماع ، وليس من شيء مما قدّم من الأقسام ، ثُمَّ أَنَّهُ وَهَمَ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ بِمَا أَشار إليه <sup>(١)</sup> .

قال الدَّمَامِينِي : ( قوله : « لَأَنَّ معناها غير مستفاد مما قبلها » بل هو مستفاد ؛ لَأَنَّ صاحب الحال هو الإله الحقّ الواجب الوجود ، الجامع لصفات الكمال ، فالقائم بالقسط مأخوذ منها ) <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : فكأنه يقول : فقد دلّ لفظ « الله » على ذلك ، فصارت الحال مؤكدة مثل : ﴿ وَلَى مُدَبِّرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> وكأنه يقول : القيام بالقسط دلّ عليه لفظ الجلالة باعتبار مدلوله عقلاً ، والصواب : أَنَّ القيام بالقسط إن فهم منه مراعاة الصّلاح والأصلح في حقّ العباد ، فذلك غير لازم عقلاً ؛ لَأَنَّهُ لا يجب شيء ، وإنما أُناب الطّائع ، وألزم ذلك نفسه سمعاً . فإن فهم على هذا صحّ كلام الشّيخ ، فإن فهم أَنَّ المراد بالقسط العدل في أفعاله ، وهو أن يفعل ما صحّ له أن يفعله صحّ كلام الدَّمَامِينِي ؛ لَأَنَّهُ لا يجوز ضدّ العدل عليه سبحانه ، ولا يعقل ذهنًا ، والله أعلم .

وانظر كلام أهل السُّنَّة هُنا في ردّهم على الزّخَشَرِيِّ <sup>(٤)</sup> في تعصّبه - لا جزاء الله خيراً - في جسارته <sup>(٥)</sup> .

نعم يُقال : النزاع عند أهل العربيّة في الحال المؤكدة : ما معناها ؟  
هل المستفادة مما قبلها مطلقاً إفادة عقلية أو سمعية ؟ وهو ظاهر إطلاقاتهم .  
أو استفادة عقلية ؟ وهو ظاهر كلام الشّيخ هُنا . فتأمل ذلك <sup>(٦)</sup> .  
وقول الشّيخ : ( إذا أعرب حالاً ) <sup>(٧)</sup> .

(١) ردّ أبو حيان معللاً بأنّ « قائماً » ليس بمعنى شهد ، ولا مؤكّد لمضمون الجملة . البحر المحيط ٤٠٣/٢ ، والدرّ المصون ٧٥/٣ .

(٢) تحفة الغريب لـ ١٨٤/أ .

(٣) النمل ، آية ( ١٠ ) ، والقصاص ، آية ( ٣١ ) .

(٤) الكشّاف ٤١٧/١ ، وانظر في الردّ عليه : الانتصاف بهامش الكشّاف ٤١٨/١ ، والبحر المحيط ٤٠٥/٢ ، وحاشية التفّازاني لـ ١٣٩/أ ، وتحفة الغريب لـ ١٨٤/أ .

(٥) غفر الله للجميع .

(٦) انظر : الكتاب ٣٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٤٠/٣ ، ونتائج الفكر ص ٣٩٧ ، والارتشاف ١٥٦٢/٣ ، والمساعد ١٣/٢ ، والتّصريح ٦٠١/٢ ، والهمع ٣٩/٤ .

(٧) المغني ص ٦٠٥ .

أشار بهذا الشرط إلى أَنَّ ﴿قَائِمًا﴾ فيه أعراب ، وقد حصَّل المُعَرَّبُ <sup>(١)</sup> في ذلك ستَّة أوجه <sup>(٢)</sup> ، وتتبع كلَّ وجه منها يطول ، فلننبه على زيادَةٍ لم تقع في كلام المُعَرَّب ، أو نظر فيه .

### تنبيهات :

الأوَّل : ظاهر كلام أبي حيَّان قريبٌ ممَّا ذكر الشيخُ هُنا ، فإنَّه نقل القول الأوَّل أنَّه حال لازمة ، ثمَّ قال : وقال الرَّخْشَرِيُّ : مؤكَّدة ، ثمَّ إنَّه اعترض على قول الرَّخْشَرِيِّ بالتَّأكيد ، وإذا ردَّ عليه التَّقْسيم بأنَّها ليست مؤكَّدة لعاملها ، ولا لمضمون الجملة ، فهذا ممَّا يدلُّ على موافقته للشيخ فيما ذكر ، فالحال المؤكَّدة عنده مثل ما ذكر الشيخ <sup>(٣)</sup> .

فإن قلتَ : قد ردَّ عليه المُختَصِرُ بأنَّ قيامه بالعدل يؤكِّدُ مضمون الشَّهادة ، فهي حال مؤكَّدة لمضمون الجملة ، فهل يقرب ممَّا قال الدَّماميني ؟

قلتُ : هو غير موافق له إذا تأملت ذلك ، فإنَّ الصَّفَّاقِسيَّ صرَّحَ بأنَّها مؤكَّدة لمضمون الجملة <sup>(٤)</sup> ، والدَّماميني ظاهر كلامه - فيما يظهر منه - أنَّها مؤكَّدة لصاحبها ، وهو اسم الجلالة ، ولا مانع من ذلك .

وقد قال الشيخ في فصل الحال : الحال المؤكَّدة يكون التَّأكيد فيها عاملها ، ولمضمون الجملة ، ولصاحبها ، مثل : « جاء القومُ طُرًّا » <sup>(٥)</sup> ، وقوله [ تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿لَا مَن مِّنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهْم جَمِيعًا﴾ <sup>(٧)</sup> ( ... ) <sup>(٨)</sup> .

ثمَّ قال : ( وأهمُّ النِّحويِّون ذكر المؤكَّدة لصاحبها ) فانظره .

وسيبيِّن لك بعدُ الحال المؤكَّدة لمضمون الجملة .

(١) هو : شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود ، المعروف بالسَّمين الحلبي . أخذ عن أبي حيَّان ، والتَّقِيَّ

الصَّانِع ، وغيرهما . من مؤلَّفاته : الدَّرِّ المصون ، شرح التَّسهيل ، شرح الشَّاطِبيَّة . توفي سنة ٧٥٦ هـ .

انظر : الدَّرِّ الكامنة ٣٦٠/١ ، والبغية ٤٠٢/١ ، ومقدِّمة تحقيق الدَّرِّ المصون ١٣/١ .

(٢) التي في الدَّرِّ المصون أربعة فقط . انظره ٧٥/٣ .

(٣) البحر المحيط ٤٠٤/٢ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٢٩ لآ .

(٥) طُرًّا : جميعًا ، وانظر الكتاب ٣٧٦/١ ، ١٣/٢ ، والصَّحاح ( طرر ) ، ولسان العرب ( طرر ) .

(٦) زيادة يتضح بها النص .

(٧) يونس ، آية ( ٩٩ ) .

(٨) المغني ص ٦٠٦ .

**الثاني :** القول الثاني الذي ذكر المُعَرَّبُ <sup>(١)</sup> ، ونَسَبَهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وابن عطية <sup>(٣)</sup> ، صرَّحَ الزَّمْخَشَرِيُّ بِأَنَّهُ أَوْجَهُ من القول الأول ، ومن الانتصاب على المدح .

قال التفتازاني : ( إِنَّمَا قَالَ أَوْجَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَأَدْلُ عَلَى الْمَقْصُودِ ؛ لِدُخُولِ التَّعْدِيلِ تَحْتَ التَّوْحِيدِ ، وَأَرْفَقُ بِمَا عَلَيْهِ غَالِبُ الِاسْتِعْمَالِ مِنْ كَوْنِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ، حَتَّى ذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ .. ) <sup>(٤)</sup> .

**قُلْتُ :** فكلامه هذا يدلُّ على أَنَّ الْحَالِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُؤَكَّدَةٌ لِلْجُمْلَةِ ، كما يضعف اعتراض أبي حَيَّانِ الْمُتَقَدِّمِ ، وكلام الزَّمْخَشَرِيِّ صريح فيما فهمه التفتازاني فتأمله .

**الثالث :** لَمَّا أَنَّ أَنْجَرَ بَنَى الْكَلَامُ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ ، وكثيراً ما تقع في كلام المُعَرَّبِينَ ، ويتساحون فيها ، فلنشيرُ إلى ما فيها من الكلام إشارة جميلة ؛ لكي يظهر الصواب - إن شاء الله - .

فقال ابن مالك : ( الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ شَرْطُهَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْيَنٍ لَازِمٍ ، أَوْ شَبِيهِ بِهِ فِي كَوْنِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَ قَبْلَ ذِكْرِهَا ... ) <sup>(٥)</sup> .

وشروطها : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ مَعْرِفَتَيْنِ جَامِدَيْنِ جَمُودًا مُحَضًّا <sup>(٦)</sup> ، فمهما اختلَّ شرط من هذه صارت مُؤَكَّدَةً لِعَامِلِهَا .

والعامل في هذه الحال فعل مقدَّر ، يجب تقديره ، ولا يجوز ظهوره ، ولا يجوز تقديم هذه الحال .  
والعامل المقدَّرُ إِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرَ «أَنَا» مِثْلَ : «أَنَا أَبُوكَ عَطُوفًا» قَدَّرْتُ الْعَامِلَ «حَقَّقَنِي» أَوْ «اعْرِفْنِي» بِالْأَمْرِ .

وإِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ غَيْرَ ضَمِيرِ «أَنَا» مِثْلَ : «زَيْدُ أَبُوكَ عَطُوفًا» قَدَّرْتُ : «حَقُّهُ» ، وَاَعْرِفْهُ <sup>(٧)</sup> بِغَيْرِ أَمْرٍ . هَكَذَا قَالُوا ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَعْدِيَةِ فِعْلِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ

(١) الذرّ المصون ٧٧/٣ .

(٢) الكشاف ٤١٧/١ .

(٣) لم ينسبه المعرب لابن عطية ، والذي في الحرر الوجيز ٤١/٣ ، نصبه على الحال .

(٤) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ١٣٩/ب .

(٥) شرح التسهيل ٣٥٨/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، وشرح الكافية ٧٥٥/٢ .

(٧) في شرح التسهيل ٣٥٨/٢ «أحقَّ» أو «أعرف» بالهمزة ، ومثله في شرح الألفية لابن النّاطم ص ٣٣٦ ، وفي المساعد ٤٢/٢ .

المتصل إن لم يقع التقدير على ما ذكر ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

قلتُ: ووقع في كلام بعضهم ما يقتضي اشتراط الجملة الاسمية من غير زائد على ذلك <sup>(٢)</sup> .

ووقع في كلام صاحب الكشف ما يقتضي عدم اشتراط شيء في ذلك ، بل يجوز أن يكون /  
بعد الجملة الفعلية <sup>(٣)</sup> .

فتلخص في المسألة ثلاثة أقوال :

أضيقها الأول : وهو قول ابن مالك ، وجماعة ، وتعرضوا لتوجيهه . ولسر كل شرط مما ذكروا في  
كلامهم عندي بحث .

والقول الثاني : هو أوسع من الأول وأعم .

والقول الثالث : أوسع من الجميع .

ومنهم من تأول عن الزخشي القول بذلك ، وجعله قد تسامح في عبارته ، وأطلق المؤكد  
لمضمون الجملة على غير معناه .

قلتُ: فإذا تقرر لنا هذا ؛ عرفت كلام أبي حيان في اعتراضه أولاً على الزخشي أنه إنما مبناه  
على القول الأول ، لا على الثاني .

وجواب الصفاقسي إنما يتم على قول الزخشي الثالث <sup>(٤)</sup> ، لا على قول الجمهور ، ولا يخفى  
عليك ضعف الثالث .

وإنما نبهت على هذه المسألة هنا لأنني كنت - في زمن الشيخ الإمام علم الأئمة الأعلام شيخنا  
أبي عبد الله محمد بن عقاب <sup>(٥)</sup> - رحمه الله ، وبرّد ضريحه - حين كان يفسر قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا  
لِّمَا يَنْدِي مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> فذكروا كلام الزخشي <sup>(٧)</sup> في قوله : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ وكلام

(١) انظر : المساعد ٤٠/٢ .

(٢) لعله يشير إلى ما نسب للزجاج من أن العامل فيها هو الخير ، ولابن خروف أن العامل المبتدأ . انظر : شرح التسهيل لابن  
مالك ٣٥٨/٢ ، والمساعد ٤٣/٢ ، والدرّ المصون ٧٧/٣ .

(٣) الكشف ٤١٧/١ .

(٤) وهو : النصب على المدح .

(٥) من شيوخ الرصاع ، تقدّمت ترجمته .

(٦) الصف ، آية ( ٦ ) . وبعدها : ﴿ بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ .

(٧) الكشف ٩٩/٤ .



أبي حيان <sup>(١)</sup> ، وأنّ هذه الحال مؤكّدة لمضمون الجملة ، فأخذ بعض الحاضرين من طلبة المغرب يقرّرون ذلك ، ويعربُ به للشيخ - رحمه الله - فاستسحق الشيخ كلامه ، فقلت له : يا سيّدي ما قاله ليس بصحيح ، وذكرت له شروط الحال المؤكّدة ، فأنكر عليّ - رحمه الله - أنّ هذه شروط ، وأنهم إنّما ذكروا ذلك على سبيل البيان ، وأنّها تبيّن بعدما ذكرت ، لا أنّها تعرف بذلك . فراجعته في ذلك ، وذكرت له توجيه ما ذكره بما ذكره ابن مالك ، والحجّة عليه ، واستشهدتُ بقوله :

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي <sup>(٢)</sup> ❊

فلم يقبل مني ذلك .

ثمّ بعد ذلك راجعت النظر في المسألة ، فوجدتُ ما قلته عليه الأكثر <sup>(٣)</sup> ، ووجدت قريباً ممّا كان الشيخ - رحمه الله - يتأوّل وقع في كلام بعضهم ، وقد نقله التفتازاني في طرّته على الزّخشي <sup>(٤)</sup> .

وكتبت في ذلك ، وتعرضت للعلل الّتي أشار إليها أهل القول الأول ، وضعفت فيها ما ضعفت ، والله الموفق للصواب بمنّه .

**الرّابع :** كان يظهر لي سؤال على أبي حيان ، والزّخشي ، وذلك أنّ الزّخشي جعل صاحب الحال في الآية في القول الثّاني هو الضّمير المذكور ، وجعل العامل في الحال هو الفعل المقدّر <sup>(٥)</sup> ، والقاعدة : أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحب الحال في الآية إنّما

(١) البحر المحيط ٢٦١/٨ ، ٢٦٢ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، لسالم بن دارة اليربوعي ، وعجزه :

❊ وهل بدارة ياللتاس من عار

وقد جاء منسوباً له في الكتاب ٧٩/٢ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٦٠/٣ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، والمساعد ٤١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦٨/١ ، ١٤٥/٢ ، ٢٦٥/٣ ، والمعجم المفصّل ٤١٠/١ .

وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٧٧/١ ، والأشموني ٢٨/٢ ، والجمع ٤٠/٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤٠٣/٢ ، والدّر المصون ٧٥/٣ .

(٤) حاشية التفتازاني على الكشاف ل١٣٩ ب .

(٥) الكشاف ٤١٧/١ ، وانظر : المحرر الوجيز ٤١/٣ .

العامل فيه المبتدأ على قول سيويه <sup>(١)</sup> ، أو لا على القول الآخر <sup>(٢)</sup> . فتأمل ذلك ، فإنَّ أبا حيان سلَّم ذلك <sup>(٣)</sup> .

قلتُ: ويظهر في الجواب أنَّ هذه القاعدة لم يَتَّفِقْ عليها النحويون ، بل قال كثير : بأنَّ العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها <sup>(٤)</sup> ، ولعلَّه أعرب على هذا القول . ثُمَّ إِنَّ هذا السؤال أورده ابن هشام في آيات ، وأجاب بجواب ضعيف تبَّهت عليه في غير هذا <sup>(٥)</sup> ، والله أعلم .

الخامس : اعترض أبو حيان الوجه الخامس من الإعراب ، وهو أن يكون ﴿ قَائِمًا ﴾ صفة ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا ﴾ الآية .

\* قال : لأنَّ فيه الفصل بأجنبي ، ولا يجوز ذلك في كلام العرب ، وما نظَّر به من المثال ليس كذلك ، لأنَّ المثال ليس فيه أجنبي بخلاف الآية <sup>(٦)</sup> .

قلتُ: واعتراضه ظاهر ، وما اعترض به الدماميني على أبي حيان ليس بصحيح ، فإنَّه زعم أنَّ ما اعترض به أبو حيان قد احترز منه الزَّخَشَرِيُّ ، واستحضره ، واستند في ذلك إلى كلام التفتازاني ، وفسَّر به كلامه <sup>(٧)</sup> .

ولا يصحَّ شيء مما ذكرنا ، بل الصَّواب ما قال أبو حيان ، فإنَّ كلام الزَّخَشَرِيِّ إنما تعرَّض لجواز مطلق فصل بين الصِّفة والموصوف ، وغفل عن الفصل بالأجنبي في الآية .

وتأمل كلام أبي حيان هنا ، وما بحث به في المثال ظاهر ؛ لأنَّه قال : ( يلزم فيه تقديم البديل على الصِّفة ) .

قلتُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ : معلوم من أصل الزَّخَشَرِيِّ أَنَّهُ لا يقول بالبدلية في قولنا : « لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٢) لعلَّه يشير إلى ما نُسب للزَّجَّاج أنَّ العامل هو الخبر .

وانظر : شرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ١٦٠١/٣ ، والمساعد ٤٣/٢ ، والجمع ٤٠/٤ .

(٣) البحر المحيط ٤٠٤/٢ .

(٤) المسائل البصريَّات ٧٧٨/٢ ، والارتشاف ١٩٥٩/٣ ، ١٦٠٠ ، والمساعد ٣٥/٢ ، والتَّصريح ٦٢٤/٢ ، والجمع ٣٥/٤ .

(٥) انظر ص ٢٥٢ من البحث عند آية النساء ( ٢٨ ) ، وغيرها مما ورد في المغني ص ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

\* من هُنا يبدأ النصُّ في نسخة الأصل .

(٦) البحر المحيط ٤٠٥/٢ .

(٧) تحفة الغريب ١٨٤/٢ .

بل بالتقديم والتأخير على ما تقدّم لنا تقريره في سورة البقرة في : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ <sup>(١)</sup> فتأمل ذلك <sup>(٢)</sup> مع ما هُنا ، وقد أطلتُ الكلام ، وخرجت عن مقصودنا ، فلنقتصر على ما ذكرت ، والله الموفق المعين .

ولنختم بتبنيه سادس ، فنقول : أورد بعضهم سؤالاً على إعراب الزّخشيّ بالصّفة ، فقال : يلزم على ذلك أن يقول القائل : ( لا إله قائماً بالقسط معبود إلا الله ) .

فمفهوم ذلك أنّ ثمّ إلهاً معبوداً غير قائم بالقسط ، وأيضاً القيد إذا تسلّط عليه النفي فإنّما ينتفي المقيد لا القيد ، ولا يصحّ أن يُقال هُنا بأنّ هذه الصّفة للمدح ؛ لأنها سيقّت مساق النفي .

قيل : الجواب عن ذلك أنّ هذه الصّفة إنّما تُقدّر بعد التّوحيد ، والشّهادة تعلّقت بمجموع الأمرين . قلّت : وهذا جواب لا يصحّ ؛ لأنّه راعى المعنى ولم يراع الصّناعة ، بل المحذور ثابت ، ولا جواب إلاّ أن يُقال : المفهوم هُنا معطلّ قام على بطلانه الدّليل العقليّ ، فلا عبرة بالمفهوم هُنا ، واستحضّر ما قيل في قوله :

على لاحب لا يهنّدى بمنّاره \* ... ، ... ، ... ، البييت <sup>(٣)</sup>  
وقوله : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وما نُقل عن أهل العربيّة فيه ، مع الشّيخ عبد القاهر <sup>(٥)</sup> .  
نعم ، فيقاس ذكر هذه الصّفة في هذا المقام <sup>(٦)</sup> .

(١) آية ( ٢٥٥ ) .

(٢) الجمع الغريب ( ح ص ٩٧ ) .

(٣) صدر بيت من الطّويل ، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ٦٦ ، وعجزه :

\* إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَزَجْرًا

وجاء منسوباً له في الخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، والدّرّ المصون ٦٢٣/٢ ، والخزانة ١٩٣/١٠ .

واللاحب : الطّريق الواسع الواضح ، وسافه : شمه ، والعوّد : الجمل المسنّ ، وجزجرا : صوت يردّده البعير في حنجرته .

(٤) البقرة ، آية ( ٢٧٣ ) .

(٥) دلائل الإعجاز ص ٦٦ ، ص ٢٤٩ .

(٦) انظر : الكامل ٣٣٥/١ ، والبيان والتبيين ٢٨٥/١ ، والخصائص ١٦٤/٣ ، ٣٢٠ ، وآمالى ابن الشجري ٢٩٧/٣ ، ٣٢٠ ،

والمثل السائر ٢٥٧/٢ ، والخزانة ١٩١/١٠ - ١٦٤ .

**قوله تعالى:** ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(١)</sup> ... ﴿الآية [١٩].

ذكرها في موضعين :

**أحدهما :** في حذف حرف العطف ، قال <sup>(٢)</sup> :

( وبابه الشعر ) فذكر أموراً ، ثُمَّ قال : ( وخرج على ذلك آيات ، منها : هذه في قراءة فتح

الهمزة <sup>(٣)</sup> ، وَأَنَّ ذلك عطف على ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ <sup>(٤)</sup> .. ) .

قال : ( ويبيده أَنَّ فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ) .

قال : ( وقيل : بدل من « أَنَّ » الأولى وصلتها <sup>(٥)</sup> ، أو من ﴿الْقِسْطِ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أو معمول

لـ ﴿الْحَكِيمِ﴾ على أَنَّ أصله ( الحاكم ) ، ثُمَّ حَوَّلَ للمبالغة <sup>(٧)</sup> .

**والموضع الثاني :** في آخر الباب الرابع لما أَنَّ ذكر إسقاط الجار توسعاً ، ذكر الآية <sup>(٨)</sup> .

**قلتُ :** أمّا الموضع الأوّل ، فالمُخرَجُ الَّذِي أشار إليه الشَّيْخُ هو الطَّيْرِي <sup>(٩)</sup> ، وجعل في كلامه ابن

عطية نظراً <sup>(١٠)</sup> ، ولم يبينه ، وبينه أبو حيَّان بما ذكر الشَّيْخُ <sup>(١١)</sup> .

والقائل بالبدل الفارسي ، وضَعَّفَ بالفصل بأجنبيٍّ ، واختار المختصر البدل من ﴿الْقِسْطِ﴾ <sup>(١٢)</sup> ،

(١) كلمة « الإسلام » ليست في ( ج ) .

(٢) المغني ص ٨٣٢ .

(٣) قرأ الكسائي يفتح الهمزة ، والباقون بكسرها ، السبعة ص ٢٠٢ ، والكشف ٣٣٨/١ ، والنزّ المصون ٨٣/٣ ، وزاد في البحر ابن عباس ، ومحمد بن عيسى الأصبهاني ٤٠٧/٢ .

(٤) آل عمران ، آية ( ١٨ ) .

(٥) في قوله تعالى : ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [ آل عمران : ١٨ ] ، وبه قال الفارسي في الحجة ١٩/٣ .

(٦) انظر : التعليق السابق .

(٧) ذكره أبو حيَّان في البحر ٤٠٩/٢ ، وانظر التعليق عليه في النزّ المصون ٨٧/٣ .

(٨) المغني ص ٦٨٢ ، والمستشهد به آية ١٨ .

(٩) الطبري ٢٠٩/٣ .

(١٠) المحرّر الوجيز ٤١/٣ .

(١١) البحر المحيط ٤٠٨/٢ .

(١٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٢٩/٢ .

وإنما تأوّل الشيخ [أَنَّ] <sup>(١)</sup> ﴿الْحَكِيمُ﴾ معدولٌ عن «الحاكم» ؛ لأنَّ العدل عن الرباعيّ قليل <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ [٢٠] .

ذكرها الشيخ <sup>(٣)</sup> في الهمزة ، لما ذكر [أَنَّ] <sup>(٤)</sup> من معناها ( الأمر ) مثل الآية ، أي : ( أسلموا ) <sup>(٥)</sup> ، وتأمله .

**قوله تعالى :** ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ الآية [٢٦] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها الشيخ في الباب السادس ، لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ المعرفة إذا أُعيدت ، فهي غير الأولى ، وردّ عليهم بهذه الآية ؛ لأنَّ الأوّل عام ، والثاني خاصّ <sup>(٧)</sup> .

قلتُ : هذه المسألة قسمتها رباعية <sup>(٨)</sup> ، وفيها طول ، وأشرنا إلى كلّ آية في محلّها ، وانظر قوله [ تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾ <sup>(١٠)</sup> فإنّا قد أطلنا فيه .

(١) زيادة من (ج) .

(٢) انظر : الكشف ٣٠٧/١ ، والبحر ٣٦٤/١ ، والارتشاف ٢٢٨٢/٥ ، والدرّ المصون ٨٧/٣ ، والمساعد ١٩٣/٢ .

(٣) « الشيخ » ليست في (ج) .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) المغني ص ٢٧ .

(٦) وبعدها : ﴿تَوَتَّى الْمُلْكُ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكُ مِمَّنْ تَشَاءُ ...﴾ .

(٧) المغني ص ٨٦٣ .

(٨) يشير إلى آية الروم ( ٥٤ ) . في الجمع الغريب ٥٥٥/٢ أ .

وآية النساء ( ١٢٨ ) سيأتي الحديث عنها ص ٢٩٢ .

وآية النساء ( ١٥٣ ) سيأتي الحديث عنها ص ٣٠٧ من البحث .

وذلك عند قولهم : « إِنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ كَانَتْ غَيْرَ الْأُولَى ، وَإِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةٌ ، أَوْ أُعِيدَتْ الْمَعْرِفَةُ مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الْأَوَّلِ » . المغني ص ٨٦١ .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يتميّر بها النصّ .

(١٠) النساء ، آية ( ١٢٨ ) .

**قوله تعالى :** ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية [ ٢٨ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها في « لا » مثلاً للطلب بها <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** / ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ الآية [ ٢٨ ] .

ذكرها في « الفاء » مثلاً لوجوب دخول الفاء في الفعل الغير متصرف ، إذا كان جواباً <sup>(٣)</sup> ، وهذه مواضع جليّة ، والله أعلم .

وذكرها أيضاً في « مِنْ » التي للبدل ، قال :

( وأما هذه الآية ، فليس من هذا خلافاً لبعضهم ؛ بل « مِنْ » للبيان <sup>(٤)</sup> ، والمعنى ليس في شيء من ولاية الله ) <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : قال الدماميني : ( ما ذكر الشيخ دعوى من غير دليل ، وما المانع من أن تكون « من » للبدل في الآية ؟ ... ) <sup>(٦)</sup> .

قلتُ : وهذا لا يحتاج إلى دليل ؛ لظهور فساد المعنى على ذلك ، وهو جليّ ؛ لأنّ من فعل ذلك ، فقد أتى ببدل ولاية الله <sup>(٧)</sup> ، وكيف <sup>(٨)</sup> يصحّ أن يُقال : ليس في شيء من بدل ولاية الله ؟ والشيخ - رحمه الله - أطلق البيان على التبيين <sup>(٩)</sup> ، وهو كثير في كلامه ، وأظنّ أنني وقفت على الفرق بين البيان والتبيين .

(١) وبعدها : ﴿ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ... ﴾ .

(٢) المغني ص ٣٢٤ . والمراد : أنها ناهية للطلب ، لا النافية للخبريّة .

(٣) المغني ص ٢١٧ . أي : إذا كان جواب الطلب جامداً ، فإنه يجب اقترانه بالفاء .

(٤) أي : بيان الجنس .

(٥) المغني ص ٤٢٢ .

(٦) تحفة الغريب ل ١٢٢ / ٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١٣٤ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦ / ٢ ، الجنى الداني ص ٣١٠٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٣٩ ، والارتشاف ١٧٢٠ / ٤ ، والمساعد ٢٤٦ / ٢ .

(٨) في ( ج ) « فكيف » بالفاء .

(٩) انظر : جواهر الأدب ص ٣٣٥ .

**قوله تعالى :** ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ الآية [ ٣٠ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في فصل « لو » لما أن تكلم على « لو » <sup>(٢)</sup> المصدرية ، قال <sup>(٣)</sup> :

( وأكثرهم لم يثبتها ) <sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ( ويشكل عليهم دخولها على « أن » في الآية الكريمة ) ، قال :

( والجواب أن « لو » إنما دخلت على [ فعل ] <sup>(٥)</sup> محذوفٍ مُقدَّر بعد « لو » .

وذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في الجزء الثاني في الجهة الثانية <sup>(٦)</sup> : ( أن يراعي المَعْرِبُ معنى صحيحاً ، ولا يراعي صناعة ) <sup>(٧)</sup> ثم ذكر آية « غافر » <sup>(٨)</sup> ، ثم قال :

( ونظير ذلك قول من زعم في : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ أنه ظرف لـ ﴿يُحَذِّرُكُمْ﴾ حكاة مكى [ وقال ] <sup>(٩)</sup> : وفيه نظر ) <sup>(١٠)</sup> .

قال الشيخ : ( والصواب الجزم بأنه خطأ ؛ لأنَّ التحذير في الدنيا لا في الآخرة ، ولا يكون مفعولاً [ به ] <sup>(١١)</sup> لـ ﴿يُحَذِّرُكُمْ﴾ ؛ لأنه قد أخذ مفعوليه <sup>(١٢)</sup> ، وإنما نُصِبَ بمحذوف تقديره : ﴿وَأَذْكُرُوا﴾ <sup>(١٣)</sup> ثم ذكر ما يتعلق بآية « غافر » .

وذكرها أيضاً - رحمه الله - في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما بعده ، وذلك أنه لما أن

(١) وبعبارة : ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ مُخَصَّراً وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ هَسَةً وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ .

(٢) في الأصل : « ما » ، والصواب ما أثبت .

(٣) المغني ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٤) منع كونها مصدرية مذهب الجمهور ، وذهب الفراء ، والتبريزي وأبو البقاء ، وابن مالك إلى القول بمصدريتها . انظر : التبيان ٩٦/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١ ، والجنى الداني ص ٢٨٨ ، والارتشاف ٩٢٢/٢ .

(٥) ما بين المعرفين زيادة يستقيم بها النص .

(٦) في الأصل : « الثالثة » ، والصواب ما أثبت .

(٧) المغني ص ٦٩٩ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَهْسَكُمْ إِذْ نَدَعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَيَنْكُفِرُونَ ﴾ [ آية : ١٠ ] .

(٩) تكملة من المغني ص ٥٩٥ .

(١٠) سبق للقول به الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ، ورجحه ٣٩٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ .

(١١) زيادة من ( ح ) .

(١٢) انظر : التبيان ١٩٩/١ ، والدرر المصون ١١٤/٣ .

(١٣) انظر : الطبري ٢٣٠/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ ، والتبيان ١٩٩/١ ، والدرر المصون ١١٥/٣ .

رَدَّ عَلَى أَبِي حَيَّانٍ فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ [الَّذِينَ] ... ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال بعد ذلك : ( ومن الغريب أنَّ أبا حَيَّانَ صاحب هذه المقالة ، وقع له منع عود الضمير على ما <sup>(٣)</sup> تقدَّم لفظاً <sup>(٤)</sup> ، وأجاز عوده على ما تأخَّر لفظاً ورتبة ... ) <sup>(٥)</sup> .

قال : ( أمَّا الأوَّل ، فقد منع في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾ كون « ما » شرطية <sup>(٦)</sup> .

قال : ( لأنَّ ﴿ تَوَدُّ ﴾ يكون دليل الجواب ، لا جواب ؛ لكونه مرفوعاً ، فتكون في نيَّة التقديم .

قال : ( فيكون الضمير في ﴿ بَيْنَهُ ﴾ عائداً على [ متأخراً لفظاً ورتبة <sup>(٧)</sup> ] ، قال : وهذا عجيب ؛ فإنَّ الضمير الآن [ <sup>(٨)</sup> عائداً على متقدِّم [ لفظاً ] <sup>(٩)</sup> ، ولو قدَّم ﴿ تَوَدُّ ﴾ لغير التركيب . ويلزمه <sup>(١٠)</sup> أن يمنع « ضرب زيداً غلامه » .

قال : وقد <sup>(١١)</sup> استشعر ورود ذلك وفرَّق بينهما بما لا معول عليه ... ) <sup>(١٢)</sup> .

قال : ( وأمَّا الثاني : فلائنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾ <sup>(١٣)</sup> الآية : إِنَّ الضمير عائداً

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ( ح ) .

(٢) آل عمران ، آية ( ١٨٨ ) . وبعدها : ﴿ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيَجْهِنُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَءٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٣) في الأصل : « إلى ما » ، وما أثبت من ( ح ) ، والسياق يقتضيه .

(٤) تعقَّب أبو حَيَّانَ الرَّخْشَرِيَّ في هذه المسألة في مواضع عدَّة . انظر : البحر المحيط ١١٢/٣ ، ١٢٤/٣ ، ١٣٧/٣ .

(٥) المغني ص ٦٤٠ . وانظر : البحر المحيط ٤٢٧/٢ .

(٦) منعه الرَّخْشَرِيَّ ، وتبعه ابن عطية . الكشف ٤٢٣/١ ، والمحرَّر الوجيز ٥٨/٣ ، وانظر : البحر المحيط ٤٢٨/٢ .

(٧) قال أبو حَيَّانَ : ( والأولى عوده على ﴿ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ لأنَّ أقرب مذكور ... البحر المحيط ٤٢٧/٢ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٩) زيادة من المغني يتضح بها النص .

(١٠) في الأصل « يلزم » ، وما أثبت من ( ح ) .

(١١) في ( ح ) « ولو » وما أثبت من الأصل هو الذي في المغني .

(١٢) المغني ص ٦٤١ .

(١٣) يوسف ، آية ( ٣٥ ) . وبعدها ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينٍ ﴾ .



على « السَّجَن » المفهوم من ﴿ لَيْسَبْجُنَّةٌ ﴾ ... (١) . هذا معنى ما ذكر (٢) .

وذكر أيضًا : ﴿ تَوَدُّ ﴾ إلى آخره ، في الجهة الرابعة في المثال السابع منها استطرادًا ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ لَا يَصْرُوكُمْ كِيدُهُمْ شَيْنًا ﴾ (٣) .

قال : ( وقد منع الرَّخْشَرِيُّ أن تكون « ما » شرطية في الآية ) (٤) ، قال : ( مع أنه صرَّح في المفصل بجواز ذلك في المثال (٥) ؛ لأننا ننزه القرآن عن قلة ذلك ) (٦) .

قُلْتُ :

أما الموضع الأول ، فقد تقدّم لنا الكلام على بعضه في سورة البقرة (٧) ، وقد استوفينا ذلك في التعليق الذي لنا في هذا الحرف (٨) ، فانظر الآية في هذه الأماكن .

وأما الموضع الثاني ، فما أشار إليه الشَّيْخ من الخطأ متعين ، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك ، وذكر أنه معمول للمصدر ، وضعفه بالفصل بين المصدر ومعموله (٩) .

قُلْتُ : والتضعيف بهذا ضعيف ؛ لأنهم يتساحون في الظرف أكثر من هذا .

ونقل أيضًا أنه معمول ﴿ الْقَدِيرُ ﴾ (١٠) ، وردّه بأن قدرته لا تختصّ بذلك اليوم (١١) .

قُلْتُ والردّ بهذا ضعيف جدًا ، بل هذا أصوب الأقوال وأحفها تكلفًا ، وما ذكره مانعًا

(١) البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

(٢) المغني ص ٦٤١ .

(٣) آل عمران ، آية ( ١٢٠ ) . وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ( يَصْرُوكُمْ ) بكسر الضاد وحزم الراء ، وقرأ الباقون ﴿ يَصْرُوكُمْ ﴾ بضم الضاد وتشديد الراء وضمها . السبعة ص ٢١٥ ، الكشف ٣٥٥/١ .

(٤) المغني ص ٧١٨ . والمثال هو : « إن قام زيد أقوم » . والمراد آية آل عمران ( ٣٠ ) : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ .

(٥) المفصل ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٦) المغني ص ٧١٨ . والمراد الوجه المرجوح ، وهو رفع الجزاء إذا وقع الشرط ماضيًا ، وإن كان غيره يراه حسنًا . وبعد ماض رفعك الجزاء حسن .

(٧) عند الآية رقم ٩٦ ، الجمع الغريب ١/٣٤ .

(٨) « أحكام لو » لأبي عبد الله الرصاع ، ولم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٩) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

(١٠) قاله أبو بكر الأنباري في البيان ١٩٩/١ ، وتبعه أبو البقاء في التبيان ٢٥٢/١ .

(١١) وردّه أبو حيان في البحر ٤٢٦/٢ .

لا يصلح مانعاً ، بدليل قوله : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
فالجواب في تلك الآية هو الجواب هنا <sup>(٢)</sup> .

ولنا أن نقول : لا سؤال إلا إذا قلنا بمفهوم الظرف ، وهو ضعيف سلّمناه ، لكن عارضه معارض عقلي ، فتأمل .

وما ذكر عن الزمخشري / غير بعيد <sup>(٣)</sup> ، واستحضاره لتلك القاعدة حسن <sup>(٤)</sup> ، ويأتي في محلها ما فيها .

وما اختاره الشيخ هنا : ( إنَّ العامل مقدَّر ) ضعّفه أبو حيّان بأنَّ الإضمار على خلاف الأصل <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : وما قاله لا يصحّ الردُّ به إلا إذا كان هنا وجه ليس فيه قادح ، [ و ] <sup>(٦)</sup> أمّا إذا كان في كلّ وجه ذكره قادح ، فما يبقى النّظر إلا في ارتكاب أخفّ الضّرورات ، ولك النّظر في ذلك .  
قلتُ : وأمّا الموضع الثالث فقول المصنّف :

( فرّق بينهما بما لا معوّل عليه ) <sup>(٧)</sup> صحّح ، وقد ردّ عليه الصفاقسي <sup>(٨)</sup> ، وتبعه المصنّف هنا ، وكذلك الدّماميني <sup>(٩)</sup> . وأنا أقول : إنّ أبا حيّان أراد أن يقصر عود الضّمير على ما قبله في اللفظ لا في النّية على ما إذا كان ذلك في جملة واحدة ، مثل : « ضرب زيداً غلامه » ، وما أشبه ذلك <sup>(١٠)</sup> .

(١) الفاتحة ، آية ( ٤ ) .

(٢) الجمع الغريب ( ح ص ١٠ ، ١١ ) .

(٣) الكشاف ٤٢٣/١ .

(٤) أي : أن يكون الفاعل ضميراً يعود على شيء متّصل بمعمول الفعل نحو : « ثوبي أخويك يلبسان » . انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٤٩/٣ ، والمساعد ٤٠٦/١ .

(٥) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

(٦) الواو زيادة من ( ج ) .

(٧) المغني ص ٦٤١ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ل/١٤٠/٢ .

(٩) تحفة الغريب ١٩٩/٢ .

(١٠) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> مِنْ جَهْلَتَيْنِ ، أَوِ الْعَامِلِ قَدْ اخْتَلَفَ ، فَلَا يَجُوزُ ، وَاسْتَدَلَّ بِعَكْسِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَ : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » ، وَاتَّفَقُوا عَلَى مَنَعٍ : « ضَرَبَ غُلَامَهَا جَارُ هَنْدٍ » <sup>(٢)</sup> ، وَلَا فَارِقَ إِلَّا اخْتِلَافَ الْعَامِلِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ صُورَةِ اتِّحَادِ فِيهَا الْعَامِلِ ، وَقِيلَ فِيهَا بِالْجَوَازِ مِثْلَ قَوْلِنَا : « ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ » أَنْ يُقَالَ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا ، وَدَلِيلُهُ التَّفْرِيقُ الْمَشَارِ إِلَى فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : لَا مَعْمُولٌ عَلَى مَا فَرَّقَ بِهِ ؟

فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُقَابَلُ إِلَّا بِنَصٍّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَوْ اسْتِنَادٍ إِلَى قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ .

نَعَمْ يَبْقَى سِرُّ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ كَانَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَقِيلٍ <sup>(٣)</sup> فِيمَا قَدَّمْنَا فِي قَوْلِنَا : « فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا » فَقَدْ تَقَدَّمَ ضَعْفُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي آيَةِ يُوسُفَ ، فَلَا يُقَالُ <sup>(٤)</sup> لَهُ : قَدْ أَجَزْتَ أَنْتَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ <sup>(٥)</sup> .

فَإِنَّكَ اخْتَرْتَ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فَمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ مَوْجُودَ مِنْكَ ؛ [ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ نَفْسَهُ ، لَا أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ ] <sup>(٧)</sup> .

إِلَّا أَنَّ لِلشَّيْخِ <sup>(٨)</sup> أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ كَوْنَهُ قَالَ بِشَيْئَيْنِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ ، فَإِنَّهُ مَنَعَ الضَّمِيرَ أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا ، وَأَجَازَ أَنْ يَعُودَ عَلَى التَّأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْ قَوْلِهِ .

قُلْتُ : وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ : فَقَوْلُهُ : « نُنَزِّهُ الْقُرْآنَ عَنْ ذَلِكَ » مُرَدُّدٌ بِمَا نَصَّوْا عَلَيْهِ مِنْ وَقْعِهِ ، وَكَثْرَتِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا ، وَقَدْ أَطَالَ أَبُو حَيَّانَ الْإِسْتِشْهَادَ فِي ذَلِكَ <sup>(٩)</sup> .

(١) وقع في الأصل انتقال نظر فكر المثل والتعليق عليه .

(٢) التسهيل ص ٢٨ ، وشرح التسهيل ١/١٦٠ ، والارتشاف ٢/٩٤٤ ، والدر المنصور ٣/١٢٢ ، والمساعد ١/١٢٢ ، ٤٠٧ .

(٣) المساعد ١/١١٢ ، ١١٣ ، ٤٠٧ .

(٤) في (ج) « فيقال » بحذف « لا » ، والنص به التواء .

(٥) البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٦) البحر المحيط ٢/٢٩٥ .

(٧) من قوله : « لَأَنَّ » إلى قوله « ما بعده » ليس في (ج) .

(٨) في الأصل : « وللشيخ » ، وما أثبت من (ج) .

(٩) البحر المحيط ٢/٤٣٩ ، وانظر الدر المنصور ٣/١١٩ .

## تنبيهات :

**الأول :** حقق أبو حيان هنا النقل فيما يتعلق بجواز الجزم بعد الماضي في الجزاء ، والقول الثالث الذي خصص الجزم بـ « كان » مشكل ؛ لأنه وجهه بأن « كان » أصل للأفعال .

**قلتُ :** وأنت ترى ضعف هذا التعليل ، ولو لم يكن إلا أنها لا مصدر لها على قول الجمهور <sup>(١)</sup> ، وقد قيل فيها بالحرفية على ما نقله بعض المتأخرين <sup>(٢)</sup> ، فكيف يُقال : إنها <sup>(٣)</sup> أصل للأفعال ، ثم إنَّ العمل ليس للشرط ، وإنما هو لأداة الشرط على الصحيح فيه <sup>(٤)</sup> .

**الثاني :** أورد هنا سؤالاً ، وذلك أنهم قالوا : مذهب سيويه في المضارع المرفوع بعد الماضي ليس هو الجواب <sup>(٥)</sup> خلافاً للميرد <sup>(٦)</sup> ، بل الجواب مقدر ، وقالوا : مذهب سيويه في المضارع المرفوع بعد المضارع إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه ، فالأولى أن يكون على حذف « الفاء » وجوز فيه عكس ذلك <sup>(٧)</sup> ، فيقال على أصل سيويه : ما السرُّ في كونه فصل في إحدى الصورتين دون الأخرى ؟ وفرق بعضهم بتفريق ليس بذلك <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ ﴾ <sup>(٩)</sup> الآية [ ٣١ ] <sup>(١٠)</sup> .

ذكرها في موضعين :

**الأول :** في « الفاء » لما أن عدد المواضع التي يجب فيها ذكر الفاء في جواب الشرط ، فذكر من ذلك كون الجواب إنشائياً مثل الآية <sup>(١١)</sup> .

(١) في اللسان « كون » : « والمصدر : كونا ، وكيانا » .

(٢) الجمهور على أنها فعل ، انظر : الأصول ٨٢/١ ، والارتشاف ١١٤٦/٣ ، والجنى الداني ص ٤٩٤ ، والمساعد ٢٤٨/١ .

(٣) كلمة « إنها » ليست في ( ج ) .

(٤) انظر : الكتاب ٦٢/٣ ، والارتشاف ١٨٧٧/٤ ، والمساعد ١٥٢/٣ ، والتصريح ٣٧٣/٤ .

(٥) الكتاب ٦٧/٣ ، ٦٩ .

(٦) المقتضب ٦٩/٢ .

(٧) الكتاب ٦٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦١٨/٣ ، والارتشاف ١٨٧٥/٤ .

(٩) لفظ الجلالة ليس في ( ج ) .

(١٠) وبعدها : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(١١) المغني ص ٢١٧ .

الثاني : لما أن ذكر حذف جملة الشرط في آخر الباب الخامس ، قال : وهو مطرّد بعد الطلب ، مثل الآية ، أي : ( فَإِنْ تَبِعُونِي يُحْبِبْكُم ) <sup>(١)</sup> .

قلت : الموضع الأوّل ظاهر .

والثاني : مضى الشيخ على أحد الأقوال / الأربعة <sup>(٢)</sup> ، وقد بيّناها في غير هذا الموضع <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [ ٣٥ ] :**

ذكرها الشيخ في أوّل الكتاب لما أن ذكر سبب التأليف ، وأنّ سبب الطّول في التّوليف أمور ، منها : التّكرار ، ثمّ قال : ( فحيث جاءهم مثل الضّمير في الآية ذكروا ثلاثة أوجه ، ويكرّرون ذلك من نظيره ... ) <sup>(٤)</sup> .

وذكرها أيضًا في الجهة الخامسة ، وحمل الآية ثلاثة أوجه ، فقال : ( الفصل أرجحها ، وأضعفها الابتداء ويختصّ بلغة تميم <sup>(٥)</sup> ، والتأكيد ... ) <sup>(٦)</sup> .

قلتُ : إنّما كان أرجحها الفصل ؛ لأنّه أبلغ في المعنى ، وانتقد الدّماميني على عبارة الشيخ ، قال : ( لأنّ فيها تناقضًا ؛ لأنّه إذا كان أرجحها الفصل ، كان الابتداء راجحًا ، وقد صرح بأنّه أضعفها ، وهذا يقتضي المشاركة في الضّعف مع الرّجحان ... ) <sup>(٧)</sup> .

قلتُ : وهو اعتراض لا طائل تحته ، والمعنى جليٌّ عن هذا كلّ <sup>(٨)</sup> .

(١) المغني ص ٨٤٧ .

(٢) حصل في « الفاء » أربعة أقوال : زيادتها ، داخله في جواب الشرط ، عاطفة ، جواب أمر مقدّر . وانظر المغني ٢١٩ .

(٣) الجمع الغريب ح ص ٤٩ عند آية البقرة ( ٤٠ ) .

وانظر ما سيأتي من البحث ص ٤٥٣ عند آية الأنعام ( ١٥٧ ) .

(٤) المغني ص ١٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، النّوادر ص ١٥٤ ، والارتشاف ٩٥٩/٢ ، والمساعد ١٢٤/١ ، ولغة تميم ص ٥١٦ .

(٦) المغني ص ٧٢٢ .

(٧) تحفة الغريب ل ٢٢٤/أ .

(٨) انظر حاشية الدّسوقي ٢٣٥/٣ .

**قوله تعالى:** ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ <sup>(١)</sup> ﴾ الآية [ ٣٦ ] <sup>(٢)</sup> .

ذكرها في جملة الاعتراض ، لما أن ذكر الاعتراض بأكثر من جملة <sup>(٣)</sup> ، وجعل الآية منه على قراءة من سَكَنَ ثَاءً ﴿ وَضَعْتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> لأنَّ الجملتين المصدرتين بـ ﴿ إِنِّي ﴾ من قولها ، والمعنى : « ليس الذكر الذي طلبت ، كالأُنْثَى التي وُهِبَ لها » .

قال : ( قال الزَّخْشَرِيُّ : « جملتان معترضتان ، مثل قوله : ﴿ لَقَسَمُ ﴾ <sup>(٥)</sup> » الآية .. ) .

قال الشَّيْخُ : ( وفي التنظير نظر ؛ لأنَّ الذي في الآية الثانية اعتراضان بجملتين <sup>(٦)</sup> ، لا اعتراض واحد بجملتين ) .

قال الفقير إلى ربه : القراءة التي أشار إليها سبعية ، وهي قراءة غير ابن عامر ، وعاصم ، ويفهم ذلك من قول الشَّاطِطِيِّ - رحمه الله - :

وَكَفَّلَهَا الْكَوْفِي ثَقِيلًا وَسَكَنُوا

وَضَعْتُ وَضَعُوا سَاكِنًا صَحَّ كَفَّلَا <sup>(٨)</sup>

وهذه من الآيات التي لم يرتب فيها الشَّيْخُ التَّلَاوَةَ .

فأما قراءة عاصم ، وابن عامر ، فلا اعتراض ، وأما الباقر ، فقليل كما قال الزَّخْشَرِيُّ .

وقيل : إنَّ ذلك من قول مريم ، وأصل الكلام : « وأنت أعلم بما وضعت أمتك » ثُمَّ عدل إلى ما ذكر في الآية <sup>(٩)</sup> .

(١) ﴿ أُنْثَى ﴾ ليست في ( ٢ ) .

(٢) وبعدها : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُكَ بِكَ وَذُرِّيَّتَهُمَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

(٣) المغني ص ٥١٤ .

(٤) قرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ( بِمَا وَضَعْتُ ) بضم الثاء وإسكان العين . وقرأ الباقر : ﴿ وَضَعْتُ ﴾ بفتح العين وإسكان الثاء ، وبها قرأ حفص عن عاصم . السبعة ص ٢٠٤ ، والحجة ٣/٣٢ ، والكشف ١/٣٤٠ .

(٥) الواقعة ، آية ( ٧٦ ) . والآية : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوَعَّلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .

(٦) الكشاف ١/٤٢٥ .

(٧) أحدهما : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ ، والثاني : ﴿ لَوَعَّلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .

(٨) حرز الأمان ص ١٢٤ .

(٩) الحجة ٣/٣٢ ، والكشاف ١/٤٢٥ .

وقيل : إِنَّ الجملة الأولى من كلام الله <sup>(١)</sup> ، والثانية من كلامها ، فالاعتراض بجملة واحدة .  
 قُلْتُ : ولا حاجة إلى هذا كله إن جَوَّزنا الاعتراض بأكثر من جملة <sup>(٢)</sup> ، وما ردَّ به على الزمخشريّ  
 موجود في كلام المُعَرَّب <sup>(٣)</sup> ، وانظر كلام صاحب الأمالي في الآية <sup>(٤)</sup> ، مع كلام صاحب تلخيص  
 المفتاح ، والظاهر ما ذكر صاحب التلخيص ، فانظره <sup>(٥)</sup> .

### تنبيه :

ذكر التفتازاني أَنَّ سرَّ التأكيد في الآية بـ « إِنَّ » لأجل التحسّر على فقد ما طلبته <sup>(٦)</sup> .  
 قُلْتُ : تأمل هذا الكلام ، وكثيراً ما يشير أهل البيان إلى نوع من هذا ، وهي أمور غير مطّردة لهم  
 في غالب الحال ، والله أعلم ، وإنما هي بحسب المقال ، والحال .

\* [ ... ، ... ] <sup>(٧)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ الآية [ ٤٤ ] <sup>(٨)</sup> .

ذكرها - رحمه الله - في فصل « عند » قال : ( تعاقب « عند » كلمتان ، إحداهما : « لدى »  
 مطلقاً ) <sup>(٩)</sup> ، ومثّل بآيات ، منها : هذه الآية <sup>(١٠)</sup> .

(١) على قراءة ابن عباس ( وضعت ) بكسر التاء .

انظر : الكشاف ٤٢٥/١ ، والبحر ٤٣٩/٢ .

(٢) الفارسي لا يرى الاعتراض بأكثر من جملة ، والزمخشريّ يحيزه . انظر : الكشاف ٤٢٥/١ ، ٥٢٦/٤ ، وشرح التسهيل  
 ٣٧٨/٢ ، والارتشاف ١٦١٧/٣ .

(٣) الدرّ المصون ١٣٧/٣ ، نقلاً عن البحر ٤٤٠/٢ .

(٤) لم أجد هذه الآية في أمالي ابن الحاجب .

(٥) التلخيص ص ٤٠ ، ٦٣ .

وانظر : عروس الأفراح ٢٣٤/١ ، ٢٨٥ ، والأطول ٢٤٣/١ ، ٩٦/٢ ، ٩٨ .

(٦) المطوّل في شرح تلخيص المفتاح ص ٤٣ .

(٧) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ٤١ ) في المغني ص ٨٥٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) وبعبارة : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ .

(٩) والثانية « لَدُن » ، وانظر في هذا التعارض ارتشاف الضرب ١٤٥٢/٣ - ١٤٥٥ ، والمساعد ٥٣١/١ .

(١٠) المغني ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وذكرها بعد ذلك بيسير استطراداً ، وجواباً عن سؤال مقدّر ، يردّ عليه في قوله : ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ الآية (١) .

فإنّه زعم أنّه يصحّ الاتيان بـ « عند » في الآية ، أو بـ « لدن » لكن لم يؤت بذلك مخافة التكرار (٢) ؛ فكأنّ قائلًا يقول له : قد ورد ذلك في آية آل عمران ، فأجاب عن ذلك بأنّ طول ما بين الكلمتين سوّغ ذلك فتأمله ، فإنّ فيه نظرًا ، فإنّ توجيه الشيخ - رحمه الله - لِمَا ذكر يوهّم أنّ إيقاع الظاهر موقع المضمر لا يجوز ، ولا قائل به عندهم ، بل هو من المستحسنات في مواضع ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ إِذْ يَقُولُ أَفْلَأَمْهَمَ إِلَهُهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ الآية [ ٤٤ ] .

ذكرها في الجملة الثالثة من التي لها محلّ ، لما أنّ ذكر التعليق ، قال في أثناؤه : واختلف في الآية (٤) .

ف قيل : التقدير : « ينظرون أيّهم » .

وقيل : يتعرّفون ، وقيل : يقولون (٥) .

فالتقدير الأوّل : الجملة فيه من المفعول المقيّد بالجار (٦) .

وعلى الثاني : في موضع المفعول به المُسَرَّح (٧) .

وعلى الثالث : ليس ممّا نحن فيه ألّبتة ، انظره .

\* [ ﴿ ... ، ... ﴾ ] (٨) .

(١) الكهف ، آية ( ٦٥ ) . وبعدها : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٠٨ .

(٣) ﴿ إِلَهُهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ ليس في من ( ح ) .

(٤) المغني ص ٥٤٤ .

(٥) انظر في هذه التقديرات : مشكل إعراب القرآن ١٥٩/١ ، والكشاف ٤٣٠/١ ، والبحر ٤٥٩/٢ ، والدر المنصور ١٧٢/٣ .

(٦) في ( ح ) « بالحال » والصواب ما أثبت .

(٧) المُسَرَّح : أي غير مقيّد بالجار . كذا في المغني .

(٨) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ٤٧ ) في المغني ص ٩٠٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .



**قوله تعالى :** ﴿ فَأَخْضُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا <sup>(١)</sup> بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [ ٤٩ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الكاف » لما أن تكلم على / اسميتها <sup>(٢)</sup> ، وأنه خلاف قول  
سيبويه <sup>(٣)</sup> ، قال :

( وكثيراً ما يقع في كلام العرب منهم الزّخشيّ ، قال في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْضُ فِيهِ ﴾ :  
الضمير عائد على « الكاف » في قوله : ﴿ كَيْفَةَ الطَّيْرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ... <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : وكذلك مرّ عليه أبو حيّان ، بل وقع في كلام أبي حيّان تنبيه نصّاً <sup>(٦)</sup> ، فإنه قال : ( الكاف  
اسم على مذهب الأخفش ، فهي مفعولة ... ) <sup>(٧)</sup> .

ثمّ قال : ( وحرف على مذهب الجمهور ، فهي صفة لموصوف محذوف ... ) <sup>(٨)</sup> ، وهذا فيه  
تسامح ؛ فإنّها إذا كانت حرفاً ، فليست بصفة قطعاً .

فتأمّله ، ولعله قصد أنّ الجار مع مجروره صفة ، وهذا لا بُدَّ منه ، والله أعلم .

\* [ ... ، ... ، ... ] <sup>(٩)</sup> .

(١) في ( ح ) ﴿ طائراً ﴾ وهي قراءة نافع . السبعة ص ٢٠٦ ، والكشف ٣٤٥/١ .

(٢) المغني ص ٢٣٩ .

(٣) الكتاب ٤٠٨/١ ، وانظر في هذه المسألة : البغداديات ص ٣٩٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٨١/١ ، ورفض المباني ص ٢٧٢ ،  
وارتشاف الضرب ١٧١٣/٣ ، والجنى الداني ص ٧٨ .

(٤) آل عمران ، آية ( ٤٩ ) ، وقبله ﴿ أَلَيْسَ أَلْقَى أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ ... ﴾ .

(٥) الكشاف ٤٣١/١ .

(٦) في ( ح ) « تضاد » والصواب ما أثبت .

(٧) البحر المحيط ٤٦٦/٢ .

هذا وقد ذهب أبو الحسن إلى القول بزيادة الكاف .

انظر معاني القرآن ١٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ص ٤٠٠ ، والجنى الداني ص ٧٩ ، وانظر الدرّ المصون ١٥٤/١ .

(٨) انظر التعليق السابق .

(٩) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ٥٢ ) في المغني ص ١٠٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية [ ٥٩ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجملة التفسيرية ، قال : ( الثاني ) <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى ﴾ الآية ، ف ﴿ خَلَقَهُ ﴾ وما بعده تفسير ل ﴿ مَثَلَ ءَادَمَ ﴾ لا باعتبار ما يعطيه لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ، ثم كَوْن ، بل باعتبار المعنى ، أي : شأن عيسى عند الله كشأن آدم في الخروج عن مستقر <sup>(٣)</sup> العادة ، وهو التوالد بين الأبوين ... <sup>(٤)</sup> .

قلتُ : ما أشار إليه المصنّف - رحمه الله - من أنّ التفسير لا يتقرّر في الآية إلاّ باعتبار المعنى ظاهر ، وإن كان الدماميني قد اعترض عليه ، بأن قال : ( التفسير راجع إلى اللفظ ، والمصنّف قصد إلى كلام الرّخشي ، ولم يوف به ... ) <sup>(٥)</sup> ، ثمّ أتى بنصّ الرّخشي <sup>(٦)</sup> .

وقصد الدماميني ، والله أعلم : أنّ كلام المصنّف : أنّ التفسير إذا كان ل « مثل عيسى » ، وهو المشبه به ، فيصح أن يكون تفسيراً لفظياً ، ولم يحتج إلى ما ذكر المصنّف ، وتكون الآية لم يذكر فيها وجه التشبيه ، وفهم عن الرّخشي أنّه جعل التفسير لوجه التشبيه ، فيحتاج إلى تأويله بما ذكر في جواب سؤاله ، وأن يكون التفسير معنوياً ، لا لفظياً ، هذا الذي ظهر من قوله .

والمصنّف قصد إلى كلام الرّخشي ، ولم يوف به . فتأمل كلام الرّخشي ، فإنه قال : ( ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ الآية جملة مفسرة لما له شبه ﴿ عِيسَى ﴾ بـ ﴿ ءَادَمَ ﴾ ، أي : خلق آدم من تراب ، ولم يكن ثمّ أب ، ولا أم ، فكذاك حال ﴿ عِيسَى ﴾ ) <sup>(٧)</sup> .

قلتُ : فلو قررنا أنّ التفسير بالجملة اللفظية ، لأدّى ذلك إلى المحال في كلام الباري ؛ ولهذا أورد بعد ذلك سؤالاً في أنّ ﴿ ءَادَمَ ﴾ لا أب له ، ولا أم بخلاف عيسى ، فكيف يصحّ التشبيه ؟ وأجاب بأنّه ماثله في أحد الطرفين ، ولا يمنع اختصاصه بطرف آخر ؛ لأنّ الماثلة مشاركة في بعض الأوصاف .

(١) وبعدما : ﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٢) في الأصل : « الثالث » ، والصواب ما أثبت .

(٣) في ( ج ) « مستمر » .

(٤) المغني ص ٥٢٢ .

(٥) تحفة الغريب ٢/١٥٤/أ .

(٦) الكشف ١/٤٣٣ .

(٧) الكشف ١/٤٣٣ .

ثم قال في جواب آخر : ( ولأنه شبه به في كونه وجد وجودًا خارقًا للعادة ، وهما في ذلك نظيران .. )<sup>(١)</sup> .

قلتُ : فكلام الزمخشري في قوله : ( لعله ... ) [ إلى آخره ]<sup>(٢)</sup> . ظاهر في وجه الشبه ، وأن التفسير وقع له ، وهذا يخالف كلام ابن هشام ، فإن التفسير عنده إنما وقع للمثل<sup>(٣)</sup> المشبه به ، وتقدم لنا إشكال كلام الزمخشري ، بأنه إذا كان تفسيرًا لوجه الشبه ، فيكون كما إذا قلت : « زيد كالأسد في الشجاعة » فقد تقرر الشبه في الشجاعة فيلزم من ذلك أن يكون عيسى شاركة<sup>(٤)</sup> في كونه خُلِق من تراب ، من غير أب ، ولا أم .

فكيف يقول : إنه ماثله في أحد الطرفين ، ولا يمنع اختصاصه بطرف آخر ، مع أن المشاركة لا بُدَّ منها في وجه الشبه ؟

والصواب<sup>(٥)</sup> تفسير وجه الشبه بما ذكره في الجواب الثاني ، وكلام الزمخشري في التقدير أولاً يوهم ما قاله الدماميني ، مع جوابه الأول .

وكلامه آخرًا يدل على أن التشبيه إنما هو في الأمر الخارق للعادة المشترك بينهما ، [ وليست الجملة هي المشتركة بينهما ]<sup>(٦)</sup> ، ولعل الشيخ لم يقصد إلى كلام الزمخشري ، بل قرّر ذلك من تلقاء نفسه ، وتقديره حسن ، ويكون سرُّ الإتيان بالجملة المذكورة ، وإن لم تكن وجه شبه أنها<sup>(٧)</sup> تدلّ على وجه الشبه ، وهو أقوى<sup>(٨)</sup> في الردّ على النصارى ؛ لأنهم سلموا حال آدم الذي هو أغرب ، فكيف يقولون في عيسى ما يقولون ، وينفون ما أخبر الله به ، فكأنهم نبّهوا بهذه الجملة إلى ما تقوم به الأخرى في الردّ عليهم<sup>(٩)</sup> .

(١) الكشاف ٤٣٣/١ .

(٢) في الأصل ( إلخ ) . وأثبتها بالصورة المثبتة في البحث .

(٣) كلمة « المثل » ليست في ( ج ) .

(٤) في ( ج ) « يشاركه » .

(٥) في ( ج ) « فالصواب » بالفاء .

(٦) من قوله : « وليست » إلى « بينهما » سقط من ( ج ) .

(٧) في ( ج ) « لأنها » باللام .

(٨) في ( ج ) « وهو قوي » .

(٩) انظر في هذه المسألة : الطبري ٢٩٣/٣ ، والكشاف ٤٣٣/١ ، والتفسير الكبير ٢٤٣/٣ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٢ ، والدّر

المصون ٢١٨/٣ .

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الْجُمْلَةَ حَالِيَةً مِنْ ﴿عَادَمَ﴾ ، فَلَا يَبْعُدُ <sup>(١)</sup> ، وَيَكُونُ قَرِيبًا تَمَّا قَرَرْنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ الزَّجَّاجَ ضَعَّفَ ذَلِكَ صِنَاعَةً <sup>(٢)</sup> .

## فائدة :

من جهة علم البيان ، اعلم أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ إِذَا أَنْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمَشَبِّهِ بِهِ تَحْقِيقًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ، فَالتَّحْقِيقُ / مِثْلُ : ( زَيْدٌ كَالْأَسَدِ ) .

وَالْتَّقْدِيرُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ <sup>(٣)</sup> الْآيَةُ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : « أَوْ كَذَوِي صَيِّبٍ » عَلَى مَا تَقَرَّرَ هُنَاكَ <sup>(٥)</sup> .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَيِّ قِسْمٍ هِيَ ؟

قُلْتُ : يَظْهَرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي عَلَى لَفْظِ « مِثْلُ » هَذَا هَلْ هِيَ بِمَعْنَى الشَّبْهِ ، أَوْ بِمَعْنَى الْحَالِ ؟

فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الشَّبْهِ ، فَتَكُونُ الْكَافُ صِلَةً ، أَوْ « الْمِثْلُ » صِلَةً عَلَى مَا قَرَّرَهُ الْمُعَرَّبُونَ هُنَا <sup>(٦)</sup> ، وَيَكُونُ ثُمَّ مَقْدَّرٌ هُوَ الْمَشَبِّهُ بِهِ ، أَيْ : إِنَّ صِفَةَ عَيْسَى كَ « صِفَةِ آدَمَ » . وَإِنْ جَعَلْتَ « الْمِثْلُ » بِمَعْنَى الْحَالِ ، أَوْ الصِّفَةِ ، فَتَكُونُ الْكَافُ دَخَلَتْ تَحْقِيقًا ، مِثْلُ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

لِأَنَّ الْمَشَبِّهَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الْحَالَةُ شُبِّهَتْ بِحَالَةٍ . وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي <sup>(٨)</sup> ، وَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ « الْمِثْلُ » بِمَعْنَى « الصِّفَةِ » <sup>(٩)</sup> .

(١) لم أتمكن من معرفة صاحب هذا الرأي ، غير أَنَّ أَبَا حَيَّانَ عَزَّاهُ إِلَى أَبِي مُسْلِمٍ مُعَاذِ الْهَرَاءِ ، وَلَمْ أَتَيْنَهُ ، الْبَحْرُ ٤٧٨/٢ .

وَبِهِ قَالَ الرَّخْشَرِيُّ فِي الْكَشَّافِ ٤٣٣/١ ، وَانْظُرْ : الدَّرَ الْمَصُونُ ٢١٨/٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٨/١ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي الْمَحَرَّرِ ١٠٩/٣ ، وَانْظُرْ : الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٠٦/١ .

وَهَذَا الْمَنْعُ عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ إِذْ يَمْنَعُونَ وَقُوعَ الْمَاضِي حَالًا بِدُونِ « قَدْ » ، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ وَعَامَّةُ الْبَصَرِيِّينَ إِذَا كَانَتْ مَعَهُ . الْمُقْتَضَبُ ١٢٤/٤ ، وَالْإِنْصَافُ ٢٥٢ م ٣٢٢ ، وَالْبَحْرُ الْخِطُّ ٤٧٧/٢ ، وَالْمَجْمَعُ ٤٥/٤ .

(٣) البقرة ، آية ( ١٩ ) .

(٤) كلمة « الْآيَةُ » لَيْسَتْ فِي ( ج ) .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٧/٥ ، وَفِيهِ « أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ » ، وَانْظُرْ عُرُوسَ الْأَفْرَاحِ ٣١٢/٢ ، وَالْأَطُولُ ١٧٨/٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٢/١ ، وَالْكَشَّافُ ٤٣٣/١ ، وَالْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ ١٠٩/٣ ، وَالْبَحْرُ ٤٧٧/٢ ، وَالدَّرَ الْمَصُونُ ٢٢١/٣ .

(٧) البقرة ، آية ( ١٧١ ) . وَبَعْدَهَا : ﴿ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمُّ بِكُمْ غَمٌّ فَهُمْ لَا يَتَقَلَّبُونَ ﴾ .

(٨) لَعَلَّهِ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ سَيُوبَةَ ٢١٢/١ .

وَحَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ عَنِ الرَّاعِبِ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ ، وَانْظُرْ الْبَحْرَ الْخِطُّ ٤٨٣/١ .

(٩) لَعَلَّهِ الْمَفْهُومُ تَمَّا فِي الْحَلِيَّاتِ ص ٢٤٨ ، وَانْظُرْ الدَّرَ الْمَصُونُ ٢٢١/٣ .

## فائدة ثانية :

فإن قلت : وجه الشبه المذكور ، هل هو حسي ، أو عقلي ، مركب ، أو مفرد ، طرفاه مركبان ، أو مفردان ؟

قلتُ : أمّا الطرفان فإنّهما مفردان عقليّان ، وأمّا وجه الشبه ، فالظاهر أيضًا أنّه مفرد عقليّ<sup>(١)</sup> ؛ لأنّ معناه على ما قرّرنا ، وهو الوجود الخارق للعادة .

فإن قلتُ : قولك في الآية : إنّ الطرفين مفردان باطلٌ ، بل هما مركبان ؛ لأنّ صفة آدم مركبة ، وصفة عيسى مركبة .

وقولك : إنّ وجه الشبه مفرد باطل أيضًا ؛ لأنّ الوجود الخارق للعادة مركب ، لا أنّه مفرد . قلتُ : بل الطرفان مفردان ، والوجه مفردٌ .

أمّا الطرفان ، فلاّتهم نصّوا على أنّ المراد بالتركيب عندهم أخذ أشياء مجموعة لها مدخل في الشبه لا مطلق تركيب في ذات المشبه والمشبه به ، وإلاّ لزم خروج أمور كثيرة عن ذلك ، كقولنا : « زيد يشبه الأسد » ، وغير ذلك ، فإنّ التركيب موجود قطعًا ، إلاّ أنّ ذلك غير مقصود في الشبه .

وأمّا الوجه ، فهو أيضًا في الآية مفرد ، وما ذكرت إنّما هو تقييد لا تركيب ، والتركيب عندهم لا ينافي الإفراد ، على أنّي ما زلت أستشكل تفريقهم في ذلك ، فانظره في محله<sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ ٥٩ ] .**

تقدّم نظيرها في البقرة<sup>(٣)</sup> ، انظرها هناك<sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ... ﴾ الآية [ ٦٣ ]<sup>(٥)</sup> .**

ذكرها - رحمه الله - في الحذف إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف ثانيًا ، أو أولًا ، ثم ذكر

(١) في (ج) « حسي » .

(٢) انظر : أسرار البلاغة ص ٢٤٩ ، والكشاف ١/ ١٩٤ ، والأطول في شرح التلخيص ٢/ ٣١٦ .

(٣) البقرة ، آية ( ١١٧ ) .

(٤) المغني ص ٢٢٣ ، وانظر الجمع الغريب ل ٤٠/ ٢ ، ب .

(٥) بعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ .

مسائل ، فقال <sup>(١)</sup> : ( وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ الآية : يضعفُ كونُ ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ فعلاً مضارعاً ؛ لأنَّ حرف المضارعة لا يُحذفُ ... ) <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : ( وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ المحذوف [ التاء ] <sup>(٣)</sup> الثانية ، وهو قول الجمهور <sup>(٤)</sup> ، والمخالف في ذلك هشام الكوفي <sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ التَّنْزِيلُ يحتوي على جواز مواضع كثيرة ، لا شكَّ فيها ، نحو قوله : ﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ <sup>(٦)</sup> وغير ذلك ... ) .

قُلْتُ : نقله عن أبي البقاء صحيح <sup>(٧)</sup> ، واعترض عليه المختصرُ : بأنَّ ذلك جائزٌ ؛ لاجتماع المثلين ، وهما « تاء المضارعة » و « تاء تفعل » <sup>(٨)</sup> .

قُلْتُ : فظاهره أنَّ المحذوف إنما هي الأولى ، وكلام الشيخ هنا يردُّ عليه ؛ فإنَّ ذلك إنما هو مذهب هشام ، وما تأوَّل به المختصر ما أبعد <sup>(٩)</sup> .

قال : ( فلعلة اعتقد أنها « ياء » المضارع لا « تاؤه » ... ) <sup>(١٠)</sup> .

وأما قول الشيخ : ( والتَّنْزِيلُ ... ) [ إلى آخره ] . فظاهر ؛ لأنَّ قوله [ تعالى ] : ﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ الآية وما أشبه ذلك يدلُّ على أنَّ ثُمَّ حذفًا ، وأنه مضارع لا ماضي ، إذ لو كان ماضيًا للزم دخول « التاء » في الفعل <sup>(١١)</sup> .

فإنَّ قُلْتُ : لقائل أن يقول : الفاعل ليس بحقيقي التأنيث .

(١) المغني ص ٨٠٨ .

(٢) التبيان ٢٦٨/١ .

(٣) زيادة يتضح بها النص . والأصل « تتولوا » .

(٤) الكتاب ٤٧٦/٤ ، والمساعد ٢٧٩/٤ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٥) هو : هشام بن معاوية أبو عبد الله الضَّرِير الكوفي ، له كتاب الحدود ، وكتاب المختصر ، ... توفي سنة ٢٠٩ هـ .

(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢ ، وانظر رأيه في البحر ٢٩١/١ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٧) الليل ، آية ( ١٤ ) .

(٨) قال بمضارعة أبو جعفر النحاس . معاني القرآن ٣٨٣/١ .

(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب .

(١٠) وانظر تعدد القراءات في مثل هذا في الحجة ١٣١/٢ ، ١٥٢ ، والدرر المصون ٤٧٨/١ .

(١١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب .

(١٢) ومن ذلك آية البقرة ( ٨٥ ) ، والأنعام ، آية ( ١٥٢ ) ، والقدر ، آية ( ٤ ) . والمراد دخول تاء التأنيث في آخر الفعل الماضي ( تَلَطَّت ) .

قُلْتُ: هذا غلط فاحش ؛ لأنَّ المسند <sup>(١)</sup> إلى ضمير المؤنث ، ولو كان مجازياً يتنزل منزلة الحقيقي <sup>(٢)</sup> ، وقد أشار الشيخ إلى نظير هذا في باب الإضافة ، فانظره هنالك <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ﴾ [ ٦٤ ] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في النوع الثاني من الجهة السادسة ، فذكر مسائل ، ثُمَّ قال <sup>(٥)</sup> : ( وقول أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا ﴾ <sup>(٦)</sup> إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾ الآية [ إِنَّ ] <sup>(٧)</sup> ) ( « أَنْ » وصلتها بدل من سواء ) <sup>(٨)</sup> .

قال : ( وبدل الصفة صفة ، والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة ، فلا يقع صفة للنكرة ... ) .

ثُمَّ ذكر أموراً / ثُمَّ قال بعد ذلك : ( والصواب في الآية أَنَّها على تقدير مبتدأ ، فانظره ) <sup>(٩)</sup> .

قُلْتُ: ما ذكره الشيخ عن أبي البقاء نقله المختصر <sup>(١٠)</sup> ، قال : ( فيه نظر ) ، ولعلَّ النظر الذي أشار إليه هو هذا الذي ذكره الشيخ ، وما اختاره الشيخ حملوه في الآية وذكروا وجهاً آخر ، وضعفه أبو حيان <sup>(١١)</sup> ، وهو كما قال <sup>(١٢)</sup> .

### تنبيهان :

الأول : قال الدماميني : ( أستفيد من كلام الشيخ أَنَّ كلَّ حرفٍ مصدرى هو مع ما بعده

(١) في الأصل : « المستند » بالتاء ، وما أثبت من ( ح ) .

(٢) شرح التسهيل ١/١١١ ، والبيضاوي ٢٦٥/١ ، والتصريح ٢٧٠/٢ .

(٣) المغني ص ٧٤١ .

(٤) وبعبارة : ﴿ سَوَاءٌ يَتَيْنَا وَيَتَيْنَكُمْ أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

(٥) المغني ص ٧٤٦ .

(٦) كلمة ﴿ تَعَالَوْا ﴾ ليست في ( ح ) .

(٧) زيادة من المغني يستقيم بها النص .

(٨) التبيان ١/٢٦٩ .

(٩) المغني ص ٧٤٧ .

(١٠) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب ، ١/١٤٠ .

(١١) البحر المحيط ٢/٤٨٣ ، ولم يذكر قول أبي البقاء المشار إليه ، وإنما ضعف قول من قال : إنها مبتدأ ، والخبر قوله : ﴿ يَتَيْنَا وَيَتَيْنَكُمْ ﴾ .

(١٢) انظر : الدرر المصون ٣/٢٣٣ ، فقد جمع فيها ستة أوجه .

بمنزلة المعرفة <sup>(١)</sup> ، فهو أهم فائدة ، كما ذكر الشيخ في غير هذا الموضع ... ) .

قال : ( وأستفيدُ - أيضاً - من كلامه أَنَّ الفاعل إذا كان نكرة فلا يكون هذا الحكم كذلك ، فإذا قُلْتُ : « يعجني أن ضرب رجل » لا يُدعى فيه ما قاله هنا ... ) <sup>(٢)</sup> .

قال : ( وهو مأخوذ من قوله : « في نحو ذلك » ؛ لأنَّ المذكور في الآية إنما هو فعل مستند إلى المعرفة ) <sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ : أمَّا الطرف الأول ، فأشار إليه غير الشيخ كـ « ابن عصفور » <sup>(٤)</sup> ، وغيره <sup>(٥)</sup> .

وأمَّا الطرف الثاني ، فلا أذكره من غيره ، ووجهه حسن ، إلاَّ أَنَّهُ يلزم أن يكون ذلك خاصاً بما كان الفاعل فيه ضميراً ؛ لأنَّهُ إنما أخذ هذا من قول الشيخ : ( في نحو ذلك ) ، فإن راعينا التشبيه في جميع ما ذكر فيلزم أن يكون كلام الشيخ خاصاً بما كان الفاعل فيه ضميراً ، وليس كذلك ، بدليل ما نصوا عليه في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ [آيَةٌ] <sup>(٦)</sup> ... ﴾ <sup>(٧)</sup> الآية .

الثاني : كثيراً ما نستشكل <sup>(٨)</sup> كلام الشيخ ابن هشام - رحمه الله تعالى - حيث راعى أَنَّ البدل محلّ المبدل منه ، فيلزم وصف النكرة بالمعرفة .

وكذلك توهيم أبي البقاء في سورة الكهف في قراءة من قرأ ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> في كونه جعل ﴿ سِنِينَ ﴾ بدلاً <sup>(١٠)</sup> .

(١) المغني ص ٤١ .

(٢) تحفة الغريب ٢٣٦/ب ، والعبارة للرصاص . ومثال الدماميني « لا يعجني أن يكذب أحد » .

(٣) تحفة الغريب ٢٣٦/ب .

(٤) شرح الجمل ١/٣٥٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/١٥٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ ، وابن يعيش ٧/٩٥ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٧٥ .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة للآية من ( ج ) .

(٧) الشعراء ، آية ( ١٩٧ ) . وبعدها : ﴿ أَنْ يَقْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ .

(٨) في ( ج ) « يستشكل » .

(٩) الكهف ، آية ( ٢٥ ) . قرأ حمزة والكسائي ( مائة ) بغير تنوين مضافاً إلى ﴿ سِنِينَ ﴾ ، وقرأ الباقون بتوניהا ، وجعلوا ﴿ سِنِينَ ﴾ بدل من ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ ﴾ .

انظر : السبعة ص ٣٩٠ ، والحجة ٥/١٣٦ ، والنشر ٢/٣٠٠ ، والبحر المحيط ٦/١١٧ ، والدّر المصون ٧/٤٧٠ .

(١٠) انظر : التبيان ٢/٨٤٤ ، وقد حكاه ، ولم يختاره ، والتوجيه نقل ابن هشام عن الأخفش ، ولم يأت بذكر العكيري . انظر :

المغني ص ٦٩٦ ، وليس في معاني القرآن شيء من هذا .



فالْحَاصِلُ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَمْرَ الْمَقْدَّرَ كَالْمَوْجُودِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِ .

فيقال له : كيف تردُّ على الرَّخْشَرِيِّ في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> الآية .  
وذلك أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ لا يصلح أن يكون بدلاً من الضمير ؛ لأنَّ  
البدل يحل محلَّ المبدل منه ، ولو حلَّ محلُّه لَبَقِيَ الموصول بلا عائد ... <sup>(٢)</sup> .

فقال له الشَّيْخُ : ( لو لزم إعطاء حكم المنوي بالطَّرح حكم المطروح ، للزم إعطاء منوي التأخير  
حكم المؤخَّر ، وذلك باطل بالإجماع ، ونصَّ القرآن ... ) <sup>(٣)</sup> .

فيقال للشَّيْخِ هُنَا كذلك : فلو لزم إعطاء منوي ما حلَّ محلَّ الشَّيْءِ حكم الشَّيْءِ ، للزم إعطاء  
منوي التأخير حكم المؤخَّر .

والثَّانِي باطل ، وما تقرَّر به الملازمة في الرَّدِّ على الرَّخْشَرِيِّ تقرَّر به في الرَّدِّ عليه <sup>(٤)</sup> .

قُلْتُ : وسيأتي إن شاء الله في سورة المائدة ما يجاب به عن ذلك ، وما يُقرَّر به هذا الدَّلِيلُ <sup>(٥)</sup> .

### قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتُمْ ﴾ [ ٦٦ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها في « الهاء » لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ على « هاء » التَّنْبِيهِ ، فذكر أَنَّ « هاء » التَّنْبِيهِ <sup>(٧)</sup> تأكيد للأولى <sup>(٨)</sup> .

قُلْتُ : وفيه نظر ظاهر ، وسيأتي بعد ما يناسبها <sup>(٩)</sup> ، وانظر كلام أبي حيان في إعرابه هُنَا <sup>(١٠)</sup> ،  
مع ما تقدَّم له في سورة البقرة في قوله [ تعالى ] <sup>(١١)</sup> : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

(١) المائدة ، آية ( ١١٧ ) .

(٢) الكشاف ٦٥٦/١ .

(٣) المغني ص ٤٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٧٢١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٦١/٤ ، والدَّرِّ المصون ٥١٤/٤ .

(٥) سيأتي هذا ص ٣٦٤ من البحث .

(٦) وبعبارة : ﴿ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٧) في ( ج ) « الثانية » .

(٨) المغني ص ٤٥٦ .

(٩) سيأتي شيء من هذا عند حديثه للآية رقم ( ١١٩ ) من آل عمران ، ص ١٨٩ من البحث .

(١٠) البحر المحيط ٤٨٥/٢ ، ٤٨٦ ، وانظر الدَّرِّ المصون ٢٣٥/٣ .

(١١) زيادة يتميَّز بها النص .

(١٢) البقرة ، آية ( ٨٥ ) . وانظر البحر المحيط ٢٩٠/١ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٤/١ .

**قوله تعالى:** ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ... ﴾ [ ٧٣ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أن » لما أن ذكر لها معاني ، قال : ( وقيل : « إنها تكون نافية كـ « إن » المكسورة » . كقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ أي : ( ما يؤتى أحد ) . قال : ( وقيل : إنما المعنى : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيت من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض .. ) <sup>(٢)</sup> .

وذكرها أيضًا في الجملة الاعتراضية لما أن تكلم على « أن » المعارضة تشبه بالحالية ، وإنما يمتاز « أن » بأمور .

**أحدها :** أن تكون غير خيرية ، كالأمرية في : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ ﴾ الآية . قال : ( كذا مثل ابن مالك وغيره ، بناء على أن ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ متعلق بـ ﴿ تُؤْمِنُوا ﴾ ، وأنَّ المعنى : ولا تظهروا تصديقكم بأنَّ أحدًا يؤتى من كتب <sup>(٣)</sup> الله مثل ما أوتيتم ، وبأنَّ ذلك : الأحد يحاجونكم عند ربكم يوم القيامة بالحق فيغلبونكم إلا لأهل دينكم ، فإنَّ ذلك لا يغير اعتقادهم . بخلاف المسلمين ، فإنَّ ذلك يزيدهم ثباتًا .

وبخلاف المشركين فإنَّ ذلك يدعوهم إلى الإسلام .

قال : ( ومعنى الاعتراض حيث أنَّ الهدى بيد الله ، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم ) <sup>(٤)</sup> .

قال : ( والآية محتملة لغير ذلك ، وهو أن يكون الكلام قد تمَّ عند الاستثناء ، والمراد : ولا تظهروا الإيمان / الكاذب الذي توقعونه وجه النهار ، وتنقضونه آخره ، إلا لمن كان منكم ، ثمَّ أسلم ؛ وذلك لأنَّ إسلامهم كان أغبط لهم ، ورجوعهم كان عندهم أقرب <sup>(٥)</sup> .

وعلى هذا فـ ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ من كلام الله تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أي : لكرهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد ، قال : وهذا الوجه أرجح لوجهين :

(١) والآية بوبعدها : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٢) المغني ص ٥٤ .

(٣) في ( ح ) « كتاب » .

(٤) المغني ص ٥١٦ ، ٥١٧ .

(٥) في الأصل : « أقوى » ، وما أثبت أرجح ، وهو الذي في المغني ، والتكملة منه .

أحدهما : الموافقة لقراءة ابن كثير ﴿ أُنْ يُؤْتَى ﴾<sup>(١)</sup> بهمزتين ، أي لكرامية أن يؤتى قلت ذلك .

الثاني : أنَّ في الوجه الأول عمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها ، وليس من المواضع الثلاثة<sup>(٢)</sup> المذكورة ...<sup>(٣)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : قوله في الموضع الأول : ( وقيل ... ) [ إلى آخره ] .

قال الدماميني : ( هذا هو كلام الزمخشري )<sup>(٤)</sup> ، ثم أتى بكلامه<sup>(٥)</sup> . ثم قال : ( والشيخ لم يعترض عليه ، فإنَّ فيه عمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها في غير المواضع المستثناة )<sup>(٦)</sup> .

قلتُ : أما في الموضع الأول ، فلم يعترض ، كما قال : ولعله لم يعترض له هنا ؛ لأنه لم يذكره قصداً ، وإنما تخلَّص به من الوقوع في ادعاء أنَّ « أُنْ » بمعنى النفي ، ولم يستحضر الدماميني كلام الشيخ في الجزء الثاني في الموضع الذي ذكرنا عنه الآن<sup>(٧)</sup> .

فإنَّه ضَعَّفَ هذا الوجه بما ذكر .

وقوله في الموضع الثاني : ( كذا مثل ابن مالك وغيره )<sup>(٨)</sup> .

قلتُ : هذا هو القول الثاني في الموضع الأول ، وهو معنى كلام الزمخشري<sup>(٩)</sup> .

وقوله : ( ومعنى الاعتراض ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : ظاهر كلام الشيخ أنَّ الاعتراض لا يتقرَّر إلا على هذا الإعراب ، فنقول : هذا على مذهب أهل النحو صحيح ، وعلى أحد أقوال أهل البيان ، وأمَّا على بعض الأقوال فيتقرَّر ذلك ، وقد تقدَّم لنا

(١) السبعة ص ٢٠٧ ، والكشاف ٣٤٧/١ ، والبحر ٤٩٤/٤ ، والذَرِّ المصون ٢٥٧/٣ .

(٢) في ( ج ) « الثلاث » .

(٣) المغني ص ٥١٧ .

(٤) تحفة الغريب ل ١١/ب .

(٥) الزمخشري تابع للفرأء والهروري ، وانظر : معاني القرآن ٢٢٢/١ ، والأزهية ص ٧٤ ، والكشاف ٤٣٧/١ ، والجنى الداني ص ٢٢٤ .

(٦) تحفة الغريب ١١/ب .

(٧) المغني ص ٥١٦ .

(٨) المغني ص ٥١٦ ، وانظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٥/٢ ، والجنى الداني ص ٢٢٤ .

(٩) الكشاف ٤٣٧/١ .

في سورة البقرة الكلام على ذلك لما أن ردَّ الشَّيْخ على أبي حَيَّان في قوله : ﴿ وَحَنُّهُ مُسْتَطَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقد بينَّ الشَّيْخ - رحمه الله - في هذه الآية غاية البيان ، وهو بسط ما وقع في كلام الزَّخَشَرِيِّ <sup>(٢)</sup> .

وقوله <sup>(٣)</sup> : ( والآية محتملة لغير ذلك ) [ إلى آخره ] .

أشار إلى أنَّ في الآية أقوالاً ذكر أبو حَيَّان نحو التسعة أوجه على تعليق ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ بالقول ، وثلاثة على تعلُّقه بـ ﴿ تَوَمَّنُوا ﴾ وأكثرها فيه تكلف ، وضعف .

وهذا الوجه الَّذي اختار الشَّيْخ هو الَّذي بدأ به أبو حَيَّان ، وتأمل كلام أبي حَيَّان <sup>(٤)</sup> ، فإنَّ فيه مواضع فيها بحث مع كلام ابن عطية <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ( لموافقته ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : قراءة ابن كثير لا يقع الترجيح بها إلا لو اتَّفَق أنَّ هذه الجملة من كلام الله ، كما أشار إليه الشَّيْخ ، وأمَّا إن كان الاحتمال واقعاً ، هل هي من كلام الله ، أو من كلام أهل الكتاب ؟ فلا يقع بذلك ترجيح .

وقد قال أبو عليِّ الفارسيّ في هذه القراءة : ( إنها من قول الطائفة ) <sup>(٦)</sup> .

فإنَّ قلتُ : لعلَّ الشَّيْخ إنما رجَّح بهذه القراءة أنَّ قوله : ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ ليس مرتبطاً بما قبله ؛ لوجود الاستفهام في قراءة ابن كثير ، وكونه من كلام الله ، أو من كلام أهل الكتاب شيء آخر .

قلتُ : هذا إن أراد صحیح ، إلا أنَّ قوله فيما تقدّم : ( وعلى هذا فالجملة من كلام الله [ تعالى ] <sup>(٧)</sup> لا يتعيّن ذلك ؛ لأنّه قد قيل في هذه القراءة : إنّ الجملة من كلام الكفار ، لكن الظاهر

(١) البقرة ، آية ( ١٣٣ ) . وانظر المغني ص ٥٢١ ، والجمع الغريب ل ٤٣ / ١ .

(٢) وانظر الكشف ٣١٤ / ١ ، والبحر المحيط ٤٠٣ / ١ .

(٣) في ( ج ) « قوله » بدون واو .

(٤) ٤٩٤ / ٢ - ٤٩٩ .

(٥) المحرر الوجيز ١٢٢ / ٣ - ١٢٩ .

(٦) الحجّة ٥٢ / ٣ .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

خلاف ما قاله أبو عليّ ، وأنّ الجملة من كلام الله لا من كلام الطائفة <sup>(١)</sup> .

وأما قوله : ( عَمِلَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» ) [ إلى آخره ] . فهذا ظاهر ، وهو تنبيه حسن .

والمواضع الثلاثة <sup>(٢)</sup> : أن يكون مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو بدلاً من مستثنى <sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر الشيخ ذلك في آيات ، منها قوله [ تعالى ] : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ في سورة النحل <sup>(٤)</sup> .

فردّ بهذا على من زعم أنّه متعلّق بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> وهو جليّ ، وتتبّع الأقوال هنا الّتي أشار إليها المعرّب يطول <sup>(٦)</sup> ، ويخرج عن المراد ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ فَيَنْطَارِ ﴾ [ ٧٥ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الباء دليلاً على أنّها تكون للاستعلاء <sup>(٧)</sup> بدليل قوله : ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قال : ومن ذلك قوله :

أَرْبَ يَبُولُ الثُّغَابَانَ بِرَأْسِهِ <sup>(٩)</sup> \*

قال : يدلّ عليه ما بعد :

\* لقد ذلّ من بالّت ، عليه ، الثُّغَابُ !

(١) انظر : المحرّر الوجيز ١٢٧/٣ ، والدّر المصون ٢٥٩/٣ .

(٢) في ( ح ) « الثلاث » .

(٣) الكشف ٤٣٧/١ ، والمحرّر الوجيز ١٢٩/٣ ، والبيان ٣٧٠/١ ، والدّر المصون ٢٥٢/٣ ، ٢٥٥ .

(٤) آية ( ٤٤ ) .

(٥) النحل ، آية ( ٤٣ ) . والاعراض لابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٨/٢ . وانظر المغني ص ٥١٦ .

(٦) الدّر المصون ٢٥٢/٣ .

(٧) المغني ص ١٤٢ .

(٨) يوسف ، آية ( ٦٤ ) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للعبّاس بن مرداس في ملحّ ديوانه ص ١٥١ .

ولأبي ذرّ في لسان العرب ( ثعلب ) ، ولراشد بن عبد ربّه في شرح شواهد المغني ٣١٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٢ .

وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٣ ، والجمع ١٦١/٢ .

وانظر المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية ٧٢/١ .

قُلْتُ: «الباء» في الآية لا تتعين للاستعلاء<sup>(١)</sup>، بل قيل فيها بغير ذلك<sup>(٢)</sup>، وما استدلل به الشيخ ظاهر.

قال ابن الصائغ<sup>(٣)</sup>: هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم<sup>(٤)</sup>.

قُلْتُ: ما أولعه بالرد عليه، وهذا / ليس برد؛ فإن الشيخ ذكر ذلك دليلاً، وأعم من كونه ظهر له، أو لغيره. وهي فائدة أشار إليها، وأظهرها.

فأراد هذا أن يطمس في وجهها، وليس بهذا تعرف الرجال، وإنما تُعرف بالحق.

وابن أم قاسم قيل: إنه هو المرادي<sup>(٥)</sup>.

وظاهر كلامه أن الشيخ ينقل عنه<sup>(٦)</sup>.

**قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى...﴾ الآية [٧٦] <sup>(٧)</sup>.**

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - فيما يحتاج إلى رابط لما أن تكلم على الشرط، فذكر الآية، وغيرها<sup>(٨)</sup>.

ثم قال: (قال الزخشري: «إنَّ الرّابطة فيها العموم؛ لعموم ﴿الْمُتَّقِينَ﴾»<sup>(٩)</sup>...).

(١) يُنسبُ هذا للكوفيين، وصححه ابن مالك، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، والارتشاف ١٦٩٩/٤، والجنى الداني ص ٤٢، والمساعد ٢٦٤/٢، والهمع ١٦١/٢.

(٢) لم يذكر المالقي هذا المعنى للباء، وانظر رصف المباني ص ٢٢٠، والارتشاف ١٦٩٩/٤، والمساعد ٢٦٤/٢.

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردّي، الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي، ولد قبل سنة ٧١٠ هـ، أخذ عن ابن المرحل، وأبي حيّان، برع في النحو والفقه، ... له شرح الألفية وصف بالحسن، والتذكرة في النحو، والمباني في المعاني، وله حاشية على المغني لم تتمّ ... توفي سنة ٧٧٦ هـ.

ترجمته في البغية ١٥٥/١.

(٤) هو: المرادي.

(٥) المرادي هو: بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توفي سنة ٧٤٩ هـ.

انظر: البغية ٥١٧/١.

وانظر رؤية في الجنى الداني ص ٤٢.

(٦) المرادي مسبوق إلى هذا بالزخشري في الكشاف ٤٣٨/١.

(٧) وبعدها: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٨) المغني ص ٦٥٩.

(٩) الكشاف ٤٣٨/١.

قال : ( والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأنَّ « المتقين » متساوون لما تقدّم ذكره ... ) .

قال : ( وإنما الجواب محذوف ، ومثله قوله :

فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أُعْجِبَتْهُ

فأي رجالٍ باديةٍ ترانا <sup>(١)</sup>

وفي البيت : فلسنا على صفته ... ) <sup>(٢)</sup> انتهى مختصراً بالمعنى .

قلتُ : ما ذكر الزمخشري في الآية جوّزه ، وجوّز حذف الجواب ، والعجب من أبي حيّان ، كيف جوّز ذلك <sup>(٣)</sup> مع أنه تقدّم له في سورة البقرة أنه لا يصحّ الرّبط بالعموم ؟ واستشكل ذلك ، وأورد صوراً <sup>(٤)</sup> .

قال : ( فيلزم أنه يُجوّزُ : زيد مات كلُّ الناس ، وغير ذلك ممّا لا يحصى ) <sup>(٥)</sup> .

إلا أن يُقالَ : مرّ هنا على مذهب النحويين ، وذلك إنّما هو إشكال منه ، لا قول بخلاف مذهبهم . وقد استشكل الشيخ أيضاً ذلك في الفعل الذي يقع الرّبط به ، وألزم هذا الإلزام بعينه ، فانظره هناك <sup>(٦)</sup> .

### تنبيه <sup>(٧)</sup> :

قلتُ : يُقالُ : الحَضَارَةُ بالفتح ، وبالكسر في « الحاء » وهي ضدّ البادية <sup>(٨)</sup> .

(١) بيت من الوافر ، وهو للقطامي عمير بن شبيب ، والكمال ٨٦/١ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص ٢٨١ ، والصّحاح ( حضر ) ، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٨٧ ، واللسان ( حضر ) ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٩٥/٧ ، والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة ٩٦٢/٢ .

وبلا نسبة في إصلاح المنطق ، ص ١١١ ، ولسان العرب ( بدا ) .

(٢) المغني ص ٦٦٠ .

(٣) البحر المحيط ٥٠١/٢ .

(٤) البحر المحيط ٩٠/٢ ، ٩١ ، وأجازه في ارتشاف الضرب على رأي الجمهور ١١١٦/٣ .

(٥) الذي في المغني ص ٦٥١ : « زيد مات الناس ، وعمرو كلُّ الناس يموتون ، وخالد لا رجلٌ في الدار » .

(٦) المغني ص ٦٥١ .

(٧) « تنبيه » ليست في ( ج ) .

(٨) انظر : إصلاح المنطق ص ١١١ ، والصّحاح ( حضر ) .

وعدها الأنباري من الأضداد . انظر الأضداد ص ٣٦٥ .

**قوله تعالى :** ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ الآية [ ٧٩ ] <sup>(١)</sup> .

**إلى قوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> :** ﴿ أَرْبَابًا ﴾ [ ٨٠ ] <sup>(٣)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في حرف « اللام » ، لما أن تكلم على « لا » الزائدة ، قال :  
( وقد اختلف في التنزيل في زيادتها في مواضع ) فذكر آيات ، ثم قال : ( الموضع الخامس قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ الآية .

قال : ( قُرِيء برفع ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ وينصبه ) <sup>(٥)</sup> .

قال : ( فمن رفع قطعه عما قبله ، وجعل الضمير الفاعل لـ « الله » أو لـ « رسوله » قال :  
( ويؤيد الاستئناف قراءة ﴿ وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قال : ( ولا نافية <sup>(٧)</sup> في هذه القراءة ، لا غير ) .

قال : ( ومن نصب ، فهو معطوف على ﴿ يُؤْتِيَهُ ﴾ ) .

قال : ( ولا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق ) .

وقيل : ( بل العطف على ﴿ يَقُولَ ﴾ ... ) .

قال : ( واقتصر الرّخشي على هذا ، وذكر في « لا » الزيادة ) .

قال : والمعنى : ( ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادة ربه ، وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة أرباباً <sup>(٨)</sup> ... ) <sup>(٩)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّاتِنِ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ... ﴾ .

(٢) زيادة يتضح بها النص .

(٣) وبعدها : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٣٣٣ .

(٥) قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحزمة بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . السبعة ص ٢١٣ ، والحجة ٥٧/٣ ، والكشف ٣٥٠/١ ، والبحر المحيط ٥٠٧/٢ . وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً بالتسكين .

(٦) قرأ بها ابن مسعود . انظر : الحجة ٥٨/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والكشاف ٤٤٠/١ ، والبحر ٥٠٧/٢ .

(٧) في الأصل : « ناهية » ، وما أثبت من ( ح ) . وهو الصواب .

(٨) في الأصل « أنداداً » وما أثبت هو نص الآية . وهو الذي في ( ح ) ، والكشاف والمغني .

(٩) الكشاف ٤٤٠/١ ، وانظر المغني ص ٣٣٣ .



قال : ( وذكر أن تكون غير زائدة ) .

قال : ( ووجه ذلك بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى ، فلما أن قالوا له : « أتتخذك رباً » قيل لهم : « ما كان لبشر أن يستنبهه الله ، ثم يأمر الناس بعبادته ، وينهاهم عن عبادة الملائكة ، والأنبياء .. » ) .

قال الشيخ : ( وإنما فسر الزمخشري « لا يأمر » بـ « ينهى » لأنها حالته ﷺ ، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي ، والسكوت عنه ، والمراد النهي . وهي الحالة التي يكون <sup>(١)</sup> البشر متناقضاً بها ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين ، فلا يستحقون العبادة ، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً ، فكيف يلزمهم بعبادته ؟

قال : ( والخطاب في [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ على القراءتين ، التفات ... ) <sup>(٣)</sup> انتهى وبعضه <sup>(٤)</sup> بالمعنى .

قلتُ : ما ذكره أولاً في القراءة الأولى <sup>(٥)</sup> ، كذلك ذكر <sup>(٦)</sup> غيره <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ( ويؤيد الاستئناف ) [ إلى آخره ] .

لا شك أن اتفاق القراءات أولى ، والقراءة بـ « لن » تعين الاستئناف ، وهذا الترجيح أشار إليه أبو حيان أيضاً <sup>(٨)</sup> ، والقراءات المذكورة هي <sup>(٩)</sup> التي أشار إليها الشاطبي <sup>(١٠)</sup> بقوله :  
ورفع ولا يأمركم رُوحه سما <sup>(١١)</sup> .

(١) بالأصل تكون بالتاء الفوقية .

(٢) زيادة يتميز بها النص .

(٣) المغني ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٤) في الأصل : « بعضه » بدون الواو .

(٥) في الأصل كررت هذه العبارة مرتين .

(٦) في الأصل « ذكره » .

(٧) الكتاب ٥٢/٣ ، والحجة ٥٨/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والبحر ٥٠٧/٢ ، والدرّ المصون ٢٧٩/٣ .

(٨) من قوله : « والقراءة » إلى قوله : « أيضاً » ليس في ( ج ) .

(٩) في الأصل : « وهي » ، وما أثبت من ( ج ) . وبه تستقيم العبارة .

(١٠) في ( ج ) « أشار الشاطبي إليها » .

(١١) من حرز الأماني ص ١٢٥ ، وفي الأصل « وجه » مكان « روحه » .

فمن أشار إليه رمزاً ، هو <sup>(١)</sup> الكسائي ، ونافع ، وابن كثير وأبو عمرو ، قرأوا برفع الراء ، وغيرهم بالنصب . وانظر كلام الفارسي هنا ، فإنه تكلم كلاماً حسناً <sup>(٢)</sup> ، والله الموفق .

وقوله : ( بالعطف على ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ ) .

لم يذكر ابن عطية غيره ، ومنع ما أشار إليه من العطف على ﴿ يَقُولَ ﴾ وجعل المعنى يفسر به <sup>(٣)</sup> .

ومن بين ذلك وتعرض إلى ذلك أبو حيان ، فانظره <sup>(٤)</sup> .

واعترضه المختصر <sup>(٥)</sup> بما قرّر الزمخشري في الآية <sup>(٦)</sup> وأنه صحيح كما قرره أحسن تقرير ، ثم ألزم المختصر ابن عطية <sup>(٧)</sup> الإشكال في قوله : ( بالعطف ) / على : ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ إن كانت « لا » لغير التأكيد <sup>(٨)</sup> .

قلت : أبو علي ، وابن عطية قررا العطف على : ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ مع كون « لا » لتأكيد النفي ، ولا إشكال في هذا .

وظاهر كلامهما لا يجوز في ذلك عدم التأكيد ، وإن كان ابن عطية لم يصرح إلا أنه سبب المعنى عليه ، وله أن يقول بالإلزام إذا كانت لغير التأكيد .

قوله : ( وإنما فسر الزمخشري ) [ إلى آخره ] .

هذا جواب عن سؤال يرد على الزمخشري ، فيقال له : لأي شيء فسرت ﴿ لَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ بينهاكم عن عبادة الملائكة ، ومعلوم أن نفي الأمر أعم من النهي عن الشيء ، أو السكوت عنه ، والأعم لا إشعار له بالأخص ؟

(١) في الأصل : « وهو » ، والعبارة تستقيم بدنها .

(٢) الحجة ٥٧/٣ .

(٣) المحرر الوجيز ١٤١/٣ .

(٤) البحر المحيط ٥٠٧/٢ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٤١ ب .

(٦) الكشاف ٤٤٠/١ .

(٧) في الأصل : « ثم ألزم المختصر الزمخشري في الآية ابن عطية » ، وبها التواء ، وصحتها ما أثبت من ( ج ) .

(٨) الحجة ٥٨/٣ ، والمحرر الوجيز ١٤١/٣ .

فأجاب الشيخ بأنّ الواقع منه ~~الشيء~~ هو ذلك في القضية الواقعة .

قوله : ( وهي الحالة التي يكون <sup>(١)</sup> بها البشر ) [ إلى آخره ] .

قُلْتُ : أشار بذلك إلى إقامة الحجّة عليهم ، والرّدّ في كونهم قالوا : « أتتخذك ربّاً » ، مع كونه كان ينهاهم عن عبادة الأنبياء ، فكأنّه ﷺ أراد أن يستدلّ [ عليهم ] <sup>(٢)</sup> بقوله : « لو صحّ نهّي لكم عن عبادة غير الله مع أمري لكم بعبادتي للزم التناقض مني .

والتالي باطل ، فالمتقدّم مثله بيان الملازمة أنّ النهي إنّما سببه أنّ المخلوق لا يستحقّ العبادة ، وهذا قدرٌ مشترك بيني ، وبين من نهيت عنه .

فلو صحّ النهي لأجل هذا القدر ، والأمر بالعبادة مع وجود هذا القدر لزم الجمع بين التقيضين ) .

قُلْتُ : هذا بسطٌ أشار إليه الشيخ - رحمه الله - <sup>(٣)</sup> وجريه على الصّناعة <sup>(٤)</sup> المنطقية <sup>(٥)</sup> .

فإن قُلْتُ : هل هذا مغاير لما فهم المختصر ، أو موافق له ، فإنّه لما نقل كلام الزّخشي قال : ( وإيضاح <sup>(٦)</sup> ما كان له أمر الناس بعبادته وعدم الأمر بعبادة الملائكة ، والأنبياء ، إذ لو أمر بعبادته لأمر بعبادة الملائكة ، والأنبياء ؟

قُلْتُ : هما متغايران في التقدير ، وكلام المختصر هو أقرب لما اقتضته الصّناعة النّحويّة ، فسبكه هو أولى ، فكان النفي إنّما تسلّط على مجموع أمرين :

أحدهما : عدم ، وهو الثاني ؛ لأنّ « لا » غير زائدة ، فتقدّر بعدم ، فكأنّه قال : لم يقع الأمر منه بعبادته ، وعدم الأمر بعبادة غيره ؛ إذ لو وقع الأمر بعبادته لوقع بعبادة غيره .

والتالي باطلٌ ، فالمتقدّم <sup>(٧)</sup> مثله بيان الملازمة ، لمنافاة المخلوق أن يكون معبوداً .

وكلام ابن هشام أقرب إلى مراعاة المعنى <sup>(٨)</sup> ، وإلى لفظ الزّخشي ، وإلى الواقع في القضية كما ذكر ، والله أعلم .

(١) في الأصل « تكون » بالتاء الفرقية . وما أثبت من ( ح ) وهو الذي في المغني .

(٢) زيادة من ( ح ) .

(٣) البحر المحيط ٥٠٧/٢ .

(٤) في ( ح ) « على القواعد » .

(٥) انظر الطّبري ٧٩/٣ ، والتفسير الكبير ٢٦٩/٣ .

(٦) في ( ح ) « وإفصاحه » .

(٧) في ( ح ) « فالمتقدّم » بدون تاء .

(٨) في ( ح ) « اللَّفْظ » .

وقوله : ( والخطاب ) [ إلى آخره ] .

لَا شَكَّ أَنَّ الالتفات موجود في الآية على القراءتين من الغيبة إلى الخطاب ، وهو ظاهر على كل قول [ من ] <sup>(١)</sup> السكاكي <sup>(٢)</sup> ، وغيره <sup>(٣)</sup> .  
وانظر كلام الدماميني هنا <sup>(٤)</sup> ، وما نقله عن التفتازاني <sup>(٥)</sup> ، فإنه عندي رجع <sup>(٦)</sup> إلى كلام المصنّف بالمعنى .

قوله [ تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [ ٨٠ ] .

ذكرها في العطف على المعنى استطراداً لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قوله [ تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

قال : ( وقيل : الجزم إنما هو تخفيف ، مثل الآية ) <sup>(١٠)</sup> .

قُلْتُ : الشيخ - رحمه الله - ذكر ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ولم يعين الآية ، والظاهر أنه قصد هذه ، وفيها قراءتان سبعيتان ، برفع الرءاء ، ونصبها . وأشار إليها الشاطبي - رحمه الله - فأين التخفيف الذي أشار إليه الشيخ ، إلا أَنَّ يشير إلى ما وقع لأبي عمرو في الاختلاس ، والله أعلم .

(١) زيادة من ( ج ) ، وبها يستقيم النص .

(٢) السكاكي هو : يوسف بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب سراج الدين الخوارزمي ، إمام في العربية ، والمعاني ، ... له مفتاح العلوم . توفي سنة ٦٢٦ هـ .

عن البغية ٣٦٤/٢ ، وانظر مقدمة المفتاح ( و ) .

وانظر رأيه في مفتاح العلوم ص ١٩٩ .

(٣) الإيضاح ص ٧٥ ، عروس الأفراح ٣٧٣/١ .

(٤) تحفة الغريب ١/ل ٩٤/ب .

(٥) كتاب المطول ص ١٢٩ ، وحاشيته على الكشف .

(٦) في ( ج ) « يرجع » .

(٧) زيادة يتميز بها النص .

(٨) زيادة يتميز بها النص .

(٩) يوسف ، آية ( ٩٠ ) . وبعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

قرأ قُتِلَ « يتقي » بإثبات الياء وصلأ ووقفأ . والباقون بحذفها فيهما .

السبعة ص ٣٥١ ، والبحر ٣٥٢/٥ ، والدرّ المصون ٥٥٢/٦ .

(١٠) المغني ص ٦٢١ .

**قوله تعالى :** ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ... ﴿الآية [ ٨١ ]﴾<sup>(٢)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى <sup>(٣)</sup> - في مواضع :

**في حرف « اللام »** لما أن تكلم على « لام » التعليل<sup>(٤)</sup> ، فذكر أموراً ، ثم قال : ( وقراءة حمزة<sup>(٥)</sup> : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ الآية .

أي : لأجل إيتائي بعض الكتاب ، ثم لحىء الرسول ﷺ ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لُتُؤْمِنَ بِهِ﴾ .  
قال : ( فما مصدرية ، واللام للتعليل ، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظروف ، كما قال الأعشى :

... ، ... ، ... ، ... ، عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ<sup>(٦)</sup>

ويجوز كون « ما » موصولاً اسمياً .

قال : فإن قلت : فأين العائد في الجملة المعطوفة في قوله : ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ ؟

(١) ما بين المعرفين زيادة من ( ح ) . وفيها « آتيناكم » .

(٢) وبعدها : ﴿ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لُتُؤْمِنَ بِهِ وَلَنَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ .

(٣) « تعالى » ليست في ( ح ) .

(٤) المغني ص ٢٧٦ .

(٥) قرأ العامة ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام ، وتخفيف الميم .

وقرأ حمزة على كسر اللام . انظر السبعة ص ٢١٣ ، والحجة ٦٢/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والبحر المحيط ٥٠٩/٢ .

(٦) قطعة من بيت من الطويل ، وقامه :

رَضِيعَتِي لِبَنَانٍ لِّدُنِّي أَمْ تَقَاسِمَا ۝ بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

انظر : ديوان الأعشى ص ٣٨٢ ، والجمال للزجاجي ص ٧٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والصاحي ص ٢٣٥ ، والخليل ص ١٠٤ ، والإنصاف ٤٠١/١ ، واللسان ( عوض ) ، وشرح أبيات المغني ٢٧٧/٢ ، ٣٢٧/٣ ، ٢٤٦ ، والخزانة ١٣٨/٧ ، ١٤٣ ، والمعجم المفصل ٥٩١/٢ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٨/٣ ، وابن يعيش ١٠٧/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٣ ، والارتشاف ١٧٨٧/٤ .

ويروى في الإنصاف بجر « ندي » ونصبها . و « عوض » تروى بالضم والفتح في الصاحي ، وشرح المفصل .

والبيان : بالكسر لبن المرأة . و أسحم داج : الليل . وعوض : الدهر . وقيل فيها غير هذا .

قال : الجواب : إِنَّ ﴿ مَا مَعَكُمْ ﴾ هو نفس ﴿ مَا أَتَيْتُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فكأنه قيل : « مصدق له » <sup>(٢)</sup> .

قال : وقد يضعف هذا لقلته في نحو قوله :

..... ، ..... ، ..... ، ..... ، وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ <sup>(٣)</sup>

وقد يترجح بأنَّ الثواني يتجاوز فيها ، ويتسامح كثيراً .

قال : ( وأما قراءة الباقيين بالفتح ؛ فاللام لام التوطئة ، و « ما » شرطية .

أو « اللام » للابتداء ، و « ما » موصولة / أي الذي آتيناكموه ، وهي مفعولة على الأول ، ومبتدأ على الثاني ... ) <sup>(٤)</sup> .

**الموضع الثاني :** في « من » الزائدة لما أن ذكر عن الكوفيين أنهم لا يشترطون تقدم نفي ،

أو ما أشبهه <sup>(٥)</sup> .

قال : ( وخرج الكسائي على زيادتها : [ قوله ﷺ ] <sup>(٦)</sup> : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ » <sup>(٧)</sup> .

(١) في النسختين « آتيناكم » ، وهي قراءة نافع . السبعة ص ٢١٤ ، والكشف ٣٥١/١ ، والنشر ٣٥١/١ . وزاد في المبسوط أبا جعفر ص ١٤٦ .

(٢) في الأصل : قال : « مصدقاً له » .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، ينسب لمجنون بني عامر ، وليس في ديوانه ، وصدره :

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ☉

وقد جاء منسوباً له في شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٤ .

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/١ ، والارتشاف ٩٩٨/٢ .

(٤) المغني ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٥) المغني ص ٤٢٨ .

(٦) زيادة يتميز بها النص .

(٧) أخرجه البخاري في باب اللباس ( ٥٦٠٦ ) ، ولفظه : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ » . البخاري

٢٢٢٠/٥ .

ومسلم في كتاب اللباس ( ٢١٠٩ ) ، ولفظه بدون « مِنْ » . مسلم ١٦٧٠/٣ .

وابنُ جَنِّي قراءة بعضهم : ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ﴾ <sup>(١)</sup> بتشديد «لَمَّا» <sup>(٢)</sup> ، قال : «وأصله «لن ما» أدغم ، ثُمَّ حذفت ميم «من» ، ثُمَّ ذكر عن الجمهور تأويل ذلك <sup>(٣)</sup> .

**الموضع الثالث :** في الجزء الثاني في الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها ، وذلك

أنَّهُ قال <sup>(٤)</sup> :

( وقع لمكِّي <sup>(٥)</sup> ، وأبي البقاء <sup>(٦)</sup> وهم في جملة الجواب ، فذكرَ وهم أبي البقاء في الآية الكريمة ، قال : « فإنه قال في قراءة مَنْ فَتَحَ اللام : «يجوز في «ما» أن تكون موصولة مبتدأ ، والخير إمَّا مِنْ كِتَابٍ ﴾ أي : للذي آتيناكموه <sup>(٧)</sup> من الكتاب ، أو : ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ .

قال : ( واللام جواب القسم ) .

قال : ( لأنَّ أخذ الميثاق قسم ، و ﴿جَاءَكُمْ﴾ عطف على ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ ، والأصل «ثُمَّ جَاءَكُمْ به» فحذف عائد «ما» ، والأصل «مصدق له» ثُمَّ ناب الظاهر عن المضمَر . أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به «مع» .

قال : ويجوز أن تكون شرطية ، واللام موطئة ، وموضع «ما» نصب على المفعول الأول ، والمفعول الثاني ضمير المخاطبين .

و ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ مثله ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ في قوله : ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ <sup>(٨)</sup> ( ... ) <sup>(٩)</sup> .

(١) في النسختين : «آتيناكم» .

(٢) في المحتسب ١٦٤/١ قراءة الأعرج ، وفي الكشف ٤٤١/١ ، وتفسير الفخر ٢٧٥/٣ سعيد بن جبير ، وزاد في البحر ٥٠٩/٢ الحسن . وفي الدرر المصون ٢٨٤/٣ سعيد بن جبير والحسن .

(٣) المحتسب ١٦٤/١ ، وانظر البحر ٥٠٩/٢ .

(٤) المغني ص ٥٣٢ .

(٥) النشر ٣٥٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٣/١ ، عند آية الأنعام ( ٥٤ ) .

(٦) التبيان ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ .

(٧) هكذا في النسختين ، والذي في المغني «آتيناكموه» .

(٨) البقرة ، آية ( ١٠٦ ) .

(٩) التبيان ٢٧٦/١ .

قال الشيخ : وفيه أمور :

الأول : إجازته <sup>(١)</sup> أن يكون من ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ خيراً ، وفيه الإخبار عن الموصول قبل الكمال في الصلة ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ عطف على الصلة .

الثاني : تجويزه كون ﴿ لَتُؤْمِنَنَّ ﴾ خيراً ، يقتضي أن يكون له محلّ ، وكونه جواب قسم لأخذ الميثاق ، « يقتضي » <sup>(٢)</sup> لا محلّ له .

قال : ( وحقه أن يكون <sup>(٣)</sup> جواباً لقسم محذوف ، والجميع خير ) .

ثمّ اعتذر الشيخ عنه بأن قال : ( قد يُقال : إنّما أراد بقوله : « لأنّ اللام جواب قسم » لأنّ أخذ الميثاق دالٌّ على جملة قسم مقدّرة ، ومجموع الجملتين الخير ... ) <sup>(٤)</sup> .

قال : ( وإنّما سمّي ﴿ لَتُؤْمِنَنَّ ﴾ خيراً ؛ لأنّه الدالّ على المعنى بالأصالة ، لا أنّه وحده هو الخير بالتحقيق ، وأنّه <sup>(٥)</sup> لا قسم مقدّر ) .

ثمّ قال : ( وقد يُقال : لو أراد هذا لم ينحصر الدليل فيما ذكره <sup>(٦)</sup> ؛ لأنّ المضارع المفتوح باللام المؤكّد بنون التأكيد <sup>(٧)</sup> اتّفق على أنّه وحده دالّ على القسم ، وإن لم يكن معه أخذ الميثاق مذكوراً ... ) <sup>(٨)</sup> .

ثمّ قال : الوهم الثالث : أنّه جوّز كون الضمير المفرد عائداً إلى شيئين ، فإنّ ضمير « استقر » عائداً إلى الموصول ، فكيف يصحّ عوده على المبتدأ ؟ ) <sup>(٩)</sup> .

الرابع : أنّه جوّز حذف العائد المجرور مع عدم جرّ الموصول .

قال : ( فإن قيل : لعله اكتفى بكلمة ﴿ بِهِ ﴾ الثانية ؟

(١) في ( ح ) « إجازة » ، والعبارة قلقة . وعبارة المغني : إجازة كون ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ خيراً ، فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ، ...

(٢) في الأصل « يقتضي » ، والصواب ما أثبت من ( ح ) .

(٣) في ( ح ) « أن يقدره » .

(٤) المغني ص ٥٣٣ .

(٥) في ( ح ) « ولا أنّه » وما أثبت موافق لما في المغني .

(٦) في ( ح ) « ذكر » .

(٧) في الأصل « بالتون » ، وما أثبت من ( ح ) .

(٨) المغني ص ٥٣٣ .

(٩) المغني ص ٥٣٣ .



قيل : كيف ، وهو قد جَوَّزَ على هذا الوجه جَعَلَ [ الضَّمير ] <sup>(١)</sup> عائداً على الرسول لا إلى « ما » ... ؟

**الخامس :** أَنَّهُ سَمِيَ مَفْعُول ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ وهو الضَّمير [ مفعولاً ] <sup>(٢)</sup> ثانياً ، وهو أَوَّل <sup>(٣)</sup> .

**الموضع الرابع :** في اللام الزائدة غير العاملة ، فذكر لها أمثلة ، ثُمَّ قال <sup>(٤)</sup> :

الرَّابِع : ( اللام الدَّاخِلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ ما بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثُمَّ تُسمَّى اللام المؤذنة بالقسم ، والموطئة .. ) .

ثُمَّ ذكر آيات ذكرناها في محلِّها ، ثُمَّ قال :

( وعلى هذا فالأحسن في الآية أَنَّ « اللام » لا تكون موطئة ، و « ما » شرطية ، بل للابتداء ، و « ما » موصولة . لَأَنَّهُ حَمَلٌ على الأكثر ... ) .

**قال الفقير إلى ربه :** ما ذكره <sup>(٥)</sup> الشَّيْخ في الموضع الأوَّل في توجيه قراءة حمزة هو قول الزَّخَشَرِيِّ <sup>(٦)</sup> .

**وقوله :** ( وتعلَّقت ) [ إلى آخره ] .

أشار بذلك إلى سؤال أوردَ على الزَّخَشَرِيِّ ، وهو أَنَّ لامَ الجواب لها الصِّدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فأجاب الشَّيْخ بما رأيتَ ، والبيت المشار إليه معلوم ، وأوَّله :

رَضِيعِي لِإِنِّ ثَدِي أَمْ تَخَالَفَا

بِأَسْنَحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

**قُلْتُ :** وهذا الجواب قال به بعضهم ، وهو خلاف مذهب الجمهور <sup>(٧)</sup> ، وقد تقدَّم للشَّيْخ في

(١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٣) المغني ص ٥٣٤ .

(٤) المغني ص ٣١١ .

(٥) في ( ج ) « ما ذكر » .

(٦) الكشاف ٤٤١/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ ، ٤١٢/٢ ، ومجاز القرآن ١٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣ ، والحلل ص ١٠٩ ، وشرح التسهيل ٢١٨/٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٩٤٧/٢ ، والارتشاف ١٧٨٧/٤ ، والمساعد ٣٢٧/٢ .

فصل « إذ » الرَّدُّ على ابن الحاجب في هذا المعنى <sup>(١)</sup> ، وقال له :

( إنَّ مثل هذا لا يخرِّج عليه الكتاب العزيز ، فكيف سلَّم ذلك هنا ؟ ) <sup>(٢)</sup> .

قوله : ( ويجوز أن تكون « ما » موصولة ) [ إلى آخره ] .

بهذا أعربه أبو حيَّان <sup>(٣)</sup> .

وما أورده المصنّف من السؤال أجاب / غيره عنه بأنَّ العائد محذوف مجرور <sup>(٤)</sup> . أي : ( جاءكم

به ) .

[ قال ] <sup>(٥)</sup> قال أبو البقاء : ( لدلالة ما بعده عليه ) <sup>(٦)</sup> .

قلتُ : ذكر هذا أبو البقاء في قراءة فتح اللام ، ولا فرق ، ولم يضعّف أحدٌ فيما رأيْتُ من المعربين هذا الجواب بأنَّ شروط حذف العائد المجرور لم تتوفّر ، وهو حقيق بالرَّدِّ ، ولعلَّ الشَّيخَ إنَّما عدل عنه إلى ما ذكر من الجواب لضعفه عنده .

وقد تعرَّض الشَّيخُ للرَّدِّ على أبي البقاء في الجزء الثاني <sup>(٧)</sup> ، استحضرتُه بعد الكتب لهذا الموضوع .

وقوله : ( يتسامح في الثواني كثيراً ) <sup>(٨)</sup> .

قلتُ : هذه طريقة ابن عصفور أنَّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل <sup>(٩)</sup> ، إلَّا أنَّ الشَّيخَ في غير هذا الموضع لم يعض على ذلك ، وإنَّ كان قد بَوَّب فصلاً على ذلك في آخر تأليفه <sup>(١٠)</sup> .

قوله : ( وأمَّا قراءة ) <sup>(١١)</sup> [ إلى آخره ] .

(١) الأمالي النحوية ١/٣٣ ، ٣٤ .

(٢) المغني ص ١١٤ ، ذكره ابن هشام إجمالاً ، وفصل القول فيه في فصل « إذا » ص ١٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٢/٥١١ ، وجاء في التبيان ١/٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٤) لعله المفهوم من نصِّ الكتاب ٣/١٠٧ ، وانظر الدرّ المصون ٣/٣٨٩ .

(٥) زيادة يتطلّبها النص .

(٦) التبيان ١/٢٧٦ .

(٧) المغني ص ٥٣٢ .

(٨) المغني ص ٢٧٧ .

(٩) المقرب ١/٢٦٢ ، وضرائر الشعر ص ١٩١ .

(١٠) المغني ص ٩٠٩ ، وانظر التصريح ٤/٣١١ .

(١١) المغني ص ٢٧٧ .

قُلْتُ: هذه القراءة حصلوا فيها أربعة أعراب (١)، وأظهرها هذان الإعرابان اللذان ذكر الشيخ .

فإن قُلْتُ: إذا قلنا بالموصولة في هذه القراءة ، فالمعطوف أيضاً لا رابط فيه (٢) .

قُلْتُ: الجواب ما ذكر الشيخ أولاً ، أو (٣) العائد محذوف على ما ذكر غيره .

قوله : ( « ما » شرطية ) (٤) [ إلى آخره ] .

اجتمع في الآية على هذا التأويل شرط ، وقسم ، فالجواب للمتقدم منهما على الصحيح ، ووقع في

كلام بعضهم تفصيل لا يظهر (٥) ، وعليه مضى صاحب الأمالي ، فانظره (٦) .

إلا أنهم قالوا : إذا تقدم ما يطلب الخير ، فإنه يتعين أن يكون الجواب للشرط على ما نص عليه في

التسهيل (٧) ، أو يختار على ما نص عليه ابن عصفور (٨) ، وسر ذلك أشار إليه ابن مالك في

شرحه (٩) ، فانظره .

ووقع للزخشري هنا أن الجواب سد مسد الجواين (١٠) . قال الدماميني : ( فهو (١١) مشكل .. ) (١٢) .

قُلْتُ: ما أشار إليه من الإشكال أشار إليه أبو حيان ، وبينه بأنه يلزم أن يكون له محل ،

ولا محل له (١٣) .

قُلْتُ: وليس يعني الزخشري أنه جواب لهما معاً حتى يورد عليه ما ذكروا من الإشكال ، بل

(١) جمع المعرب فيها خمسة أوجه . الدرّ المصون ٢٨٤/٣ .

(٢) في الأصل « فيها » .

(٣) في (ج) « والعائد » بدون « أو » .

(٤) المغني ص ٢٧٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٥٥/١ ، والكشاف ٤٤١/١ .

(٦) الأمالي النحوية ٦٤/١ .

(٧) التسهيل ص ١٥٣ .

(٨) شرح الجمل ٥٢٩/١ ، ٥٣٠ .

(٩) شرح التسهيل ٢١٦/٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢ .

(١٠) الكشاف ٤٤١/١ .

(١١) في (ج) « وهو » بالواو .

(١٢) تحفة الغريب ١/١ ل ٧٩/ب .

(١٣) البحر المحيط ٥١١/٢ .

عندي أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي اللَّفْظِ أَحَدَ الْجَوَابِينَ ، وَقَدْ تَمَّ الْمَعْنَى . وَإِنْ رَاعَيْتِ الصَّنَاعَةَ ، فَتَمَّ مَقْدَرُ <sup>(١)</sup> ،  
وَالْعَجَبُ مِنَ الصَّفَاقْسِيِّ هُنَا لَمْ يَجِبْ بِهَذَا مَعَ كَوْنِهِ أَجَابٌ بِمَا ذَكَرْتَ عَنِ الزَّخْمَشَرِيِّ فِي أَوَّلِ الْأَنْعَامِ <sup>(٢)</sup> ،  
لَمَّا اعْتَرَضَ الْمُعَرِّبُ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ، فَانْظُرْهُ <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ « مَا » مَوْصُولَةً ، فَخَبِّرْهَا الْقِسْمَ ، وَالْجَوَابَ ، وَيَكُونُ فِيهَا رَدٌّ عَلَى ثَلَاثِ الْمَانِعِ  
لَوْ قُوعِ الْقِسْمِ خَيْرًا <sup>(٥)</sup> ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِنَظِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ <sup>(٦)</sup> ، نَاقِلًا الرَّدَّ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ <sup>(٧)</sup> ، وَهِيَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

فَإِنْ قُلْتُ : وَأَيْنَ غَفَلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ؟

قُلْتُ : هَذِهِ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةٌ لِلشَّرْطِيَّةِ ، وَالْمَوْصُولِيَّةِ ، فَلَا تَصْلُحُ لِلرَّدِّ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا ابْنُ مَالِكٍ  
بِخِلَافِ آيَةِ ابْنِ مَالِكٍ <sup>(٩)</sup> ، فَإِنَّهَا قَوِيَّةٌ فِي الرَّدِّ ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْنُفُ ذَكَرَ فِيهَا تَأْوِيلًا زَعَمَ أَنَّهُ لَطِيفٌ ،  
وَهُوَ عِنْدِي ضَعِيفٌ ، فَانْظُرْهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي <sup>(١٠)</sup> .

قُلْتُ : هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَحَذَفَ مِنْ لَفْظِهِ مَا لِلنَّاضِرِ فِيهِ بِحِثِّ ، فَإِنْ  
بَعْضُ عِبَارَتِهِ فِيهَا انتِقَادٌ .

### وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي :

فَمَا نَقَلَ <sup>(١١)</sup> عَنْ ابْنِ جَنِّي يَعْنِي فِي قِرَاءَةِ مَنْ شَدَّدَ « لَمَّا » وَهِيَ قِرَاءَةُ شَاذَّةٌ <sup>(١٢)</sup> .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٥١١/٢ .

(٢) آيَةُ رَقْمِ ( ١٢ ) .

(٣) انْظُرْ : الْكَشَافَ ٨/٢ ، وَالْمَجِيدَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ١٤١/١ ب .

(٤) لَمْ أَجِدْ رَدَّ الْمُعَرِّبِ عَلَى الصَّفَاقْسِيِّ ، وَانْظُرِ الذَّرَّ الْمَصُونِ ٥٤٩/٤ ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثَ عَنْهَا ص ٣٨٦ مِنَ الْبَحْثِ .

(٥) انْظُرْ رَأْيَ ثَعْلَبٍ فِي التَّسْهِيلِ ص ٤٨ ، وَشَرْحَهُ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٠٩/١ ، وَالْإِرْتِشَافَ ١١١٥/٣ ، وَالْمُسَاعَدَ ٢٣٠/١ .

(٦) الْمَغْنِي ص ٥٣١ .

(٧) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٠٩/١ .

(٨) الْعَنَكُوتُ ، آيَةُ ( ٥٨ ) .

(٩) الَّتِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٠٩/١ ، آيَةُ النَّحْلِ ( ٤١ ) .

(١٠) الْمَغْنِي ص ٥٣١ .

(١١) فِي ( ج ) « نَقَلَهُ » .

(١٢) رَاجِعْ تَخْرِيجَهَا فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ .

وأحسن منه أن تكون «لما» بمعنى «حين» على قول (٣).

(٥) وَكَسَّرُ لَمَّا فِيهِ ، ... .. ⊕ ... .. ، ... .. ، ... .. اليست

وما ذكر الشيخ من الاعتذار عنه قريب ، ومعارضته للاعتراض <sup>(١٠)</sup> بقوله : ( وقد يُقال : لو

(١٠) في الأصل: « للاعتذار » .

أراد ... (١) [ إلى آخره ] لا تصح ؛ لأنَّ الشَّيء يكون عليه دليلاً ، غاية الأمر أنَّه اكتفى بأحد الدليلين عن الآخر ، وسكت عنه ، وسكوته عنه لا ينفي كونه دليلاً (٢) .

والاعتراض الثالث ظاهر .

والاعتراض الرابع قد تقدّم أنَّه ظهر لي ، ووقفت عليه بعد ذلك (٣) .

وما ذكر الشيخ من السؤال لا يُحتاج إليه ، فإنَّ في لفظه ما ينفيه .

وأما الخامس فهو غلط من أبي البقاء ظاهر (٤) .

فإنَّ قُلْتُ : هذه (٥) الاعتراضات يُردُّ على الشيخ بعضها ؛ لأنَّه أعرب « ما » موصولة مبتدأ ، أو شرطاً ، كما قال أبو البقاء كما رأيت في الموضع الأوَّل .

قُلْتُ : لا يردُّ عليه شيء ؛ لأنَّه لم يعين الخبر ، وما جاءت أكثر هذه الاعتراضات إلّا من تعيين أبي البقاء الخبر ، والله درُّ الشيخ في استحضار هذه الردود في الآية الكريمة ، والله سبحانه الموفق (٦) .

وتأمل كلام أبي حيَّان هنا مع كلام الشيخ ، فإنَّ فيه ما يقبل البحث . [ والله سبحانه الموفق ] (٧) .

**قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ [ ٨١ ] .**

ذكرها في الحروف التي لا تتعلّق ، وبين أنَّ اللام المقويّة مثل الآية يصحّ فيها التعلّق ؛ لِما تحيل في العامل من الضّعف ، انظره (٨) ، وقد قدّمنا نظير ذلك في البقرة (٩) .

(١) المغني ص ٥٣٣ .

(٢) قال الدسوقي في الحاشية ٤٥٤/٢ : « هناك دليل قاطع دالّ على القسم ، وهو اللام والتوكيد بالنون ، بخلاف ما ذكره ، فإنَّه دليل ظنيّ » .

(٣) انظر ما سبق ص ١٥٤ .

(٤) انظر البحر المحيط ٥٠٩/٢ ، والدّر المصون ٢٨٦/٣ .

(٥) في الأصل « هذا » وما أثبت من ( ج ) .

(٦) « والله سبحانه الموفق » ليست في ( ج ) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٨) التي في المغني آية البقرة ( ٩١ ) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ .

(٩) الجمع الغريب ١ / ٣٥ / ب .

**قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ ﴾ [ ٨٣ ] <sup>(١)</sup>.**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الهمزة » لما أن تكلم على أن لها صدر الكلام <sup>(٢)</sup> ، واستدل على ذلك بتقدمها على حرف العطف ، وذكر مذهب الجماعة ، ومذهب الزمخشري في ذلك ، ثم إنه قال : ( وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقول الجماعة ) <sup>(٣)</sup> .

وذكر المواضع ، ثم قال : ( وجوز الوجهين في موضع ، فذكر هذه الآية ، قال : ( فإنه قد قال : دخلت الهمزة للإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسّطت الهمزة بينهما ) .

قال : ( ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : « أتتولّون ، فغير دين الله تبغون » ... ) . قلت : ذكر الشيخ هنا آيات ، فلنؤخر الكلام عليها محلّها <sup>(٤)</sup> ، ونذكر هنا من كلامه ما هو مشترك بين الآيات التي أشار إليها ، والحاصل من كلامه أن الجمهور يقدّرون الهمزة معطوفة على ما قبلها ، إلا أنها تقدّمت على العاطف ؛ لأنّها لها صدر الكلام <sup>(٥)</sup> .

وقال جماعة أولهم الزمخشري : إنّ الهمزة في المواضع المذكورة في محلّها ، وإنّ العطف على جملة مقدّرة بينها ، وبين العاطف بحسب ما يدلّ عليه السياق <sup>(٦)</sup> .

قال الشيخ : ( يضعف قولهم ما فيه من التكلف ؛ لأنهم ادّعوا حذف الجملة ، فإنّ أجيب عن هذا بأن يُقال : يقابله تقدّم بعض المعطوف ، فيقال : ما ادّعاه الجمهور أسهل ؛ لأنّ التجوّز فيه أقلّ لفظاً ) .

قال : ( مع أنّ في هذا التجوّز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء ؛ لأنّ الهمزة أصلها التصدّر <sup>(٧)</sup> ... )

قال : ( ويضعف أيضاً قولهم بعد اطراد ذلك في قوله : ﴿ أَفَمَنْ هُوقَاتُمْ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ) <sup>(٩)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿ يَتَّبِعُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٤ .

(٣) المغني ص ٢٣ ، وانظر الكشاف ٩٨/٢ .

(٤) منها آية الأعراف ( ٩٥ ) ، وسيأتي الحديث عنها ص ٤٨٥ من البحث . وآية الواقعة ( ٤٧ ) . انظر الجمع الغريب ٨٢/٢ ب .

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والدّر المصون ٣٢٨/١ .

(٦) الكشاف ٤٤١/١ .

(٧) في ( ج ) « الصدر » .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٩) الرّعد ، آية ( ٣٣ ) .

[ قُلْتُ : قال ابن الصائغ : « قوله : أولهم الزمخشري » ليس كذلك ، بل وقع في كلام المازني ما يقتضي أنه قال <sup>(١)</sup> كذلك ] <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : وهذا الاعتراض فيه نظر ؛ لأنه فهم أن الأولية [ في ] <sup>(٣)</sup> التقدّم في الزمان ، وليس كذلك ؛ لجواز أن يكون أولهم فيما رأى <sup>(٤)</sup> .

قال : ( وقوله : لأنّ التجوّز فيه أقلّ لفظاً ) [ إلى آخره ] .

قال : يعارضه أنّ المتجوّز فيه حرف ، والحروف لا تحتل ذلك ) .

قُلْتُ : الحروف لا تجوّز فيها فيما يتعلّق بالعمل ، وأمّا تقديمها عن محلّها ، أو تأخيرها ، فلا أكثر من ذلك فيها ، ولو لم يكن إلّا لام الابتداء الداخلة على خبر « إنّ » فإنهم قالوا : إنّ أصلها أن تكون مقدّمة ، فأخّرت لمعنى ذكره <sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك ، فكيف يقول : الحروف لا يجوز فيها ذلك <sup>(٦)</sup> ؟ وهذه المعارضة لا أضعف منها .

قال : ( قوله : مع ما في هذا الوجه من التنبية ) .

قال : يعارضه ما في الآخر من الاختصار ، [ ... ] <sup>(٧)</sup> وغير ذلك ) <sup>(٨)</sup> .

قُلْتُ : المصنّف أشار إلى تنبيه يختصّ بالحرف ، وهذا كثيراً <sup>(٩)</sup> ما يراعيه <sup>(١٠)</sup> أهل النحو ، والمعتزّ أشار إلى ما يعتبره أهل البيان ، فأين الاعتبار من الاعتبار ؟ والذي يحسّ المحلّ ما قاله الشّيخ - رحمه الله -

(١) لم أتمكّن من الوقوف على رأي المازني ، والمصادر تنسب هذا للزمخشري . وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٦٢ ، والجنى الداني ص ٣١ .

ولم أتمكّن من الوقوف على قول ابن الصائغ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٤٢/١ .

(٥) هو التوكيد .

(٦) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٢٩ ، والاتشاف ٣/ ١٢٦٢ ، والجنى الداني ص ١٢٨ ، والمساعد ١/ ٣١٩ .

(٧) في ( ج ) طمس بمقدار كلمة .

(٨) لعلّ هذا لابن الصائغ .

(٩) في ( ج ) « كثير » .

(١٠) في ( ج ) « يراعيه » .



واشتغل الدماميني بالناقشة في لفظ / الشَّيْخ في قوله : ( ثُمَّ تَوَسَّطْتَ ) وانتقد بما لا طائل تحته <sup>(١)</sup> ، فانظره <sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وَلْتَعَذَّرْ ذَلِكَ ) [ إلى آخره ] .

قال ابن الصَّائغ : ( لا يلزم من تعذره عليك تعذره على غيرك ؛ لإمكانه عند غيرك ، فيكون التقدير : « أيتنفي المدبر ، فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت » <sup>(٣)</sup> لا يمكن ذلك ، بل المدبر قائم ... ) <sup>(٤)</sup> ثُمَّ دعا بتيسير الفهم والعلم .

قُلْتُ : هذا كله تهويل ، ودعاؤه بتيسير الفهم يلوح عليه التعريض بالشيخ ، وأين الثرى من الثريا ... ؟

ثُمَّ ما غاص عليه في زعمه خرج به عن الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ ، فَإِنَّ جُمْلَةَ ما ذكر من الآي ، فالتقدير فيها عند أهل هذا القول لم يوقع تغييراً <sup>(٥)</sup> في الجملة المعطوفة بوجه . وهو قد غيَّر التركيب إلى تركيب آخر ، وكفى به ذلك .

ولم يعنِ الشَّيْخُ أَنَّهُ لا يتأتى ذلك أصلاً ، فَإِنَّ هذا لا يفهمه أحدٌ ، بل لا يتأتى كما ذكروه من بقاء الجملة المعطوفة على حالها .

هذا الذي ينبغي أن يفهم عن الشَّيْخ - رحمه الله عليه - <sup>(٦)</sup> وما يشكُّ أَنَّ له اليد الطُولى ، وكلَّ منصف يُقرُّ بذلك ، وحاله أجلى من هذا كله ، وما يُنازع أَنَّ بعض كلامه قابل للبحث ، بل الإنسان محلَّ النسيان .

وقد صدر بهذا أول كتابه فقال : ( وَإِنَّ الجواد قد يكبو ، وَإِنَّ الصَّارِمَ قد ينبو ) <sup>(٧)</sup> - رحمه الله ونفعه بما علِمَ وعِلِمَ -

(١) تحفة الغريب ١/٥٠ ب .

(٢) في ( ح ) « انظره » بدون الفاء .

(٣) « بما كسبت » ليست في ( ح ) .

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على شيء من آثاره .

(٥) في ( ح ) « تفسيراً » والصواب ما أثبت .

(٦) في ( ح ) « رحمه الله » .

(٧) المغني ص ١٣ .

فَإِنْ قُلْتَ : ما وقع للجماعة وللزُّخْشَرِيِّ في هذه الآيات يلزم عليه أن يكون من عطف الخير على الإنشاء ، وهو لا يُجِيزُهُ <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ أكثر هذه الآي الهمة فيها للإنكار ، وهي إذا كانت للإنكار ليس فيها إنشاء ، نعم إن وقعت في بعض المواضع على معناها يلزمها <sup>(٢)</sup> ذلك .

فَإِنْ قُلْتَ : هل يتلخَّص من كلام الزُّخْشَرِيِّ ، ثلاثة أقوال في المواضع الَّتِي عدَّدها الشَّيْخ ، أو يكون جرى في ذلك على مذهب الجمهور ؟

قُلْتُ : لا يصحَّ إثبات القول إلا بالتصريح به ، لا بالاحتمال ، فلعلَّه أجرى الآية على مذهب الجمهور ، والله أعلم .

### قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَتَيْنَا بِهِ ﴾ [ ٩١ ] .

ذكرها في حرف جواب الشرط ، فذكر آيات منها هذه <sup>(٣)</sup> ، أي ما تقبل منه ، وهو جلي ، ولم يشر الشَّيْخ — رحمه الله — إلى ما في هذه الآية ، وفيها أبحاث من كلام الزُّخْشَرِيِّ ، وغيره <sup>(٤)</sup> ، فانظرها <sup>(٥)</sup> .

### قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ ﴾ الآية [ ٩٢ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها الشَّيْخ — رحمه الله [ تعالى ] <sup>(٧)</sup> . في مسائل الموصول ، إذا قُلْتَ : ( أعجبني ما صنعت ) يجوز فيه كون « ما » بمعنى الذي ، وكونها نكرة موصوفة <sup>(٨)</sup> .

قال : ( وعليها فالعائد محذوف ) .

قال : ( وكونها مصدرية ، فلا عائد ) .

(١) المغني ص ٦٢٧ ، وليس فيه صريح منع .

(٢) في الأصل « يلزمك » وما أثبت من ( ح ) .

(٣) المغني ص ٨٢٩ .

(٤) انظر : الكشف ٤٤٣/١ ، والبحر المحيط ٥٢٠/٢ ، والذَّر المصون ٣٠٦/٣ .

(٥) في ( ح ) « انظرها » بدون الفاء .

(٦) وبعدها : ﴿ حَتَّى تَفْقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٨) المغني ص ٧٣٧ .

ثُمَّ قَالَ : ( ونحو ﴿ حَتَّى تُتَفَقَّهُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ) يحتمل الموصولة ، والحرفية ، دون المصدرية ؛ لأنَّ الحجة لا يُنْفَقُ منها ، فَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى تَأْوِيلِ ذَلِكَ بِالمصدر وتأويل المصدر بالمفعول فقد تعسَّفت من غير حُجُوجٍ إِلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا عَنْ أَبِي حَيَّانٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُنْكَرُ « مَا » النكرة الموصوفة <sup>(١)</sup> ، وتأوَّلَ ما يُوْهِمُ ذَلِكَ ، وَرَدَّهُ <sup>(٢)</sup> الشَّيْخُ عَلَيْهِ ، فَاَنْظُرْهُ .

وذكرها أيضًا في القاعدة السابعة من الباب الثامن ، لما أَنَّ ذَكَرَ أَنَّ اللَّفْظَ قد يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَذَلِكَ الْمَقْدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ <sup>(٣)</sup> ، فَذَكَرَ أَمُورًا ، ثُمَّ قَالَ : ( وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي الْآيَةِ : « يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ كَوْنُ « مَا » مَصْدَرِيَّةً ، وَالْمَصْدَرُ فِي تَأْوِيلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ » <sup>(٤)</sup> ... ) .

قَالَ : ( وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ أَبِي عَلِيٍّ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ ) <sup>(٥)</sup> .

[ قُلْتُ ] <sup>(٦)</sup> : وَذَكَرَهَا أَيْضًا فِي حَرْفِ « مِنْ » وَأَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ ، وَعِلَامَتُهَا أَنْ يَسُدَّ « بَعْضُ » مَسَدَهَا <sup>(٧)</sup> .

قَالَ : ( كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْآيَةِ ) <sup>(٨)</sup> .

قُلْتُ : أَمَا قَوْلُهُ : ( أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ ) [ إِلَى آخِرِهِ ] . فَاحْتِمَالُ مَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ .

وَقَوْلُهُ : ( وَكَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً ، فَلَا عَائِدَ ) .

يَعْنِي عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ <sup>(٩)</sup> ، وَاحْتِمَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ خِلَافًا لِأَبِي حَيَّانٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ،

(١) انظر : البحر المحيط ٥٢٤/٢ .

(٢) في ( ح ) « رَدُّ » بِدُونِ « الْهَاءِ » .

(٣) المغني ص ٩٠٧ ، ٩٠٨ .

(٤) التبيان ٢٧٩/١ ، وانظر رأي أبي عليٍّ في الحليَّات ص ١٨٣ .

(٥) المغني ص ٩٠٨ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) المغني ص ٤٢٠ .

(٨) قرأ ابن مسعود : « حَتَّى تُتَفَقَّهُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ » .

انظرها في البحر المحيط ٥٢٤/٢ .

وفي الدرّ المنثور ٣١٠/٣ : « وَهَذِهِ عِنْدِي لَيْسَتْ قِرَاءَةً ، بَلْ تَفْسِيرٌ مَعْنَى » .

(٩) انظر : الجنى الداني ص ٣٣٢ .

فإنه قال : ( لم يسمع ذلك ) <sup>(١)</sup> ، وقد أشرنا إلى كلامه في البقرة <sup>(٢)</sup> ، وما ذكر في الآية صحيح .

وذكر أبو البقاء احتمال أن تكون نكرة موصوفة .

قلتُ : وتأمل كلام الشيخ في قوله : ( يحتمل الموصولة ، والحرفية دون المصدرية ) .

ما يعني بهذه الحرفية في كلامه ؟

[ ولم يذكر ذلك غيره ، وكذا وجدته في نُسختين ، ولعله تصحيف ، ولعله قصد « ما » المهيئة <sup>(٣)</sup> ،

وتأمل المعنى على هذا التقدير ، ولو قال : الموصوفة ، لكان أحسن ، وذكره أبو حيان <sup>(٤)</sup> ] <sup>(٥)</sup> .

ولم يذكروا هنا المهيئة ، ولا الكافة ، وحمله على ذلك بعيد ، وقد ذكر ابن الشجري في قول

الشاعر :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ / الْكَبْشَ ضَرْبَةً <sup>(٦)</sup> ⊗

أَنَّ « ما » كافة [ للبنا ] <sup>(٧)</sup> وردَّ عليه لاحتمال المصدرية ، ووجد في نُسخ ( الموصوفة ) وهو

الصواب .

وقوله : ( وقد تعسَّفت من غير محوج إلى ذلك ) .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٩/١ ، ٥٢ .

(٢) في الآية رقم ( ٣ ) : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ . الجمع الغريب ( ح ص ٢٣ ، ٢٩ ) .

(٣) المهيئة نوع من أنواع الكافة لـ « إِنَّ » وأخواتها ، ولـ « رَبُّ » إذا وليها الفعل ، فكل مهيئة كافة ، ولا عكس . الجنى الداني ص ٣٣٥ .

(٤) البحر المحيط ٥٢/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٦) صدر بيت من الطويل لأبي حية النميري ، وعجزه :

⊗ على رأسه تلقى اللسان من الفم

وجاء منسوباً له في الكتاب ١٥٦/٣ ، والنكت ٧٨٨/٢ ، وأما ابن الشجري ٥٦٧/٢ ، والمغني ص ٤٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٢/١ ، ٧٣٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٥/١٠ ، ٢١٧ .

وبلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٤ ، والخلييات ص ٢٠٠ ، وكتاب الشعر ٣٩٢/٢ ، والجنى الداني ص ٣١٥ ، والمغني ص ٤٢٤ ، والمجمع ٢١٥/٤ .

والكبش : سيد القوم .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

أشار بهذا إلى ما عاداته يذكر أَنَّ الفعل يجوز أن يتأوَّل بالمصدر ، والمصدر [ باسم ] <sup>(١)</sup> المفعول . قال ذلك في قوله تعالى : ( ﴿ مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى <sup>(٢)</sup> مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ) ... <sup>(٤)</sup> .

لأجل المحوج إلى ذلك ، إلاَّ إن قلنا بجواز : « زَيْدٌ عَدَلَ » من غير تأويل للمبالغة . وهذا الذي ذكره هنا فيه ردُّ على أبي البقاء ، فإنه جَوَّز ذلك في الآية ، مع أنَّ الموصولة محتملة فيها . والله أعلم .

وما أشار إليه في الموضع الثاني ظاهر ، إلاَّ أنَّ الفهم الذي فهم عن أبي البقاء لا أدري من أين فهم كونه خاصاً به ، فلعله من مفهوم الظرف ، وهو ضعيف .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية [ ٩٢ ] <sup>(٥)</sup> .

ذكرها في « إذا » لما أنَّ تَكَلَّمَ على العامل فيها <sup>(٦)</sup> ، وتكلم على آية سبأ <sup>(٧)</sup> ، وقرَّر أنَّ الجواب المصدر بالناسخ لا بُدَّ فيه من « الفاء » كآلية .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ أَوَّلَ نَبِيٍّ وَضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ الآية [ ٩٦ ] <sup>(٨)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أوَّل الباب الرابع لما أنَّ تَكَلَّمَ على أنَّ النكرة إذا تقدَّمت على المعرفة ، وكان لها مسوِّغ ، فنقل عن الجمهور أنه يجب أن تكون المعرفة هي المبتدأ ، ونقل عن سيويه أنَّ النكرة هي المبتدأ ، نحو ( كم مالك ) و ( خير منك زيد ) <sup>(٩)</sup> .

قال : ( ووجه ذلك أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير ) .

قال : ( وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخصَّ منهما ، مثل « الفاضل أنت » ... ) .

(١) ما بين المعرفين تكملة من ( ج ) .

(٢) ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ليس في ( ج ) .

(٣) يونس ، آية ( ٣٧ ) .

(٤) المغني ص ٩٠٧ .

(٥) وبعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ .

(٦) المغني ص ١٣٥ .

(٧) رقم ( ٧ ) : ﴿ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقٍ إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ .

(٨) وبعدها : ﴿ لِلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ .

(٩) المغني ص ٥٨٩ .

واختار الشيخ جواز الوجهين .

قال : ( إعمالاً للدليلين ) .

قال : ( ويشهد للابتداء <sup>(١)</sup> بالنكرة قوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيِّنَةٍ ﴾ الآية ، و ﴿ إِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ... ) ، ثُمَّ ذكر أدلة أخرى ، فانظرها .

قُلْتُ : هذا الفصل لخص الشيخ فيه تلخيصاً حسناً ، ولا شك أَنَّ المبتدأ ، والخبر ، إمَّا معرفتان ، أو نكرتان ، أو الأوَّل معرفة ، والثاني نكرة ، أو العكس .

فالمعرفتان الخلاف فيهما كما ذكر الشيخ ثلاثة <sup>(٤)</sup> أقوال ، والذي عَيَّن الخبر في المشتق هو الفخر <sup>(٥)</sup> ، وهل وقع <sup>(٦)</sup> حصر ، أم لا ؟

فيه تفصيل ، وطول ، انظر : ابن الحاجب <sup>(٧)</sup> ، والقراقي <sup>(٨)</sup> ، والتفتازاني <sup>(٩)</sup> تجدد في الجميع اضطراباً ، ولعله يأتي ما يناسب الحل .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ نَكْرَتَيْنِ لَهَا مَسْوُوعٌ ، فَانْظُرْ هَلْ يَجْرِي الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ ؟

وَأَمَّا النَّكَرَةُ بَلَا مَسْوُوعٌ ، فَلَا يَصَحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا .

(١) في (ج) « الابتدائية » .

(٢) زيادة يتميز بها النص .

(٣) الأنفال ، آية ( ٦٢ ) .

(٤) وانظر الكتاب ٤٩/١ ، ٥٠ ، والمقتصد ٣٠٥/١ ، والارتشاف ١٠٩٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ .

(٥) انظر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٥٧ ، وتحفة الغريب ١٧٩/٢ آ .

(٦) في (ج) « يقع » .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٣٦٤/٢ ، وشرح الوافية ص ١٧٢ .

(٨) هو : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القراني ، تتلمذ على ابن الحاجب ، وأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام وغيرهما . برع في الفقه وأصوله ، والعربية ، والعلوم العقلية . من آثاره الاستغناء في أحكام الاستثناء ، والقواعد الثلاثون ، والذخيرة ، وتنقيح الفصول في اختصار الحصول . توفي سنة ٦٨٤ هـ .

ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٣٣/٦ ، والديباج المذهب ٢٣٦/١ ، ومقدمة الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٦ ، ومقدمة تحقيق القواعد الثلاثون ص ٩ .

وانظر رأيه في القواعد الثلاثون ص ٧٧ .

(٩) شروح التلخيص ٣٨٩/١ ، ٤٤٧ ، ٣/٢ .

وهل يستحيل عقلاً ، أم يبعد ؟ قولان <sup>(١)</sup> .

والظاهر أنه يبعد فقط ، وهو مختار التفتازاني <sup>(٢)</sup> ، وردَّ على القول بالإحالة .

وإن كانت المعرفة مع نكرة لها مسوَّغ ، فهي التي ذكر الشيخ ، وإن كان لا مسوَّغ لها فلا يجوز إلا إذا جوَّزنا القلب اللفظي <sup>(٣)</sup> ، انظر فصل القلب في التفتازاني <sup>(٤)</sup> ، والتحقيق المذكور في الكتاب هو مذهب أهل البيان <sup>(٥)</sup> ، وانظر التفتازاني ، فإنه زاد <sup>(٦)</sup> .

قُلْتُ : قوله : ( ووجه ذلك ... ) [ إلى آخره ] .

هذا توجيه لكلام سيبويه في كونه قدَّم النكرة التي لها مسوَّغ على المعرفة <sup>(٧)</sup> .

أمَّا الدليل الأوَّل ، فظاهر .

وأمَّا الثاني ، وهو قوله : ( لأنهما شبيهان ) [ إلى آخره ] .

فمعناه كما قلتم : إنه يجب أن تكون المعرفة الأولى هي المبتدأ ، مع أنَّ الأخصَّ قد تأخر ، فكذاك يلزمكم أن تقولوا كذلك في النكرة التي لها مسوَّغ ؛ لأنها شبيهة بالمعرفة .

قُلْتُ : وهذا إنما هو على القول الأوَّل الذي قال : ( يجب أن تكون المعرفة هي المبتدأ ) وهو قول الجمهور <sup>(٨)</sup> ، وقد حصل في المسألة ثلاثة أقوال .

وهذا الدليل الثاني فيه نظر ؛ لأننا نقول : لا يلزم من كونهم قالوا ذلك في المعرفة أن يقولوا ذلك في النكرة التي لها مسوَّغ ؛ لأنَّ المعرفة أقوى ، فكيف يقاس الأضعف على الأقوى ؟

واعترض الدماميني كلام الشيخ في هذا الدليل من جهة أخرى . قال : ( وذلك أنَّ هذا منافٍ للتحقيق عنده الذي ذكر قبل من أنَّ الأخصَّ يجب أن يكون مبتدأ ، ولو تأخر .

(١) شرح التسهيل ٢٨٩/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ ، والجمع ٢٨/٢ .

(٢) انظر : المطوَّل ص ٥١ ، ٨٨ .

(٣) أجازَه ابن مالك في غير هذا . انظر شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ .

(٤) المطوَّل ص ١٣٧ .

(٥) الكتاب ٥٠/١ ، ٥٤ ، ١٢٦ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١٩٣ ، وعروس الأفراح ٣٨٨/١ ، والقلب في القصَّة ص ٣٢ .

(٦) وانظر : عروس الأفراح ٣٨٨/١ .

(٧) الكتاب ٤٧/١ ، ٤٨ ، ٥٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢٨٩/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ ، والجمع ٢٨/٢ .

فكيف يقول : الأخص إذا تأخر شبيهه بتأخير المعرفة عن النكرة ، فإنَّ صحَّ هذا ، فينتج له وجوب جعل المعرفة هي المبتدأ ، وهو قول الجمهور لا قول سيويه (١) .

قلتُ : وفي هذا الاعتراض نظر ؛ لأنَّه إنما قال ذلك تفرُّعاً على الخلاف المتقدم الذي صدر به ، وبني هذا الإلزام على مذهب الجمهور ، ولم ينبّه على تحقيقه .

لا يُقالُ : / قوله هُنا : ( ويتَّجه عندي ) [ إلى آخر ما ذكر ] (٢) يقوي عليه الاعتراض ، ويدلُّ أنَّه بناه على حقيقة ؛ لأنَّا نقول : ليس في قوله ( يتَّجه عندي ) مناقضة لما أسَّسه أولاً من التحقيق ؛ لأنَّه يحتمل أن يكون قال ذلك على أصل الجمهور من وجوب تقديم الأوَّل في الابتدائية ، لا على تحقيقه ؛ فإنَّه مناف لذلك قطعاً .

وقد وقفت على كلام الشُّمْنِي (٣) - رجل من المعاصرين شرح كتاب الشَّيْخ - فأجاب بقريب ممَّا ذكرت (٤) .

فإن قلتُ : قوله إعمالاً (للدليلين) (٥) :

ما يعني بهذين الدليلين ، والشَّيْخ إنما ذكر دليلين لقول سيويه ، ولا يقول القائل : إعمالاً للدليلين إلا إذا ذكر دليلين لقولين مختلفين ، ولم يقع ترجيح في أحدهما ، فإذا أمكن إعمالهما ، فإعمالهما أولى ، وهُنا كيف يتقرَّر ذلك ؟

قلتُ : الشَّيْخ - رحمه الله - لم يذكر دليل الجمهور ؛ لجلائه ، واشتهاره ؛ ولأنَّه المتبادر إلى الذَّهن ، وقول سيويه غريب ، فتعرَّض للقول الغريب ، فوجَّهه .

ووجه قول الجمهور أنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، فإنَّه لا يقع الإخبار إلا عن معلوم .

وكون المبتدأ نكرة لها مسوِّغ على خلاف الأصل ؛ لأنَّه (٦) أشبه بالنكرة من المعرفة ، ويدلُّ على

(١) تحفة الغريب ١٢/٧٩/١ . وانظر الكتاب ١٢٧/١ ، ٣٢٨ ، والتَّصريح ٥٤١/١ ، والجمع ٢٧/٢ .

(٢) « ما ذكر » تكملة من (ج) .

(٣) الشُّمْنِي : بضم المعجمة والميم ، ثُمَّ نون مشدَّدة هو : أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمَّد ... ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ ، ... أخذ النحو عن الشَّمس الشَّنَطُونِي ، وبرع في العلوم .

صنَّف : شرح المغني لابن هشام ، وسمَّاه « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » ، وتعليقاً . توفي سنة ٨٨٢ هـ .

ترجمته في الضوء اللامع ١٧٤/٢ ، والبيغة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر : المنصف ٣٨٤/١ . رسالة ماجستير ، إعداد أحمد الرِّفَاعِي . وانظر حاشية الدَّسوقي ٦/٣ ، ٧ .

(٥) في الأصل « لدليلين » وما أثبت من (ج) .

(٦) في (ج) « لأنَّها » .



ذلك أَنَّ النكرة التي لها مسوِّغ توصف بالنكرة ، ولا يجوز وصفها بالمعرفة على الصحيح <sup>(١)</sup> ، فلو جعلنا المبتدأ هنا النكرة لخالفنا الأصل .

والقائل الآخر يقول : لو جعلنا الثاني هو المبتدأ لخالفنا الأصل في التقديم [ والتأخير ، مع إمكان الابتداء بالنكرة هنا ، فتقابل الدليلان ، فيجوز الأمران إعمالهما معاً ] <sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : ما ذكرت من التقابل صحيح ، لكن الشيخ ذكر لسيبويه دليلين ، فدليل منهما قابل دليل الجمهور ، وبقي [ لسيبويه ] <sup>(٣)</sup> دليل آخر ، وهو الثاني في كلام الشيخ ، فيترجح قول سيبويه لذلك .

قلت : لعل الشيخ رأى ذلك دليلاً ضعيفاً ؛ ولهذا إنما ذكره تبعاً لغيره ، والله أعلم .

قوله : ( ويشهد للابتداء بالنكرة ) [ إلى آخره ] .

قلت : الاستدلال بهذه الآية منفردة لا يتم ؛ لأنها للنكرة فيها مسوِّغان ، وماله مسوِّغان أقوى مما له مسوِّغ واحد ، والدعوى عامة ، وهذا دليل خاص ، إلا أن يقال : القائل قائلان ، وليس ثم من فصل هذا التفصيل ، ولعل هذا هو الذي أوجب للمصنّف تكثيره الأدلة هنا فيما فيه مسوِّغ ، ومسوِّغان ، فانظره .

وانظر ما ذكر أبو حيّان هنا ، في « إن » فإن ظاهره أنها تفيد التسوية ، وذكر ما وقع لسيبويه في ذلك <sup>(٤)</sup> ، وهو قريب مما نقل التفتازاني : ( أَنَّ « إن » تسوِّغ الابتداء بالنكرة ) <sup>(٥)</sup> فتأمله .

وتأمل ما وجه التخصيص بـ « إن » على القول بذلك ، ولعله من جهة تأكيد النسبة للسامع ، ولا يقع التأكيد إلا إذا طلب السامع ذلك ، وأنكره ، فذلك يدل على معرفة السامع بالمسند إليه ، والله أعلم .

\* [ ..... ] <sup>(٦)</sup> .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ ، والتصريح ٥٤٢/١ ، والجمع ٢٩/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) انظر الكتاب ١٤٢/٢ ، والبحر المحيط ٦/٣ ، والدرّ المصون ٣١٤/٣ .

(٥) المطول ص ١٧٨ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ٩٦ ) في المغني ص ٧٤٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب . والموضع مرتبط بالسابق .

**قوله تعالى :** ﴿ آيَاتُ نَبَاتٍ مِّمَّا مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ ٩٧ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ في الجهة السادسة في النوع الثاني منها .

قال : ( وقول الرَّخْشَرِيِّ في ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : « إِنَّهُ عطف بيان على ﴿ آيَاتُ نَبَاتٍ ﴾ ... » <sup>(٢)</sup> مخالف لاتفاق النحويين : إِنَّ المَبْنِيَّ والبيان لا يختلفان <sup>(٣)</sup> تعريفًا وتكثيرًا ... ) <sup>(٤)</sup> .

قال : ( وقد يكون عبر بعطف البيان عن البدل ؛ لتأخيها ) .

قال : ( ويؤيد هذا التأويل قوله في قوله [ تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وَّجْدِكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية : إِنَّ ﴿ مِّنْ وَّجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان لقوله : ﴿ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ وتفسير له .

قال : و ﴿ مِّنْ ﴾ تبعية حذف بعضها ، أي : « أَسْكِنُوهُمْ مكانًا من مسكنكم مما تطيقون » <sup>(٧)</sup> .

قال : ( وإنما يريد هنا <sup>(٨)</sup> البدل ؛ لأنَّ الخافض لا يعاد إلا معه ) وهذا إمام الصنّاعة سيويه يسمي التوكيد صفة <sup>(٩)</sup> ، وعطف البيان صفة <sup>(١٠)</sup> .

وذكرها قبل ذلك في الفرق بين البدل ، والعطف ، وهو أَنَّ العطف لا يخالف المتبوع في التعريف والتكثير .

قال : ( وأما قول الرَّخْشَرِيِّ في الآية : « إِنَّ المَقَامَ عطف بيان ... » <sup>(١١)</sup> فسهو ) <sup>(١٢)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٢) الكشاف ٤٠٧/١ .

(٣) في ( ج ) « يتخالفان » .

(٤) المغني ص ٧٤٨ .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) الطلاق ، آية ( ٦ ) .

(٧) الكشاف ١٢١/٤ .

(٨) في ( ج ) « هذا » .

(٩) الكتاب ٣٧٧/١ .

(١٠) الكتاب ٨/٢ ، ٩ .

(١١) الكشاف ٤٤٧/١ .

(١٢) المغني ص ٥٩٤ .

قُلْتُ: عطف البيان الصحيح أنه لا يكون إلا في المعارف ، وقيل لا يكون إلا في أخص معرفة ، وهي العلم <sup>(١)</sup> .

وقيل : يجوز أن يكون في النكرات <sup>(٢)</sup> ، وجمهور / البصريين على الأول خلافاً لمن قال : ( إنَّ البصريين كلهم قالوا ذلك ) .

وأما تخالفهما في التعريف والتنكير ، فقالوا : إنهم أجمعوا على منعه <sup>(٣)</sup> .

ولهذا المتأخرون كلهم خالفوا الزمخشري ، وشنعوا عليه <sup>(٤)</sup> . وصرح الشيخ - رحمه الله - بهم الزمخشري ، وسهوه <sup>(٥)</sup> في الفروق التي ذكر بين عطف البيان والبدل ، فهذا من جملتها .

قال : ( ووقع له مثل هذا في قوله [ تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ... ) <sup>(٨)</sup> فانظره .

فإن قُلْتُ : قد ذكروا في المخالفة في التعريف ، والتنكير في الصفة ثلاثة أقوال : الأول : المنع ، وهو المشهور <sup>(٩)</sup> .

الثاني : الجواز بشرط وصف النكرة ، وهو قول الأخفش <sup>(١٠)</sup> .

- (١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٣ .
  - (٢) انظر : المفصل ص ١٢١ ، والمقرب ١/٢٤٨ ، وشرح الجمل ١/٢٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣ ، وشفاء العليل ٢/٧٦٦ .
  - (٣) انظر : شرح الجمل ١/٢٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .
  - (٤) ما قال به الزمخشري يُنسب للفارسي في شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والدرّ المصون ٧/٨٠ ، ٨/٤٠٨ . وانظر في الرد على الزمخشري شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .
  - (٥) في ( ح ) بياض بمقدار الكلمة .
  - (٦) زيادة يتميز بها النص .
  - (٧) سبأ ، آية ( ٤٦ ) .
  - (٨) المغني ص ٥٩٤ .
  - (٩) الكتاب ٦/٢ ، وابن يعيش ٣/٥٤ ، والارتشاف ٤/١٩٠٨ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
  - (١٠) ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٨ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
- والذي في معاني القرآن ١/٢٠٩ عند قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ [ المائدة : ١٠٧ ] قوله : ( فقال : ﴿ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ فأجرى المعرفة عليهما بدلاً .

الثالث : الجواز بشرط أن تكون الصفة خاصة بالموصوف (١) .

وقد قالوا : ( إنَّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ) (٢) .

فهؤلاء الذين قالوا بجواز التخالف في الصفة يلزمهم أن يقولوا بذلك في عطف البيان ، ويكون الزمخشري قد صادف قولاً من تلك الأقوال .

قلتُ : هذه القاعدة التي أشرت إليها فيها نزاع وخلاف ، وليست مسلمة .

نعم ، يرِدُ السؤال على الأخفش في كونه أجاز في الصفة ذلك ، ويحتاج إلى الجواب ، ونقلهم للإجماع (٣) في هذه المسألة يمنع من تخريج القول بما ذكرت (٤) ، وأمّا تأويل الشيخ هنا على الزمخشري ، فقد أشار إليه الصفاقسي (٥) .

قلتُ : وهو عندي تخليط للحقائق المختلفة ، وفتح باب في خلط الأبواب بعضها ببعض ، وكون سيويه وقع له ذلك إمّا مرّة ، أو مرتين ، ليس بالذي يُفتح به هذا الباب ، إلا أن يُقال : احتيج إلى هذا هنا للضرورة ، وهي مخالفة القاعدة ، ولا يلزم ذلك في غير الضرورة .

**قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ... ﴾ الآية [ ٩٧ ]** (٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في الجهة الأولى ، في مراعاة الصناعة دون المعنى ، فذكر أموراً ، ثم قال (٧) : ( وقول ابن السيد في قوله تعالى : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ : « إِنَّ » « مَنْ » فاعل بالمصدر (٨) « ... » ( ... ) .

(١) ذهب إلى هذا ابن الطراوة . الارتشاف ١٩٠٩/٤ ، والمساعد ٤٠٢/٢ ، والأشعوني ٣١٨/٢ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢٠٦ .

(٢) شرح الجمل ٢٩٤/١ ، والارتشاف ١٩٤٣/٤ .

(٣) في ( ج ) « الإجماع » .

(٤) في ( ج ) « ذكرنا » .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٥/١ ب .

(٦) وبعدها : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَرِهَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنَىٰ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٦٩٤ .

(٨) الذي في الحُلل ص ١٥٨ بيت الأقيشر الآتي ، ولم ترد الآية ضمن شواهد ابن السّيد في هذا الموضع . وانظر البسيط في شرح

الجمل ٤٠٢/١ .

ونسبه أبو حيّان لبعض البصريين وردّه . البحر المحيط ١١/٣ ، وانظر الدرّ المصون ٣٢١/٣ .

قال : يرده أنَّ المعنى حيثُ : ( والله على الناس أن يحجَّ المستطيع ، فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ) .

قال : ( وفيه شيء آخر من جهة الصنعة ؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل مع إضافة المصدر إلى المفعول شاذَّ حتى قيل : إنَّه ضرورة في قوله :

أَفَنى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ <sup>(١)</sup>

فيمن رفع أفواه <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : والحقُّ جواز ذلك في النثر ، إلاَّ أنَّه قليل <sup>(٣)</sup> ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنَّه مروى بالرفع مع التمكن من النصب ، وهي الرواية الأخرى .

قال : ( وصحَّ الوجهان ؛ لأنَّ كلاَّ منهما قارع ومقروع ... ) .

قال : ( وقد جاء في النثر في قوله <sup>(٤)</sup> : « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » <sup>(٥)</sup> ) .

قال : ( ولا يتأتَّى فيه ذلك الإشكال المتقدِّم ؛ لأنَّه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ... ) <sup>(٦)</sup> .

قال : ( والمشهور في الآية أنَّ مَنْ ﴿ بدل من ﴾ النَّاسِ ﴿ بدل بعض ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وجوز

(١) البيت من البسيط للأقشير الأسدي في ديوانه ص ٦٠ ، وروايته « أفواه » بالنصب . والشعر والشعراء ص ٥٦١ ، واللسان ( قفز ) ، والتصريح ٢٦٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ ، والخزانة ٤٩١/٤ .

وبلا نسبة في المقتضب ٢١/١ ، والإنصاف ص ٢٢٣ ، وروايته « أفواه » بالنصب ، والمقرب ١٣٠/١ ، وجمع الهوامع ٧٤/٥ . والتلاد : المال القديم ، والنشَب : المال الثابت ، والقواقيز : جمع قاقوزة وهي إناء يشرب فيه الخمر .

(٢) انظر : التصريح ٢٦٢/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٥٧/٧ .

(٣) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٤) « سبيلًا » ليست في ( ج ) .

(٥) جاء في البخاري ١٢/١ ( كتاب الإيمان ) : « بني الإسلام على خمس : ... ، والحجُّ ، .. » برقم ٨ .

وفي صحيح مسلم ( باب بيان أركان الإسلام ) برقم ١٦ ، ٤٥/١ : « ... ، وصيام رمضان ، والحجُّ » ، وفي رواية « وحجَّ البيت » ، ورواية ابن هشام هي التي في شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٦) المغني ص ٦٩٥ .

(٧) انظر : الكتاب ١٥٢/١ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، والطبري ٣٦٧/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٧٩/١ ، والبيان ٢٨١/١ ، والبحر المحيط ١١/٣ ، والدَّر المصون ٣٢١/٣ .

الكسائي كونه <sup>(١)</sup> مبتدأ ، فإن كانت موصولة ، فخيرها محذوف ، أو شرطية ، فالحذوف الجواب ، والتقدير عليهما : ( من استطاع فليحج ) ، وعليهن فالعموم مخصوص إما بالبدل ، أو بالجملة .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشيخ في الردّ على ابن السيد أشار إليه أبو حيّان ، وردّ عليه بمثل ما ذكر الشيخ من جهة المعنى ، والصناعة <sup>(٢)</sup> .

فإن قُلْتُ : لابن السيد أن ينفصل عن ذلك بأنّ ثم ضميراً عائداً على « الناس » تقديره : ( والله على الناس أن يحج البيت الذي استطاع منهم ) ، ويكون الناس مخصوصاً بالضمير العائد ، وهذا الضمير قدر مشترك بين من يقول بالبدل ، وبين هذا القول ؛ لأنّ من قال بالبدل ففي بدل البعض لا بُدّ من ضمير مقدّر على الصحيح .

قُلْتُ : هذا ممكن إلا أنّ التخصيص يعود الضمير ضعيف ، وفيه نزاع <sup>(٣)</sup> .

وقول الشيخ : ( ودليل الجواز هذا البيت ) <sup>(٤)</sup> [ إلى آخره ] .

الشيخ - رحمه الله - بنى هذا الدليل على أنّ الضرورة هي التي لا يجوز للشاعر أن يعدل عمّا نطق به ، بل يضطر إلى ما نطق به ، وهذا الأصل فيه نزاع / بين ابن مالك <sup>(٥)</sup> ، وغيره <sup>(٦)</sup> .

قوله : ( ولا يتأتى الإشكال ) [ إلى آخره ] .

الإشكال هو الوارد في الآية على ابن السيد من جهة المعنى <sup>(٧)</sup> .

قوله : ( والمشهور ) .

هذا صحيح ، إلا أنّه يحتاج إلى ضمير على الصحيح ، وهو مقدّر ، أي : ( من استطاع منهم ) <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١ ، والبيضاوي ٤٠٤/١ ، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٢) البحر المحيط ١١/٣ ، وانظر نتائج الفكر في هذه المسألة ص ٣٠٩ - ٣١١ - ففيها بحث نفيس -

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٦٦/٤ ، والدّر المصون ٣٢١/٣ ، والتّصريح ٦٣٧/٣ .

(٤) المغني ص ٦٩٤ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٢/١ ، ٥٩/٤ . ولعله المفهوم من كلام سيويه ٢٦/١ ، ٨٥ . وبه

قال ابن عصفور في أحد قولي في شرح الجمل ٥٤٩/٢ . وانظر الضرائر ص ٥ .

(٦) يرى ابن مالك أنّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وغيره يراها ما وقع في الشعر وإن كان التخلّص منه ممكناً .

وانظر : ارتشاف الضرب ٢٤٥٢/٥ ، والنكت ص ٣٠٠ ، والخزانة ٣٣/١ ، ٣٤ ، وموارد البصائر ص ١٥ ، ١٦ . ومسائل الخلاف النحوية والتّصريفية في الأصول ١٣١٢/٣ ، ١٣١٣ .

(٧) انظر : نتائج الفكر ص ٢١٠ .

(٨) وانظر : التّصريح ٦٣٧/٣ .

وقوله : ( فإن كانت موصولة ... ) [ إلى آخره ] .

قُلْتُ : غيره حَمَلَهَا وجهين :

إِمَّا أَنَّهَا خبر مبتدأ ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، وهذا أصل مختلف فيه ، يعني إذا تعارض حذف المبتدأ ، أو الخبر <sup>(١)</sup> .

قوله : ( وعليهن ) .

أي : وعلى الأعراب الثلاثة ، فلا يرد إشكال من جهة المعنى ؛ لأنَّ الآية مخصوصة على كلِّ إعراب ، كما ذكر ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ ﴾ <sup>(٢)</sup> ... ﴿ الآية [ ١٠١ ] ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الهزمة لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ الهزمة يجب تقديمها ، كما تقدّم لنا ، وذكر أَنَّ ذلك خاصٌّ بها ، فذكر أَنَّ هذه الآية تدلّ على ذلك <sup>(٤)</sup> .

فإنَّ الاستفهام قد تأخر عن حرف العطف على الأصل ، وكان ذلك خاصًّا بالهزمة ؛ لقوتها في التصدير <sup>(٥)</sup> ؛ لأنها أُمُّ الباب ، هذا معنى ما ذكر ، وهذا ظاهرٌ جليٌّ .

**قوله تعالى :** ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ ﴾ [ ١٠٣ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قول الجمهور <sup>(٦)</sup> ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، ذكر هذه الآية دليلاً على أَنَّ ما ورد من قوله : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ على حذف مفعول ، أي : ( نعمة الله ) يدلّ على ذلك هذه الآية .

قُلْتُ : ما أشار إليه من الترجيح بالآية حسن ؛ لأنَّ الأصل في الآيات القرآنية أن يشهد بعضها لبعض .

(١) انظر : شرح الجمل ٣٥٣/١ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٦/٣ ، والتصريح ٥٦٢/١ .

(٢) ﴿ تُتْلَى ﴾ ليست في ( ح ) .

(٣) وبعدها : ﴿ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ .

(٤) المغني ص ٢٢ .

(٥) في ( ح ) « التصدير » .

(٦) المغني ص ١١٢ .

(٧) الأعراف ، آية ( ٨٦ ) .

قال ابن الصائغ : ( وما ذكر عن الجمهور معترض ؛ لأنَّ سيويوه قد نصَّ على أنَّ المصدر المقدَّر لا يعمل ، وهذا المقدَّر هنا الظاهر أنَّه مصدر ) <sup>(١)</sup> .

قلتُ : هذا اعتراض ضعيف ؛ لأنَّ هذا المصدر لم ينحلَّ إلى « أن » والفعل ، ولم يعمل عملاً صريحاً من النَّصب والرفع ، وغير ذلك ، بل ظرف تعلق به ، والظُّروف من المعلوم أنَّها تتعلَّق بما فيه رائحة الفعل ، فكيف بالمصدر ، وما نصَّ عليه سيويوه إنما هو في المصدر المنحلَّ ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ [ ١٠٣ ] .

ذكرها الشَّيْخ في باب ما يكتسب الاسم من الإضافة .

قال : من ذلك : ( تأنيث المذكر ، نحو <sup>(٣)</sup> : « قطعت بعض أصابعه » <sup>(٤)</sup> ) ، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ . أي : من الشِّفا ... <sup>(٥)</sup> .

قال : ( ويحتمل أن يكون الضَّمير عائداً على النار ، ثم ذكر شواهد على هذه القاعدة ، ثم أشار إلى يَتِيٍّ <sup>(٦)</sup> ابن حزم الظَّاهري <sup>(٧)</sup> في قوله :

تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِثْلَ « مَا » ، واحذر الذي

يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ غَرِبٍ وَأَعْجَمٍ

(١) لم أتمكن من الوقوف عليه .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ ، وانظر شرح التسهيل ١٢٦/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢٥٣/٥ .

(٣) في ( ج ) « مثل » .

(٤) في الكتاب ٥١/١ : « ذهب بعض أصابعه » ويلفظ المغني في التصريح ١٢٦/٣ ، والجمع ٢٧٩/٤ .

(٥) المغني ص ٦٦٦ ، واستشهد بها ابن هشام ص ١١٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) في النسختين « بيت » ، والصواب ما أثبت .

(٧) هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأندلسي الظَّاهري ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ ، قرأ على أبي عمر أحمد بن الحسين ، ومسعود الظَّاهري ، وغيرهما . وروى عنه أبو عبد الله الحميدي صاحب جذوة المقتبس ، وغيره ، كان عالماً حافظاً ، عرف بالجدل والمناظرة . توفي - رحمه الله - سنة ٤٥٦ هـ . ومن آثاره : الإحكام في أصول الأحكام ، وجمهرة أنساب العرب ، وطوق الحمامة ، وغيرها .

ترجمته في جذوة المقتبس ، ص ٢٩٠ ، ووفيات الأعيان ٣٢٥/٣ ، وانظر مقدِّمة جمهرة الأنساب ص ٥ .



فإنَّ صديقَ السُّوءِ يُزري ، وشاهدي

(١) « كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ »

قال <sup>(٢)</sup>: أشار بعجز البيت ، أي عجز بيت سبيويه في قوله :

(٣) ..... ، ..... ، ..... ، ..... ، ..... ، ..... \* كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وانظر بقية فوائده .

قلتُ: ما أشار إليه في الآية من الاحتمال ذكره الطبري<sup>(٤)</sup>، وردَّ عليه ابن عطية بأنَّه لا ضرورة تدعو إليه<sup>(٥)</sup>.

وردّ علیہ أبو حیّان ، وردّہ حسن ، فانظرہ <sup>(۶)</sup> .

وشرط تأنيث المضاف بالإضافة موجود ؛ لأنه يصح الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه ،  
والزَّخْشَرِيّ جَوَّز الوجهين في الآية <sup>(٧)</sup> .

وظاهر كلام الشيخ هنا ، وكذلك الزمخشري ، وأبي حيّان أنَّ الشرط إذا توفرت يجوز تأنيث المضاف قياساً .

قيل : وأبو عليّ الفارسيّ في التّعليق رأى أنّ ذلك من الضّرورات <sup>(٨)</sup> ، والذي له في الإيضاح خلاف ذلك <sup>(٩)</sup> .

(١) الغيث المسجم ٤٠٩/١ ، وشرح آيات مغني اللبيب ١٠٨/٧ ، والخزانة ١٠٦/٥ .

(۲) من قوله : « قال ... » إلى « الدم » ليس في ( ح ) .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ، صدره :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أُنْعِثُهُ ⑤

وجاء منسوبا له في الكتاب ٥٢/١ ، وشرح أبيات شيبويه ٥٤/١ ، والأزهية ص ٣٢٨ ، ولسان العرب (صدر) و (شرق) ،  
والخزانة ١٠٦/٥ .

وبلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والجمع ٢٧٩/٤ .

(٤) جامع البيان ٣/٣٨٤ .

(٥) المحرّر الوجيز ١٨٦/٣ .

(٦) البحر المحيط ١٩/٣ .

(٧) الكشف ٤٥١/١ .

(٨) التعلّيق ٨٢/١ ، ٨٦ .

(٩) الإيضاح العضدي ص ٢٧٨ .

**تنبيه :**

قيل : الضمير في الآية يحتمل ثلاثة أوجه :

**الأوّل :** على « الشفا » ، أو على « الحفرة » <sup>(١)</sup> ، ورجّحه ابن المنير <sup>(٢)</sup> بأنّ الإنقاذ منها أبلغ ؛ لأنّ الكون على « الشفا » في الغالب يستلزم الهوي في الحفرة ، أو عائد على النار <sup>(٣)</sup> .

**تنبيه :**

ثاني ما أشار إليه ابن حزم في بيته ظاهر كما أشار إليه الشيخ وقع في كلامه أنّ « ما » كناية عن الرجل الناقص .

قال الدماميني : ليس ذلك من باب الكناية ، بل هو من باب تشبيه الصديق المجتنب بـ « ما » الناقصة ، ثم أكثر من كلام الشعراء في ذلك ، فانظره <sup>(٤)</sup> .

وليس مراد الشيخ بقوله الكناية المعلومة عند أهل البيان ، بل الكناية اللغوية ، يُقال : كُتبت عن كذا إذا لم تصرّح به ، ومقصده ظاهر ، فلا معنى للردّ عليه ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية [ ١٠٦ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أمّا » لما أنّ تكلم على « الفاء » الداخلة في الجواب أنّه لا يجوز

(١) الكشاف ٤٥١/١ .

(٢) ابن المنير هو : أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجروي الجذامي الإسكندراني المالكي ، ناصر الدين أبو العباس بن المنير ، كان إماماً في النحو والأدب ، والأصول ، والتفسير ... ولد ثالث ذي القعدة سنة عشرين وستمائة ، أخذ العلم عن ابن الحاجب ، وعن أبيه محمد بن منصور ، وغيرهما . وأخذ عنه خلق كثير ، منهم عبد الوهاب بن شرف بن المنير ، وأبو حيّان .

من آثاره : البحر الكبير في بحث التفسير ، الانتصاف من الكشاف ، والتيسير العجيب في تفسير الغريب . توفي سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

ترجمته في : فوات الوفيات ١٤٩/١ ، والديباج المذهب ص ١٣٢ ، وبغية الوعاة ٣٨٤/١ .

(٣) حاشية الكشاف ٤٥١/١ .

وفي إعراب القرآن للنحاس : « على النار أو على الحفرة » ٣٩٨/١ ، ومثله في التبيان ٢٨٣/١ .

(٤) تحفة الغريب ل ٢٠٨/٢ .

(٥) ﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ ليست في ( ح ) .

(٦) وبعدما : ﴿ أَهْرُتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ .

حذفها إلا في الشعر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

[ ف ] أَمَا <sup>(٢)</sup> الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ <sup>(٣)</sup> ⊗

ثم أورد سؤالاً ، فقال :

( فإن قيل : حُذِفَتْ فِي التَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ) ... ( الآية .

وأجاب <sup>(٥)</sup> بأنَّ الأصل : ( فيقال لهم : أكفرتم ) .

فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف<sup>(٦)</sup> ، وربَّ شيء يصحَّ تبعاً ، ولا يصحَّ استقلالاً ، كالحاجَّ عن غيره يصلِّي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلَّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحَّ على الصحيح ، هذا قول الجمهور<sup>(٧)</sup> .

قال : ( وزعم بعض المتأخرين أنَّ فاء جواب « أَمَا » لا تحذف لغير ضرورة<sup>(٨)</sup> أصلاً ، وأنَّ الجواب في الآية / : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾<sup>(٩)</sup> .

والأصل : فيقال لهم : ( ذوقوا ) فحذف القول ، وانتقلت الفاء للمقول ، وأنَّ ما بينهما اعتراض ... )

(١) المغني ص ٨٠ .

(٢) في الأصل « أَمَا » ، بدون الفاء ، والذي في ( ج ) وجميع المصادر « فَأَمَّا » .

(٣) صدر بيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي ، وتماه :

⊗ ولكن سيرا في عراض المواكب

وجاء منسوباً له في الخزانة ٤٥٢/١ .

وبلا نسبة في الإيضاح ص ١٢٧ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٣/٢ ، ١٣٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ ، والجمع ٣٥٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١ .

ونسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح ١٢٩/١ للوليد بن نهيك . وللكميت بن معروف .

(٤) ﴿ وَجُوهُهُمْ ﴾ ليست في ( ج ) .

(٥) في ( ج ) « فَأَجَاب » بالفاء .

(٦) في الأصل « في الجواب » ، وما أثبت من ( ج ) .

(٧) انظر : المقتضب ٦٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ ، وابن عقيل ٥٥/٢ ، والتصريح ٤٢٩/٤ ، والجمع ٣٥٦/٤ .

(٨) في ( ج ) « في غير الضرورة » .

(٩) نسبة أبو حيَّان في البحر ٢٣/٣ ، لكامل الدين الأنصاري صاحب كتاب نهاية التأويل في أسرار التنزيل . ولم أتمكن من الإطلاع عليه .

قُلْتُ: قد تقدّم لنا في البقرة بعض الكلام على «أَمَّا»<sup>(١)</sup>، وتكلم الشيخ هنا على حذف الفاء في جوابها، والحاصل أنه قد يكون كثيراً وقليلاً، وضرورة، فالكثير الحذف مع القول كالأية، والقليل الحذف من غير قول مثل قوله الطَّيِّبَاتِ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ»<sup>(٢)</sup>. والضرورة مثل البيت المتقدم الذي ذكر الشيخ.

وقول الشيخ: (ربّ شيء يصحّ تبعاً) [إلى آخره].

قُلْتُ: نظير ذلك من جهة العربية ما لا يُحصَى<sup>(٣)</sup>.

الأوّل: حذف العائد المجرور وحده لا يجوز، وجوازه مع الجار.

الثاني: حذف الضمير المضاف إليه العائد لا يجوز.

ومع المضاف سُمع، ومنه: قوله: (أعوذ بالله من باب من يغلق من خارج) أي: بابه.

الثالث: الفاعل لا يجوز حذفه، ويجوز حذفه مع الفعل.

وإنما أكثر الأمثلة؛ لأنّ ابن الصائغ اعترض على الشيخ، فقال: (لو مثل الشيخ بياء «فَعِيلَةٌ» في النسب لكان أنسب، ... ) قال: (لأنّ «فَعِيلَةٌ» تحذف ياؤها تبعاً لتأنيها بخلاف «فَعِيلٌ» ...) (٤).

قُلْتُ: اقتصره على ما أعرب به قصور منه، ثمّ اعترضه على الشيخ ليس بصائب؛ فإنّ الشيخ إنّما لم يمثل بمثل من العربية؛ لأنّه رأى ذلك فيها أكثر، ولا يستغرب فيها.

فذكر ما يستغرب فيه ذلك في الأمور الشرعيّة التي هي أقوى في التّعبّد؛ فلهذا هرع إلى هذا المثال، والله أعلم.

وباقى الكلام ظاهر، وانظر أبا حيّان هنا<sup>(٥)</sup>، وما نقل عن صاحب أسرار التنزيل، ولعلّه المتأخّر الذي ذكر الشيخ.

(١) الجمع الغريب ح ص ٤٥ عند الآية رقم (٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المساجد، باب البيع على المنبر، برقم ٤٤٤، ١٧٤/١، وفي كتاب البيوع، برقم ٢٠٦، ٧٥٩/٣.

(٣) انظر: المغني ص ٧٨٦.

(٤) وانظر الكتاب ٣٣٩/٣، والتكملة ص ٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤، وشرح الشافية ٢٠/٢، ٦١٢/٢، والمساعد ١٤٥/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٣/٣، ٢٤.

**قوله تعالى :** ﴿لَيْسُوا سَوَاءً...﴾ [١١٣] <sup>(١)</sup>.

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في السِّين لما أَنَّ تَكَلَّمَ على ﴿سَوَاءً﴾ فقال <sup>(٢)</sup> :

(يُخَيَّرُ «بسواء» <sup>(٣)</sup> التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد فما فوقه ، نحو : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ .

قال : ( لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ) .

قلتُ : قد تقدّم لنا الكلام على ما يشبه هذا في سورة البقرة في قوله [ تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ <sup>(٥)</sup>﴾ <sup>(٦)</sup> .

والذي ذهب إليه الشيخ في الآية هو الظاهر ، خلافاً لمن زعم أَنَّ الواو في : ﴿لَيْسُوا﴾ <sup>(٧)</sup> إِنَّمَا هي علامة ، وليست بضمير ، وإِنَّمَا <sup>(٨)</sup> الفاعل ﴿أُمَّةٌ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وهو قولٌ بعيدٌ ؛ ولهذا شنع عليه ابن عطية <sup>(١٠)</sup> ، وإن كان قد ثبت نظير ذلك في القرآن ، وهي فصيحة . لكن الأصل عدم ذلك <sup>(١١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ [فلن] <sup>(١٢)</sup> ... الآية [ ١١٥ ] <sup>(١٣)</sup> .

ذكرها في «الفاء» مثلاً لوجوب دخولها في جواب الشرط إذا كان مقروناً بالاستقبال <sup>(١٤)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْتَجِبُونَ﴾ .

(٢) المغني ص ١٨٨ ، ٢٦٢ .

(٣) فقال : يُخَيَّرُ بسواء « ليس في (ج) » .

(٤) زيادة يتميز بها النص .

(٥) ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ليست في (ج) .

(٦) آية (٦) . وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٢٥ .

(٧) في (ج) «وأن» .

(٨) قاله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٠١/١ .

(٩) المحرر الوجيز ١٩٩/٣ .

(١٠) انظر : الدرّ المصون ٣٥٤/٣ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) وبعدها : ﴿فَلَنْ يَكْفُرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ .

(١٣) المغني ص ٢١٨ ، واستشهد بها ابن هشام ص ٨٩٨ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

**قوله تعالى :** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا<sup>(١)</sup> لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً ...﴾ الآية [ ١١٨ ] <sup>(٢)</sup> .

ذكرها - رحمه الله - في ثلاثة مواضع :

في الجملة المستأنفة لما أن قال : ( قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره من غير احتياج إلى تقدير معه ) وذكر الآية الكريمة <sup>(٣)</sup> .

قال : ( قال الزّخشي : الأحسن والأفصح أن تكون جملاً مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانة من دون المسلمين ) <sup>(٤)</sup> .

قال : ( ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُوَكُمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين ، أي : « بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم » ) .

قال : ( ومنع الواحدي <sup>(٥)</sup> هذا الوجه ؛ لعدم [ وجود ] <sup>(٦)</sup> حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يُقال : لا تتخذ صاحباً يؤذك أحبّ مفارقتك ) .

قال : ( والذي يظهر أنّ الصّفة تتعدّد بغير عاطف ، وإن كانت جملة كما في الخير <sup>(٧)</sup> ، نحو : [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ <sup>(٩)</sup> ... ) .

(١) كلمة ﴿ءَامَنُوا﴾ لم ترد في الأصل .

(٢) وبعبارة : ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ لَا يَأْلُوَكُمْ خِيَالًا وَذُؤًا مَا عِثِمَ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ تَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ .

(٣) المغني ص ٥٠٤ .

(٤) الكشاف ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٥) هو : عليّ بن أحمد بن محمد بن عليّ ، الإمام أبو الحسن الواحدي ، إمام مصنف مفسّر ، نحوي ، تتلمذ لأبي الفضل العروضي ، وقرأ على أبي الحسن الضّريّ ، صنّف البسيط ، والوسيط ، والوجيز في التفسير ، وشرح ديوان المتنبّي ، والإغراب في علم الإعراب . توفي سنة ٤٦٨ هـ .

انظر : البغية ١٤٥/٢ .

(٦) تَمَّة يستقيم بها النصّ .

(٧) وانظر : ارتشاف الضّرب ١٩٢٨/٤ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يتميّز بها النصّ .

(٩) الرحمن ، آية ( ١ - ٤ ) .

قال : ( وحصل للإمام <sup>(١)</sup> في تفسير هذا <sup>(٢)</sup> سهو ، فإنه سأل : ما السرّ في تقديم ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بَطَانَةٌ ﴾ ... ؟

وأجاب بأنّ محطّ النهي هو ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بَطَانَةٌ ﴾ فقدّم الأهمّ ... <sup>(٣)</sup> .  
قال : ( وليست التلاوة كما ذكر ) <sup>(٤)</sup> .

[ قال ] <sup>(٥)</sup> : ( ونظير هذا أنّ أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿ زُبُرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> بعد قوله <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَتَقَطَّعُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وإنّما هي في سورة المؤمنين <sup>(٩)</sup> ، وترك تفسيرها هناك <sup>(١٠)</sup> ، وتبعه على ذلك رجلا <sup>(١١)</sup> لخصّا من تفسيره إعراباً ... ) .

وذكر أيضاً قوله [ تعالى ] <sup>(١٢)</sup> : ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ في فصل « ما » لما أنّ تكلم على أنّها تكون مصدرية ، قال : ( وتكون غير زمانية ، مثل الآية ) <sup>(١٣)</sup> .

وذكر الشيخ أيضاً قوله : ﴿ لَا يَأْلُوْنَكُمْ ﴾ في آخر الباب الرابع ، في الأمور التي يتعدّى بها / الفعل .

قال : ( من ذلك التّضمنين مثل : « رحبتكم الدار » <sup>(١٤)</sup> ؛ لتضمّنها معنى « وسع » ... ) <sup>(١٥)</sup> .

(١) فخر الدّين الرّازي .

(٢) في ( ج ) « في تفسير هذه الآية » .

(٣) التفسير الكبير ٣/ ٣٤٠ .

(٤) أي : فلم تتقدّم ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ على بطانة .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) .

(٦) البحر ٦/ ٤٠٩ .

(٧) في ( ج ) « كلمة » مكان « قوله » .

(٨) آية ( ٩٣ ) . وبعدها : ﴿ أَمَرَهُمْ بِتَيْنَهُمْ كُلَّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ .

(٩) آية ( ٥٣ ) ، ونصّها : ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمَرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ .

(١٠) البحر المحيط ٦/ ٣٣٨ ،

(١١) سيأتي التعريف بهما ضمن المتن ص ١٨٧ .

(١٢) ما بين المعقوفين تمة يتميّر بها النصّ .

(١٣) المغني ص ٣٩٩ .

(١٤) في الصّحاح ( ر ح ب ) : ( رحبت الدار ) ، ومثله في لسان العرب ( ر ح ب ) .

(١٥) المغني ص ٦٨١ .

قال : ( ويختصّ التّضمين عن <sup>(١)</sup> غيره بأنّه قد ينقل الفعل [ إلى ] <sup>(٢)</sup> أكثر من درجة ، فلذا عُدّي « أَلَوْتُ » بقصر الهمزة إلى مفعولين بعدما كان قاصراً ، قالوا : « لا آلوك جهداً » <sup>(٣)</sup> ضُمّن معنى : « لا أمنعك » ومنه الآية الكريمة ... <sup>(٤)</sup> .

قال الفقير إلى ربّه : قوله في الموضع الأوّل : ( والأفصح والأبلغ ... ) [ إلى آخره ] .  
الشيخ - رحمه الله - لم يبيّن ما يبان الأفصحية ، والأبلغية . قال التفتازاني : ( بيان الأبلغية أنّ الصّفة توهم المفهوم ؛ لأنّ النّهي إنّما تسلّط على المفيد .

وأيضاً لما في الاستئناف من تكثير الفوائد باعتبار الاطلاع على عللها ، وغير ذلك ... <sup>(٥)</sup> .  
قال التفتازاني : ( وهذه الجُمْلُ التّعليل فيها يحتمل وجهين : الأوّل : أن تكون كلّ جملة علّة للنّهي ، أي لا تتخذوا بطانة من دونكم ؛ لأنّهم يريدون وقوعكم في الفساد ، ولأنّ البغضاء بادية منهم لكم ، ولأنّنا قد بيّنا لكم العداوة منهم ... <sup>(٦)</sup> .  
قال : ( وسرّ الإتيان بـ « ما » مفصولة التّنبية على أنّ كلّ جملة صالحة للتّعليل ، وأنّها مستقلة بذلك ... ) .

قال : ( ويجوز أن يكون التّعليل في هذه الجمل مرتّباً ، فالجملة الأولى علّة للنّهي .  
والثّانية : علّة في الجملة قبلها ... ) .  
قال : ( فيكون النّهي معلّلاً بعلّة واحدة ) .  
قال : ( إلّا أنّ التّعليل في : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ﴾ لا يتقرّر في الجملة الّتي قبلها ، ويتقرّر للنّهي <sup>(٧)</sup> .

(١) في ( ح ) « على » والصّواب ما أثبت .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يقتضيها السّياق .

(٣) السجستاني يعدّ هذا خطأ . اللسان ( أ ) .

(٤) ما ذكر ابن هشام ذكره الرّغزبيري في الكشّاف ٤٥٨/١ ، وتبعه أبو حيّان في البحر ٣٩/٣ .

(٥) حاشية التفتازاني ل ١٥٢ ب .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .



فإن قلت : هذه الآية الكريمة اشتملت على خمس جمل بعد قوله : ﴿ بِطَانَةٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ .

والشيخ ابن هشام - رحمه الله - لم يبين في كلام الزمخشري ما هي الجمل التي تحمل الاستئناف والصفة .

وقوة كلام الشيخ تقتضي أن الجمل هي قوله : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ ، ﴿ وَدُّوْا مَا عِنتُمْ ﴾ ، ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَمَاتُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ، فإنه إلى هنا انتهى في التلاوة ، وهو الذي يعطيه كلام أبي حيان ، فإنه حمل هذه الجمل [ على ] الاستئناف وغيره <sup>(١)</sup> ، والذي قرّر التفازاني في كلام الزمخشري خلاف ذلك ، وإن الجمل هي قوله : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ و ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ ﴾ و ﴿ قَدْ يَنَالُكُمْ ﴾ .

قال : ( وأما جملة : ﴿ وَمَاتُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ فهي جملة حالية من الجملة التي قبلها ، فالجميع جملة واحدة .

وأما قوله : ﴿ وَدُّوْا مَا عِنتُمْ ﴾ فهي بيان لما قبلها وتأكيد ، فالجميع جملة واحدة ... ) <sup>(٢)</sup> .

ورجح هذا بأن الزمخشري لما أن عدد المواضع ، وفصلها لم يذكر إلا هذه الجمل ، وألغى باقيها ؛ لأنها داخلية في ضمناها ، فكيف الجمع بين كلام التفازاني وابن هشام ؟

قلت : أما الشيخ ابن هشام فإنه تكلم في هذا الفصل على ما يحتمل الاستئناف وغيره من الإعراب ، فأتى بكلام الزمخشري ذلك . [ بما يمسُّ المحلَّ منه ، وهو الموضع الذي حمله وجهين ، فذكر الجملتين اللتين <sup>(٣)</sup> حملهما الزمخشري ذلك ] <sup>(٤)</sup> .

وأما الجملة الأخرى ، وهي قوله : ﴿ قَدْ يَنَالُكُمْ ﴾ فقد عيَّنها الزمخشري للاستئناف ، فكلام الشيخ ابن هشام غايته صحيح أنه تعرّض للجملة الوسطى ، وهي قوله : ﴿ وَدُّوْا مَا عِنتُمْ ﴾ وجوز

(١) البحر المحيط ٣/٣٨ ، ٣٩ .

(٢) حاشية التفازاني على الكشف ل ١٥٢/ب .

(٣) في (ج) « اللذين » .

(٤) ما بين المقوفين تنمة من (ج) .

فيها الوجهين تبعاً لأبي حيان ، ولم يترك الكلام عليها تبعاً للزحشري ، فيحتمل أن يكون تأكيداً كما قال التفازاني <sup>(١)</sup> .

أو حالاً كما قال أبو حيان فتلخص من هذا أنَّ الجملة الأخيرة تتعين للاستئناف .  
وقوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ ﴾ تتعين للحال ، و ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ تتعين للتفسير على زعم التفازاني ، ومحتملة للاستئناف ، والصِّفة لـ الـ ﴿ بِطَانَةٍ ﴾ ، أو للحالية من الضمير في : ﴿ يَا لَوْلَكُمْ ﴾ على ما قرره أبو حيان <sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا يكون في الآية أربع جمل مستأنفات على تأويل ، أو ثلاث على تأويل .  
والجملة الأخيرة فقط على تأويل .

فإن قلت : هذا الاستئناف هنا هل هو بياني ، أو غيره ؟  
وإذا قلت <sup>(٤)</sup> : بالاستئناف البياني ، فمن أي أقسامه ؟ هل من الذي وقع السؤال فيه عن الحكم ، أو عن السبب الخاص ، أو عن غيرهما كما قرره أرباب علم البيان ؟ <sup>(٥)</sup> .

[ قلت : الاستئناف بياني ، والسؤال المقرر عن سبب الحكم ، أي : لِمَ وقع النهي عن اتخاذ البطانة عن غيرهم ، هذا على تأويل ، ويمكن غير ذلك ، إلا أنَّ فيه طولاً ، والله الموفق ... ] <sup>(٦)</sup> .

قلت : وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - من السهو في الآيتين جلي ، والرجلان اللذان أشار إليهما / لم يزل السؤال يقع عنهما في المجالس ، وقد شاهدت مجالس التفسير تكرر فيها ذلك ، منها مجلس شيخنا الإمام قاضي الجماعة بتونس الشيخ أبو الفضل بلقاسم القسنطيني <sup>(٧)</sup> - برّد الله ضريحه - سأله عنه الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد المنهلي <sup>(٨)</sup> عند تفسير هذه الآية ، فلم يقع انفصال عن ذلك ،

(١) في الأصل : « كما قال أبو حيان ، بل التفازاني » والصواب ما أثبت .

(٢) زيادة يميز بها النص .

(٣) البحر المحيط ٣/٣٨ .

(٤) في ( ج ) « قلنا » .

(٥) انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والإيضاح ص ١٥٦ ، والمطول ص ٢٥٩ .

(٦) ما بين المعقوفين تمة من ( ج ) .

(٧) سبق التعريف به في مبحث الشيوخ .

(٨) لم أتمكن من الوقوف على ترجمته .

فيما أظنّ ، وقد سألت جماعة من الشيوخ عن ذلك ، فلم يجيبني عنه إلا بعض شيوخنا من تلامذة الشيخ سيدي الفقيه ابن عرفة <sup>(١)</sup> ، قال : سمعت من شيخنا الإمام قاضي الجماعة أبي مهدي عيسى - رحمه الله - أنه قال : الرجلان هما الصفاقسي <sup>(٢)</sup> وأخوه <sup>(٣)</sup> ، فإنهما كانا فقيهين ، فاستعانا على تلخيص كلام الشيخ أبي حيّان <sup>(٤)</sup> . قال : وجزاها الله خيراً عن ذلك ، ولولاها لما ذكر إعراب أبي حيّان ، قال : مع أنّ أبا حيّان لما [ أنّ ] <sup>(٥)</sup> بلغه ما فعلا كان ينكر أن [ يكون ] <sup>(٦)</sup> هذا كلامه ، والله الموفق .

وأما الموضع الثاني في كلامه ، فأقول : الآية هذه <sup>(٧)</sup> ليس فيها زمان ، بخلاف قولنا : « أكرمه ما دام حياً » أي مدّة دوامه ، فهذه مصدرية ظرفية ، وهي القسم الثاني في كلامه ، وتعيّن في الآية ما ذكر ؛ لأنهم يؤدون العتة لازمه .

**قال الفقير إلى ربه :** وأما قوله في الموضع الثالث : ( رحبتكم الدار ) فليس يمتثل عليه ، فإنّ بعضهم قال : إنّه على إسقاط الخافض ، أي : ( رحبت بكم ) ، كقوله :

⊗ ... ، .... لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَّائِي <sup>(٨)</sup>

(١) سبق التعريف به ص ١٢ .

(٢) سبق التعريف به ص ٥١ .

(٣) هو : شمس الدّين محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم ، له تصنيف على مختصر ابن الحاجب في العروض ، وشرح لمختصر ابن الحاجب في الأصول . توفي سنة ٧٤٤ هـ .  
الدرر الكامنة ٩٣/٤ .

(٤) وتابعه السّمين الحلبي في الدرّ المصنوع ١٩٦/٨ ، ولعله أحد الرّجلين ، والآخر إبراهيم الصفاقسي ، لأنهما عنيا بالإعراب .

(٥) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(٧) في ( ح ) « هذه الآية » .

(٨) قطعة من بيت من الطويل لعروة بن حزام ، وتمامه :

تَجِنُّ قَتْبِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ⊗ وَأَخْفِي الَّذِي ... ، ... ، ...

وجاء منسوباً له في شرح شواهد المغني ٤١٤/١ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٨ .

ولرجل من بني خُلاف في تخلص الشواهد ص ٥٠٤ ، وللكلابي في لسان العرب ( غرض ) ( قضى ) .

وبلا نسبة جاء في المسائل العسكرية ص ١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٥/٤ ، والمغني ص ٢٤٤ .

لأنَّ التَّضْمِينَ ليس بقياس ، وباب حذف الخافض أكثر ، وفي هذا الدليل نظر <sup>(١)</sup> .

قوله : ( ويختص ) [ إلى آخره ] .

أشار بذلك إلى أَنَّ الْمُعْدَى بالهمزة ، أو بالحرف ، أو بالتضعيف إنما يعدّى درجة درجة ؛ فإن كان قاصراً عُدّي إلى واحد ، وإن كان متعدّياً إلى واحد عُدّي إلى اثنين بخلاف ما زعم في هذا .

قُلْتُ : وما استدللّ به لا يصحّ ؛ لأنّه محتمل لأوجه ، فأما المثال ، فيحتمل أن يكون الثاني نصباً على الحال . أو على التمييز المنقول من المفعول ، أو على إسقاط الخافض ، وأما الآية ، فقد قيل فيها بكلّ ما ذكرنا في المثال .

والمصنّف تبع الرّخشريّ ، فإنّه هو الذي ذكر ما ذكر الشّيخ ، ثمّ قول الشّيخ : ضُمّن معنى : ( لا أفعل ) ... ) فيه تسامح .

وحقّه أن يقول : ضُمّن معنى ( لا أُنعم ) ؛ لأنّه أخصّ من ( لا أفعل ) وهو الذي عُدّي إلى اثنين <sup>(٢)</sup> .

### تنبيه :

وقع بيني وبين بعض الأصحاب مذاكرة في قوله : ﴿ يَا لَوْنَكُمْ ﴾ باعتبار التّصريف ، والحاصل أنّهما مادّتان مختلفتان ( آلى ) بالمد ، أو ( ألا ) بالقصر ، فتصريف الأوّل ظاهر ؛ لأنّ مضارعه ( يُؤْلِي ) بضمّ الياء ، فحذفت الهمزة الأولى جرّياً على القاعدة المعلومة في ذلك ؛ لأجل النّقل مع همزة المتكلم ، وحذف الباقي حملاً عليه <sup>(٣)</sup> ، ثمّ قلب ما بعدها واواً ؛ لأجل الضمّ قبلها ، والمصدر ( إيلاء ) على القياس في ( أفعل ) على وزن ( إفعال ) واسم الفاعل ( مولٍ <sup>(٤)</sup> ) حذفت الهمزة أيضاً حملاً على المضارع .

واسم المفعول ( مؤلّى منه ) ، واسم الزّمان ، واسم المكان كذلك .

(١) انظر : المقتصد ٦١٦/١ ، وشرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والمساعد ٤٤٥/١ ، والجمع ٩/٥ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ص ٢٣٢ ، والجمع ١٢/٥ .

(٣) يقصد المضارع المبذوء بالياء والتاء ، والنون .

(٤) أو ( مولٍ ) .

وأما تصريف (ألا) فهو ثلاثي على وزن (فعل) (واوي اللام لقولهم : (ألوت) والمضارع (يألو) بمعنى (قَصُرَتْ) .

والمصدر (أُلُوًا) مثل (عُتُوًا) قياسًا .

واسم الفاعل : (آل) ، واسم الزَّمان والمكان (مَالِي<sup>(١)</sup>) على وزن (مَفْعَل) ، فإذا دخل الهمز على ذلك وقع تسهيل الثانية على القاعدة ، وتصريف هذا من الأمور المعلومة في باب التصريف<sup>(٢)</sup> ، لا تخفى ، وإنما أشرت إلى ذلك هنا ؛ لأنه وقع فيه نزاع في بعض المجالس .

**قوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ أَولَاء ﴾ [ ١١٩ ]<sup>(٣)</sup> .**

ذكرها في أوَّل «الهاء» لما أن ذكر أنَّ<sup>(٤)</sup> «ها» تكون للتنبية ، وهي تلي ضمير الجمع المخبر عنه باسم الإشارة ، مثل الآية<sup>(٥)</sup> .

قال : ( وقيل : إنما كانت داخلة على الإشارة ، فقدّمت ، فردَّ بنحو : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاء ﴾<sup>(٦)</sup> فأجاب بأنها أعيدت توكيدًا ... )<sup>(٧)</sup> .

**قلتُ :** ادّعاء التوكيد على خلاف الأصل ، والله أعلم .

(١) في (ج) «مالا» .

(٢) (آل) ، أي : حَلَفَ ، والإيلاء : الحلف ، مصدر (آلى) (يُولِي) ، نحو : (أَكْرَمَ ، يُكْرِمُ ، إِكْرَامًا) .

والأصل : (إِلَاء) فأبدلت الهمزة الثانية (ياء) ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، نحو (إِيْمَان) ، ويُقال : (تَأَلَى) ، و (اتَّلى) على (افعل) . والأصل (إِتْلَى) فقلبت الثانية لما تقدّم .

و (أَلَا) يقال : (ألا في الأمر يَأْلُو فيه ، أي : (قَصُرَ) ، نحو : (غَزَا ، يَغْزُو) .

و (الألو) بزنة التقصير .

وقد يتحد اللفظان ، فيقال : (آل) (يُولِي) بزنة (أكرم) فأبدلت الهمزة الثانية ألفًا .

ويقال : (اتلّى ، يأتلي) بزنة (اكتسب) (يكتسب) .

شرح التصريف للثماميني ص ٣٨٠ ، والممتع ٤٢٦/٢ ، وشرح الملوكي ص ٣٤١ ، وانظر : الصحاح (ألا) ، ومفردات القرآن ص ٢٢ ، والمحرر الوجيز ١٨٩/٢ ، والدّر المصون ٢٣٤/٢ ، ٣٣٦/٣ ، واللسان (ألا) .

(٣) وبعدها : ﴿ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّوكُمْ ﴾ .

(٤) في (ج) «أنها» .

(٥) المغني ص ٤٥٦ .

(٦) آل عمران ، آية (٦٦) .

(٧) قاله ابن مالك في التسهيل ص ٤٠ ، وشرحه ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

وقول الشيخ: ( قد تلي ضمير الجمع )<sup>(١)</sup> .

يقتضي أنَّ ضمير الواحد لا تليه<sup>(٢)</sup> ، وهو خلاف ما نصَّ عليه غيره<sup>(٣)</sup> ، وخلاف ما وقع في الأحاديث<sup>(٤)</sup> .

ورأيت في بعض النسخ ضمير الرَّفع المخبر عنه باسم الإشارة ، فعلى / هذا لا انتقاد عليه .

وقوله: ( المخبر عنه باسم الإشارة ) .

ظاهر في أنَّه لا بُدَّ من كون الخبر إشارة ، وظاهر كلام ابن مالك عدم اشتراطه<sup>(٥)</sup> ، وإن كان الشيخ قد انتقد عليه في غير هذا الكتاب ، وحكم بشذوذ ما ورد من ذلك<sup>(٦)</sup> .

وتأمل ما وقع للزَّخْشَرِيَّ هُنَا من نقل : أن «أولا» موصول<sup>(٧)</sup> . فظاهره عدم اشتراط الشرط المذكور ، والله أعلم .

**قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا﴾ الآية [ ١٢٠ ]**<sup>(٨)</sup> .

ذكرها الشيخ في الجهة الرابعة في التَّخْرِيج على الأمور البعيدة<sup>(٩)</sup> ، فذكر الآية في قراءة من قرأ بتشديد الرَّاء من ﴿لَا يَصْرُكُمْ﴾ مع ضَمِّها<sup>(١٠)</sup> .

(١) عبارة ابن هشام : « ضمير الرَّفع المخبر عنه باسم إشارة » .

وبهذا لا يرد عليه اعتراض الرصاع .

(٢) في ( ج ) « يليه » بالياء التحتية .

(٣) انظر في المسألة الكتاب ٣٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، وارتشاف الضرب ٩٧٦/٢ ، والجنى الداني ص ٣٤٧ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٤/١ ، ٢٣٥/٣ .

(٤) منها : « ها أنا ذا يا رسول الله » .

استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٥/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٩٧٨/٢ ، والمساعد ١٨٧/١ .

(٥) شرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

(٦) وعده شاذاً أبو حيان في الارتشاف ٩٧٧/٢ .

(٧) الكشف ٤٣٦/١ . وهذا رأي الكوفيين .

انظر : المقتضب ٢٥٨/٤ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٧/١ .

(٨) وبعدها : ﴿لَا يَصْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ .

(٩) المغني ص ٧١٧ .

(١٠) قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمره والكسائي . السبعة ص ٢١٥ ، والحجة ٧٤/٣ ، والكشف ٣٥٥/١ ، والبحر المحيط ٤٣/٣ .

قال : ( قيل : إنها على حدّ قوله :

❖ إِنَّكَ إِنْ يُصْنَرَعِ أَخُوكَ تُصْنَرَعُ .. )<sup>(١)</sup>

قال : ( وهذا لا يصحّ ، لأنّه خرّج القراءة على شيء لا يجوز إلّا في الشعر ) .

قال : والصواب أنّه مجزوم<sup>(٢)</sup> ، وأنّ الضمّة إتياع كالضمّة في : « لم يشدّ » ، و « لم يرد » .

وذكرها - أيضًا - في « من الزائدة » استطرادًا<sup>(٣)</sup> ، لما أن تكلم على قوله [ تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(٥)</sup> . . . الآية<sup>(٦)</sup> . قال : أي : ( تفريطًا ) مثل الآية ، أي : ( لا يضرّكم ضرًا شيئًا ) .

قلتُ : هذه القراءة ذكروا فيها أوجهًا كلّها ضعيفة ، أقربها ما قال المصنّف ، فإنّ ما ذكره من المثال أجازوا فيه أوجهًا ، أحدها : ما ذكر ، وهي لغة ثابتة<sup>(٧)</sup> ، وهذا الوجه أشار إليه أبو حيّان<sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [ ١٢١ ] .**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » في كونها تلزم الإضافة إلى الجملة إمّا اسميّة ، أو فعليّة ، فذكر للفعليّة هذه الآية ، وغيرها ، وهو ظاهر لا يحتاج إلى بيان<sup>(٩)</sup> .

(١) هذا عجز بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ❖

وقد نسب لجريز بن عبد الله البجليّ في الكتاب ٦٧/٣ ، والنكت ٧٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢ .

ولعمرو بن خثارم البجليّ في الخزانة ٢٠/٨ .

وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، وضرورة الشعر للسيراني ص ١١٥ ، والارتشاف ١٨٧٤/٤ ، والمساعد ١٤٨/٢ .

(٢) اختاره ابن الأنباري . انظره في الارتشاف ١٨٧٣/٤ ، والأشعوني ٢٦١/٣ .

(٣) المغني ص ٤٢٦

(٤) ما بين المعقوفين تنمة يتميّز بها النصّ .

(٥) ما بين المعقوفين تنمة من ( ج ) .

(٦) الأنعام ، آية ( ٣٨ ) .

(٧) انظر : الكتاب ٦٥/١ ، ٦٧ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والارتشاف ١٨٧٥/٤ ، والدّر المصون ٣٧٤/٣ .

(٨) البحر المحيط ٦٣/٣ ، وانظر الارتشاف ١٨٧٢/٤ - ١٨٧٥ .

(٩) المغني ص ١١٦ .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدَرِّ ﴾ [ ١٢٣ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في حرف « الباء » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ « الباء » تكون ظرفية ، فذكر هذه الآية الكريمة <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : ما ذكره في الآية هو الظاهر <sup>(٣)</sup> ، وجوزوا فيها أن تكون للمصاحبة <sup>(٤)</sup> ، وهو بعيد <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ ... أَلَّنْ يَكْفِيَكُمْ ﴾ الآية [ ١٢٤ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها في « الهاء » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على « هل » وأنها مختصة بالإيجاب ، ويمتنع : « هل لم يقم » بخلاف الهمزة ، فذكر الآية <sup>(٧)</sup> .

\* [ ... ، ... ] <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ ١٣٥ ] <sup>(٩)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في افتراق الجملة الحالية من الاعتراضية ، وأَنَّ الاعتراضية يصحَّ أَنْ تكون إنشائية <sup>(١٠)</sup> .

قال : ( ومثل ابن مالك بهذه الآية ) <sup>(١١)</sup> .

قال : ( ولا يصح ؛ لأنه قد نصَّ هو وغيره على أَنَّ الاستفهام فيها بمعنى النفي ، فالجملة خبرية ... ) <sup>(١٢)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿ وَأَتَمَّ أَذْلَهُ فَأَتَفَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ١٤١ .

(٣) لأنها تكون بمعنى « في » .

(٤) ذكره السمين الحلبي في الدرّ المصون ٣/ ٣٨٣ .

(٥) لأنها هي تعطي معنى « مع » . وانظر رصف المباني ص ٢٢٢ .

(٦) وبعدها : ﴿ أَنْ يُعَذِّبَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٥٧ .

(٨) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ١٣٠ ) في المغني ص ٧٩٨ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٩) وبعدها : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ ... وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٥١٨ .

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ .

(١٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ ، والدرّ المصون ٣/ ٣٩٦ ، وشفاء العليل ١/ ٤٩٩ .



وذكرها أيضًا في « مَنْ » الاستفهامية التي أُشربت معنى النفي مثل الآية <sup>(١)</sup> .

قال : ( ولا يختص ذلك بوقوعها بعد الواو ، خلافا لابن مالك ) <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : ما أشار إليه في الآية من الاعتراض لم يذكره المُعَرَّب <sup>(٣)</sup> ، والاعتراض فيها ظاهر ؛ لأنَّ فيها حثًا على الاستغفار ظاهرًا ، وما ردَّ به على ابن مالك ظاهر ، وقد تقدَّم لنا في غير هذه الآية قريبٌ منه <sup>(٤)</sup> .

فإنَّ قُلْتُ : الشيخ يناقض قوله ما نصَّ عليه بعد في الجملة التفسيرية في قوله [ تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ . <sup>(٦)</sup> فإنه نصَّ فيها على أنها إنشائية ، مع أنَّ النفي فيها معلوم <sup>(٧)</sup> ؛ لأجل الاستثناء <sup>(٨)</sup> ، فقد صرَّح بأنَّ الاستثناء لا ينافي الاستفهام إذا كان بمعنى <sup>(٩)</sup> النفي .

قُلْتُ : لا يبعد الردُّ عليه بتلك الآية ، ويمكن أن يُجاب عنه بجواب عندي فيه نظر ، فتأمَّله .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ ١٣٩ ] .

هذه الآية لم يذكرها الشيخ ، وكنت أظنُّ أنه ذكرها ، وما ذكر إلا ما يشبهها ، وهو [ قوله تعالى ] <sup>(١٠)</sup> : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، وغير ذلك من الآي . ذكر ذلك في فصل « إِنْ » <sup>(١٢)</sup> وأنه نقل عن أهل الكوفة أنها تكون بمعنى « إِذ » واستدلوا بهذه الآيات <sup>(١٣)</sup> .

(١) المغني ص ٤٣١ .

(٢) لم يقيد ابن مالك هذا التقيد فيما رأيته .

وانظر : شرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٤/١ .

(٣) الدرّ المصون ٣٩٦/٣ .

(٤) عند آية آل عمران ( ٧٣ ، ٧٤ ) . انظر ص ١٣٨ من البحث .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) الأنبياء ، آية ( ٣ ) .

(٧) المغني ص ٥٢١ ، ٥٢٤ .

(٨) في ( ح ) « الإنشاء » .

(٩) في ( ح ) « في معنى » .

(١٠) زيادة يتميز بها النص .

(١١) المائدة ، آية ( ٥٧ ) .

(١٢) المغني ص ٣٩ .

(١٣) انظر : رصف المباني ص ١٩٢ ، والجنى الداني ص ٢١٢ .

قال الشيخ : ( ولا حجة في قوله [ تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ لأنه من باب التهيج ، كما تقول لولدك : ( إن كنت ولدي ، فبترني <sup>(٢)</sup> ) .

قلتُ : ولو ذكر هذه الآية لكان أوجه ؛ لأن الخطاب فيها مع المؤمنين من الصحابة ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ إِن يَمَسُّكُمْ ... ﴾ الآية [ ١٤٠ ] <sup>(٣)</sup> .

ذكرها في حذف الجواب بعد أن قال <sup>(٤)</sup> :

( التحقيق أن من حذف الجواب آياتٍ ) فذكر منها هذه ، أي : ( فاصبروا فقد مسَّ ) .

قلتُ : أشار إلى ذلك أبو حيَّان ، قال : ( ومن زعم أن الجواب : « فقد مسَّ » فقد غلط ؛ لأن الجواب لا يصح أن يكون ماضيًا ، وهو ظاهر / ... ) <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا ﴾ الآية [ ١٤٢ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في فصل الواو الناصبة ، وذكر الآية دليلاً على ذلك <sup>(٧)</sup> .

وذكرها قبل بيسير لما أن نقل أنها قد تكون للتعليل كما قيل في الآية ، قال : ( والصواب أنها ناصبة بإضمار « أن » بعدها ، وأنها عاطفة ) <sup>(٨)</sup> . هذا معنى ما ذكر ، بعد أن ذكر مذهب أهل الكوفة <sup>(٩)</sup> .

واعترض الدماميني على لفظه <sup>(١٠)</sup> ، بل واختار قول الرضي <sup>(١١)</sup> ، وهو قول خارج عن قول أهل

(١) زيادة يتميز بها النص .

(٢) الذي في المغني : « إن كنت ابني فلا تفعل كذا » .

(٣) وبعدها : ﴿ قَرَحَ فَقَدَمَسَ الْقَوْمَ قَرَحَ مَثْلَهُ ﴾ .

(٤) المغني ص ٨٥٠ ، ٨٥١ .

(٥) البحر المحيط ٦٢/٣ .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٧٢ .

(٨) المغني ص ٤٦٩ .

(٩) وانظر : رصف المباني ص ٤٨٣ - ٤٨٥ ، وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤ ، والجنى الداني ص ١٥٧ .

(١٠) قال الدماميني : « والذي يظهر أن التحقيق ما قاله الرضي ... » . تحفة الغريب ١/١٣٩ .

(١١) الرضي ٧٩/٤ .

البصرة والكوفة<sup>(١)</sup> ، وانظر ما ذكرنا في سورة الشورى<sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ [مِنْ] <sup>(٣)</sup> ... ﴾ [١٤٣] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها مثلاً لما حُذِفَتْ فيه إحدى التائعين<sup>(٥)</sup> من الفعل في فصل : ( إذا دار الأمر بين كون المحذف أولاً ، أو ثانياً )<sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ الآية [١٤٤] <sup>(٧)</sup> .

ذكرها في « أَنْ » المشددة بالفتح<sup>(٨)</sup> ، راداً بها على أبي حيّان في إنكار قصر القلب<sup>(٩)</sup> بحسب المقام على لازم استدلاله بأنّ صفته <sup>(١٠)</sup> غير منحصرة في الرسالة ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنّهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتباره ، فانظره .  
وإنكار أبي حيّان ليس بصحيح<sup>(١١)</sup> ، فإنّه معلوم من علم البيان أنّ القصر على ثلاثة أقسام<sup>(١٢)</sup> ، والله أعلم .

(١) انظر : الكتاب ٢٨/٣ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ، وابن يعيش ٢١/٧ . وانظر : ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ففيه ما يغني عن غيره .

(٢) عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوقِنَ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَبِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [آية : ٣٣ ، ٣٤] . والسورة سقطت من نسخ الجمع الغريب .

(٣) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(٤) وبعدها : ﴿ قَبْلَ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ .

(٥) في ( ح ) « حذف فيه أحد التائعين » .

(٦) المغني ص ٨٠٨ ، ٨٠٩ .

(٧) وبعدها : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٠ .

(٩) البحر المحيط ٣٤٤/٦ .

(١٠) في ( ح ) « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(١١) وردّ على أبي حيّان السمين الحلبي في الدرّ المصون ٢١٥/٨ .

(١٢) قصر حقيقي ، وإضافي ، قصر باعتبار الطرفين ، وقصر باعتبار حال المخاطب .

انظر : دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ ، ومفتاح العلوم ص ٢٨٨ ، والإيضاح ص ١٢٣ ، وعروس الأفراح ٦٥/١ ، وعلم المعاني ص ١٤٨ .

**قوله تعالى:** ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ...﴾ الآية [١٤٤] <sup>(١)</sup>.

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أول الهمة لما أن تكلم على أنها يجب تقديمها على حرف العطف <sup>(٢)</sup>.

ونقل مذهب الجمهور ، ومذهب الزمخشري <sup>(٣)</sup>.

قال : ( فقال الزمخشري في الآية : « أفتمنون به في حياته ، فإن مات انقلبتم ... » ) <sup>(٤)</sup>.

قلت : تقدم ما في ذلك من البحث عند قوله [ تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فراجع ذلك <sup>(٨)</sup> ، وأبو حيان أعاد هنا الكلام <sup>(٩)</sup>.

### تنبيه :

ما أشار إليه أبو حيان هنا من الخلاف في الاستفهام إذا دخل على جملة شرطية ، قيل : إنه مشكل ؛ لأنه نقل من قول سيويه : ( أن الاستفهام دخل على الشرط والمشروط جميعاً ) <sup>(١٠)</sup>.

وقيل : ( إنما هو في التقدير داخل على الجزاء ) <sup>(١١)</sup>.

أما الثاني فظاهر ؛ لأن الاستفهام لا يقع إلا فيما يليه على ما نص عليه أهل النحو ، وأهل البيان <sup>(١٢)</sup>.

(١) وبعدما : ﴿أَقْلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٣ .

(٣) الزمخشري له قولان في المسألة ، أحدهما موافق للجمهور . الكشف ٤٧٧/١ ، ٩٨/٢ ، والثاني ما ذكره ابن هشام من أنه يقتدر معطوف عليه بعد الهمة . وانظر الكشف ٤٦٨/١ .

وانظر في المسألة : ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والدرّ المصون ٤١٦/٣ .

(٤) الكشف ٤٦٨/١ .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) ﴿يَبْغُونَ﴾ ليست في ( ح ) .

(٧) آل عمران ، آية ( ٨٣ ) .

(٨) انظر : ص ١٥٩ من البحث .

(٩) البحر المحيط ٦٨/٣ .

(١٠) الكتاب ١٨٧/٣ ، ١٨٨ .

(١١) يحكي هذا عن يونس . التبيان ٢٩٦/١ ، والدرّ المصون ٤١٦/٣ .

(١٢) انظر : رصف المباني ص ١٣٥ ، والإيضاح ص ١٣٥ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والمغني ص ٢٠ .

وأما القول الأول فقد تقدّم لنا أنّ جملة الشرط تقييد للجزاء<sup>(١)</sup> ، فما وقع الإنكار إذاً إلا على القيد وحده ، كما إذا قلت : « أعندك صليت » . فما وقع الإنكار إلا على العندية ، إلا أن يُقال : قول سيويوه هو الظاهر ؛ لأنّه قال : الاستفهام وقع على المجموع ، وهو جارٍ على القاعدة ؛ لأنّ الشرط إذا كان قيداً ، فما وقع الإنكار إلا عليه مع القيد ، كما إذا قلت : « أعندك صليت » ، فإنّ الإنكار ليس لمطلق عندية ، بل لوقوع الصّلاة عنده ، فتأمّله ، فإنّه نظير تقييد الشرط بالمشروط والله أعلم .

### قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية [ ١٤٦ ]<sup>(٢)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الكاف » لما أن تكلم على « كآين »<sup>(٣)</sup> ، وأنّ تمييزها الأكثر فيه أن يُجرّ ، لا أنّه واجب<sup>(٤)</sup> خلافاً لابن عصفور<sup>(٥)</sup> ، وردّ عليه ؛ لأنّه سمع خلاف قوله .

قال : ( ومن الأكثر قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ [ قَاتِلَ ]<sup>(٦)</sup> ... ) ، وذكرها أيضاً في هذا الفصل ، وهو ظاهر .

وذكر الشيخ أيضاً قوله [ تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية . في الجهة الخامسة لما أن ذكر المسائل التي يتمرن بها .

قال في الرابعة منها<sup>(٨)</sup> ما معناه : إذا قلت : « زَيْدٌ ضَرَبَ فِي الدَّارِ أَخُوهُ » فيجوز في « أخوه » أن يكون فاعلاً بالظرف ؛ لاعتماده على ذي الحال ، وهو ضمير « زيد » المقدّر ، وأنّ يكون نائباً عن فاعل « ضرب » [ و ]<sup>(٩)</sup> على تقديره خالياً من الضمير ، وأنّ يكون مبتدأ خبره الظرف ، والجملة حال .

(١) انظر ص ١٥٩ من البحث في الآية ( ٨٣ ) ، وانظر ارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤ ، والمساعد ١٤٣/٣ ، والتصريح ٣٧٣/٤ .

(٢) وبعدها : ﴿ قَاتِلْ مَعَهُ رَيْثُونٌ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لَمَّا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ .

(٣) انظر أقوال العلماء في تركيبها في الارتشاف ٧٨٩/٢ ، والدّر المصون ٤٢١/٣ .

(٤) المغني ص ٢٤٧ .

(٥) شرح الجمل ٥١/٢ ، والمقرب ٣١٣/١ .

(٦) ما بين المعرفين تنمّة من ( ج ) .

(٧) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٨) المغني ص ٧٢٤ .

(٩) الواو تنمّة من ( ج ) .

ومنع الفراء<sup>(١)</sup> والزَّخَشَرِيَّ هذا الوجه وجعله رديئاً<sup>(٢)</sup> ؛ لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ، ويوجبان الفاعلية في : « جاء زيدٌ عليه جبة »<sup>(٣)</sup> . وليس كما زعما<sup>(٤)</sup> ، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية .

قال : قيل : وإذا قرئ بتشديد ( قُتِلَ )<sup>(٥)</sup> لزم ارتفاع ﴿ رِيثُونَ ﴾ بالفعل ؛ لأنَّ التَّكْثِيرَ لا ينصرف إلى الواحد<sup>(٦)</sup> ، وليس بشيء ؛ لأنَّ ( النَّبِيَّ ) هنا متعدّد لا واحد<sup>(٧)</sup> ، بدليل ﴿ كَانَيْنِ ﴾ ، وإنما أفرد الضمير بحسب / لفظها ... )<sup>(٨)</sup> .

قلتُ : هذا كلام جارٍ على القواعد ، وأكثره اشتمل عليه كلام المُعَرِّب ، وزاد ، فانظره<sup>(٩)</sup> .

وانظر ما وقع لصاحب الكشف عند قوله : ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾<sup>(١٠)</sup> فإنه جعل الجملة حالة<sup>(١١)</sup> ، فهو خلاف مذهبه ، وما أشار إليه الشَّيْخ في الرَّدِّ على ابن عصفور كذلك قال غيره<sup>(١٢)</sup> . وأبو حَيَّان هنا استوفى الكلام على هذه اللفظة<sup>(١٣)</sup> أكثر من الشَّيْخ ، فإنَّ الشَّيْخ لم يستوف فيها اللغات والأقوال في تركيبها وبساطتها ، ومن أيِّ شيء هي مركبة ؟<sup>(١٤)</sup> .

(١) انظر رأي الفراء في ارتشاف الضرب ١٦٠٦/٣ ، والمساعد ٤٦/٢ ، والجمع ٤٧/٤ .

(٢) المفصل ص ٦٤ ، والارتشاف ١٦٠٦/٣ ، والجمع ٤٧/٤ ، ورجع في الكشف إلى قول الجمهور ٤٦٩/١ .

(٣) في المفصل ص ٦٤ : « لقيته عليه جبة » .

(٤) انظر تعليل هذا في المساعد ٤٦/٢ .

(٥) قرأ بها قتادة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « قُتِلَ » مبنياً للمفعول بدون تشديد .

(٦) وقرأ الباقون ﴿ قَاتِلْ ﴾ . انظر : السبعة ص ٢١٧ ، والمختص ١٧٣/١ ، والكشف ٣٥٩/١ ، والبحر ٧٢/٣ ، والدرّ المصون ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ .

(٧) قاله ابن جني . المختص ١٧٣/١ .

(٨) لعله المفهوم من كلام أبي البقاء في التبيان ٢٩٨/١ .

(٩) المغني ص ٧٢٤ .

(١٠) الدرّ المصون ٤٢٦/٣ .

(١١) البقرة ، آية ( ٣٦ ) .

(١٢) الكشف ٢٧٤/١ ، إلا أنه لم يصرّح بالحالية .

(١٣) منهم أبو حَيَّان . انظر : ارتشاف الضرب ٧٨٩/٢ .

(١٤) أي ﴿ كَانَيْنِ ﴾ .

(١٥) البحر المحيط ٧٢/٣ ، ٧٣ .

والحاصل فيه خمس لغات ، انظر المرادي في النسخ الصحيحة ، فإنه أحسن من لخصها <sup>(١)</sup> .  
وانظر شرح التسهيل ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ الآية [ ١٥٢ ] <sup>(٢)</sup> .

ذكرها في حذف جملة القسم بعد أن ذكر آيات منها هذه <sup>(٣)</sup> ، ونقل الخلاف في : ( لزيد قائم )  
و ( إنَّ زيدا قائم ) <sup>(٤)</sup> هل يجب أن يكون جواباً لقسم ، أو لا <sup>(٥)</sup> ... ؟  
قلتُ : وهو نقل غريب ، والمعروف أنَّ <sup>(٦)</sup> الجمل الاسمية التي أريد بها الثبوت ، هل يجوز القسم  
عليها ، أم لا ؟

أما أنه يجب ، فلم أره ، ولا وجه لوجوب ذلك فيما يظهر <sup>(٧)</sup> ، وكلام أهل البيان يدل على  
خلافه ، فتأمله <sup>(٨)</sup> . ولقد ذاكرت بعض من له عارضة قويّة ، ومشاركة تامّة ، وذهن ثاقب <sup>(٩)</sup>  
- قدّس الله روحه - من فقهاء بجاية <sup>(١٠)</sup> . فراجعت في وجه هذا النقل ، واستغرب النقل مع حفظه في  
هذا الفن ، وذكر أوجهها لم يتم له وجهها ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ الآية [ ١٥٢ ] <sup>(١١)</sup> .

(١) لم يذكر شيء عنها في الجنى الداني المطبوع ، وانظر توضيح المقاصد ٣٣٤/٤ ، ورفض المباني ص ٢٨١ ، وارتشاف الضرب  
٧٨٩/٢ ، والمساعد ١١٥/٢ ، والمجمع ٣٨٨/٤ .

(٢) في ( ج ) جاءت هذه الآية بعد الموضع الأوّل من الآية ( ١٥٤ ) .

(٣) المغني ص ٨٤٦ .

(٤) في ( ج ) « وأزيدا قائم » والصواب ما أثبت .

(٥) في ( ج ) « أم » مكان « أو » ، وما أثبت موافق لما في المغني .

(٦) كلمة « أن » ليست في ( ج ) .

(٧) في ( ج ) « من كلام » .

(٨) انظر في المسألة شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/٣ ، والإيضاح ص ٢١ ، وارتشاف الضرب  
١٧٨٨/٤ ، وعروس الأفراح ٣٧/١ ، ٣٨ ، والمساعد ٣٢٧/٢ .

(٩) في ( ج ) « صائب » .

(١٠) عدم التصريح باسمه حال بيني وبين معرفته .

وبجاية بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء ، مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب ... معجم البلدان ٢٧٠/١ .

(١١) وبعدها : ﴿ وَتَنَارُ عَذَابٍ فِي الْأَمْرِ وَعَصِيَّتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحِثُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ  
لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « حتّى » الابتدائية لما أن قال : ( تدخل على كل من الجملة الاسمية والفعلية ) <sup>(١)</sup> .

قال : ( وزعم ابن مالك أنها في الفعلية جارة ، وأن « أن » مقدرة ... ) <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : ( ولا أعلم له في ذلك موافقاً ... ) <sup>(٣)</sup> .

وكذلك زعم في حتّى الداخلة على « إذا » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ أنها جارة ، وأن « إذا » في محل خفض <sup>(٤)</sup> .

قال : ( وهذه المقالة قال بها الأخفش <sup>(٥)</sup> ، وهي خلاف قول الجمهور <sup>(٦)</sup> ، وما زعم من حذف « أن » فالأصل عدمه ، لغير محوَج إلى ذلك ، والجمهور في الآية على أن « إذا » شرطية ، وجوابها محذوف دلّ عليه السياق <sup>(٧)</sup> .

أي : ( امتحنتم أنفسكم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل قوله [ تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ .

قال : ( وزعم بعضهم أن الجواب في قوله [ تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَعَصَيْتُمْ ﴾ ) <sup>(١٠)</sup> .

قال : ( وهذا إنما يجيء على [ قول ] <sup>(١١)</sup> من جَوَزَ زيادة الواو في الجواب ) .

قلتُ : قوله : ( إن « حتّى » تدخل <sup>(١٢)</sup> على الجمل الاسمية ) .

(١) المغني ص ١٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٣ ، ٢٣/٤ ، والجنى الداني ص ٥٤٣ .

(٣) ردّ عليه أبو حيّان في الارتشاف ١٧٥٥/٤ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٤٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٠/٢ .

(٥) لم أجد هذا للأخفش ، وإنما أجازهُ الزّحشرى في الكشاف ١٩٣/٣ ، ١٤٧/٤ ، واختاره ابن مالك .

(٦) انظر : الجنى الداني ص ٣٧١ ، والارتشاف ١٤١١/٣ ، والمساعد ٥٠٩/١ .

(٧) الكشاف ٤٧١/١ ، والمحرّر الوجيز ٢٦٣/٣ ، والتبيان ٣٠١/١ ، والبحر ٧٩/٣ ، والدّرّ المصون ٤٣٨/٣ .

(٨) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٩) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(١٠) لم أتمكّن من نسبته .

(١١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النصّ .

(١٢) في (ج) « دخلت » .



قال الرضي : ( بشرط أن يكون الخبر فيها للمبتدأ من جنس الفعل المتقدم ، فلا يجوز : « ركب القوم حتى الأمير ضاحك » ، بل تقول : « حتى الأمير راكب » ... ) <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ : هذا الذي قال خلاف قولهم : « مرض حتى أنهم لا يرجونه » <sup>(٢)</sup> ، وكذلك البيت المعلوم في قوله :

..... ، حتى ماء دجلة أشكل <sup>(٣)</sup>

فتأمله .

وما نقله الشيخ عن ابن مالك وضعفه به صحيح .

قال الدماميني : ( بل جارٍ على القواعد ؛ لأن ذلك بعد « حتى » كثيراً ... ) <sup>(٤)</sup> .

قُلْتُ : ( وهي دعوى غريبة عن الدليل ) <sup>(٥)</sup> ، وما ذكر الشيخ من التأويل في الآية فيه أقوال <sup>(٦)</sup> .

وأبو حيّان استوفى ذلك .

والتقدير الثاني في قوله : ( انقسمتم قسمين ) اختاره أبو حيّان <sup>(٧)</sup> ، ونظّره بقوله [ تعالى ] <sup>(٨)</sup> :

﴿ فَلَمَّا بَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أي : انقسموا قسمين ، كما نظّره الشيخ بعد هذا .

(١) الرضي ٢٧٨/٤ .

(٢) انظر : المثال في الكتاب ١٨/٣ ، والارتشاف ١٦٦٦/٤ ، والتصريح ٣١٨/٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه ١٤٣/١ ، صدره :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها \* بدجلة ، ... ، ... ، ...

وجاء منسوباً له في الأزهية ص ٢١٦ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والجنى الداني ص ٥٥٢ ، والمغني ص ٢٠٧ ، ٧١٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ، والممع ١٦٩/٤ ، والخزانة ٤٧٧/٨ ، ٤٧٩ .

وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧ ، والرضي ٢٧٨/٤ ، واللسان ( شكل ) .

تمجّ : تقذف ، وفي الديوان : « تمور دماؤها » أي تسيل . وأشكل : حمرة مختلطة ببياض .

(٤) تحفة الغريب ١/٤٣ أ .

(٥) هذا أيضاً من نصّ الدماميني .

(٦) انظرها في الدرّ المصون ٤٣٦/٣ .

(٧) البحر المحيط ٧٩/٣ .

(٨) ما بين المعرفين زيادة يتميز بها النصّ .

(٩) لقمان ، آية ( ٣٢ ) .

**قوله تعالى :** ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [ ١٥٤ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> - في « الواو » لما أن تكلم على أنها تدخل على الجملة الاسمية الحالية ، مثل : « جاء زيد والشمس طالعة » .

قال : ( وتسمى هذه الواو واو الابتداء ) <sup>(٣)</sup> .

قال : ( وقدرها سيويه ، والأقدمون بـ « إذ » <sup>(٤)</sup> ولا يريدون أنها معناها ، بل يريدون أنها مع الفعل قيد في الفعل السابق <sup>(٥)</sup> ؛ لأن الحرف لا يرادف الاسم ... ) .

ثم قال : ( ووهم أبو البقاء في قوله [ تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ .

فإنه قال : ( الواو للحال ، وقيل : بمعنى « إذ » <sup>(٧)</sup> ) .

قال : ( وسبقه إلى ذلك مكّي ) .

قال : ( وزاد عليه ، فقال : ( « الواو » للابتداء ، وقيل للحال ، وقيل بمعنى « إذ » ... ) <sup>(٨)</sup> ) .

قال : ( والثلاثة بمعنى واحد ... ) .

قال : ( فإن أراد بالابتداء الاستئناف ، فقولهما سواء ... ) .

وذكر الشيخ هذه الآية أيضاً في الجزء / الثاني في المسوغات حيث تكلم على قول النحويين : ( إن من المسوغات وقوع المبتدأ بعد واو الحال ) .

قال : ( الصواب أن يقولوا : المبتدأ أول جملة الحال ... ) <sup>(٩)</sup> . لأن العادة لا تقتضي أن مع الفعل

(١) وبعدهما : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ ... ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٣) المغني ص ٤٧١ .

(٤) الكتاب ٩٠/١ ، وحروف المعاني ص ٣٦ ، ومعاني الحروف ص ٦٠ ، والصاحي ص ١٥٧ ، والأزهية ص ٢٣٣ ، وانظر

رصف المباني ص ٤٨٠ ، والجنى الداني ص ١٦٤ .

(٥) في الأصل : « مع الفعل السابق قيد في الفعل » ، والعبارة بها التواء ، وما أثبت من ( ح ) .

(٦) زيادة يتميز بها النص .

(٧) التبيان ص ٣٠٣ ، وأنكره بقوله : « وليس بشيء » .

(٨) مشكل إعراب القرآن ١٧٧/١ .

(٩) المغني ص ٦١٣ .

كالخروج ، أو الدخول ، لا بُدَّ من حصول مقارنة أمر من الأمور .

ثُمَّ نَظَرُ ذَلِكَ بِمَا وَقَعَ لَابْنِ عَصْفُور <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ أَنَّهُ قَالَ : ( ومثل ابن مالك هذا بقوله تعالى :  
﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ ... ) <sup>(٢)</sup> .

قال : ( ولا دليل في الآية ؛ لأنَّ الصِّفَةَ مقدَّرة في الآية ، أي : ( من غيركم ) بدليل [ قوله  
تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> انتهى بالمعنى <sup>(٥)</sup> .

وذكر هذا أيضًا في الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب لما أن قال :

( الثالث : أن يُعَرَّبَ شيئًا طالبًا لشيء ، ويهمل النظر في المطلوب ، كمن يذكر فعلاً ، ولا  
[ يذكر ] <sup>(٦)</sup> فاعلاً . أو مبتدأ ولا خيراً ... ) <sup>(٧)</sup> .

قال بعد : ( فإن قلت : هل من ذلك قول الزَّخَشَرِيِّ في الآية : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ صفة ، لـ <sup>(٨)</sup>  
﴿ طَائِفَةٌ ﴾ ، و ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ صفة أخرى ، أو حال بمعنى « وطائفة قد أهتمتهم ظانين » ،  
أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ، و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ بدل من ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ... ) <sup>(٩)</sup> .

فكأنه نسي المبتدأ ، فلم يجعل من هذه الجُمْلُ شيئاً خيراً له ... ) .

قال : ( قلتُ : لعله رأى أنَّ خبره محذوف ، أي : « ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت » .

والظاهر أنَّ الجملة الأولى خير ، والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدَّرة ، أي : « وطائفة من  
غيركم » ، مثل : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ » <sup>(١٠)</sup> .

(١) قال ابن عصفور : ( تكسر « إن » إذا وقعت بعد واو الحال ... ) . شرح الجمل ١/٤٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٩٠ ، وفيه بعد التمثيل بالآية : ( وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدَّر ) .

(٣) زيادة يتميز بها النص .

(٤) من أوَّل الآية ( ١٥٤ ) ، وقبله : ﴿ ثُمَّ أَزَلَّ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً ظَاهِرًا ... ﴾ .

(٥) المغني ص ٦١٤ .

(٦) زيادة يلتم بها النص .

(٧) المغني ص ٨٨١ ، ٨٨٢ .

(٨) في الأصل : و ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ بالواو ، والصواب ما أثبت .

(٩) الكشف ١/٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(١٠) انظر : الأصول ١/٧٧ ، ٢/٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥١ ، وشرح التسهيل ١/٢٩٠ ، والبسيط ١/٥٦٨ ،

وارتشاف الضرب ٣/١١٢٠ ، والتصريح ١/٥٢٨ .

أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث : « دَخَلَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ » <sup>(١)</sup> . ... ) .  
 قُلْتُ : أَمَّا الموضع الأول فقولُه : « جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالعة » <sup>(٢)</sup> . مرَّ هُنا على الصَّحيح من  
 القول : إِنَّ هذه « الواو » واو الحال ، وهذه الجملة هي المشكلة في الحال ، فَإِنَّها لا يحلّ المفرد محلّها ،  
 ولم تبيّن هيئة في الفاعل ، ولا المفعول ، ولا مؤكّدة ، وليس فيها ضمير ؛ ولهذا اضطربوا فيها  
 اضطرابًا شديدًا .

انظر الشَّيخ في فصل الحال ، فَإِنَّه حَصَلَ في التَّأويل نحو الأربعة أقوال <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( ولا يريدون ) [ إلى آخر ما ذكر ] .

فإِنْ قُلْتُ : تَسْتَشْكِل هذه العلة ، أو الدَّلِيل الَّذِي ذكر بقولهم : ( قَبِضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ) <sup>(٤)</sup> ، أي :  
 ( بعض الدَّرَاهِمِ ) و ( زيد كعمرو ) أي : ( مثل عمرو ) وغير ذلك من الأحرف الَّتِي تُوَدِّي هذه  
 المعاني ، فكيف يقول : ( لَأَنَّ الحرف لا يُرادف الاسم ) .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشَّيخ - رحمه الله - هو الأصل . وما ذكرت من السؤال معلوم ، وليس خاصًا  
 بهذا الحَلِّ ، وجوابه ذكره في باب حدِّ الحرف ، وفيه نظر . وأحسن من حرَّر هذا ابن الحاجب <sup>(٥)</sup> .

وتأمل كلام ابن مالك في أوَّل التَّسهيل <sup>(٦)</sup> .

ولا يرد أيضًا السؤال ؛ لَأَنَّ جميع ما ذكر السَّائل ، ليس مدلول الحرف ، بل تفسير للمعنى ،  
 فانظره .

قوله : ( ووهم أبو البقاء ) [ إلى آخره ] .

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ( باب الحُرَّة تحت العبد ) برقم ٤٨٠٩ ، ١٩٥٩/٥ .

وأخرجه مسلم في باب الولاء لمن أعتق ، برقم ١٥٠٤ ، ١١٤٤م٢ .

والبرمة : قدر متخذ من حجر ، وفي اللسان : ( القدر مطلقًا ) .

(٢) بلفظه في ارتشاف الضرب ١٦٠٥/٣ .

وفي رصف المباني ص ٤٨٠ ، وفي الجنى الداني ص ١٦٤ : ( والأكثر اقتضاه « بقد » نحو : « جاء زيد وقد طلعت الشمس » ) .

(٣) المغني ص ٥٣٦ ، ٦٠٦ ، والارتشاف ١٦٠٥/٣ ، والذّر المصون ٤٤٦/٣ ، والتصريح ٦٧٠/٢ .

(٤) انظر : شرح الوافية ص ٣٨٠ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٤١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/١ ، ١٠١ .

(٥) شرح الوافية ص ٣٧٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٣٨/٣ .

وانظر في حدِّ الحرف : الصاحبي ص ٩٥ ، والحلل ص ٧٥ ، وأسرار العربية ص ١٢ ، والجنى الداني ص ٢٠ .

(٦) التَّسهيل ص ٣ ، ٤ ، وانظر : شرح التَّسهيل ١٠/١ .

قُلْتُ: قد أشار إلى ذلك المختصر لكن تأول أنهم فهموا أن قول سيويه بمعنى «إذ» أنها بمعناها في الطريقة<sup>(١)</sup>.

قال: (ولهذا قال أبو البقاء: «وليس بشيء»<sup>(٢)</sup> ...<sup>(٣)</sup>).

وقوله في الموضع الثاني: (والصواب أن يقولوا: [إلى آخره]).

وممن عبر بوقوع المبتدأ بعد واو الحال أبو حيان هنا، ونقله عن بعضهم<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الشيخ هذه العبارة نفسها في الباب السابع في الآية نفسها فيما يذكره بعد<sup>(٥)</sup>.

والانتقاد وارد عليه.

وما انتقد به على ابن مالك قال الدماميني: (لا يصح؛ لأن ابن مالك لم يذكر الآية دليلاً، وإنما

ذكرها مثلاً ...<sup>(٦)</sup>).

وأما الموضع الثالث فما أشار إليه الشيخ آخر كلامه قريب مما تقدم في الموضع الثاني.

وقوله: (أو واو الحال).

تقدم أنه اعترض ذلك.

قال الدماميني: (ذكر مثل هذا الكلام في هذا المحل عن<sup>(٧)</sup> الرّخشيّ فيه من الازدراء بمقامه

ما لا يخفى، وعلوّ منزلته معروفة في علم اللسان<sup>(٨)</sup> ...<sup>(٩)</sup>).

قُلْتُ: الظنّ بالشيخ خلاف ذلك، فلعله أورد كلام الرّخشيّ سؤالاً على ما أسّسه،

فكأنه يقول: ما أسّسه لا يصحّ، بدليل أنه وقع في كلام هذا الإمام، إلا أنه بالإنصاف بعيد.

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٥٠/ب.

(٢) التبيان ٣٠٣/١.

(٣) المغني ص ٤٧١.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٠١/٣.

(٥) المغني ص ٨٨٢.

(٦) تحفة الغريب ل ١٨٩/٢.

وانظر ما أشار إليه الدماميني في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/١.

(٧) في (ج) «من».

(٨) في الأصل «البيان» مكان «اللسان»، والسياق يقتضي ما أثبت، وهو الذي في تحفة الغريب.

(٩) تحفة الغريب ل ٢٧١/٢.

تأمل أيضاً كيف صحَّ إيراد ذلك هنا ، فإنَّ الرَّخْشَرِيَّ لم يذكر المبتدأ ، وسكت عن خبره ، فتأمله ، والله الموفق .

ولعله يقول : المقدَّر مبتدأ ، والخبر ﴿ طَاهَةٌ ﴾ أو ﴿ طَاهَةٌ ﴾ مبتدأ ، والمقدَّر الخبر <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٥٤ ] <sup>(٣)</sup> .

ذكرها الشيخ في أوَّل روابط الجملة لما أنَّ تكلَّم على الروابط <sup>(٤)</sup> ، فاستطرد ذلك إلى أن قال : ( وقول أبي النجم :

عليّ ذنباً كله لم أصنع <sup>(٥)</sup>

فحذف العائد على المبتدأ ، ثمَّ قال : ولا يجوز نصب « كلَّ » في البيت ؛ لأنَّه لا يصحَّ تأكيد « الذَّنْب » <sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّ « ذنباً » نكرة ، ولا يصحُّ مفعولاً ؛ لفساد المعنى كما بيَّناه في فصل « كلَّ » .. <sup>(٧)</sup> . قال : ( وأيضاً لضعفه صناعة ؛ لأنَّ « كلاً » لا تستعمل في الغالب إذا اتَّصل بها الضمير إلّا مبتدأ ، أو تأكيداً ... ) .

ثمَّ ذكر الآية : ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ على القراءتين ، قراءة الرِّفْع ، والنَّصْب <sup>(٨)</sup> .

وأشار إليها أيضاً في « كلَّ » لما أنَّ قسمها إلى ثلاثة أقسام إذا أضيفت ، فتارة إلى الظَّاهر ، أو إلى ضمير مقدَّر ، أو إلى ضمير مذكور كالآية .

(١) انظر : الكشف ٤٧٣/١ ، والبحر المحيط ٨٧/٣ ، والدَّر المصون ٤٥٠/٣ .

(٢) ﴿ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ليست في ( ح ) .

(٣) وبعدها : ﴿ مَا لَا يَبْتَئُونَ لَكَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٦٤٧ .

(٥) هذا الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ١٥٠ ، وفي الكتاب ٨٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/١ ، ٤٤١ ، والمختسب ٢١١/١ ، وابن يعيش ٩٠/٦ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ .

وبلا نسبة في الكتاب ١٢٧/١ ، ١٣٧ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، والخصائص ٦١/٢ ، والخزانة ٢٠/٣ ، ٢٧٢/٦ .

(٦) كلمة « الذَّنْب » ليست في ( ح ) .

(٧) المغني ص ٢٥٨ .

(٨) قرأ الجمهور : ﴿ كُلُّهُ ﴾ بالنصب ، وقرأ بالرفع أبو عمرو . وانظر السبعة ص ٢١٧ ، والحجة ٩٠/٣ ، والكشف ٣١٦/١ ، والبحر ٨٧/٣ ، والدَّر المصون ٤٤٩/٣ .

وفي إعراب القرآن للنحاس ٤١٣/١ : « أبو عمرو وابن أبي ليلي وعيسى » .

فالأكثر أن ترفع بالابتداء كقراءة الرَّفْع <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ: أمَّا قوله: ( فحذف العائد على المبتدأ إذا كان منصوبًا ) فظاهر كلام الشَّيْخ جوازه <sup>(٢)</sup> ؛ ولهذا حَرَجَ عليه قراءة: ﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْتَى ﴾ <sup>(٣)</sup> بالرفع <sup>(٤)</sup> ، وابن عصفور خصَّص ذلك بالضرورة <sup>(٥)</sup> ، وأنشد عليه :

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتَنَا .... ❊ البيت <sup>(٦)</sup>

والصَّحيح كلام الشَّيْخ ؛ لأجل القراءة السبعية .

وما ذكر من منع التأكيد في التنكير ليس متفقًا عليه ، بل فيه ثلاثة أقوال ، ثالثها : يجوز إن كانت النكرة مؤقَّنة <sup>(٧)</sup> ، لكن مذهب البصريين المنع <sup>(٨)</sup> .

وقوله: ( لفساد المعنى ) [ إلى آخره ] .

قُلْتُ: أشار إلى مذهب أهل البيان أنَّ « كلاً » إذا كانت في حيز النفي ، أو النفي في حيزها [ أفادت العموم ] <sup>(٩)</sup> ، وسيأتي لذلك - إن شاء الله - ما يناسب من الآيات في كلامه ، ونشيع الكلام عليه <sup>(١٠)</sup> .

(١) المغني ص ٢٥٨ .

(٢) الجواز ليس على إطلاقه . انظر : الارتشاف ١١١٨/٣ ، ١١١٩ ، والبحر ٣٣٣/٣ .

(٣) جاءت في النساء ، آية ( ٩٥ ) ، وفي الحديد ، آية ( ١٠ ) .

(٤) القراءة برفع « كُلُّ » لابن عامر ، وقراءة الجمهور بالنصب . وانظر : السبعة ص ٦٢٥ ، والحجة ٢٦٦/٦ ، والبحر ٢١٩/٨ ، والدر المصون ٢٣٨/١٠ .

(٥) ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، والمقرب ٨٤/١ .

(٦) قطعة من بيت من السَّريع للأسود بن يعفر ، شاعر جاهليّ ، وعجزه :

❊ بالحق لا يحمَدُ بالباطل

وقد جاء منسوبيًا له في ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، والمقرب ٨٤/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٠/٧ ، ٢٨٢ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٣/١ ، ١٦٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٨٢/٣ ، والبحر المحيط ٣٥٤/١ .

(٧) النكرة المؤقَّنة مثل : ( كصمت شهرًا كلّه ) .

(٨) وانظر المسألة في شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ ، وشفاء العليل ٧٣٩/٢ ، والمساعد ٣٩٢/٢ .

(٩) زيادة يلصم بها النصّ .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ٣٦٠/١ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ .

(١٠) الجمع الغريب ٢/ل ٨٤/ب عند حديثه عن آية الحديد رقم ( ٢٣ ) .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ٣٦٠/١ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ .

وما ذكره في الآية ظاهر إلا أنه يجوز أن يكون على قراءة الرفع التأكيد لحل « إِنَّ » [ مع اسمها ] <sup>(١)</sup> وهو ظاهر <sup>(٢)</sup> .

وأما الموضع الثاني ففي الآية قراءتان سبعيتان ، وقراءة الرفع [ قراءة ] <sup>(٣)</sup> أبي عمرو ، وما ذكر الشيخ هو الذي مر عليه المعرب ، وجوز البديل على قوله : « على الحل » <sup>(٤)</sup> .

قلتُ : والنظر الذي أشار إليه المختصر في جواز البديل في قراءة النصب <sup>(٥)</sup> ظاهر ؛ لأن « كلاً » إذا أضيفت إلى الضمير تتعين للتأكيد ، أو ترفع بالابتداء ، والله أعلم <sup>(٦)</sup> .

وانظر كلام التفتازاني على بيت أبي النجم في باب المسند إليه ، فإن ظاهره منع استعمال « كل » المضافة إلى الضمير في غير ما ذكر <sup>(٧)</sup> ، وظاهر ما هنا يجوز ، إلا أنه غير غالب ، [ والله أعلم ] <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾ الآية [ ١٥٨ ]** <sup>(٩)</sup> .

ذكرها في « اللام » غير العاملة لما أن قال <sup>(١٠)</sup> : ( وقول من قال : « إِنَّ لَامَ الْقِسْمِ مَعَ الْمَضَارِعِ لَا تَفَارِقُ النَّوْنَ » <sup>(١١)</sup> ممنوع ، بل تارة تجب اللام ، وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل ، مثل الآية ، ومع كون الفعل للحال ... ) <sup>(١٢)</sup> .  
انظر بقية كلامه ، وقد وزعناه على الآيات .

(١) زيادة يلتم بها النص .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ١/٣٦٠ ، وانظر شرح أبيات المغني ٤/٢٤٠ .

(٢) نسبة السمين في الدرّ المصون ٣/٤٤٩ للزجاج والجزمي . والذي في معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠ : « ومن رفع فعلى الابتداء » .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ( ج ) ، والذي في الأصل : « قراءة الرفع لأبي عمرو » .

(٤) الدرّ المصون ٣/٤٤٩ .

(٥) قاله الأخفش . انظر : معاني القرآن ١/٢٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤١٣ ، والدرّ المصون ٣/٤٤٩ .

(٦) « والله أعلم » ليست في ( ج ) .

(٧) المطول ص ١٢٢ - ١٢٦ ، وحاشيته على الكشاف ل ١٥٧/أ .

(٨) ما بين المعقوفين تنمة من ( ج ) .

(٩) وبعدها : ﴿ لَيْلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٣٠٣ .

(١١) حكاها ابن هشام عن الزمخشري ، وانظر : الكشاف ٤/٢٦٤ ، والمفصل ص ٣٣١ ، وانظر التخمير ٤/١٨٨ .

(١٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢٦ ، والارتشاف ٤/١٧٧٨ ، والدرّ المصون ٣/٤٥٨ ،

٣٧/١١ ، والمساعد ٢/٣١٦ .



قلتُ: تأمل سرَّ عدم الإتيان بالنون ، فإنه ضعيف ، وتأمل كلام الفارسي ، فإنه منقوض بفعل الحال <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ... ﴾ الآية [ ١٥٩ ] <sup>(٢)</sup> .

ذكرها الشيخ في فصل « ما » الزائدة الداخلة على حرف الجرِّ غير الكافَّة ، وذكر الآية في ذلك <sup>(٣)</sup> .

وذكرها في « ما » الاستفهامية لما أن قال : ( إذا دخل عليها حرف الجرِّ حذف ألفها ) <sup>(٤)</sup> .  
فذكر أوهاماً لبعض النحويين ، ثم قال :

( وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ : ( إنها للاستفهام التعجبي ) <sup>(٥)</sup> يردّه ثبوت الألف ، وخفض ﴿ رَحْمَةٍ ﴾ حيث لا يمكن ؛ لأنه لا تصح فيه البدلية من « ما » لوجوب اقترائه باستفهام ... ) .

قال : ( ولا الوصفية ؛ لأن « ما » النكرة الواقعة في غير الاستفهام <sup>(٦)</sup> ، والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي <sup>(٧)</sup> التعجب ، و « نعم » .

ولا تصح هنا الصفة ، ولا عطف البيان ؛ لأن ما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان ، ولا الإضافة ؛ لأن أسماء الاستفهام وما أشبهها لا يضاف منها إلا « أي » و « كم » انتهى مختصراً ، وبعضه بالمعنى .

وذكرها في مسائل الموصول من الجهة الخامسة ، لما أن قال : ( ولا أعلمهم زادوا « ما » بعد

(١) لم أجد رأي الفارسي في كتبه المطبوعة ، وجاء في الدرّ المصون ٤٦٠/٣ : قال الفارسي : ( دخلت النون فرقاً بين لام اليمين ، ولام الابتداء ، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلة ، فبدخول لام اليمين على الفضلة حصل الفرق ، فلم يحتج إلى النون ، وبدخولها على « سوف » حصل الفرق أيضاً ، فلا حاجة إلى النون ، ولام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً ، أو مستقبلاً ) .

(٢) وبعدها : ﴿ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ .

(٣) المغني ص ٤١١ ، وذكرها قبل هذا في ( حرف الخاء ) ص ١٧٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٣٩٤ .

(٥) التفسير الكبير ٤٠٦/٣ ، ونقله أبو حيان في البحر ٩٨/٣ ، عن ابن خطيب الري ، وردّ عليه .

(٦) في الأصل : « الاستفهامية » ، والصواب ما أثبت .

(٧) في الأصل : « باب » ، والسياق يقتضي التثنية ، وهو الذي في المغني .

«إِلاَّ ومعناها السَّبَب» كآلَاية<sup>(١)</sup> . انظر أوَّل البقرة<sup>(٢)</sup> .

وأشار إليها أيضًا في فصل التَّدرِيب في «ما» وذكر أنها زِيدت للتَّقْوِية<sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ: بعض هذه الأوجه وقعت في كلام أبي حَيَّان<sup>(٤)</sup> لكن المصنَّف استوفى / الأقسام . وهي ردود جليَّة<sup>(٥)</sup> .

وانظر بحث الدَّمَامِينِي هُنَا ، ونَصُّه فيما رأيت بعد : قول الشَّيْخ : ( ولأنَّ «ما» النُّكْرَة ) [ إلى آخره ] .

هذا الاعتراض لا مدخل له ؛ لأنَّ مُدَّعى الإمام : أنَّ «ما» للاستفهام التعجُّي ، فلا يَرِدُ عليه أنَّ «ما» إذا لم تقع استفهاميَّة وجب وصفها إلاَّ في الأبواب الثلاثة ...<sup>(٦)</sup> .

ثمَّ قال : ( فإنَّ قُلْتُ : يتقرَّر الاعتراض بأن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي ... ) .

قُلْتُ: ( لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة ، كقوله [ تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾<sup>(٨)</sup> ، فإنَّ الاستفهام فيه غير حقيقي ، ولم توصف «ما» فيه بشيء ...<sup>(٩)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ ١٦٤ ]<sup>(١٠)</sup> .

ذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - في «إذ» لما أنَّ نقل عن الجمهور ، أنَّها<sup>(١١)</sup> لا تكون إلاَّ ظرفًا ،

(١) المغني ص ٧٣٨ .

(٢) في الآيات رقم ( ٣ ، ٨ ) ، وانظر الجمع الغريب ح ١٦ ، ٢٢٨ .

(٣) المغني ص ٣٢٩ ، ٤١٧ ، وانظر الجمع الغريب ( ح ) ص ٢١ ، ٢٨ .

(٤) البحر المحيط ٩٨/٣ .

(٥) وانظر الدرّ المصون ٣/٤٦٠ ، ٤٦١ ، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(٦) تحفة الغريب ١/١٣١ .

وانظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(٧) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٨) طه ، آية ( ١٧ ) .

(٩) تحفة الغريب ١/١٣١ .

وانظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(١٠) وبعدها : ﴿ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾ .

(١١) في الأصل : «وأنَّها» وما أثبت من ( ح ) .

أو مضافاً إليها خلافاً لمن جَوَزَ نصبها على المفعولية ، قال بعد هذا <sup>(١)</sup> :

( ومن الغريب أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ قال في قراءة من قرأ : ﴿ لَمِنْ مَنِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ... ) <sup>(٢)</sup>

( أَنَّهُ يجوز أن يكون [ التَّقْدِير ] مِنْهُ ﴿ إِذْ بَعَثَ ﴾ ، ويجوز أن تكون « إذ » في محل رفع ،

كـ « إذ » في قولنا : « أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً » <sup>(٣)</sup> ، قال : أي : « لَمِنْ مَنِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وقت بعثه » <sup>(٤)</sup> ... ) .

قال الشيخ : ( فمقتضى هذا أَنَّ « إذ » مبتدأ ، ولا نعلم لذلك قائلاً ... ) <sup>(٥)</sup> .

قال : ( ثُمَّ تنظيره بالمثل ليس شيئاً ؛ لأنَّ الكلام في « إذ » لا في « إذا » ، وكان حقّه أن يقدّر في

المثال : « إذا كان » لأنَّهم يقدّرون في المثال « إذ » مرّة ، و « إذا » أخرى بحسب المعنى ... ) <sup>(٦)</sup> .

ثُمَّ قال : ( ظاهره أَنَّ المثال يتكلّم به كذا ) .

قال : ( والمشهور أَنَّ حذف الخبر واجب ، وكذا أيضاً المشهور أَنَّ « إذا » المقدّرة في ذلك في

موضع نصب ، لا رفع . [ و ] <sup>(٧)</sup> لكن جَوَزَ عبد القاهر في المثال كونها في موضع رفع <sup>(٨)</sup> ، وتمسّك

بقول بعضهم : ( أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ) بالرفع ، وقاس <sup>(٩)</sup> الرَّخْشَرِيَّ « إذ » على

« إذا » ، والمبتدأ على الخبر <sup>(١٠)</sup> .

قُلْتُ : ما أشار إليه من التّضعيف لكلام الرَّخْشَرِيَّ مثله ذكر أبو حيّان <sup>(١١)</sup> ، ويظهر لنا المثال بعد

(١) المغني ص ١١٢ .

(٢) قرئ ﴿ لَمِنْ مَنِ اللَّهُ ﴾ ولم تنسب .

انظر : الكشاف ٤٧٧/١ ، والبحر المحيط ١٠٣/٣ ، والدرّ المصون ٤٧١/٣ .

(٣) انظر المثال في الكشاف ٤٧٧/١ ، والدرّ المصون ٤٧١/٣ ، والتّصريح ٥٧٧/١ .

(٤) الكشاف ٤٧٧/١ ، وانظر المغني ص ١١٢ .

(٥) وردّ عليه أبو حيّان في البحر ١٠٤/٣ ، وانظر : الجنى الداني ص ١٨٧ .

(٦) المغني ص ١١٢ .

(٧) « الواو » تتمّة من ( ح ) .

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٣/١ .

(٩) في ( ح ) « فقام » بالفاء .

(١٠) الكشاف ٤٧٧/١ .

(١١) البحر المحيط ١٠٤/٣ .

تقرّر حكمه ، والمصنّف قد أطلّ فيه في غير هذا الفصل <sup>(١)</sup> ، والحاصل أنّ الخير يجب حذفه ، ونيابة الحال عنه بشرط أن يكون المبتدأ مصدرًا ، أو في حكم المصدر بإضافة إلى ما تحصل به المصدرية ، ويكون ذلك المصدر عاملاً في صاحب الحال المفعول ، مثال ذلك : « ضربي زيداً قائماً » ، أو : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا » <sup>(٢)</sup> ؛ لأنّه في حكم المصدر ، ثمّ إنهم يقدّرون الخير « إذ كان » في الماضي ، و « إذا كان » في المستقبل ، ثمّ إنّ « كان » المقدّرة تامّة ، لا ناقصة <sup>(٣)</sup> .

واستدلّوا على ذلك في محله لدخول <sup>(٤)</sup> الواو على تلك الجملة السّادة مسدّ الخير في قوله **الْعَبْدُ** : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » .

وذكروا هنا أحكاماً وعللاً يطول ذكرها .

**فقول الشيخ :** ( كان حقّه أن يقدّر « إذ » لا « إذا كان » [ إلى آخره ] .

أشار به إلى أنّ المناسب في التقدير في المثال « إذ » ؛ لأنّه شبيه الآية عنده ، والتقدير بذلك صحيح كما ذكرنا الآن .

**وقوله :** ( ظاهره ) [ إلى آخره ] .

أشار إلى وجوب حذف الخير المقدّر خلافاً للأخفش <sup>(٥)</sup> .

**وقوله :** ( و « إذا » المقدّرة ) [ إلى آخره ] .

مقابل <sup>(٦)</sup> المشهور ما ذكره عبد القاهر <sup>(٧)</sup> .

(١) المغني ص ١٢٨ .

(٢) أخرجه مسلم في ( باب في ما يقال : في الركوع والسجود ) ٣/٣٥٠ ، ولفظه : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ » .  
وانظر الجامع الصغير ١/٥٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٢ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٠ ، وعمدة الحافظ ١/١٧٦ ، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٢ ، والمساعد ١/٢٠١ ، والتصريح ١/٥٧٦ .

(٤) في ( ح ) « بدخول » بالواو .

(٥) انظر رأيه في شرح التسهيل ١/٢٨٠ ، والرضي ١/٢٧٧ ، والارتشاف ٣/١٠٩٣ ، والتصريح ١/٥٧٦ ، والجمع ٢/٤٧ .

(٦) في ( ح ) « مقابلة » .

(٧) في ( ح ) « ما نقل عن عبد القاهر » .

**قوله تعالى :** ﴿ أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ ... ﴾ الآية [ ١٦٥ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> - في الهمزة لما أن ذكر أنها تدخل على الإثبات والنفي ، وأن ذلك من خصائصها ، فذكر هذه الآية للنفي <sup>(٣)</sup> ، ذكره عن بعضهم .

وذكر أن « أم » تشاركها في ذلك .

قلتُ : هذا جلي لا يحتاج إلى بيان غير أن الدماميني اعترض عليه هنا ، وقال : ( إن هذا سهو من الشيخ ، فإن « لما » هنا وجودية ، ولا يتصور أن تكون للنفي أصلاً ... ) <sup>(٤)</sup> .

ونقل عن بعضهم في الجواب أن الاستفهام هنا لما أن كان للإنكار ، فهو في المعنى نفي ، قال : ( وليس هذا الجواب بشيء ؛ لأن الإنكار المراد منه التوبيخ ، لا الإبطال ) <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : ظاهر كلام الدماميني أن الاستفهام لو كان للإنكار الإبطالي لصحّ جواب بعضهم ، وليس كذلك ؛ لأن النفي إنما وقع في المغني بالهمزة ، والمطلوب أن تدخل هي على نفي مقدّر قبلها <sup>(٦)</sup> نحو [ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ... ﴾ <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِيْ ﴾ الآية [ ١٦٩ ] <sup>(٩)</sup> .

(١) وبعدها : ﴿ مُصِيبَةٌ ﴾ .

(٢) « تعالى » ليست في ( ح ) .

(٣) المغني ص ٢١ .

(٤) تحفة الغريب ١/ ٥/ ١ .

(٥) تحفة الغريب ١/ ٥/ ١ .

(٦) احتج الشُّمْنِي لابن هشام بأمرين :

الأول : إذا كان مدخول الهمزة نفي ، ومعناها الإنكار ، فهي في نفسها نفي لا مدخولها .

والثاني : أن العاطف بعد الهمزة يعطف على جملة مقدّرة بينه وبين الهمزة . المنصف ١/ ٣٢٣ .

(٧) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٨) الشرح ، آية ( ١ ) .

(٩) كلمة « في » تتمّة من ( ح ) .

(١٠) وبعدها : ﴿ سَبِيلَ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ .

في قراءة هشام <sup>(١)</sup> بالغية <sup>(٢)</sup> ذكرها الشيخ في المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر <sup>(٣)</sup> .  
فنقل عن الزمخشري أَنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ فاعل ، والضمير المنصوب محذوف ، أي : « ولا يحسبهم  
الذين » <sup>(٤)</sup> ( ... ) .

وردَّ عليه أبو حيان يعود الضمير على متأخر <sup>(٥)</sup> / ...

وردَّ عليه الشيخ بأنه يعود لفظاً لا رتبة <sup>(٦)</sup> .

قُلْتُ : سيعاد <sup>(٧)</sup> ذلك عند قوله [ تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ .. ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
ونتكلَّم عليه أشبع من هذا ( إن شاء الله ) <sup>(١٠)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ ... ﴾ [ ١٧٢ ] <sup>(١١)</sup> .

ذكرها في « من » التي لبيان الجنس ، وأنَّ « من » في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ لبيان الجنس ؛ لأنَّ كلَّهم  
محسن ، ولا يصحَّ التبعض ؛ لئلا يؤدي إلى الطعن في الصحابة <sup>(١٢)</sup> .  
قُلْتُ : هذا ظاهر ، وقد صرح الزمخشري أنَّها في الآية للتبيين <sup>(١٣)</sup> .

(١) هو : هشام بن عمار بن نصير بن أبان السلميّ الدمشقيّ ، يكنى أبا الوليد ، من رواة ابن عامر ، إمام أهل دمشق وخطيبهم ، أخذ  
القراءة عَرْضًا عن أيوب بن تميم ، ... ، وروى القراءة عنه أبو عبيد بن القاسم بن سلام ، وأحمد بن يزيد الحلواني . توفي سنة ٢٤٥ هـ .  
الإقناع ١٠٦/١ ، ومعرفة القراءة ١٦٠/١ .

(٢) « يحسن » بياء الغيبة .

انظر قراءته في البحر ص ١١٢ ، والدّر المصون ٣/٤٨٠ .

(٣) المغني ص ٦٤٠ .

(٤) الكشف ٤٧٩/١ .

(٥) البحر المحيط ١١٢/٣ .

(٦) المغني ص ٦٤٠ .

(٧) في ( ح ) « سيأتي » .

(٨) زيادة يتميز بها النص .

(٩) آل عمران ، آية ( ١٨٨ ) .

(١٠) سيأتي ص ٢٢٤ من البحث .

(١١) وبعدها : ﴿ وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ ﴾ .

(١٢) المغني ص ٤٢١ .

(١٣) الكشف ٤٨٠/١ .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ . . . ﴾ الآية [ ١٧٥ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ في حذف حرف الجرّ ، ونصب المجرور ، أي : ( بأوليائه ) <sup>(٢)</sup> .

قلتُ : بنى الشيخ ما ذكر على أنَّ « خاف » قاصر ، وأَنَّهُ متعدّ بحرف الجرّ ، وقد ذكر غيره أَنَّهُ متعدّ إلى مفعول بنفسه <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ عُدِّي في الآية بالتّضعيف ، وهذا هو الصّواب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> و ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك ، إِلَّا أَنَّهُ ورد فيه التعدّي بحرف الجرّ في قوله <sup>(٦)</sup> : « مَنْ خَافَ مِنَ النَّارِ لَهَا عَنِ الشَّهَوَاتِ » <sup>(٦)</sup> .

وأبو حيّان هنا مضى على ما قرّره <sup>(٧)</sup> ، ولا يُقال فيه : أَنَّهُ يتعدّى تارة ، وتارة ؛ لأنّ ذلك خاصّ بأفعال معلومة ، وإن سلّم ذلك ، فلا يشهد للشيخ ؛ لأنّ الذي ذكره إنما هو في الفعل القاصر المتعدّي بحرف الجرّ ، فانظره <sup>(٨)</sup> .

وإذا قلنا في الآية أَنَّهُ يتعدّى إلى مفعولين ، فجوّزوا <sup>(٩)</sup> في : ( أولياء ) أن يكون أوّلاً ، وأن يكون ثانيًا ، فإن كان أوّلاً فالمراد بالأولياء المنافقون نسبوا إلى ضمير الشّيطان ، والمفعول الثاني مقدر ، تقديره : ( شرّ الكفار ) ، [ وقد فسّره ( بأوليائه ) ، ولا دليل فيها أيضًا للشيخ ] <sup>(١٠)</sup> ، وإن كان ( أوليائه ) ثانيًا فالمفعول الأوّل مقدر ، تقديره : ( يخوف المؤمنين شرّ أوليائه ، وهم الكفار ) <sup>(١١)</sup> . وقد قرئ ( بأوليائه ) <sup>(١٢)</sup> ، ولا دليل فيها [ أيضًا ] <sup>(١٣)</sup> للشيخ ، فإنهم خرّجوها على أحد

(١) وبعدما : ﴿ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٣٨ .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٤٩٣/٣ ، واللسان ( خوف ) .

(٤) الرّحمن ، آية ( ٤٦ ) .

(٥) النّور ، آية ( ٣٧ ) ، والإنسان ، آية ( ٧ ) .

(٦) لم أتمكن من الوقوف عليه .

(٧) البحر المحيط ١٢٠/٣ .

(٨) شرح الجمل ٣٠٠/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والجمع ٢٤٨/٢ .

(٩) في الأصل : « فيجوّزوا » ، وما أثبت من ( ج ) .

(١٠) من قوله : « قد » إلى قوله : « للشيخ » ساقط من ( ج ) .

(١١) انظر : تفسير الطّبري ٥٢٥/٣ ، والتفسير الكبير ٤٣٥/١ ، والبحر المحيط ١٢٠/٣ ، والدّرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(١٢) نسبها أبو حيّان لأبي ، والنّحوي في البحر ١٢٠/٣ ، وانظر الدّرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(١٣) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

وجهين : إمّا على زيادة الباقي المفعول ، وإمّا على أن تكون ( للسبب ) والمفعول الثاني محذوف ، أي : ( يخوفكم الشرّ بأوليائه ) ، وقد حمل بعضهم قراءة الجمهور على هذا ، أعني على حذف الباء .

والمفعول الثاني ، أي : يخوفكم الشرّ بأوليائه ، وهو بعيد <sup>(١)</sup> . وإن قصد الشيخ ما قصده هذا البعض ، فهو تعسف <sup>(٢)</sup> ، وأظنّ أنّه لم يرد كلام أبي حيّان هنا ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تُمَلِّ لَهُمْ ﴾ [ ١٧٨ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - لما أن تكلم على « أن » المخففة ، وتكلم على ( عسى زيد أن يقوم ) وحصل أربعة أقوال في <sup>(٣)</sup> : ( أن يقوم ) قيل : نصب على الخبرية ، وهو المشهور ، وقيل على المفعول ، وقيل على إسقاط الخافض ، أو على التضمنين ، وقيل : بدل من المرفوع ، وسدّ مسدّ الجزأين [ قال ] <sup>(٤)</sup> : كما سدّ - في قراءة حمزة <sup>(٥)</sup> في قوله [ تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ <sup>(٧)</sup> الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية - مسدّ المفعولين .

وذكرها أيضاً في « عسى » ، ونقل الخلاف في هذا التركيب . والقول الرابع مثل ما ذكر هنا <sup>(٨)</sup> .

والقول الثالث في الموضع الأوّل هو الثاني في الموضع الثاني . وكذلك ما ذكر في الأوّل من المشهور ، وهو للجمهور في الموضع الثاني .

قلتُ : هذه الأقوال التي ذكر الشيخ ، أحسنها القول الأوّل ، وهو أسلمها ، وإنما هربوا منه ،

(١) انظر : البيان ٢٣١/١ ، والتفسير الكبير ٤٣٥/٣ ، والبحر المحيط ١٢٠/٣ ، والدرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(٢) البحر المحيط ١٢٠/٣ .

(٣) المغني ص ٤٣ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٥) هو : أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات الفرضي التميمي ، مولد لهم ، ... ، ولد سنة ٨٠ هـ ، قرأ على الأعمش وابن أبي ليلى ، وهو إمام القراءة بعد عاصم والأخفش . من رواه خلف ، وخلاد . توفي سنة ١٥٦ هـ .

ترجمته في السبعة ص ٧٣ ، والإقناع ١٢٥/١ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يتميّر بها النصّ .

(٧) قرأ الجمهور : ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالغيبة ، وقرأ حمزة ( تحسبن ) بالخطاب ، وانظر السبعة ص ٢١٩ ، والحجة ١٠١/٣ ، والكشف ٣٦٥/١ ، والبحر ١٢٣/٣ ، والدرّ المصون ٤٩٦/٣ .

(٨) المغني ص ٢٠٢ .



والله أعلم<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ « عسى » ناسخة للمبتدأ والخبر ، فلو قدر خبراً لزم الإخبار بالمصدر عن الجثة ، وهو لا يجوز إلا مبالغة<sup>(٢)</sup> .

[ فَإِنْ ]<sup>(٣)</sup> قُلْتَ : عادة الشيخ في نظير ذلك أن يقول : ( يؤول المصدر المأخوذ من الفعل مع « أَنْ » بصفة ، كما قال في قوله : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾<sup>(٤)</sup> ... )<sup>(٥)</sup> .  
فيقال كذلك في هذا المثال .

قُلْتَ : إذا أوَّله بذلك يقع في محذور آخر ، وهو أنَّ خبر « عسى » لا يصحَّ أن يكون اسماً ؛ فلهذا تقوى الإشكال في المثال ، وجاء الخلاف<sup>(٦)</sup> .

ولنا أن نقول : لا يلزم من كون الشيء مقدراً أن يصحَّ النطق به ، فيصحَّ أن يكون المصدر في تأويل الاسم ، ولا يصحَّ التصريح بالاسم ، وله في ذلك نظائر لولا الطول لتبعناها ، وباقي الأقوال قد ضَعَّفها المصنّف ، فانظره .

قُلْتَ : والقول الرابع الذي ذكره الشيخ : أنه بدل<sup>(٧)</sup> ، وسدَّ مسدَّ الجزأين مشكل جداً ؛ لأنَّ الجزأين هنا لا معنى لهما إلا المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، كهذه المسألة / ف « عسى » إذا قلت فيها : « عسى أن يقوم زيد » .

قالوا : « أَنْ » وما دخلت عليه سدَّت<sup>(٨)</sup> مسدَّ الجزأين ، وهو ممَّا غلب فيه اللفظ على المعنى إذا كانت « عسى » ناقصة ، وإن كانت تامة ، فلا إشكال ، وفيها خلاف بين النحويين على أنَّ قيام

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب ١٥٧/٣ ، والمقتضب ٦٩/٣ ، والجمل ص ٢٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٢٢٦/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٢) وهي : أو بتقدير مضاف ، أو بتأويل الجامد بالمشتق في نحو : « زيدٌ عدل » .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٤) يونس ، آية ( ٣٧ ) .

(٥) المغني ص ٢٠١ ، ٧٠٩ ، ٩٠٧ .

(٦) عدُّ ما جاء منه ضرورة ، أو على التأويل .

الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، وشرح الجمل ١٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٢٢٨/٣ .

(٧) يُنسب هذا للكوفيين ، واختاره ابن مالك ، انظر معاني القرآن للقرآء ٢٤٨/١ ، والتسهيل ص ٥٩ ، وارتشاف الضرب ١٢٢٩/٣ ، وشفاء العليل ٣٥٤/١ ، والدرّ المصون ٤٩٧/٣ .

(٨) في ( ج ) « سدَّ » بدون تاء .

الشيء مقام المرفوع والمنصوب فيه نظر واضح ، وبحث معلوم <sup>(١)</sup> .

فإذا جئنا لمسألتنا ، يُقَالُ <sup>(٢)</sup> : كيف يقول سدّت مسدّ الجزأين مع أنّ أحد الجزأين موجود قطعاً ، وهو اسم « عسى » .

فعلى قوله : ( يلزم أن يكون لها اسمان ) وهو باطل . غاية ما يُقَالُ : إنّه غلب الأمر التقديري على الموجود ، ونوى الطرح في المبدل منه لفظاً ومعنى .

وأنت تعلم ما في هذا الأصل من الإشكال ، والاضطراب ، فلا يخلو هذا من تسامح <sup>(٣)</sup> .

ولولا الطول لتكلّمنا على ما يتعلّق بهذا الفصل ، فإنّ فيه اضطراباً شديداً في هذا التركيب إذا قدّمت « أن » وما دخلت عليه على الاسم الظاهر ، وتقدّمت « عسى » أو توسّطت بعد الاسم الظاهر ، أو غير ذلك . فانظر <sup>(٤)</sup> محلّ ذلك ... <sup>(٥)</sup>

وأما قول الشيخ : ( كما سدّ في قراءة حمزة ) [ إلى آخره ] .

فإن قلت : لأيّ شيء خصص ذلك بقراءة حمزة .. ؟

قلت : أمّا على قراءة نافع فظاهر ؛ لأنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ فاعل ، و « أن » وما دخلت عليه سدّت مسدّ المفعولين ، هذا هو المشهور المتصور .

وأما ما نقل هنا أبو حيّان <sup>(٦)</sup> ، فلا يخفى ضعفه ، ولا وجه له . وانظر الفاسي شارح الشاطبية <sup>(٧)</sup> .

فإن قلت : ولأيّ شيء هرب المصنّف إلى هذا التّأويل في قوله <sup>(٨)</sup> : ( قراءة حمزة ) ... ؟

وهلاً قال : بأنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ المفعول الأوّل ، و ﴿ أَمَّا تَعْلَى لَهُمْ ... ﴾ المفعول الثّاني ؟

(١) انظر : الكتاب ١٥٨/٣ ، وشرح الجمل ١٧٨/٢ ، والارتشاف ١٢٣٠/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٢) في ( ج ) « فيقال » بالفاء .

(٣) حكى أبو عمر الزّاهد عن ثعلب : « عسى زيد قائم » على أنّ اسم « عسى » ضمير الشأن . انظر : ارتشاف الضّرب ١٢٢٨/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٤) في ( ج ) « وانظر » .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٧٦/٢ ، وارتشاف الضّرب ١٢٣٠/٣ ، والمساعد ٢٩٩/١ ، والجمع ١٤٢/٢ .

(٦) البحر المحيط ١٢٢/٣ .

(٧) اللّآلئ الفريدة ٦٨٦/٣ ، وانظر كثر المعاني « شرح شعله » ص ٢٠٢ .

(٨) قوله « ليست في ( ج ) » .

قُلْتُ: لأجل الإشكال الذي صدرت به في: «عسى زيد أن يقوم» [والبحت المتقدم يأتي هنا، إلا أن كلام المصنف في الآية مشكل أيضاً من الوجه الذي أشرت إليه في «عسى زيد أن يقوم» مشكل] <sup>(١)</sup> فَإِنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ يعربه مفعولاً قطعاً، فكيف يقول: سدّ مسدّ المفعولين، ثم أن هذا النقل الذي قاله الشيخ في الآية لم يقل به أحد فيما رأيت من المُعَرِّبين، والمُعَرِّب قد جمع الأوجه المذكورة، ولم يذكر هذا الوجه <sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: كيف تقول: لم يقل به أحد وقد صرح الفراء <sup>(٣)</sup> وغيره <sup>(٤)</sup> بذلك، وابن الباذش <sup>(٥)</sup>، والزّخشي <sup>(٦)</sup>، فإن الجميع قالوا في الآية بالبدلية.

قُلْتُ: نعم قالوا بالبدلية، وحذف المفعول الثاني؛ لأنّ البديل سدّ مسدّ المفعولين، كما زعم الشيخ؛ ولهذا اعترض بعضهم على الزّخشي القائل بجواز حذف المفعول هنا، وليس فيه اعتراض في الحقيقة، فإنه زعم أنه حذف اختصاراً لا اقتصاراً، نعم، الجاري على قول ابن ملكون <sup>(٧)</sup> المنع، فإنه يمنع الحذف اختصاراً في أحد الجزأين <sup>(٨)</sup>.

وبالجمل فكلام الشيخ عندي مشكل - والله أعلم - لقوله <sup>(٩)</sup>: (وقراءة حمزة). أوجبت له هذا الإشكال، وليس فيها إشكال؛ لأنّ حذف المفعول اختصاراً جائز على الصحيح، وبدلية الاشتمال ظاهرة في الآية.

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج).

(٢) الدّر المصون ٤٩٦/٣.

(٣) معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٤) منهم الزّجاج في معاني القرآن ٥٠٧/١.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس. صنف شرح كتاب سيويه، وشرح

المقتضب، ... حدث عن القاضي عياض وغيره، وأخذ عنه خلق كثير، منهم ابنه أبو جعفر أحمد صاحب الإقناع. توفي سنة ٥٢٨ هـ.

انظر: إنباه الرواة ٢٢٧/٢، والجمع ١٤٢/٢.

وانظر رأيه في البحر المحيط ١٢٢/٣، والدّر المصون ٤٩٧/٣.

(٦) الكشاف ٤٨٢/١.

(٧) هو: إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، أستاذ نحوي، روى عن أبي الحسن بن

شريح، ... وروى عنه ابن خروف والثّلويين. من آثاره: شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري، وغيرها.

عن البغية ٤٣١/١.

(٨) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٠٩٨/٤، والتصريح ١٩٩/٢.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ هُنَا لِأَبِي حَاتِمٍ <sup>(١)</sup> فَضِيقُ عَطَنِ ، يَقُومُ مَقَامَ الْكُفْرِ ، فَإِنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى اللَّحْنِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قَوْلِهِ .

وهذا أبو حاتم هو الذي تقدّم التعريف به في سورة البقرة عند قوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ تَتَّبِعُ الْأَرْضُ ﴾ [ ٧١ ] <sup>(٣)</sup> .

**قوله [ تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية [ ١٧٩ ] .**

ذكرها في « من » التي للفصل ، قال : ( وهي الدّاخلّة على ثاني المتضادين ... ) <sup>(٦)</sup> ، وقد قدّمنا ذلك في البقرة <sup>(٧)</sup> ، ومنه الآية عند ابن مالك <sup>(٨)</sup> .

قال : ( وفيه نظر ؛ لأنّ الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ « مازَ » « يَمِيزُ » بمعنى « فَصَلَ » <sup>(٩)</sup> ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أنّ « من » في الآية للابتداء ، أو بمعنى « عن » ... ) <sup>(١٠)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [ ١٧٩ ] .**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في لام الجحود ، قال <sup>(١١)</sup> : ( قال النحاس : « والصواب أن تُسمّى لام

(٩) في ( ح ) « بقوله » بالياء .

(١) هو : سهل بن محمّد بن عثمان بن القاسم السجستاني ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة ، قرأ كتاب سيويه على الأخفش ، وروى عن أبي عبيدة وغيره . صنّف إعراب القرآن ، ولحن العامة ، ... ، توفي سنة ٢٥٥ هـ ( تقريباً ) .

عن البغية ٦٠٦/١ .

(٢) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٣) الجمع الغريب ل ٣٤ / أ .

(٤) ما بين المعقوفين تنمّة من ( ح ) .

(٥) ﴿ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ليست في ( ح ) .

(٦) المغني ص ٤٢٥ .

(٧) الجمع الغريب ١/٥٩ أ ، عند حديثه عن الآية ٢٢٠ .

(٨) شرح التسهيل ١٣٧/٣ .

(٩) جاء في اللسان : ( ميز ) : « الميّرُ : التمييز بين الأشياء ، تقول : ميّرتُ بعضه من بعض فأنا أميزه ميّراً ، وقد أماز بعضه من بعض ، وميّرته الشيء أميزه ميّراً ، عزلته وفرزته ، وكذلك ميّرته تميّراً فأنماز ... » .

(١٠) قرأ حمزة والكسائي : ( يَمِيزُ ) بالتشديد ، والباقون : ﴿ يَمِيزُ ﴾ بالتخفيف . السبعة ص ٢٢٠ ، والحجة ١١٠/٣ ، والبحر المحيط ١٢٦/٣ ، والدرّ المصون ٥٠٩/٣ .

(١١) المغني ص ٢٧٨ .

النفي ؛ لأنَّ لام النفي أعم ؛ لأنَّ الجحود لا يكون إلا فيما يعلم ... » (١) .

وعبر الشيخ عنها بأنها لتأكيد النفي ، وقدّر التأكيد عند أهل الكوفة بتقدير يغير مذهب أهل البصرة ، فانظره (٢) .

قلتُ : تقدّم لنا في سورة البقرة ما يتعلّق بهذه اللام ، ونبهنا على أنّها حالة بين حالتين (٣) ، فأشبهت الزائدة من جهة التأكيد ، وأشبهت غير الزائدة من جهة التعلّق / عند أهل البصرة ؛ لأنّهم زعموا أنّها متعلّقة بالفعل ، فانظر محلّ ذلك عند قوله [ تعالى ] (٤) : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [ ٩١ ] .  
فإنّي أطلت في ذلك ، وذكرت ما وقع في كلام المرادي (٥) ، وما يُجاب عنه من كلام الشيخ ، واختصرت الكلام هنا ؛ لأجل الطول .

**قوله تعالى :** ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَاةٌ مِّمَّا مَاتَ ﴾ [ ١٨٥ ] .

ذكرها في « كل » لما أنّ ذكر أنّها إذا أُضيفت إلى مؤنث يُراعى معناها ، إن كانت مضافة كالآية (٦) .

قال : ( نصّ عليه ابن مالك (٧) ، وردّه أبو حيّان (٨) بقول عنزة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ... ❀ البيت (٩)

(١) إعراب القرآن ٤٢٠/١ ، ومعاني القرآن ٥١٤/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٧/٣ ، والإنصاف ٥٩٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤ ، والجنى الداني ص ١١٦ ، والمساعد ٧٧/٣ .

(٣) الجمع الغريب ١/ل ٣٥/ب .

(٤) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٥) الجنى الداني ص ١١٨ .

(٦) المغني ص ٢٦١ .

(٧) شرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، ٣٠٠ .

(٨) ارتشاف الضرب ١٨١٩/٤ .

(٩) البيت من الكامل في ديوان عنزة ص ١٩٦ ، وتماه :

..... ، ..... ، ثَمَرَةٌ ❀ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالذَّرْهِمِ

وجاء منسوباً له في الكامل ٨/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٨١/١ ، والارتشاف ١٨١٩/٤ ، وشواهد المغني ٤٨٠/١ ، ٥٤١/٢ .

وبلا نسبة في البحر المحيط ١٦٠/١ ، والأشموني ١٣٦/٢ ، والجمع ٣٨٢/٤ .

واختار الشيخ خلاف قولهما ، وفصل في ذلك بين أن يراد الكلية ، أو الكل ، ففي الأول يراعى الإفراد ، وفي الثاني الجمع .

وذكرها في أول « كل » مثلاً للإضافة إلى نكرة ، وأنها للعموم في الأفراد <sup>(١)</sup> .  
 قلتُ : قد تكرر لنا الكلام في ذلك في آيات ، فلا نعيده ، في البقرة عند قوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> :  
 ﴿ كَلَّمَآرْزُقُوا مِنْهَا <sup>(٣)</sup> مِنْ ثَمَرَةٍ <sup>(٤)</sup> ﴾ [ ٢٥ ] <sup>(٥)</sup> .

وانظر قوله تعالى : ﴿ عَلَى <sup>(٦)</sup> كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ... ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ... <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ ﴾ [ ١٨٥ ] <sup>(٩)</sup> .

ذكرها في [ إنما ] <sup>(١٠)</sup> راداً على أبي حيَّان في كونه قال : ( لا يجوز انفصال الضمير بعد « إنما » ، وما ورد فشاذ ، بدليل الآية ، وغيرها ... ) <sup>(١١)</sup> .

قال الشيخ : ( هذا وهم ؛ لأنَّ الحصر في الآية باعتبار الظرف ... ) <sup>(١٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ [ ١٨٥ ] .

ذكرها في حذف الموصوف <sup>(١٣)</sup> دليلاً لابن الشَّحْرِي : أنَّ الموصوف في سورة

(١) المغني ص ٢٥٥ .

(٢) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٣) ﴿ مِنْهَا ﴾ تنمة من ( ح ) .

(٤) ﴿ مِنْ ثَمَرَةٍ ﴾ ليست في ( ح ) .

(٥) الجمع الغريب ( ح ) ٤٢ .

(٦) كلمة ﴿ عَلَى ﴾ تنمة من ( ح ) .

(٧) غافر ، آية ( ٣٥ ) .

(٨) سورة غافر ساقطة من النسختين .

(٩) وبعدها : ﴿ أَجُورُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ .

(١٠) في الأصل : « ما » ، وما أثبت من ( ح ) .

(١١) ارتشاف الضرب ٩٣٦/٢ .

(١٢) المغني ص ٤٠٧ .

(١٣) المغني ص ٨١٧ .

النَّحْلُ : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> الحياة الآخرة <sup>(٢)</sup> [ انظره ] <sup>(٣)</sup> .

\* [ ...،...،... ] <sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ ... ﴾ الآية [ ١٨٧ ] <sup>(٥)</sup> .

ذكرها الشيخ <sup>(٦)</sup> في الجملة الجاب بها القسم لما ذكر أنَّ [ من ] <sup>(٧)</sup> جملة القسم ما يخفى ، فذكر آية البقرة : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [ ٨٣ ] الآية <sup>(٨)</sup> .

قال : ( ويؤيده الآية ) <sup>(٩)</sup> . انظر البقرة <sup>(١٠)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [ ١٨٧ ] .

ذكرها في الأشياء المحتاجة إلى روابط ، وأنَّ منها جملة الحال ، وقد يحصل فيها الربط بالضمير وحده ، خلافاً للزخشي .

قال : ( ويرد عليه مواضع في التنزيل ، منها هذه ) <sup>(١١)</sup> ، وقد تقدّم ذلك عند قوله [ تعالى ] <sup>(١٢)</sup> : ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

(١) آية ( ٣٠ ) . وبعدها : ﴿ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٦٨/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(٤) استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ [ ١٨٦ ] في المغني ص ٤٠٧ ، ٧٧٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٥) وبعدها : ﴿ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُمُوهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ .

(٦) كلمة « الشيخ » ليست في ( ح ) .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٨) هذا وفي النسختين ( وإذ أخذ الله ) ، والصواب ما أثبت .

(٩) المغني ص ٥٢٨ .

(١٠) انظر : الجمع الغريب ١/١ ل ٣٥/١ .

(١١) المغني ص ٦٥٦ .

(١٢) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(١٣) البقرة ، آية ( ٣٦ ) . وانظر الجمع الغريب ( ح ) ص ٤٩ .

**قوله تعالى :** ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ ﴾ الآية [ ١٨٨ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> : - في فصل الجملة الاعتراضية فيما يقع التفريق به بينها ، وبين الحالية <sup>(٣)</sup> ، فذكر أمورا ، ثم ذكر قوله سبحانه : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ ﴾ على قراءة ضمّ الباء <sup>(٤)</sup> .

وإنما ذكرها استطرادا في أنَّ تعدي فعل المضمر المتصل [ إلى ضميره المتصل ] <sup>(٥)</sup> خاص بأفعال القلوب ، لا في غيرها <sup>(٦)</sup> ، فما وقع لبعضهم في آية النحل <sup>(٧)</sup> لا يصح ، فانظره .

وذكر أيضا - رحمه الله - الآية في عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فذكر أمورا ، ثم قال <sup>(٨)</sup> : ( وقال الزمخشري في قوله [ تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ الآية . وفي قراءة أبي عمرو بالغيبة ، وضمّ الباء في الفعل .

الثاني : إنَّ الفعل مسند لضمير « الذين » ... ) . قال : ( وهو واقع على ضميرهم محذوفا ، والأصل : ( لا يحسبهم الذين يفرحون بما ) <sup>(١٠)</sup> ، أي : ( لا يحسب أنفسهم الذين يفرحون فائزين ) و ( فلا يحسبهم ) تأكيده <sup>(١١)</sup> ) ... ) .

(١) وبعدها : ﴿ أَنْ يُحْمَلُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تنمة من ( ج ) .

(٣) المغني ص ٥١٨ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو : ( لَا يَحْسَبَنَّ ، ... فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ ) بالياء فيهما ، ورفع « باء » ( يَحْسَبَنَّهُمْ ) .

وقرأ الكوفيون بقاء الخطاب ، وفتح الياء فيهما معاً .

ونافع وابن عامر « بياء » الغيبة في الأول ، وبالخطاب في الثاني ، وفتح الباء فيهما .

الحجة ١٠١/٣ ، والكشف ٣٧١/١ ، والقرطبي ٢٩٨/٤ ، والبحر ١٣٧/٣ ، والدرر المصون ٥٢٥/٣ .

وقريء شاذاً بقاء الخطاب ، وضمّ الباء فيهما معاً ، وقريء بيا الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما . انظرها في القرطبي ٢٢٩/٤ .

(٥) زيادة لإيضاح النص .

(٦) المغني « في باب ظن ، وفقد ، وعدم » .

(٧) آية ( ٧٥ ) : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٤٠ .

(٩) زيادة يتميز بها النص .

(١٠) ﴿ بِمَا ﴾ ليست في ( ج ) .

(١١) الكشف ٤٨٦/١ .



ثُمَّ قَالَ : ( وكذا قال في قراءة هشام <sup>(١)</sup> في قوله [ تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ الآية ( بالغيبة ) <sup>(٤)</sup> .

ثُمَّ قَالَ : ( وردّه أبو حيّان باستلزامه عود الضمير على المؤخر <sup>(٥)</sup> ... <sup>(٦)</sup> .

قال الشيخ : ( وهذا غريب جداً ؛ فإنّ هذا المؤخر مقدّم الرتبة ) <sup>(٧)</sup> .

ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ وَهْمًا آخَرَ نَظِيرَ هَذَا فِي قَوْلِنَا : ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ) <sup>(٨)</sup> .

قال : ( فتقديم الحال هنا على عاملها [ وهو : ( ذاهبة ) ] <sup>(٩)</sup> ممتنع ؛ لأنّ فيه تقديم المضمّر على مفسره ) <sup>(١٠)</sup> .

قال الشيخ : ( ولا شكّ أنّه لو قدّم لكان نظير : « غلامه ضرب زيد » ... ) <sup>(١١)</sup> .

قال : ( وسها ابن مالك في هذا المثال سهواً آخر ، وهو أنّه منع التقديم لكون العامل صفة ) <sup>(١٢)</sup> .

قال الشيخ : ( ولا خلاف في تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ) <sup>(١٣)</sup> .

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ مَا هُوَ أَغْرَبُ مِنْ هَذَا لِأَبِي حَيَّانَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا عِنْدَ قَوْلِهِ [ تعالى ] <sup>(١٤)</sup> : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ <sup>(١٥)</sup> فراجعهُ <sup>(١٦)</sup> .

(١) هشام بن عمار ، أحد رواة ابن عامر ، وتقدّم التعريف به ، وانظر قراءته في البحر المحيط ١١٢/٣ ، والدّر المصون ٤٨٠/٣ .

(٢) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٣) آل عمران ، آية ( ١٦٩ ) .

(٤) أي ( يحسبن ) .

(٥) في ( ج ) « على متأخر » .

(٦) البحر المحيط ١١٢/٣ ، ١٣٧/٣ .

(٧) المغني ص ٦٤٠ .

(٨) لم أجد هذا الرأي للزمخشريّ في كتبه ، وانظر المثال في شرح التسهيل ٣٤٣/٢ ، والارتشاف ١٥٨٣/٣ ، وشفاء العليل ٥٣٢/٢ .

(٩) زيادة يتّضح بها النصّ .

(١٠) المغني ص ٦٤٠ .

(١١) انظر في المسألة شرح الجمل ١٦٤/١ ، والارتشاف ١٤٧١/٣ ، والمساعد ٤٣٧/١ .

(١٢) شرح التسهيل ٣٤٣/٢ .

(١٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤ ، والجمع ١٨٥/٥ .

(١٤) زيادة يتميّر بها النصّ .

(١٥) آل عمران ، آية ( ٣٠ ) . وبعدها : ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ مُخْتَصَرًا ... ﴾ .

(١٦) البحر المحيط ٤٢٧/٣ ، وانظر ما سبق من البحث ص ١١٩ .

وذكر أيضاً<sup>(١)</sup> قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْسِبْنَهُم ﴾ في الجهة الأولى في المثال السابع استطراداً في تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وأنّ منه الآية في قراءة من ضمّ « الباء »<sup>(٢)</sup> .

قلتُ : قول الشيخ - رحمه الله - في الموضع الأوّل / ( على قراءة [ ضمّ ]<sup>(٣)</sup> الباء ) يعني مع الغيبة على ما سيجيء ، وسرّ جواز ذلك في أفعال القلوب دون غيرها قد أشار ابن عصفور إلى علته ، وهي ظاهرة<sup>(٤)</sup> .

وأما علّة ابن عطية هنا فهي ضعيفة ، فتأملها<sup>(٥)</sup> .

وقوله في الموضع الثاني : ( في قراءة أبي عمرو بالغيبة<sup>(٦)</sup> ) [ إلى آخره ] .

[ هذه ]<sup>(٧)</sup> هي القراءة التي قدّمنا في الموضع الأوّل ، وهذه القراءة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ، وهي التي أشار إليها الشاطبي بقوله :

وَحَقٌّ بِضَمِّ الْبَاءِ فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ \* وَغَيْبٍ وَفِيهِ الْعُطْفُ أَوْ جَاءَ مُبْدَلاً<sup>(٨)</sup>

وباقى القراءات بيّنة من شطر البيت التي قبل هذه<sup>(٩)</sup> . ومن مقابلة هذه ، وقد استوفى ذلك أبو حيّان ، فلا نُطِيلُ بها<sup>(١٠)</sup> .

نعم نُشير إلى قاعدة تجري عليها هذه القراءات ، وذلك : أنّ حذف مفعولي « ظنّ » وأخواتها ،

(١) من قوله : « تعالى » إلى قوله : « أيضاً » سقط في ( ج ) .

(٢) المغني ص ٦٨٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وهي في المغني .

(٤) قال ابن عصفور : « والسبب في ذلك أنّ المفعول الثاني من باب ( ظننت ) ... هما في الأصل مبتدأ وخبر ) . انظر : شرح الجمل ٣١٧/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٢١٢٢/٤ .

(٥) علّل هذا ابن عطية : بأنّ هذه الأفعال وما في معناها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر ، أشبهت « إنّ وأخواتها » . المحرّر الوجيز ٣١٧/٣ .

(٦) « بالغيبة » ليست في ( ج ) .

(٧) « هذه » تنمّة من ( ج ) .

(٨) قوله :

صفا حقّ غيب يكتُمون يَبيّنُن \* ن لا تَحْسِبُن الغيب كيف سما اعتلا

حرز الأمان ص ١٢٨ ، وانظر كثر المعاني ص ٢٠٣ .

(٩) حرز الأمان ص ١٢٨ .

(١٠) البحر المحيط ١٣٧/٣ ، وسبق تخريج القراءات في أوّل المسألة .

أو أحدهما يجوز اختصاراً اتفاقاً في الطرف الأول ، وعلى المشهور في الطرف الثاني .  
 وأمّا حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز اتفاقاً ؛ لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .  
 وأمّا حذفهما اقتصاراً فحصلوا في ذلك أربعة أقوال ، انظر ابن عصفور ، وغيره <sup>(١)</sup> .  
 والاختصار : الحذف لدليل بخلاف الاقتصار ، فلنرجع للآية الكريمة ، فنقول :  
 أمّا قراءة نافع ومن وافقه فالفعل الأول حذف مفعولاه اختصاراً ، وأمّا الثاني ، فذكر فيه معاً .  
 وأمّا قراءة حمزة ومن وافقه فحذف المفعول الثاني من الأول اختصاراً <sup>(٢)</sup> .  
 وأمّا هذه القراءة <sup>(٣)</sup> التي نحن بصدددها ، فالفعل الأول حذف مفعولاه معاً ، والثاني عكسه .  
 نعم فيه تعدي ( فعل ) المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهو الذي أشار إليه الزّخشي <sup>(٤)</sup> .  
 ثُمَّ إِنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ [ تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ حملوها وجهين : الزيادة <sup>(٦)</sup> ،  
 وفاء العطف <sup>(٧)</sup> .  
 وعلى الزيادة إمّا أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى ، أو تأكيداً ، وإلى هذا ذهب الزّخشي <sup>(٨)</sup> .  
 ويظهر هذا في قراءة أبي عمرو ، وهل الفعل الأول فاعله ﴿ الَّذِينَ ﴾ أو ضمير يعود  
 على الرسول .  
 فإن كان الأول كانت الفاء زائدة ، والجملة الثانية إمّا بدل ، أو تأكيد ، وإن كان الفاعل  
 « الرسول » ، فالفاء للعطف ، وزيادة « الفاء » في البدل ، أو التأكيد عندي لم تثبت <sup>(٩)</sup> .

- (١) انظر : الكتاب ٤١/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٣٤/٤ ، والمساعد ٣٨١/١ ، والتصريح ١٩٤/٢ ، والجمع ٢٥٠/٢ .
- (٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١٨٢/١ ، والبيان ٣١٩/١ ، والبحر المحيط ١٣٧/٣ ، والدّرّ المصون ٥٢٥/٣ .
- (٣) في الأصل : « القراءات » .
- (٤) الكشف ٤٨٦/١ .
- (٥) زيادة يتميز بها النصّ .
- (٦) قال بزيادتها الأخفش . معاني القرآن ٢٤٢/١ ، وأبو عليّ في الحجة ١٠٥/٣ .
- (٧) قال به الجمهور على قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر : البحر المحيط ١٣٧/٣ ، والدّرّ المصون ٥٢٥/٣ ، ٥٢٦ .
- (٨) قال بالتأكيد فيها مكّي في المشكل ١٨٢/١ ، وانظر الكشف ٤٨٦/١ .
- (٩) منعوا البدلية والتأكيد لاختلاف الفاعلين . انظر : الدّرّ المصون ٥٢٩/٣ .

وقولهم هُنا : ( يمنع البدل ) <sup>(١)</sup> دعوى من غير دليل . وإلى هذا المعنى أشار الشَّاطِبيّ - رحمه الله - بقوله :

وفيه العطف أو جاء مبدلاً

فـ « أو » في كلام الشَّاطِبيّ للتنويع ، لا للتخيير .

قُلْتُ : هكذا قيل ، ولا مانع عندي أن تكون للتخيير ، إلاَّ أنَّ مقصده نقل الأقوال في التوجيه ، فتكون « أو » للتنويع ، هذا لُبُّ ما قيل هُنا <sup>(٢)</sup> ، وإن قيل هُنا من الاحتمالات في الآية الكريمة غير هذا ، فهي ضعيفة ، وقد بُهِّتَكَ إلى أصل المسألة ، وأنت بالخيار فيما يظهر لك .

وقول الشَّيْخ في قراءة أبي عمرو : ( إِنَّ الفعل مسند ) [ إلى آخره ] . يعني الفعل الثاني .

قوله : ( وهو واقع على ضمير هم ) أي : و ﴿ الَّذِينَ ﴾ واقع على ضمير هم .

أشار بذلك إلى أنَّ الفعل الثاني مسند إلى ضمير ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، وإنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ في المعنى هو الضَّمير المحذوف من الفعل الأوَّل ، وهو ضمير هم ، فقد تعدَّى الفعل الثاني الذي هو فعل المضمر المتصل ، وهو ضمير ﴿ الَّذِينَ ﴾ إلى ضميره المتصل ، وهو الضَّمير المتصل به في اللفظ .  
وإنما بيَّنته ؛ لأنَّ لفظ الشَّيْخ فيه بعض إجمال <sup>(٣)</sup> .

وأما الوهم الثاني الذي أشار إليه في كلام أبي حَيَّان فظاهر .

وأما وهم ابن مالك أيضاً فظاهر .

فإنَّ معنى قولهم : ( معمول الصِّفة لا يتقدّم ) .

معناه : على الموصوف ، وهنا قالوا : إنَّ تقديم معمول يؤذن بتقديم العامل ، والعامل لا يتقدّم ، وهو الصِّفة .

فالمعمول لا يتقدّم ، فيقال : يلزم أيضاً ذلك في مسائل منها : « زيد قام في الدَّار » أن يقولوا : يمنع تقديم « في الدَّار » على « زيد » وهو إلزام ظاهر ، وقد قال به بعضهم <sup>(٤)</sup> ، ويلزم غير هذا ، فتأمّله .

(١) في (ج) « لا يمنع ... » .

(٢) انظر : الدَّر المصون ٥٢٣/٣ .

(٣) انظر : الحجّة ١٠٠/٣ ، والمحَرَّر الوجيز ٣١٦/٣ ، والدَّر المصون ٥٢٤/٣ .

(٤) أجازته الرَّحْشَرِيّ في الكشَّاف ٥٢٧/١ ، وحكاه أبو حَيَّان عن الكوفيين . انظر : الارتشاف ١٩٣٦/٤ .

## تنبيه:

وقع هنا لأبي عليّ الكلام على حذف الواو في قراءة ( حَقُّ ) <sup>(١)</sup> .

وأورد سؤالاً : لأيّ شيء لم تثبت ؟

وأجاب : إنّما حذفت هنا للحمل على الخفيفة <sup>(٢)</sup> .

قلتُ : هذا يظهر لنا بعد قاعدة قد تقدّم التنبيه هنا لنا عليها <sup>(٣)</sup> ، وهي الجمع بين الساكنين يجوز في الألف بشرط أن يكون بعدها حرف مضعّف مثل ( تضرباً ) ويجوز في الواو ، والياء كذلك ، وبشرط أن يكون / الحرف المضعّف أصله الحركة .

هذا هو الصحيح في ذلك ، قالوا :

[ ( وإِنما جاز ذلك في حروف اللين ؛ لأجل خفائها بالمدّ ] <sup>(٤)</sup> ، والحرف المضعّف كأنّهُ محرّك ، فكأنّهم لم يجمعوا بين ساكنين ، وفرّقوا بين الألف ، والواو فيما ذكرت ؛ لأنّ الألف أخفّ ؛ فلذلك جاز معهما مع المضعّف من غير قيد ، بخلاف الواو ، والياء ، فلذلك اشترط فيهما أن يكون الحرف المضعّف أصله الحركة <sup>(٥)</sup> ، فلنرجع إلى الآية فنقول : قوله : ( يَحْسُبُنْهُمْ ) في قراءة ( حَقُّ ) أصله : ( يحسبونهم ) [ بثلاث نونات ، إن قلنا بالإعراب ، فيما لحقته نون التوكيد ، وإن قلنا : بالبناء ، فأصله : ( يحسبونهم ) ] <sup>(٦)</sup> فالتقى ساكنان بعد حذف نون الإعراب على القول الأوّل ، ومطلقاً على الثاني ، فحذف الأوّل منهما ، وبقيت الضمة دليلاً على الواو .

فبعد ظهور ما قرّرناه من القاعدة ، فكيف يرِدُ سؤال أبي عليّ في الآية ؟

فإنّ الساكنين هنا لا يصحّ اجتماعهما لأجل أنّ هذه النون ليس أصلها الحركة ، فالظاهر أنّ الآية جاءت على أصلها <sup>(٧)</sup> في حذف الواو ، فلا سؤال فيها .

(١) يشير إلى قول الشاطبي :

صفا ( حَقُّ ) غيب يكتُمون يَنْتَن ٥ ن لا تحسبن الغيب كيف سما اعتلا

حرز الأمان ص ١٢٨ .

(٢) الحجة ١٠٦/٣ ، وعلل بدخول النون الثقيلة .

(٣) الجمع الغريب ٢ ، ٣ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٥) انظر : مسألة التقاء الساكنين في : الكتاب ٤٣٧/٤ ، وشرح الشافية ٢٣٢/٢ ، والمقرب ٣٦٩/٢ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ٤٨٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٥ ، والارتشاف ٧١٧/٢ ، والمساعد ٣٣٤/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين تتمّة من ( ج ) .

(٧) من قوله : « الحركة » إلى قوله : « أصلها » سقط في ( ج ) .

وإن كان المختصر فعل ذلك وسلّمه <sup>(١)</sup> ، إلا أن يقول أبو علي بعدم اشتراط الشرط الذي ذكرنا . والله الموفق بمنه وفضله .

وانظر كلام التفتازاني لما ذكر وجه القصر في : « ما قام إلا زيد » وذكر أن الضمير قد يكون عائداً على ما دلّ عليه الفعل ، فذكر هذه الآية في قراءة الغيبة دليلاً على ذلك ، وهو لا يخلو من ضعف ، ثم في كلامه ضعف ظاهر في كونه أعرب ما بعد « إلا » بدلاً في التفرغ ، انظره <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾ ... ﴿ ١٩٧ ﴾ <sup>(٣)</sup> .**

ذكرها مثلاً لحذف المبتدأ <sup>(٤)</sup> .

قلتُ : وهذا آخر ما رأيته من الآيات في هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها في كمال المرام ، والمقصود التأم ، وإن وقعت بعض آي قد أشار إليها الشيخ - رحمه الله - إشارة المثال غيره ، فلم أذكرها ، ولعلي ألحقها - إن شاء الله تعالى - وصلى الله تعالى على سيدنا [ ومولانا ] <sup>(٥)</sup> محمد ، وآله وصحبه وسلّم تسليمًا <sup>(٦)</sup> .



(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٥٤/أ .

(٢) انظر : المطول ص ٢٢٢ .

(٣) وبعدها : ﴿ ثُمَّ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَيَنْسَ الْمِهَادُ ﴾ .

(٤) المغني ص ٨٢٣ ، ٨٢٤ .

(٥) ما بين المعقوفين تتمّة من (ج) .

(٦) من قوله : « وآله » إلى قوله : « تسليمًا » ليست في (ج) .

# سورة

النساء

# سورة النساء

قال الفقير إلى ربه: ذكر الشيخ في هذه السورة الكريمة بضعا وخمسين آية مما رأيت في ذلك ،  
وربما سقطت <sup>(١)</sup> منها بعض آيات .

أثابني الله وأعاني على المقصد إن شاء الله تعالى .

**قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا...﴾ الآية [٢] .**

ذكرها - رحمه الله - في القاعدة الثالثة من الباب الثامن لما أن ذكر التضمين <sup>(٢)</sup> ، وفائدته : أن  
تؤدى كلمة مؤدى كلمتين .

قال الزخشي : ألا ترى كيف رجع <sup>(٣)</sup> معنى : ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ﴾ <sup>(٤)</sup> إلى : ولا تقتحمهم  
عينك متجاوزين إلى غيرهم <sup>(٥)</sup> .

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾ ؛ أي : ولا تضموها إليها آكلين .

قلت : هذا المعنى تقدم لنا في سورة البقرة مرارا ، منها : قوله : ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ...﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
ومنها قوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾ <sup>(٧)</sup> .

واحتيج ذلك في الآية ؛ لأن الأكل لا يتعدى بـ « إلى » ، وهو جلي .

(١) سقطت من (ج) .

(٢) المغني ص ٨٩٨ .

(٣) في (ج) « يرجع » .

(٤) الكهف ، آية ( ٢٨ ) .

(٥) الكشاف ٤٨١/٢ .

(٦) البقرة ، آية ( ٢٥٩ ) .

(٧) البقرة ، آية ( ١٥١ ) .



**قوله تعالى:** ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾ الآية [٣] .

ذكرها في موضعين : الأول : في « ما » لما أن ذكر أنها قد ترد لمن يعقل ، فذكر الآية <sup>(١)</sup> .  
الثاني : في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، فذكر أموراً ، ثم قال :  
الحادي عشر : قوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا...﴾ الآية .

قال : قولهم : إنَّ الواو فيها نائبة عن « أو » [ لا يُعرف ذلك في اللغة ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ] <sup>(٢)</sup> ، قال ، وقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني <sup>(٣)</sup> في كتابه المسمى بـ « الرسالة العربية عن شرف الإعراب » <sup>(٤)</sup> : القول بأنَّ الواو في الآية بمعنى « أو » عجز عن درك الحق ، قال : وأعلموا أنَّ الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضمَّ بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول ، نحو : ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾ <sup>(٦)</sup> الآية .

وقسم يؤتى به لا ليضمَّ بعضه إلى بعض ، وإنما يُراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة ، كهذه الآية ، وآية فاطر <sup>(٧)</sup> .

أي منهم جماعة ذوو جناحين / جناحين ، وذوو أربعة أربعة ، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة ، وكل جنس منفرد يُعَدُّ ، قال الشاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ \* ذُنَابُ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ <sup>(٨)</sup>

(١) المغني ص ٤٠٦ .

(٢) من قوله « لا يُعرف » إلى قوله : « والمفسرين » سقط من (ج) .

(٣) الذي ترجمت له المصادر هو : حمزة بن الحسين المؤدب الأصفهاني ، كان من فضلاء الأدباء ، صاحب التاريخ الكبير لأصفهان ، له مؤلفات في اللغة والأدب . توفي قبل ٣٦٠ هـ . بغية الوعاة ١/٥٤٧ .

والذي في شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٢٦٥ قوله : « وأغرب أبو القاسم عبيد الله بن عبد الرحيم الأصفهاني فيما كتبه على شرح ابن جني ... » .

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على هذا الكتاب .

(٥) البقرة ، آية ( ١٩٦ ) .

(٦) الأعراف ، آية ( ١٤٢ ) .

(٧) قوله تعالى : ﴿... جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعٍ...﴾ [ آية : ١ ] .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي ؛ شاعر مخضرم ، انظره في شرح أشعار الهذليين ٣/١١١٥ ، ١١١٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٢٦ ، والمقتضب ٣/٣٨١ ، والمغني ص ٨٥٨ ، واللسان ( شرع ) ، وشرح أبيات المغني ٨/١٥ ،

ولم يقولوا : ثلاث وخمّاس يريدون ثمانية .

قال : وللجهل بموقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم ، فقال :

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ \* لِيَيْتَلْتَنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي (١)

انتهى بعضه بالمعنى (٢) ، ثم ذكر الشيخ - رحمه الله - كلام الرَّخْشَرِيِّ هنا بنصّه ، فلنذكره ، قال : قال الرَّخْشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتُ : الَّذِي أَطْلُقُ لِلنَّكَاحِ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ ، فما معنى التّكرير في مثني وثلاث ورباع ؟ قال : قُلْتُ : الْخُطَابُ لِلْجَمْعِ ، فوجب التّكرير ؛ ليصيب كلّ ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الَّذِي أُطْلِقَ لَهُ ، كما تقول لجماعة : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ، وأربعة أربعة ، وثلاثة ثلاثة ، ولو أفردت لم يكن له معنى .

قال : ( فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ جَاءَ الْعُطْفُ « بِالْوَاوِ » دُونَ « أَوْ » ؟ قُلْتُ : كَمَا جَاءَ بِهِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ، وَلَوْ جِئْتُ « بِأَوْ » لَأَعْلَمْتُ أَنَّهُمْ لَا يَسُوغُ لَهُمْ أَنْ يَقْتَسِمُوا إِلَّا عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ الْقِسْمَةِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهَا ، فَيَجْعَلُوا بَعْضَ الْقِسْمَةِ عَلَى تَثْنِيَةٍ ، وَبَعْضَهَا عَلَى تَثْلِيثٍ ، وَبَعْضَهَا عَلَى تَرْبِيعٍ ، وَذَهَبَ مَعْنَى تَجْوِيزِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْقِسْمَةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، وَتَحْرِيرُهُ أَنَّ الْوَاوَ دَلَّتْ عَلَى إِطْلَاقِ أَنْ يَأْخُذَ النَّكَاحُونَ مَنْ أَرَادُوا نِكَاحَهَا مِنَ النِّسَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ ، إِنْ شَاءُوا مُخْتَلِفِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْدَادِ ، وَإِنْ شَاءُوا مُتَّفَقِينَ فِيهَا ؛ مَحْظُورًا عَلَيْهِمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ .. ) (٣) انتهى .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ - رحمه الله - ( كون الواو نائبة ... ) [ إلى آخره ] (٤) . ذكر

والمعجم المفصّل ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، وابن يعيش ٦٢/١ ، ٥٧/٨ ، والجنى الدّاني ص ٦١٩ .

(١) البيت من الوافر ، وهو في الديوان ٢٢٣/١ ، وانظر أمالي ابن الحاجب ٦٧٦/٢ ، والمغني ص ٦٩ ، ٨٥٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦٥/١ .

والمَنُوطَةُ : المتعلّقة ، والتَّنَادِي : يوم القيامة ، أو يوم لقاء الأعداء .

انظر : معجز أحمد ٢٩٨/١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ص ٧٣ .

وأما عن اتّهام الأصفهاني وغيره للمتنبي بالخطأ ، فينظر فيه شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٦٥/١ .

(٢) المغني ص ٨٥٧ .

(٣) الكشاف ٢٩٢/١ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٤) في الأصل « إلخ » ، وأثبت من ( ح ) في كلّ نظائره .

الشيخ في حرف الواو خلافاً في الواو : هل يصح أن تكون للتقسيم أو للتخيير ، أو للإباحة ، وذكر ما تمسك به القائل وضعفه <sup>(١)</sup> .

ولا شك <sup>(٢)</sup> أنهم ليس لهم دليل قوي على ذلك ، ولم يُشر إلى هذه الآية بوجه .

قوله : ( قال أبو طاهر ... ) [ إلى آخره ] ، إن <sup>(٣)</sup> قال قائل : كيف يقول هذا القائل : إنما يُراد بها الانفراد ، لا الاجتماع ، والانفراد دون الاجتماع يناسب « أو » لا « الواو » ؛ لأنَّ « الواو » تفيد الاجتماع ، فكيف بينى الشيء على ما ينافيه ؟ قيل له : بل كلامه صحيح ؛ فإنَّ الجمعية المنفية إنما هي راجعة لمفهوم الأعداد المعدولة ؛ فإنَّ مدلولاتها غير مضمومة بعضها إلى بعض ، ولا مضافة إليها ، وأمَّا الواو فتفيد معنى الجمعية باعتبار الحكم ، لا باعتبار مدلول المتعاطفين ، ومدلول المتعاطفين <sup>(٤)</sup> هنا معناه عدم الاجتماع . فإذا قلت : رأيتُ الناس « ثلاث ورباع » ، أي : رأيتهم حال <sup>(٥)</sup> كونهم اجتمع فيهم أصناف الثلاث وأصناف التربع ، ففيهم ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة .

وأما قوله : ( وهذه الألفاظ استعملت ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : بيت المتنبي قد تقدّم للشيخ الكلام عليها <sup>(٦)</sup> ، ولحنه فيها من أوجه :

الأوّل : ما أشار إليه هنا أبو طاهر من أنه استعمل ألفاظ العدول في غير معناها ، فاستعمل ( أحاد ) بمعنى ( واحد ) ، و ( سداس ) بمعنى ( ستة ) .

(١) المغني ص ٤٦٨ .

ورود الواو بمعنى « أو » يراه كثير من النحويين ، وعدّوا منه قول عمرو بن براقه :

وَنَقَصَرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ۖ كَمَا النَّاسُ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وقد عدّوا منه قول القائل : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

انظر : التبيان ٢٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ، وجمع الهوامع ٢٢٩/٥ ، ٢٣٠ .

إلا أنَّ ابن هشام يرى أنها على معناها الأصلي ، معللاً بأنَّ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ونصَّ الرَّعْشَرِيُّ على أنَّ الواو قد تجيء للإباحة ، نحو « جالس الحسن وابن سيرين » ؛ إلاَّ أنَّه ينفي كونها للإباحة في الآية .  
الكشاف ٣٤٥/١ .

(٢) في ( ج ) « ولا نشك » بالنون .

(٣) في ( ج ) « فإن » بزيادة الفاء .

(٤) « مدلول المتعاطفين » سقط من ( ج ) .

(٥) في ( ج ) « حالة » بالتاء .

(٦) هكذا في النسختين ؛ بصيغة المؤنث .

الثاني : تصغير ( لَيْلَة ) على ( لَيْلَة ) ، والمسموع إنما هي ( لَيْلِيَّة ) بزيادة ياء بعد اللام <sup>(١)</sup> .

الثالث : استعمال سداس ، وأكثرهم يمنعه . انظر كلام الشيخ ؛ فإنه تكلم على البيت كلاماً حسناً على « أم » هل هي متصلة أو منقطعة ، وعلى معنى البيت <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ( وقال الزُّخَشْرِيُّ ... ) [ إلى آخره ] .

فإن قلت : لأي شيء أتى الشيخ - رحمه الله - بكلام الزُّخَشْرِيِّ نصّاً ، مع أنَّ عادته يُنْقَلُ منه ما يَمَسُّ المحلَّ ويختصره ، ولأي شيء ذكر كلام الزُّخَشْرِيِّ مع أنه قريب من معنى ما أشار إليه أبو طاهر ؟

قلتُ : إنما أتى بنصِّ الزُّخَشْرِيِّ هنا لاشتماله على تقرير حسن ، ومعنى دقيق كما رأيت ، وأيضاً لتقوم الحجة من كلام هذين الإمامين على إبطال أنَّ الواو في الآية بمعنى « أو » ، وأفاد هذا الكلام أنَّ الزُّخَشْرِيَّ ، وهذا <sup>(٣)</sup> أبو طاهر ليسا من ضعفاء هذا الفن ؛ بل ثَمَن يستدلُّ بكلامهما ، ونصَّهما ما رأيت ، فهذا أقوى في الردِّ والتنكيت على من زعم خلاف ذلك ، وأيضاً كلام الزُّخَشْرِيِّ فيه زيادة على كلام أبي طاهر لم يتفطن إليها .

وكلام الزُّخَشْرِيِّ / هنا في غاية التحرير .

فإن قلتُ : قول الزُّخَشْرِيِّ : ( أطلقت للنكاح ... ) [ إلى آخره ] .

جوابه ، ما خلاصة ما يُفْهَمُ منه من الجواب ؟

قلتُ : خلاصة ما يُفْهَمُ منه أنَّ التكرير في الآية واجب ، ولا يتأتى إلاَّ بألفاظ العدول ومعناها ؛ لأنَّ الخطاب لجماعة .

فلو لم يقل كما في الآية لقل انكحوا اثنتين ، وثلاثاً ، وأربعاً <sup>(٤)</sup> ، من غير عدول ، ولو قيل كذلك من غير عدول لما صحَّ هذا المعنى هنا ، ولم يؤدِّ المعنى المقصود الذي قرره ، بل يؤدِّي إلى محذور شرعي ، ويبانه ما تقدَّم في كلام أبي طاهر ، إلاَّ أنه يردُّ على هذا سؤال ، فيقال : إنما جاء هذا المحذور

(١) والمسموع تصغير على غير قياس ، انظر الكتاب ٤٨٦/٣ ، وشرح الشافية ٢٧٧/١ ، والتصريح ١٥٢/٥ ، والمجموع ١٤٨/٦ .

(٢) ابن هشام يرى فيها الاتصال والانقطاع ، ولكنه يرجح كونها متصلة ؛ لسلامة الاتصال من الاحتياج إلى تقديرات منها :

تقدير مبتدأ لسداس ، ومنها الاعتراض بجملة « أم هي سداس بين الخبر ( أحاد ) والمبتدأ ( ليلتنا ) » المغني ص ٦٩ .

(٣) هكذا في الأصل ، والكلام يستقيم بهذا ( هذا ) .

(٤) ( ج ) « ثلاثة وأربعة » بالتاء .

من جهة الواو ، وأمّا لو عطفنا « بأو » مع غير العدول فلا محذور ، فيصحّ أن يقال : انكحوا اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، فكلّ من تمسك بنوع منها صحّ له ذلك ، لا يقال : لو صحّ هذا لأدّى أيضاً إلى المحذور في بعض الصّور ؛ لأنّه أباح له الشرع اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو الجمع بينها .

والجمع لا يصحّ كما تقول : خذ من مالي ديناراً أو درهماً ؛ لأننا نقول : إنّما يصحّ ذلك على « أو » التي للإباحة لا التي للتخيير ، فكأنّه قد خيّر المخاطبين بين الإتيان بأحد هذه الأعداد ، والتّخيير لكلّ شخص شخص .

**فقول الزّخشي :** ( يجب التّكرير ) [ إلى آخره ] . لا يلزم إلّا في الواو ، وأمّا في « أو » التي للتّخيير مع الأعداد غير المعدولة فلا ، فتأمّله .

وانظر سرّ العدول عن ذلك إلى ما في الآية ، وما أشار إليه الزّخشي من السؤال الأخير بعدّ ظاهر .  
قوله في آخر كلامه : ( وتحريره ... ) [ إلى آخره ] .

فإن قلت : كيف يقول : إنّ الواو دلّت على مجموع ما ذكر ، ومن جملة ما ذكر الحظر على الزّيادة في الأربع ؟

قلت : ليس ذلك عنده من إفادة الواو ، وإنّما أفادت الواو إطلاق أن يأخذ النّاكحون شيئاً مقيّداً بما ذكر ، وذلك الحظر إنّما جاء من جهة المفهوم أو الإجماع وغير ذلك ، والله أعلم .

### تنبيهان <sup>(١)</sup> :

**الأوّل :** أحكام ما يتعلّق بهذه الأعداد المعدولة كثيرة ، ويتحصّل من كلام أبي حيّان هنا وكلام المختصر وكلام الزّخشيّ سبعة أقوال في سبب منع الصّرف ، واعتراض أبي حيّان على الزّخشيّ في كونه ذكر علّة <sup>(٢)</sup> لم يذكرها غيره فيه نظر من وجهين : أمّا الأوّل : فلأنّ كلام الزّخشيّ غير بعيد

(١) في (ج) « تنبيه » .

(٢) قال الزّخشيّ : ( مثني وثلاث ورباع ، معدولة من أعداد مكرّرة ، وإنّما منعت الصّرف لما فيها من العدلين ؛ عدلها عن صيغها ، وعدلها عن تكرّرها ، وهي نكرات يعرفن بلام التعريف ... ) الكشاف ٤٩٦/١ .

والأقوال التي أشار إليها المؤلّف هي :

العدل مع الوصف ، أو العدل مع التعريف بنية الألف واللام . أو تكرار العدل .

وانظر بسط هذه الآراء وعزوها إلى أصحابها في : الكتاب ٢٢٥/٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٥٤/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، واللباب ٥١٤/١ ، والبحر المحيط ١٦٢/٣ .

من القول الرابع الذي ذكره أبو حيان ، بل يرجع إليه فيما يظهر .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَلأنَّ أكثر هذه الأقوال فيها نظر ، وليست علة واحدة متفقاً عليها .

فغاية الزمخشري أَنَّهُ أَبْدَى علةً أخرى ، وهو من أهل ذلك في هذا الفن .

نعم حَقُّ الزمخشري أَن يُنبه على عللهم ، ويقول : ويظهر لي غير ذلك ، والله أعلم .

وانظر إذا سُمِّيَ بهذه الأعداد ، ثُمَّ نَكَّرَتْ ، وما يتعلّق بذلك في بابه ، وما يَرِدُ على كُلِّ قول ، انظره <sup>(١)</sup> .

الثاني : قول الزمخشري : ( اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ) <sup>(٢)</sup> ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » <sup>(٣)</sup> .

وقد تكلموا في إعراب ذلك ، وحصل فيه النقاسي <sup>(٤)</sup> في شرح المنفرجة ثمانية أقوال ، فانظرها <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا [ مِنْ خَلْفِهِمْ ] ... ﴾ الآية [ ٩ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين : في الثاني من أقسام « لو » أنها تكون حرف شرط في المستقبل ؛ إلا أنها لا تجزم ، كقوله :

وَلَوْ تَلَقَّيْنَا أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا \* وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَنَسَبُ

لِظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً \* لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ <sup>(٦)</sup>

(١) المقتضب ٣/٣٨٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ص ٣٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٩ ، وابن يعيش ١/٦٢ ، والتصريح ٤/٢٢٧ .

(٢) الكشاف ١/٤٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب فرض الخمس ، حديث رقم ٣١٣٤ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُجَيْدٍ ، فَغَنِمُوا إِيْلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سِيَاهُهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » .

(٤) النقاسي هو : أبو العباس أحمد البجاني النقاسي ، إمام محقق ، جمع بين علمي المنقول والمعقول . من تلاميذه عبد الرحمن الثعالبي . توفي في أوائل القرن التاسع .

ترجمته في نيل الابتهاج ص ١١١ ، ٢٢٨ .

(٥) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(٧) البيتان من الطويل يُنسبان لأبي صخر الهذلي ، عبد الله بن سلمة السهمي . وهما في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وفيه : ( منكب ) مكان ( سَنَسَبُ ) .

ثُمَّ ذَكَرَ شَوَاهِدَ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ الْآيَةَ .  
 قَالَ : أَيْ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا ، قَالَ : وَإِنَّمَا أَوَّلْنَا التَّرِكَ بِمَشَارَفَةِ التَّرِكَ ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ  
 لِلْأَوْصِيَاءِ ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتٌ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا  
 الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ <sup>(١)</sup> أَيْ حَتَّى يَشَارَفُوا ... ) ، ثُمَّ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ عَلَى هَذِهِ بِمَا ذَكَرَهُ فِي مَحَلِّهِ  
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ <sup>(٢)</sup> .

ثُمَّ قَالَ : وَأَنْكَرَ ابْنُ الْحَاجِّ <sup>(٣)</sup> فِي نَقْدِهِ عَلَى الْمُقَرَّبِ بِجِيءِ « لَوْ » لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، قَالَ : وَلِهَذَا  
 لَا يَقُولُونَ : ( لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فَعَمْرُو مَنْطَلِقٌ ، كَمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي : إِنْ قَامَ ) <sup>(٤)</sup> .

وَكَذَلِكَ أَنْكَرَهُ <sup>(٥)</sup> بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ <sup>(٦)</sup> ، وَزَعَمَ أَنَّ إِنْكَارَ ذَلِكَ قَوْلَ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ / ، قَالَ :  
 ( وَغَايَةُ مَا فِي أدْلَةٍ مِنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ أَنَّ مَا جُعِلَ شَرْطًا لـ « لَوْ » مُسْتَقْبَلٌ فِي نَفْسِهِ ، أَوْ مُقَيَّدٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، وَذَلِكَ  
 لَا يَنَافِي امْتِنَاعَهُ فِيمَا مَضَى ؛ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، وَلَا مَحْجُوزٍ لِإِخْرَاجِ « لَوْ » عَمَّا ثَبَتَ فِيهَا مِنَ الْمَعْنَى ... ) <sup>(٧)</sup> .

وَيَنْسَبَانِ لِمُخْتَوَى بَنِي عَامَرٍ ؛ قَيْسُ بْنُ الْمُلَوَّحِ ، وَهَمَا فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٩ ، وَكَذَا فِي التَّصْرِيحِ ٤٠٦/٤ .

وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٠٢/٣ ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ص ٣٤٤ .

(١) الشُّعْرَاءُ ، آيَةُ ( ٢٠١ ) .

(٢) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ٤٦٧/٢ ب .

(٣) ابْنُ الْحَاجِّ هُوَ : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ الْإِسْطِيلِيُّ ، تَلَمَّذَ عَلَى كِبَارِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، كَالثَّغْلَوِيِّينَ وَالذَّبَّاجِ ، فَبَرَعَ فِي  
 عُلُومٍ كَثِيرَةٍ ، وَبَرَّزَ فِي الْعَرَبِيَّةِ . لَهُ : إِمْلَاءٌ عَلَى كِتَابِ سَبْيُوهِ ، وَحَوَاشٍ عَلَى مُشْكَلَاتِ الْإِيضَاحِ ، وَنَقْدٌ عَلَى الْمُقَرَّبِ ، وَغَيْرُهَا .  
 تُوُفِيَ سَنَةَ ٦٥١ هـ تَقْرِيبًا . وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

تَرْجَمَتْهُ فِي : الْبُلْغَةُ ص ٣١ ، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ٣٨٦/١ ، وَبَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٣٥٩/١ .

(٤) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : ( ... وَ « لَوْ » الَّتِي هِيَ حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيِّقٌ لَوْقُوعِ غَيْرِهِ ، أَوْ بِمَعْنَى « إِنْ » ، وَالَّتِي بِمَعْنَى « إِنْ » تَخْلُصُ  
 الْفِعْلَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ... ) . الْمُقَرَّبُ ص ٩٠ .

وَانْظُرْ : نَقْدُ ابْنِ الْحَاجِّ فِي : الْإِرْتِشَافِ ١٨٩٨/٤ ، وَالتَّصْرِيحِ : ٤٠٦/٤ .

(٥) فِي ( ج ) « أَنْكَرَ » بِإِسْقَاطِ الْهَاءِ .

(٦) هُوَ : مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ النَّاطِمِ . أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ ، وَكَانَ - إِمَامًا فَهْمًا ذَكِيًّا . لَهُ  
 شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ، وَتَكْمِلَةُ شَرْحِ التَّسْهِيلِ . تُوُفِيَ سَنَةَ ٦٨٦ هـ .

انْظُرْ : بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٢٢٥/١ .

(٧) انْظُرْ : شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ ص ٧١١ .

وَبَجِيءِ « لَوْ » بِمَعْنَى « إِنْ » قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢١٩/١ ، وَالْكَامِلُ ٣٩١/١ ، تَذَكُّرَةُ النَّحَاةِ ص ٣٨ ،  
 وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٢٧٨ .

قال الشَّيْخُ : وفي كلامه نظر في مواضع ، ثُمَّ عَدَّدَ المواضع ، وأطال في ذلك ؛ ثُمَّ لا تَعَلَّقْ له بالآية ؛ إِلَّا أَنَّهُ قال بعد ذلك في جملة الاعتراضات على ابن مالك : إِنَّ تَأْوِيلَهُ يَطْرُدُ في بعض الآي دون بعض ، فمن الآي الَّتِي يمكن فيها الآية المذكورة إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أَنَّك تخلف ذرَّةً ضعافاً خلفت عليهم ، لكنَّك لم تشارف ذلك فلم تحف ، فانظره <sup>(١)</sup> .

الموضع الثاني : في القاعدة الخامسة من الباب الثامن لما أن ذكر أنهم يعبرون بالفعل عن أمور ، منها : مشارفته ، فذكر من ذلك آيات منها هذه ، أي : ( لو شارفوا أن يتركوا ) <sup>(٢)</sup> ، وقد مضت في فصل « لو » . انظره .

قُلْتُ : هذه الآية الكريمة ، ما ذكر الشَّيْخُ فيها هو قول ابن مالك ، ومن وافقه ، ولا شك إن كانت ثُمَّ قرينة تدلّ على الاستقبال ، فتكون « لو » للاستقبال كالبيتين اللذين ذكر الشَّيْخُ .

وقد أشار أبو حَيَّان إلى الوجهين في الآية <sup>(٣)</sup> ، وتأويل الشَّيْخُ « التَّرك » بالمشاركة ظاهر بناء على ما ذكر من الخطاب على أَنَّ الآية حملوا من المخاطب بها [ على ] <sup>(٤)</sup> وجهين ، انظر المفسرين <sup>(٥)</sup> . وذكر الرَّخْشَرِيُّ أَنَّ سبب تأويل التَّرك بما ذكرنا إِنَّمَا هو لِيَتَرْتَّبَ الجواب على ذلك <sup>(٦)</sup> .

قال الدَّمَامِينِي : ( وهذا هو الظَّاهر ) <sup>(٧)</sup> .

قُلْتُ : إِنَّمَا قال : هو الظَّاهر ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّرُ هذا التَّأْوِيلُ لأجل [ هذا ] <sup>(٨)</sup> المعنى على كلِّ قول ، سواء قلنا الخطاب للأوصياء أو لغيرهم ، وإنكار بدر الدِّين تَبَعَهُ الشَّيْخُ في مواضع ، وقد استوفينا ما يتعلَّق بالمسألة ، وبالألفاظ الشَّيْخُ في تقييدنا في <sup>(٩)</sup> هذا الحرف <sup>(١٠)</sup> ، ولولا الطُّول لجلبنا ذلك هنا ،

(١) انظر : المغني ص ٣٤٧ .

(٢) المغني ص ٩٠٢ .

(٣) البحر المحيط ١٧٧/٣ .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) انظر : الطَّيْرِي ٦١١/٣ ، والكشَّاف ٥٠٣/٣ ، والبحر ١٧٧/٣ .

(٦) الكشَّاف ٥٠٤/١ .

(٧) تحفة الغريب ٩٨/ب .

(٨) ما بين المعقوفين تنمَّة من ( ح ) .

(٩) « في » سقط من ( ح ) .

(١٠) هذا الكتاب يذكره الرِّصَّاع كثيراً ، ولم أتمكن من الاطلاع عليه .



وقد ألحقته بآخر التأليف <sup>(١)</sup> ، والله الموفق .

**قوله تعالى :** ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ ... ﴾ الآية [ ١١ ] <sup>(٢)</sup> .

\* [ ... ، ... ] <sup>(٣)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجمل التي لها محل من الإعراب ، لما أن قال <sup>(٤)</sup> : ( وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة مواضع ، فالأول : الحكاية بالقول أو مرادفه . فقال : إنّ الثاني نوعان : ما معه حرف التفسير ، ومالا .

فذكر الآية في القسم الثاني بعد أن ذكر آيات ، ثم قال : قال الكوفيون : النصب في هذه الجمل بالفعل المذكور ، وقال <sup>(٥)</sup> البصريون بقولٍ مقدّر ، ثم قال : وقول أبي البقاء في قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ ﴾ الآية : إنّ الجملة الثانية في موضع نصب بـ ( يوصي ) ، قال : لأنّ المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم إنّما يصحّ على قول الكوفيين ... ) .

قال : وقال الزّحشرّي : ( إنّ الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل ) <sup>(٦)</sup> ، فظاهره أنّها عنده مفسّرة لا محلّ لها ، وهو الظاهر .

قلتُ : قد تقدّم لنا <sup>(٧)</sup> أنّ مذهب البصريين والكوفيين [ إن ] <sup>(٨)</sup> تعارض فيه الإضمار والتّضمنين ،

(١) لم يرد في النسختين .

(٢) وبعدها : ﴿ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمْتُ حَظَّ الْآثِنِينَ ﴾ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية في المغني ص ٢٧٥ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٥٣٨ .

(٥) « قال » لم ترد في ( ح ) .

(٦) الكشف ٥٠٥/١ .

(٧) ذكر شيئاً من هذا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ... وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ... ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] ، فقال : ( ظاهر كلام الشيخ هنا أنّ من معاني ( على ) التعليل ، أمّا البصريون ، فالتّضمنين عندهم في الأحرف غير قياس ، والتّضمنين عنده في الفعل أولى ، وإن كان الجميع على خلاف الأصل ... ) الجمع الغريب ٥٤/ب .

وذكر شيئاً من هذا الخلاف عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ... فَأَمَّا اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ... ﴾ [ البقرة : ٢٥٩ ] . انظر : الجمع الغريب ( ح ٩٩ ، ١٠٠ ) .

(٨) زيادة يستقيم بها النصّ .

فمنهم مَنْ رَجَّحَ الحذف ، وهو قول البصريين ، ومنهم من رَجَّحَ الآخر ، وهو قول الكوفيين <sup>(١)</sup> ، وهو قريبٌ من الخلاف بين أهل الأصول في تعارض المجاز والإضمار أيهما يُقَدَّم <sup>(٢)</sup> ، وفي ذلك قولان ، وأسلم ما في الآية قول الرّخشي ؛ ولهذا اختاره الشيخ .

لا يقال : كون الجملة لها محلّ هو الأولى ؛ لأننا نقول : هذا المحلّ يؤدي إلى الإخلال بأصل ، والأصل عدمه ، والله الموفق .

**قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ... ﴾ الآية [ ١١ ] .**

ذكرها في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة ، لما أنّ ذكر الوهم في حذف الفاعل .

ونقل عن ابن مالك [ ذلك ] <sup>(٣)</sup> في أفعال الاستثناء ، أنّه <sup>(٤)</sup> كلمة « بعض » مضافة إلى ضمير مَنْ تقدّم <sup>(٥)</sup> .

قال : ( والصواب أنّه مضمّر ، عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير في الآية على البنات ، المفهوم <sup>(٦)</sup> من الأولاد في الوصية <sup>(٧)</sup> . وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل <sup>(٨)</sup> ، أي : لا يكون هو - أي قائم - زيداً ، كما جاء <sup>(٩)</sup> : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » <sup>(١٠)</sup> . وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل <sup>(١١)</sup> ، انظره .

(١) انظر : شرح التسهيل ١٦٣/٣ ، والارتشاف ١٧٣٤/٤ ، والمساعد ٥٦٠/١ .

(٢) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ٣٥١/١ ، وشرح المنهاج ٢٥٩/١ .

(٣) ما بين المعقوفين تنمّة من ( ج ) .

(٤) في ( ج ) « وأنه » بزيادة الواو ، والصواب ما أثبت .

(٥) شرح التسهيل ٣١١/٢ .

(٦) في ( ج ) « المفهومة » ، وكذا في المغني ص ٧٧٠ .

(٧) عند أكثر البصريين ، انظر : ابن يعيش ٧٨/٢ ، والتصريح ٣٦٢/١ . وعلل اختياره ابن يعيش بأنّه أقلّ إضماراً .

(٨) ينسب هذا للخليل في الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٩) في ( ج ) « كما في » .

(١٠) الحديث في صحيح البخاريّ ، كتاب المظالم ، ج ١٧٨/٣ .

ومسلم ، كتاب الإيمان ، برقم ١٠٠ ، ج ٧٦/١ .

(١١) ينسب هذا للكوفيين ، وانظر بسط المسألة في ابن يعيش ٧٨/٢ ، والارتشاف ١٥٣٨/٣ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٦/٢ ،

والتصريح ٥٨٤/٢ .

**قوله تعالى :** ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية [ ١١ ] .

ذكرها في اللام مثلاً للام الاختصاص <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ ... ﴾ الآية [ ١٢ ] .

ذكرها / الشَّيْخ - رحمه الله - في الجهة الأولى : ( أن يراعي الصَّنَاعَة دون المعنى ) .

فذكر من ذلك مسائل حذّر منها ، وذكر قضيتّه مع أبي حَيَّان في [ الحقلد ] <sup>(٣)</sup> .

وذكر وَهَمَ بعض المشايخ في بيت المِفْصَل <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ قال : وقال الشَّلَوِيْن : حُكِي لي أَنَّ نَحْوِيًّا من كبار طلبه الجزولي سَئِل عن إعراب ﴿ كَلَالَةٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ .

فقال : أخبروني ما الكلاله ؟

فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ، وابن فما سَفَل .

فقال : هي إذا تميز .

(١) لم ترد هذه الآية في ( ح ) .

(٢) المغني ص ٢٧٥ .

(٣) طمس في الأصل ، وما أثبت من ( ح ) .

والمراد بيت زهير :

تَقِي ، نَقِي ، لَمْ يَكْثُرْ غَيْمَةٌ ۝ بَنَهَكَ ذِي قُرْنَى ، وَلَا بِحَقْلِدِ

انظر ديوانه ص ١٩٠ ، وانظر المغني ص ٦٨٥ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٤٦/٧ ، ١٤٧ .

وَالنَّهْكَ : النقص والاضطرار . اللّسان ( ن ه ك ) .

والحقلد : البخل السيء الخلق . اللّسان ( ح ق ل د ) .

(٤) المراد قول المرقش الأكبر :

لَا يَنْعِدُ اللَّهَ التَّلْبُوبَ وَالْـ ۝ غَارَات ، إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ

والبيت من السَّرِيع له في المفضليات ص ٢٤٠ .

وانظر : إصلاح المنطق ص ٦٠ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، واللّسان ( ع م ) ، وشرح شواهد المغني ٨٨٩/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٤٢/٧ .

وفي شرح شواهد إصلاح المنطق ص ١٨٣ : ويروى للأصفر .

والتَّلْبُوبُ : لبس السِّلَاح ، والخميس : الجيش ، ونعم ، أي : هذا نعم .

قال الشيخ : وتوجيه قوله : أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلاله ، وبُني الفعل للمفعول ، فارتفع الضمير ، فاستتر ، ثم جيء بكلالة تمييزاً .

قال : ولقد أصاب هذا التحوي في سؤاله ، وأخطأ في جوابه ؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف <sup>(١)</sup> لأجله ، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : ( ضُرب أخوك رجلاً ) ، قال : وأمّا قراءة من قرأ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال : ومثل إعراب هذا المعرب « كلاله » إعراب بعضهم في قوله :

ييسط للأضياف وجها رَحْباً \* بسط ذراعيه لعظم كلباً <sup>(٣)</sup>

فجعل « كلباً » نصباً على التمييز ، والأصل : كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه وجيء بالفاعل تمييزاً .

قال : والصواب في الآية أنَّ « كلاله » بتقدير مضاف ، أي : ذا كلاله ، وهو إمّا حال من ضمير ( يُورَث ) ، وكان ناقصة ؛ ويورث خبراً ، أو تامة ؛ ويورث صفة ، وإمّا خبر ؛ فيورث صفة .

ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ، ولا ولداً ؛ فهي أيضاً حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف .

ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله .

وأما البيت فتخرجه على القلب ، أي : كما بسط ذراعه كلباً ، ثم جيء بالمصدر وأضيف إلى الفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل <sup>(٤)</sup> .

قلتُ : انظر قضية أبي حيان مع الشيخ في البيت الذي ذكر ، فإنني اختصرت خوف الطول ؛ ولشهرتها .

(١) في ( ح ) بزيادة « فيه » .

(٢) النور ، آية ( ٣٦ ) .

وقرأ بها : ابن عامر برواية أبي بكر . انظر : السبعة ص ٤٥٦ ، والكشف ١٣٩/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ .

(٣) الشاهد من الرجز ، وهو في التهذيب للقعقاع الشكري ؛ شاعر جاهلي .

وبلا نسبة في المغني ص ٦٨٥ ، والأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٥١/٧ .

(٤) انظر : المغني ص ٦٨٤ - ٦٨٦ .

وما أشار إليه الدماميني<sup>(١)</sup> من كون الشيخ قصد التنكيت على الشيخ أبي حيان فلا يحل<sup>(٢)</sup> تأويل هذا على العلماء<sup>(٣)</sup> ، ولا سيما وهذه غيبة لا يحل ذكرها .

وما الظن بالعلماء ذلك ، وتحسين الظن واجب .

وقول المجيب : ( وهُم<sup>(٤)</sup> الورثة إذا لم يكن ... ) [ إلى آخره ] .

الكلالة ، قيل : اسم للوارث ، كما أشار إليه هذا المجيب ، وقيل : اسم للموروث ، وقيل : اسم للمال<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذه الأقوال تختلف الأعاريب على ما نشير إلى بعضه .

قوله : ولهذا لا يوجد في كلامهم « ضُرب أخوك رجلاً » .

قلتُ : يعني به الشيخ أن يكون أصل التركيب : « ضَرَبَ رجلٌ أخاك » ، ثُمَّ يُنْبِي للمفعول ؛ فحذف الفاعل ، وناب المفعول [ عنه ]<sup>(٦)</sup> وهو الأخ ، ثُمَّ وقع تفسير الفاعل بعد ذلك ، فحذف الفاعل ؛ لأجل المعاني التي ذكروا يُنَافِي ذكره بعد الحذف ، هذا معنى ما أشار إليه .

قال الدماميني : ( لقاتل أن يقول : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ أَصْلَ المِثَالِ : « ضَرَبَ أَخَاكَ رجلاً » حتّى بنيتم عليه ما ذكرتم ؟ بل الأصل : « ضرب أخاك [ فلان ]<sup>(٧)</sup> المعين » ثُمَّ حذف الفاعل ؛ لأجل مسوِّغ من المسوِّغات<sup>(٨)</sup> ، فوقع اللبس هل الفاعل عاقل أو غيره ، ذَكَرَ أو أَثْنَى ؟ فمَيِّزُ بواحد من جنسه ، وذلك لا يناقض الغرض المقصود من حذف الفاعل ؛ لأنَّ المراد من حذف الفاعل في المثال إبهام عين الفاعل لا جنسه ، وذلك باقٍ بعد ذكر التمييز ، وإذا بطلت المناقضة جازت الجامعة ... )<sup>(٩)</sup> .

فإن قلتُ : التمييز لا يخرج عن كونه تمييزاً لذات مُبْهَمة ، بحسب الوضع ، أو لكونه تفسيراً للنسبة ، ولا شيء منهما يصحّ اعتباره في المثال فامتنع التمييز .

(١) تحفة الغريب لـ ٢١٤/أ .

(٢) في ( ح ) « لا يحل » بإسقاط الفاء .

(٣) في ( ح ) « تأويل مثل هذا عن العلماء » ، بزيادة ( مثل ) و ( عن ) مكان على .

(٤) في ( ح ) « هم » بإسقاط الواو .

(٥) انظر بسط هذه الأقوال في معاني القرآن للقراء ٢٥٧/١ ، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤/٢ ، ٣٥ ، والكشاف ٥١٠/١ ، وسفر

السعادة ٨١٣/٢ ، والبحر ١٨٨/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٨) في ( ح ) « لأجل مسوِّغ من مسوِّغات الحذف » .

(٩) تحفة الغريب لـ ٢١٤/ب .

قُلْتُ: ما منعه من التمييز في الصورة صحيح ؛ لأنه لا يصح تمييزاً للنسبة المذكورة ، وليس ثم ذاتٌ مبهمة يقع تفسيراً لها <sup>(١)</sup> ، فبطل كونه تمييزاً كما أشار إليه ، ولا يقال : ظاهر كلام الشيخ ابن هشام جواز التمييز في مثل ذلك ؛ لأنَّ علّة المنع عنده ليست موجودة هنا ؛ لأننا نقول : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ منع الشيء قد يكون معللاً بشيئين / فلا يلزم من كون الشيخ تعرض لإحدى العلتين وسكت عن الأخرى ألا يقول بالأخرى .

وقد ردَّ الشيخ بمثل هذا على الصفار فيما تقدّم <sup>(٢)</sup> في سورة البقرة عند قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ ٢٥ ] .

قوله : ( وأما قراءة من قرأ ... ) [ إلى آخره ] .

هذا جواب عن سؤال أوردَ عليه ، فأجاب عنه بما رأيت ، قال الدماميني : ( لقائل أن يقول : وإن افترق الآية والمثال فيما ذكر ، فقد اشتركا في تفسير المعول على أطراحه ، وذلك هو المقصود ) <sup>(٣)</sup> . وكون التفسير وقع في جملة أو في جملتين لا يؤثر ، قال : والجواب أن تفسير المعول على أطراحه في الآية وقع في محله ؛ لأنه جواب عن سؤال مقدّر ، فهو مكان يحقّ فيه التفسير ؛ لوقوع مقتضيه ، وليس الأمر كذلك <sup>(٤)</sup> في المثال .

قُلْتُ: قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ذكره الشيخ في مواضع سيأتي - إن شاء الله - الكلام عليها بما يخصّها في محلّها <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ( ومثل إعراب هذا ... ) [ إلى آخره ] .

(١) في ( ح ) « يقع تفسيرها » .

(٢) انظر : المغني ص ٦٢٧ ، والجمع الغريب ص ٣٧ من نسخة ( ح ) ، أمّا نسخة الأصل فساقت منها الصفحات التي تتضمن هذه الآية .

إذ أنّ ابن هشام يمنع عطف الخبر على الإنشاء ، والصفار يبيّنه ، وما ذهب إليه ابن هشام هو مذهب ابن مالك . انظر : التسهيل ص ٩٩ ، وشرحه ٢٥٠/٢ .

وانظر رأي الصفار في تحفة الغريب ل ٢١٤ / أ .

(٣) تحفة الغريب ل ١١٤ / ب .

(٤) في ( ح ) « لك » مكان كذلك .

(٥) النور ، آية ( ٣٦ ) .

(٦) الجمع الغريب ٢ / ل ٤١ / ب .

قُلْتُ: لا شك في ضعف هذا البيت ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيويه يمنعها ، والأخفش يجيزها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » <sup>(١)</sup> [ على ] <sup>(٢)</sup> قول الأخفش على بُعْدٍ .

وهذه المسألة هي التي أشار إليها الشيخ ابن عبد السلام <sup>(٣)</sup> في كتاب الصَّيْد ، في عطية القوم على قدر أقدارهم ، حيث أعطى ذلك الشخص شيئاً قليلاً من خبز ، فقال : ( عطية القوم على قدر أقدارهم ) ، فقال الشخص المعطى : والإضافة إلى المفعول ، فقال المعطى : هذا خلاف قول سيويه ) ، قُلْتُ: أشار إلى الخلاف الذي قرَّره الآن ، والله أعلم .

ولم يشر إلى المسألة المعلومة في تقسيم المصدر بإضافته إلى الفاعل أو <sup>(٤)</sup> إلى المفعول ، فإنَّ النقل من خارج لا يساعده عن الإمامين ، بل يساعده ما ذكرنا ، ذكره ابن عصفور وأبو حيان ، وانظر الشيخ الأبي <sup>(٥)</sup> عند قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » .

وقول الشيخ : ( والصواب [ أن تخرج الآية ] <sup>(٦)</sup> ... ) [ إلى آخره ] .

جرى في إعراب ( كلاله ) على ثلاثة أقوال مما ذكرنا في تفسيرها ، وانظر أبا حيان فإنه ذكر هنا أوجهها وأجراها على تفسير الكلاله ، وفي بعض الأوجه ضعف لا يخفى ، فانظره <sup>(٧)</sup> . وما ادَّعاه الشيخ من القلب في البيت ، لا يبعد ؛ فإنه كثير في كلام العرب ، خصوصاً الشعر ، بل قد يجعل في علم البيان لمعانٍ يؤتى به لأجلها .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحوالات ، برقم ٢١٦٦ ، ج ٢/٧٩٩ ، ومسلم في المساقاة ، برقم ١٥٦٤ ، ج ٣/١١٩٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٣) هو : محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير ، قاضي الجماعة بتونس ، كان إماماً حافظاً ، سمع من أبي العباس البطرني ، فخر من يديه جماعة من العلماء ، منهم ابن عرفة ، وله تقايد وشرح على مختصر ابن الحاجب . توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر ترجمته في الديباج المذهب ص ٤١٨ ، ونيل الابتهاج ص ٤٠٦ .

(٤) في ( ح ) « وإلى » .

(٥) هو : محمد بن خلفة بن عمر الأبي الوشتاتي المالكي ، عالم بالحديث ، من أهل تونس . له : إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم ، وغير ذلك . مات بتونس سنة ٨٢٧ هـ .

انظر ترجمته في البدر الطالع ١٦٩/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) انظر : البحر ١٨٨/٣ ، والدر المصون ٦٠٦/٣ .

**قوله تعالى :** ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ...﴾ الآية [ ١٨ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة الثامنة <sup>(١)</sup> « أَنْ يَحْمِلَ [ المعرب ] <sup>(٢)</sup> على شيء وفي الموضع ما يدفعه » ، ثُمَّ ذكر في المثال الثاني من ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ الآية ، قال : ( ذكر فيها الأخفش <sup>(٣)</sup> وتبعه أبو البقاء أَنَّ اللام للابتداء ، و « الَّذِينَ » مبتدأ ، والجملة بعده خبر ) . قال : ويدفعه أَنَّ الرَّسْم « لا » وذلك يقتضي أَنَّهُ مجرور بالعطف على الَّذِينَ ﴿يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٨ ] . لا مرفوع بالابتداء .

قال : ( والذي حملهما على الخروج عن الظاهر أَنَّ المَيِّت على الكفر لا توبة له ؛ لفوات زمن التكليف ) .

قال : ( ويمكن أَنْ يُدْعَى أَنَّ الألف في « لا » زائدة كالألف في ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ <sup>(٥)</sup> فَإِنَّهَا زائدة في الرَّسْم ، وكذا ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ <sup>(٦)</sup> .

قال : والجواب أَنَّ هذه الجملة لم تذكر لتفيد معناها بمجرده ؛ بل لِيَسَوِيَ بينها وبين ما قبلها ، أي : أَنَّهُ لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت ، وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر في قوله : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٧)</sup> مع أَنَّ حكمه معلوم ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَ بالعزيمة . بخلاف المتعجل فَإِنَّهُ أَخَذَ بالرُّخْصَةِ ، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحملُ الرَّسْم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد .

(١) المغني ص ٧٧٧ .

(٢) زيادة يلصق بها النص .

(٣) لم أجده في معاني القرآن .

(٤) وقد ذكر هذا الوجه العكري قبل الآخر . البيان ٢٦٤/١ .

والوجه الذي رجحه ابن هشام اقتصر عليه الفراء في معانيه ٢٥٩/١ ، والزَّخَشَرِيُّ في الكشاف ٥١٣/١ ، والهمداني في الفريد ٧٠٨/١ .

ورخص ابن الأنباري الوجه الثاني بقراءة من قرأ ( ولَّذِينَ ) . البيان ٢٤٧/١ .

(٥) سورة النمل ، آية ( ٢١ ) ، ورسم المصحف ﴿لَاَذْبَحْنَهُ﴾ بوضع الهمزة على الألف الأولى ، وحذف الثانية .

(٦) سورة التوبة ، آية ( ٤٧ ) ، ورسم المصحف ﴿وَلَاَوْضَعُوا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَاَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ...﴾ .

(٧) البقرة ، آية ( ٢٠٣ ) . وانظر : الجمع الغريب ، ل : ١/٥٧ .

وفي ( ح ) ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فقط .



قُلْتُ: قوله: ( والذي حملها ... ) [ إلى آخره ] . كأنه يقول : من المعلوم أنَّ من مات على الكفر فلا يتعقل في حقه تكليف بعد الموت ، ومن لا تكليف في حقه فلا تتعقل منه توبة ، فأَيُّ شيء أفادت هذه الجملة ؟

هذا سبب ما ذكر الأخفش . /

قوله: ( ويمكن أن يُدعى ... ) [ إلى آخره ] .

ذكره جواباً عما أورد <sup>(١)</sup> عليهم من خطأ المصحف .

قوله: ( والجواب ... ) [ إلى آخره ] .

جواب عن الذي أوجب عليهم ما ارتكبوه .

فالشيخ - رحمه الله - أورد إشكالاً عليهم ، أولاً : بخطّ المصحف . ثمَّ أجاب بما رأيت ، ثمَّ ذكر علّتهم ، ثمَّ أجاب عنها بما شرع فيه الآن ، ونظير هذا الجواب هنا ما أجابوا به في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية .

فإنَّ السؤالَ ثمَّ كالسؤال هنا ، والجواب كالجواب ، على أنَّ آية البقرة التي أشار إليها الشيخ ؛ فيها احتمال آخر ، وذلك أنهم قالوا : كانت الجاهلية انقسمت قسمين : منهم من يؤثَّم المتعجل ، ومنهم من يؤثَّم المتأخر .

فعلى هذا لا يتمُّ ما ادّعاه الشيخ فيها ، وهو ظاهر .

قوله: ( ... وحمل الرّسم ... ) . تضعيف للجواب المتقدم الذي أجاب به عن الرّدِّ

برسم المصحف .

قُلْتُ: وكثيراً ما يعتمد الشيخ على الرّدِّ برسم المصحف ، وذكره في مواضع : في حرف اللام <sup>(٣)</sup> ، وهُنا ، وفي مواضع آخر ، ونوقش فيه بأنَّ رسم المصحف سنّة تتبّع ؛ لا تجري على قياس ، فلا يصحّ الرّدُّ به ، وفيه نظرٌ أشرنا إليه في سورة البقرة عند قوله : ﴿ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [ ٢٣٣ ] <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : « ورد » ، وما أثبت من ( ح ) .

(٢) الأعراف ، آية ( ٣٤ ) . وليست من شواهد المغني .

(٣) المغني ص ٢٧٦ .

(٤) وذلك في قوله : ( ... قلت : وهو جواب ضعيف ؛ لأنَّ الأصل موافقة القواعد للمصحف ، إلّا ما خرج عن النظر ، فيحفظ ولا يقاس عليه ... ) . الجمع الغريب ل ٦٠ / أ .

فَإِنْ قُلْتُ : وقد تقدّم للشيخ في سورة البقرة في قوله : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ... ﴾<sup>(١)</sup> أن أصله ( أن يتموا ) ثم حذف الواو ، ورسم المصحف يرد عليه ذلك .  
قلت : تقدّم لنا الردّ عليه في سورة البقرة بما ردّ هنا ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا <sup>(٢)</sup> ﴾ [ ٢٠ ] .

ذكرها في الهمزة مثلاً لهمزة التّويع ، انظره <sup>(٣)</sup> ، وما وقع للزّخشي في الآية من جواز أن يكون ( بُهْتَانًا ) مفعولاً من أجله ، وقع لابن الحاجب <sup>(٤)</sup> كذلك ، وهو ضعيف ؛ بما ذكر المعرب هنا <sup>(٥)</sup> ، فإنّ شروط المفعول من أجله لم تتوفّر <sup>(٦)</sup> .

\* [ .... ، .... ] <sup>(٧)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ [ ٢٣ ] .

ذكرها في أماكن الحذف في حذف المضاف <sup>(٨)</sup> . قلت : وهو لا بُدّ منه باتّفاق من العقلاء ، وقد تنازع أهل الأصول في هذا المقدّر ، هل فيه إجمال أم لا ؟ والصّحيح أنّه لا إجمال <sup>(٩)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ ... ﴾ <sup>(١٠)</sup> الآية [ ٢٤ ] .

(١) « مينا » سقط في ( ج ) .

(٢) المغني ص ٢٦ .

(٣) انظر : الكشاف ٤١٥/١ ، والأمالى النحويّة ١٢٥/١ .

(٤) انظر : الدّر المصون ٦٣٤/٣ .

والراجح جعل ( بُهْتَانًا ) حالاً من الواو في ( أَتَأْخُذُونَهُ ) .

(٥) وانظر : معاني القرآن المنسوب للزجاج ٣١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٤/١ ، والبيان ٢٤٨/١ ، والبحر المحيط ٢٠٧/١ .  
(٦) لعلّ الشرط الذي لم يتحقّق كونه علّة .

وانظر بسط هذه الشّروط في الارتشاف ١٣٨٣/٣ ، والتّصريح ٤٨٩/٢ .

(٧) في المغني ص ٨٩٨ قوله تعالى : ﴿ ... وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ... ﴾ [ ٢١ ] ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) المغني ص ٨١١ .

(٩) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ٣١٢/٢ ، ١١٣/٣ ، ١٦١ ، ٣٨٣/٥ ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول ٢٣٥م .

ص ٢٩١ .

(١٠) في ( ج ) بحذف « به » .

ذكرها الشيخ في « ما » لما أن تكلم على أنها تكون شرطية اسمية وظرفية ، ومثل لكل واحدة ، قال :  
( وهي محتملة في قوله : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ ﴾ الآية ، إلا أن « ما » هذه مبتدأ لا ظرف ، والهاء من « به »  
راجعة إليها ، ويجوز فيها الموصولية ، والفاء داخلة في الخبر ، والعائد محذوف ، أي لأجله (١) .  
قلت : ما أشار إليه في الآية ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، وتأمل هل توفرت شروط دخول الفاء في  
خبر المبتدأ على ما قرره ابن عصفور (٢) .

\* [ ﴿ ..... ﴾ ] (٣) [ ٢٥ ] .

**قوله تعالى :** ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ..... ﴾ [ ٢٦ ] .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] (٤) في اللام الزائدة ، فذكر شواهد ، ثم قال : ( واختلِفَ في اللام  
في قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٥) ، وكذا قول الشاعر :  
أريدُ لأنسى ذكرها ؛ فكأنما \* تخيل لي ليلي بكل سبيل (٦)  
ف قيل : اللام زائدة ، وقيل : للتعليل ، فقيل : المفعول محذوف ، أي : يُريدُ الله التبين ؛ ليبين  
لكم ، ويهديكم ، أي : ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به ؛ لنسلم .  
وأريد السلو ؛ لأنسى .

قال : وقال الخليل وسيبويه ، ومن تابعهما (٧) : الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ،  
واللام وما بعدها خبر . أي : إرادة الله التبين ، وأمرنا بالإسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل (٨) .

(١) انظر : المغني ص ٣٩٨ .

(٢) قال ابن عصفور : ( ... ) ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة ، بشرط أن تكون  
الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً ، أو جملة فعلية غير شرطية ، يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون  
الخبر مستحقاً بالصلة ، أو الصفة ( المقرب ٨٦/١ ) .

(٣) في المغني ص ٤١ قوله تعالى : ﴿ ..... الآية ..... ﴾ [ ٢٥ ] . وهي مما استشهد به ابن هشام ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) ما بين المعقوفين تنمة من ( ج ) .

(٥) الأنعام ، آية ( ٧١ ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٧٦ ، وانظر الكامل ١٠٠٠/٢ ، واللسان ( رود ) ، والخزانة ٣٢٩/١٠ ،  
والمعجم المفصل ٨١٠/٢ . وبلا نسبة في المختص ٣٢/٢ ، ووصف المباني ص ٣١٩ ، والجنى الداني ص ١٢١ ، والمغني ص ٢٨٥ .

وفي المصادر ( تمثل ) مكان ( تخيل )

(٧) في ( ج ) « ومن تابعهم » بالجمع .

(٨) المغني ص ٢٨٥ .

قُلْتُ: أَمَا قول الشيخ: اللام زائدة، فقال به الرَّخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup>، وَرَدَّ عليه أبو حَيَّان، فانظره<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ذكره الشيخ من أَنَّ اللام للتعليل، فقال ابن عطية: (إنه مذهب سيويه<sup>(٣)</sup>)، وَأَنَّ المفعول مقدر...<sup>(٤)</sup>.

وما نسبته الشيخ لسيويه والخليل نسبته ابن عطية لبعضهم، وهذه الأقوال سببها تعارض زيادة اللام في مفعول الفعل المتأخر، فمن منع قال: اللام للتعليل، والمفعول مقدر.

ومن أجاز قال: الأصل<sup>(٥)</sup> عدم الحذف / وقد ورد، فَيَحْفَظُ على ما هو عليه، وَأَمَّا من جعل الفعل يُقَدَّرُ بالمصدر، وهو مبتدأ، فهو بعيد؛ لأنَّ الفعل لا يُسَبِّكُ كذلك إِلَّا مع أَنَّ المصدرية، وإن كان قد سُمِعَ من ذلك: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ...) <sup>(٦)</sup>، و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ [أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ]...﴾ <sup>(٧)</sup>... <sup>(٨)</sup>، الآية، إِلَّا أَنَّهُ قليل جداً، وعلى خلاف الأصل. انظر باقي الأقوال لأبي<sup>(٩)</sup> حَيَّان<sup>(١٠)</sup>.

**قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا...﴾ [٢٨].**

ذكرها الشيخ في موضعين:

الأوَّل في «أل» لما أن تكلم على أَنَّها تكون للاستغراق، قال: وهي الَّتِي تخلفها كُلُّ حقيقة، مثل قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ أي: كُلُّ إنسان<sup>(١١)</sup>.

(١) الكشاف ٥٢١/١، وقال بهذا كثير من النحاة، منهم ابن جني في المحتسب ٣٢/٢، والعكبري في التبيان ١٢٦/١، والرضي في شرح الكافية ٦٢/٤.

(٢) البحر المحيط ٢٢٥/٣.

(٣) الكتاب ١٦١/٣.

(٤) المحرر الوجيز ٨٨/٤.

(٥) في الأصل: «والأصل» بزيادة الوار، وما أثبت من (ج).

(٦) من أمثال العرب، وانظر: مجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١، وقامه: (خير من أن تراه).

وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤، والخصائص ٤٣٤/٢، وضرائر الشعر ص ٢٦٥، والبسيط ١٦٦/١، والتصريح ١٣/٤.

ويروى (أن تسمع) و (لأن تسمع).

(٧) ما بين المعقوفين تنمة من (ج).

(٨) البقرة، آية (٦). وبعدها: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٩) في الأصل: «في أبي حَيَّان».

(١٠) البحر المحيط ٢٢٥/٣، وانظر اللامات ص ١٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٥/٢ - (٧٩م).

(١١) المغني ص ٧٣.

**الموضع الثاني :** لما أن تكلم على أقسام الحال ، قال : ( الثالثة التي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ ، و ( خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ) <sup>(١)</sup> . قال : الحال : « أطول » ، و « يديها » بدل بعض ، ثم تكلم على آية الأنعام <sup>(٢)</sup> ، وبينَ وهم ابن المصنف فيها ... ) <sup>(٣)</sup> ، وفي ذلك بحث سيأتي إن شاء الله تعالى <sup>(٤)</sup> .

**قلتُ :** الموضع الأول ما أشار إليه فيه من أن اللام للاستغراق صحيح ، وأمَّا قوله : إنَّ « ضعيفًا » حال ، فهذا هو الصحيح في الإعراب ، وقيل غير هذا من الأعراب الضعيفة <sup>(٥)</sup> ، وهي حال لازمة ، والله أعلم .

**[ قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ... ﴾ [ ٣٦ ] ... ]** <sup>(٦)</sup> .

ذكرها في جمل الاعتراض لما أن ذكر الفرق بينها وبين الحالية <sup>(٧)</sup> ، وذكر من ذلك أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذكرَ وَهَمَ بعضهم في قوله :  
أَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ <sup>(٨)</sup> \*

وأجاز في البيت أن تكون فتحة الراء للتركيب ، وأصله مؤكّد بالنون ، وهو من عطف النهي على الأمر <sup>(٩)</sup> ، ومثّل بالآية <sup>(١٠)</sup> ، ...

(١) الكتاب ١٥٥/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١ ، والبيضاوي في شرح الجمل ٥١٤/١ ، والتصريح ٦٠٢/٢ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ... ﴾ [ الأنعام : ١١٤ ] .

(٣) المغني ص ٦٠٥ .

(٤) انظر ص ٤٢٥ من البحث .

(٥) منها : انتصابه على التمييز ، وقيل على إسقاط حرف الجرّ ، والتقدير : وقيل : مفعول ثانٍ على اعتبار أن « خلق » بمعنى ( جعل ) . البحر المحيط ٢٢٨/٣ ، والدر المصون ٦٧٤/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٧) المغني ص ٥١٩ .

(٨) هذا صدر بيت من السريع ، يُنسبُ لبعض المولدين في التصريح ٦٧١/٢ ، وتماه :

⊙ فافضة الطالب أن يضجرا

وررد بلا نسبة على سبيل التمثيل في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، والمجمع ٤٣/٤ ، والأشموني ٤٣١/١ .

(٩) المغني ص ٧٦٤ .

(١٠) في ( ج ) « مثل الآية » .

**قوله تعالى:** ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا...﴾ (١) الآية [ ٣٨ ] (٢).

ذكرها - رحمه الله - في حرف « الفاء » في الوجه الثاني من الوجه الثاني ، وأنّ الفاء تدخل في الجواب الإنشائي (٣) ، فذكر آياتٍ منها هذه ، انظره (٤).

**قوله تعالى:** ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾ [ ٤٠ ] .

ذكرها في « ما » استطراداً لما تكلم على إفادة « إنما » الحصر ، وقدمنا ذلك (٥).

قال : وإِنَّمَا « إِنَّ » ( للتوكيد ) (٦) في الكلام نفياً كان أو إثباتاً ، فمثل النفي بالآية (٧).

**قوله تعالى:** ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ...﴾ [ ٤١ ] (٨).

ذكرها الشيخ في « كيف » (٩) . [ وأنها تكون للاستفهام ] (١٠) ، وأنها تكون خبراً عمّاً لا يُستغنى عنه ، مثل : « كيف زيد » ، وحالاً قبل ما يستغنى ، مثل : « كيف جاء زيد » ، قال الشيخ : ( وعندي أنها تجيء في هذا النوع مفعولاً مطلقاً ، وأنّ منه : [ قوله تعالى ] (١١) : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (١٢) أي : أيُّ فعلٍ فعلَ ربُّك ؟ ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل ، ومثله : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ الآية ، أي يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها ، وعن « إذا » كذا قيل .

(١) هذه الآية والتعليق عليها لم ترد في ( ح ) .

(٢) وبعدها : ﴿ فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ .

(٣) أي الإنشاء غير الطلبي ، وهو الذمّ في : ﴿ فَسَاءَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٢١٧ .

(٥) الجمع الغريب ل ٥٤ / أ .

(٦) في الأصل : « للإثبات » ، ولعلّ الصواب ما أثبت .

(٧) المغني ص ٤٠٦ .

(٨) وبعدها : ﴿ بِشَهِيدٍ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٢٧١ .

(١٠) ما بين المعقوفين تنمة من ( ح ) .

(١١) زيادة يتميز بها النصّ .

(١٢) الفجر ، آية ( ٦ ) ، والفيل ، آية ( ١ ) .

قال الشيخ : ( والأظهر أن يُقدَّر بين « كيف » ، و « إذا » ، وتقدَّر « إذا » خالية من معنى الشرط ... )<sup>(١)</sup> .

قُلْتُ : أمَّا قوله : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ فظاهر ما ذكر فيها .

وأمَّا هذه الآية فذكر العرب فيها أوجهًا من الإعراب<sup>(٢)</sup> ، أحدها : ما أشار إليه الشيخ ، وإنَّما قال : لا يصحَّ أن تكون حالاً من الفاعل ؛ لأنَّه لا يصحَّ في الباري أن يُقال فيه : على أيِّ حال ؛ لأنَّ ذلك من صفة الحادث .

وقوله : ( يقدِّرون العامل مؤخرًا ) ، إنَّما قدِّروا كذلك ؛ لأجل أنَّ الصِّدر لها ، وإنَّما اختار الشيخ أن يُقدَّر قبل « إذا » ؛ لأنَّنا إنَّما أخرنا العامل عن « كيف » ؛ لأجل الضرورة<sup>(٣)</sup> ، فمهما أمكن موالاته لـ « كيف » فهو أولى ؛ لئلا يرتكب خروج عن الأصل من وجهين .

وإنَّما قال : ( وتقدَّر إذا ظرفية ) ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تكون شرطية في حالة هذا التقدير ؛ لأنَّ العامل فيها هو هذا الفعل المقدَّر ، والشرط لا يعمل فيه ما قبله .

فإن قُلْتُ : قد قيل بأنَّ العامل في « إذا » إنَّما هو « جئنا » فلا يتعيَّن ما أشار إليه الشيخ ، قيل : قد قال أبو حيَّان : هذا القول خطأ ، ولم يبيِّن خطأه<sup>(٤)</sup> .

قُلْتُ : وبيانه أنَّ المضاف إليه لا يعمل في الذي قبله .

فإن قُلْتُ : لعلَّ هذا القائل يقول بأنَّها شرطية ، وقد نقلوا في الشرطية خلافًا في العامل فيها ، وردَّوا على من زعم أنَّ العامل فيها شرطها [ بالإضافة في « إذا » ، وردَّ بهذا الردِّ ، بأنَّه إذا قلنا : إنَّ العامل فيها شرطها ]<sup>(٥)</sup> تكون غير مضافة .

(١) المغني ص ٢٧١ .

(٢) الدرّ المصون ٦٨٢/٣ .

(٣) المراد بالضرورة هنا أن « كَيْفَ » لها الصِّدارة ، فلا يتأتَّى تقدير العامل قبلها .

(٤) التَّخْطِئة من ابن عطية لمكيٍّ ، انظر : المحرَّر الوجيز ١٢١/٤ ، والبحر ٢٥٢/٣ .

وهذا التقدير قال به النَّحَّاس قبل مكِّيٍّ ، انظر : إعراب القرآن ٤٥٦/١ .

واختار أبو حيَّان أن يكون العامل في « إذا » الفعل الَّذي بعدها . الارتشاف ١٤١١/٣ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

**قُلْتُ:** والصَّوَابُ أن يستفسر القائل بأنَّ العامل « جئنا » ، فإن قال كما قال الشَّيْخُ هنا : بأنَّها ظرفية كان قوله باطلاً ، وإن قال شرطية فرمما يصحَّ قوله إلاَّ أنَّه ضعيف ، والله أعلم / (١) .

**قوله تعالى :** ﴿ لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ إلى قوله : ﴿ جُنُبًا ﴾ [ ٤٣ ] .

ذكرها الشَّيْخُ في الجهة الأولى ، حيث تكلم على الموضع الثالث عشر منها (٢) ، فذكر آيتي الكهف (٣) ، وما يتعلَّق بهما ، ثمَّ أورد سؤالاً يتعلَّق بالفارسيّ ، وأنَّه يلزم أن يقول : بأنَّ الحال لا يتعدَّد بالإفراد والجملة قياساً على أصله في الخبر ، ثمَّ أنَّه ذكر أنَّ الآية هذه ليس فيها حجة لجواز مثل ذلك ؛ لأنَّ قوله : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطف على الحال ، لا حال .

وذكرها الشَّيْخُ في الجُمْلِ التي لها محلٌّ مثلاً للجملة الحالية (٤) ، وذكرها في الجمل بعد المعارف (٥) فانظره .

وذكرها في الفرق بين الحال والتمييز ، وأنَّ الحال قد يتوقَّف عليها معنى الكلام مثل الآية (٦) .

وذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وأنَّ من ذلك جملة الحال ، والرباط في الآية واو الضمير (٧) .

**قُلْتُ:** ما أشار إليه الشَّيْخُ في المواضع المذكورة جليّ ، واستدلَّ بالآية مَنْ جَوَّزَ عدم اشتراط الفهم في التَّكْلِيف ، فقال : ( لو لم يميز لَمَّا وضع ) والتالي باطلٌ بنصِّ الآية [ و ] (٨) بيان الملازمة ظاهر .

### والجواب من أوجه :

**الأوَّل :** أنَّ النَّهْيَ إنما تسلَّط على الشُّرْب عند إرادة الصَّلَاة عندما كان الخمر مُباحاً ، فهو من باب : ( لا أرينك ههنا ) (٩) ، و ( لا تمت وأنت ظالم ) .

(١) انظر : مبحث « إذا » في الارتشاف ١٤١١/٣ ، ١٨٦٥/٦ ، والمغني ص ١٢٠ ، والجنى الداني ص ٣٦٧ .

(٢) المغني ص ٦٩٣ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ ... وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ، ﴿ قِيَمًا ... ﴾ [ ٢٠ ، ١ ] .

(٤) المغني ص ٥٣٦ .

(٥) المغني ص ٥٦٠ .

(٦) المغني ص ٦٠١ .

(٧) المغني ص ٦٥٦ .

(٨) زيادة يستقيم بها النص .

(٩) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤ .



الثاني : أَنَّ السَّكَرَانَ أُطْلِقَ مجازًا على مبدأ السُّكْرِ .

قُلْتُ : وهذا لا يتمشى على أصل القرافي : إذا كانت الصِّفَةُ متعلِّقَ الحكم ، فَإِنَّهُ يزعم أَنَّهَا إِنَّمَا تُطْلَقُ حقيقة ، وجعل ذلك قاعدة مطَّردة<sup>(١)</sup> .

وإن كان الشَّيْخُ ابن عرفة<sup>(٢)</sup> ردَّ عليه في أصله ، وتأوَّل كلام ابن الحاجب ، فَإِنَّهُ قال : المراد بالسَّكَرَانِ « الثَّمَلُ »<sup>(٣)</sup> ، وردَّ عليه من جهة اللَّغَةِ بأنَّ الثَّمَلَ هو الَّذِي بلغ غاية السُّكْرِ<sup>(٤)</sup> .

قيل : ولا يصحَّ أَنَّ المراد به « النَّشْوَانُ » ؛ لأنَّ قوله : ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا ﴾ يردُّه ، فتأمَّل ذلك ، والله أعلم ، وانظر هنا كلام الطَّيْبِيِّ<sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا ... ﴾ الآية [ ٤٤ ]<sup>(٦)</sup> .

ذكرها [ الشَّيْخُ ]<sup>(٧)</sup> في الجملة الاعتراضية ، قال<sup>(٨)</sup> : ( وقد يُعْتَرَضُ بأكثر من جملتين ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ... ﴾ الآية ، إِنَّ قُدْرَ ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [ ٤٦ ] بيأنًا لـ ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا ﴾ ، وتخصيصًا لهم ؛ لأنَّ اللَّفْظَ عامٌّ لليهود والنَّصارى ، والمراد اليهود ، أو بيأنًا لـ ﴿ أَعْدَانَكُمْ ﴾ [ ٤٥ ] .

فالمُعْتَرَضُ به على هذا التقدير جملتان ، وعلى الأولى ثلاث ، وهي والله أعلم : ﴿ وَكَهَى بِاللَّهِ ﴾ مرتين ، وأما ﴿ يَسْتَرْوْنَ ﴾ فهي تفسير لمقدَّر ، إذ المعنى : ( ألم ترى إلى قضية<sup>(٩)</sup> الَّذِينَ أُوتُوا

(١) انظر : نفائس الأصول ٩/٣ ، والعقد المنظوم ٣٩٠/٢ .

(٢) سبق التعريف به ص ١٢ .

(٣) في اللسان ( ثمل ) : الثَّمَلُ : الَّذِي أخذ منه الشَّرَابُ والسُّكْرُ .

(٤) انتهى الوصول والأمل ص ٤٤ ، ٤٥ ، وانظر رفع الحاجب ٦١/٢ .

(٥) سبق التعريف به .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنَ الْكَافِرِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَانِكُمْ وَكَهَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَهَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ . مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ... ﴾ [ الآيات ٤٤ - ٤٦ ] .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٨) المغني ص ٥١٤ .

(٩) في ( ج ) « قصة » .

نصياً ) ، قال : وإن عُلِّقت « من » بـ « نصيراً » مثل : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أو بخبر محذوف على أَنَّ ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفة لمبتدأ محذوف ، أي : ( قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ ) كقولهم : ( مَنْ ظَعَنَ وَمَنْ أَقَامَ ) <sup>(٢)</sup> . أي : ( مَنْ فَرَّقَ ) ، فلا اعتراض .

قالوا : وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة <sup>(٣)</sup> ، ثم ذكر اعتراض ابن مالك عليه بآية النحل <sup>(٤)</sup> ، ثم ردَّ عليه الشيخ بما يأتي إن شاء الله ... <sup>(٥)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : ( إن قُدِّرَا ... ) [ إلى آخره ] .

إنما ذكره ؛ لأنه شرط في الاعتراض على مذهب النحويين <sup>(٦)</sup> .

وأما على مذهب بعض أهل البيان ، فلا يمتنع الاعتراض أن يكون آخر الكلام .

قوله : ( ... كقولهم : مَنْ ظَعَنَ ... ) <sup>(٧)</sup> .

أشار بذلك إلى شروط حذف الموصوف كما هو معلوم <sup>(٨)</sup> ، وهذا الإعراب الأخير يتعين على مذهب أبي علي ، وقد نُقِلَ عنه ، وعن سيويه <sup>(٩)</sup> في الآية .

### تنبيه :

ما نقله أبو حيان هنا في « كَفَى » أنها بمعنى « اكتف » للأمر ، وأنَّ « الباء » زائدة في المفعول <sup>(١٠)</sup> هو مختار ابن هشام <sup>(١١)</sup> ، واستدلَّ على ذلك ، وأطال في المسألة ، وسيأتي إن شاء الله

(١) الأنبياء ، آية ( ٧٧ ) .

(٢) انظر هذا القول في المقرب ١/٢٢٧ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٩ ، والتصريح ٣/٤٩٩ .

(٣) انظر رأي أبي علي في الشيرازيات ، والعسكريات ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣٧٨ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ... ﴾ [ آية : ٤٣ ، ٤٤ ] .

(٥) المغني ص ٥١٤ .

(٦) انظر : الكشف ١/٥٣٠ ، ٢/٩٨ ، والفريد ١/٧٤٢ ، والبحر ٣/٢٦١ .

(٧) سبق تخريجه في بداية المسألة .

(٨) انظر هذه الشروط في المساعد ٢/٤٢٠ ، والتصريح ٣/٤٩٨ .

(٩) الكتاب ٢/٣٤٦ ، وانظر البحر ٣/٢٦٢ .

(١٠) البحر ٣/٢٦٢ .

(١١) المغني ص ١٤٤ . ونسبه ابن هشام للزجاج ، والذي في معاني القرآن قوله : ( ... الباء في موضع رفع مع الاسم ، المعنى كفى الله شهيداً ... ) معاني القرآن ٣/١٥١ .

عند قوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ شَيْدًا ﴾ <sup>(١)</sup> في الآية التي ذكرها ، انظر « الباء » الزائدة <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بَمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ... ﴾ الآية [ ٤٧ ] .

ذكرها الشيخ في الباب الثالث لما تكلم على ما لا يتعلق من حروف الجر <sup>(٣)</sup> ، وقد ذكرنا ذلك في سورة البقرة عند قوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ فراجع <sup>(٤)</sup> ، والله الموفق .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا ... ﴾ [ ٥٨ ] <sup>(٥)</sup> .

الآية ذكرها الشيخ في « الميم » لما تكلم على « ما » النكرة الموصوفة ، قال بعد : ( وقد قيل في الآية : أنَّ المعنى : « نعم هو شيئاً يعظكم به » و « ما » نكرة تامة تميز <sup>(٦)</sup> ، والجملة صفة ، والفاعل ضمير مستتر ، وقيل : « ما » معرفة موصولة فاعل <sup>(٧)</sup> ، والجملة صلة / وقيل غير ذلك ... ) <sup>(٨)</sup> .

قلتُ : هذه المسألة فيها عشرة أقوال ، قد تقدّم لنا في البقرة التنبيه عليها <sup>(٩)</sup> ، وأكثرها لا يخلو <sup>(١٠)</sup> من ضعف ، أما الأول : فلأنَّ « ما » مبهمة لا يصح <sup>(١١)</sup> التفسير بها .

وأما الثاني : فلأنَّ فاعل « نِعَمَ » و « بئس » لا يصح أن يكون موصولاً ؛ لأنَّ الموصول لا يصح نصبه على التمييز ، وقد قالوا في فاعلها : إنه يصح نصبه على التمييز بعد زوال اللام <sup>(١٢)</sup> ، وما ذكره

(١) وردت هذه الآية كثيراً في القرآن ، منها في سورة النساء ، آية ( ٧٩ ، ١٦٦ ) ، وسورة الفتح ، آية ( ٢٨ ) ...

(٢) المغني ص ١٤٤ .

(٣) لم يستشهد ابن هشام بهذه الآية في هذا الموضع ، وإنما استشهد بآية البقرة : [ ٩١ ] .

(٤) الجمع الغريب ل ٣٥ ب .

(٥) بعدها : ﴿ يَعْظُمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ .

(٦) هذا الرأي يُنسَبُ للأخفش ، انظر : الارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والأشْمُونِي ٣٥/٣ ، والتصريح ٤١٥/٣ .

(٧) نُقِلَ هذا عن الفارسي ، وهو في البغداديات ص ٢٥٢ ، وانظر : التصريح ٤١٦/٣ .

(٨) المغني ص ٣٩١ .

(٩) عند الحديث عن الآية رقم ٢٧١ . الجمع الغريب ( ح ) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

وانظر بسط هذه الأقوال في الارتشاف ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ .

(١٠) في الأصل « تخلو » بالتاء .

(١١) في ( ج ) « يصح » بحذف « لا » . والمعنى لا يستقيم بحذفها ، وقد علّلوا جواز مجيء التمييز بها مع شدة إبهامها لاختصاصها بالنعت . انظر : شرح الجمل ٦٠١/١ ، ٦٠٧ .

(١٢) لعلَّ الشيخ يميل إلى الرأي القائل : بأنَّ ما بعد ( نعم وبئس ) كالشيء الواحد ؛ لا موضع لها من الإعراب . والله أعلم . انظر : معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، والجنى الداني ص ٣٣٨ .

الشَّيْخ من إثبات النكرة الموصوفة في قسم « ما » <sup>(١)</sup> قد نازع فيه أبو حيان <sup>(٢)</sup> على ما نقل الشَّيْخ في الجزء الثاني ، وقد تقدّم التنبيه عليه .

**قوله تعالى :** ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٦٥ ] .

ذكرها في « لا » الزائدة لما تكلم على « لا » القسم ، وذكر أنَّ « لا » فيها توطئة وتمهيد لنفي الجواب ، مثل هذه <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ... ﴾ [ ٦٦ ] .

ذكرها - رحمه الله - في حرف « إلّا » في الاستثناء بها ، وذكر فيها كلام البصريين والكوفيين ، انظره <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ... ﴾ [ ٦٦ ] .

ذكرها في « لو » لما تكلم على ورود « أنَّ » بعدها ، وذكر الخلاف المعلوم <sup>(٦)</sup> ، وقدمناه في البقرة <sup>(٧)</sup> .

وتحرير الوجه الذي اعترض عليه أنها موصولة وهي المخصوص ، وما أخرى تميز محذوف ، التقدير : نَعَمْ شَيْئًا الَّذِي صَنَعْتَهُ ، وهو قول آخر للقرّاء . والله أعلم .

انظر : معاني القرآن للقرّاء ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

(١) المغني ص ٣٩١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٢٤/٢ ، ونصّه : ( فما نكرة تامة ليست موصوفة ولا موصولة ) .

(٣) في ( ح ) ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ... ﴾ فقط .

(٤) المغني ص ٣٢٩ .

(٥) المغني ص ٩٨ ، ٢١٠ ، ٧١٥ .

ولم يرد الحديث عن هذه الآية في ( ح ) .

(٦) المغني ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

وانظر هذه الأقوال في ارتشاف الضرب ١٥٠٨/٣ ، والدر المصون ٢٢/٤ ، والاستغناء في الاستثناء ص ١٧٩ ، والتّصريح ٥٥٢/٢ .

(٧) ١/٣٧٧ .

**قوله تعالى:** ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قَهْرًا﴾ [٥٣] <sup>(١)</sup>.

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «إذن» <sup>(٢)</sup>.

**قال:** (تنبيه:

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها وجهان: نحو ﴿وَإِذْنٌ لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ <sup>(٣)</sup>، و ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قَهْرًا﴾ <sup>(٤)</sup>. قال: قُريء شاذًا بالنصب في الآيتين <sup>(٥)</sup>، قال: والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تَزُرُنِي أَزُرْكَ، وإذا أَحْسَنَ إِلَيْكَ) فإن قدرت العطف على الجواب جَزَمْتَ، وبطل عمل «إذن» لوقوعها حشوًا.

أو على الجملتين جميعًا جاز الرفع والنصب؛ لتَقَدُّمِ العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأنَّ ما بعدها مستأنف <sup>(٦)</sup>، أو لأنَّ المعطوف على الأوَّل أوَّل. مثال ذلك: «زيدٌ يَقُومُ وإذن أحسن إليك».

إن عطف على الفعلية رفعت، أو على الإسمية فالمذهبان <sup>(٧)</sup>.

قلت: من جملة شروط «إذن» الناصبة أن تكون مصدرية، ولهذا قُسمت ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه النصب، وقسم يجب فيه الرفع، وقسم يجوز فيه الوجهان، والرفع أولى، وتمثيلها ظاهر في محله، وتحقيق الشيخ هنا حسن جار على القواعد.

**تنبيه:**

أبو حيَّان هنا لم يذكر من أحكام «إذن» غير أنَّ النون فيها أصلية، ولهذا تكتب بالنون <sup>(٨)</sup>، ونُقِلَ عن الفراء أنها تكتب بالالف <sup>(٩)</sup>.

(١) هذه الآية مكانها بعد آية [٤٧]، إلا أنها وردت في الجمع الغريب على هذا الترتيب.

(٢) في (ج) «إذا».

(٣) الإسراء، آية (٧٦).

(٤) في (ج) بحذف «نقيرا».

(٥) تُنسب هذه القراءة لابن مسعود. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٥٣٤/١، ونسبها أبو حيَّان لابن مسعود وابن عباس. انظر: البحر ٢٧٣/٣.

(٦) في (ج) «مستأنفا» بالنصب، وهو وهم من الناسخ.

(٧) المغني ص ٣٢.

(٨) البحر المحيط ٢٧٣/٣، وفصل القول فيها في ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤.

(٩) ينسب هذا للمازني. انظر: رصف المباني ص ١٥٥، والجنى الداني ص ٣٦٦.

قُلْتُ: أمّا أحكامها فكثيرة ، من جملة ذلك : هل هي مركبة أو بسيطة ، وهل هي اسمية أو حرفية ، وهل النصبُ بها أو بأنْ مقدرة ؟

قولان في كلّ صورة ، وكذلك هل معناها الجواب والجزاء دائماً ، أو قد تتمحّض للجواب وحده ؟ قولان ، وغير ذلك من المسائل ، وتحقيق النقل هنا وعزوه ودليله يطول <sup>(١)</sup> .

وأما قوله : وأنها تكتب بالنون فخلافاً لطريق الجمهور ، كذا نقل ابن هشام ، فإنه حصّل ثلاثة أقوال ، ثالثها للفرّاء : ( إن عملت كبت بالألف ، وإلاً فبالنون ؛ للفرق بينها وبين « إذا » هذا نقل ابن هشام ، وأجرى على ذلك الخلاف في الوقف عليها هل يوقف بالألف أو بالنون .

قُلْتُ : والقول الثالث الذي نقل الشيخ نقل غيره عكسه ، وكذلك أيضاً النقل [ فيه ] <sup>(٢)</sup> اضطراب عن المازني حتّى استشكل كلامه ، فإنه نقل عنه أنها تكتب بالنون ، ونقل عنه أنه إذا وقف عليها يوقف بالألف ، وبالجملّة فانظر كلام ابن عصفور مع كلام ابن هشام مع كلام المرادي مع كلام أبي حيّان ، فإنك تجد اختلافاً بين الجميع في النقل ، ولولا الطول لجلبنا نصّ كلّ شخص وعرفنا وجهه ، فانظر أنت ذلك <sup>(٣)</sup> .

### قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ ﴾ [ ٧٢ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين : الأوّل : في فصل « لما » لما تكلم على آية هود <sup>(٤)</sup> ، استطرد الكلام على هذه الآية ، وأتى بها دليلاً على صحّة وصل الموصول بجملة القسم ؛ لأنها صح بها الصّفة في هذه الآية فانظره <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : بسط هذه الآراء في الكتاب ١٢/٣ ، والمقتضب ١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ ، ووصف المباني ص ١٥١ ، والارتشاف ١٦٥٠/٤ ، والجنى الداني ص ٣٦١ .

(٢) زيادة يلسم بها النصّ .

(٣) تعليل هذه الأقوال كالاتي :

( أ ) علّة من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، فصارت كالتنوين .

( ب ) وعلّة من فرّق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ ( عن ) ، و ( أن ) ، وكونها غير عاملة تشبيهاً بالأسماء

المنقوصة مثل : ( يداً ) و ( دماً ) . انظر : شرح الجمل ١٧٠/٢ ، ووصف المباني ص ١٥٦ .

واختار المالقي كتابتها بالنون إن وصلت في الكلام ؛ عملت أو لم تعمل .

وإذا وقف عليها كتبت بالألف . وصف المباني ص ١٥٦ .

ولعلّ الرّاجح ما نسب للفرّاء .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ لَأَيُوقِفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [ آية : ١١١ ] .

(٥) المغني ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

الثاني: في جملة جواب القسم ، لما نقل كلام ثعلب <sup>(١)</sup> ، ونقل عن بعضهم أنَّ جملة القسم لا يصح أن تكون صلة ، ثمَّ بعد ذلك قال : ( وزعم ابنُ عصفور : أنَّ السَّماع قد جاء / بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها في قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّامًا لَّيُؤَيِّنَنَّهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . قال : ف « ما » موصولة لا زائدة ، وإلاَّ لزم دخول اللام على اللام <sup>(٣)</sup> .

وليس بشيء ؛ لأنَّ امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي ، فإذا حصل الفاصل زال ذلك القبح ، ولو كان زائداً ، بدليل زيادة الألف في « أَذْهَبَان » . قال : وكان الصواب أن يستدلَّ بقوله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَّيْطِئَنَّ ﴾ ، ثمَّ أورد سؤالاً باحتمالهما التكررة الموصوفة <sup>(٤)</sup> ، وأجاب بأنه قدر مشترك بين الآيتين .

قال على أنه لا يقدح ذلك ؛ لأنَّ كُلَّ جملة صَحَّتْ صفة صَحَّتْ صلة ، فالدليل ثابت ، ثمَّ أورد سؤالاً في سرِّ ذلك مع أنَّ جملة القسم إنشاء ، وأجاب بأنها غير مقصودة ، وإنما المقصود جملة الجواب ، ولم يؤت بجملة القسم إلاَّ للتأكيد لا للتأسيس <sup>(٥)</sup> .

فإنَّ قُلْتَ : ما نقل الشيخ عن بعضهم أنه يمنع وصل الموصول بجملة القسم وجوابه ، ظاهره ، لا يجوز مطلقاً ، والذي نقل أبو حيان عن بعض القدماء أنَّما ذلك إذا لم يكن في جملة القسم ضمير <sup>(٦)</sup> ، يؤيد ذلك سياق كلامه <sup>(٧)</sup> ؛ فإنه إنما نقل هذا القول استطراداً بعد نقله كلام ثعلب في منع الإخبار بالقسم ، فذكر تأويلاً وضعفه ، ثمَّ ذكر الثاني وهو عدم اشتغال القسم على ضمير ، ثمَّ قال : ولهذا قال بعضهم : إنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم ، فهذا الكلام كما رأيت يدلُّ على أنَّ النقل إنما هو إذا لم يكن ضمير ، فتأمله .

(١) وكذا نسبه إليه أبو حيان في البحر ٢٩٠/١ ، ونسب المنع ابن مالك لابن السراج . انظر شرح الكافية ٢٨٧/١ ، ولم أتمكن من الوقوف عليه في الأصول .

(٢) هود ، آية ( ١١١ ) .

(٣) شرح الجمل ١٨٢/١ .

(٤) في ( ج ) « والموصوفة » بزيادة الواو .

(٥) المغني ص ٥٣٠ ، ٥٣١ ، وذكرها أيضاً في حذف الموصوف ص ٨١٨ .

(٦) البحر المحيط ص ٢٩١ .

(٧) هنا اضطراب في النص إذ أنَّ ما أثبت من الأصل ( ل ٨٤ ) وفي ( ج ) : ( ... عائد على الموصول خلافه ، قلت : ما نقله الشيخ هنا يُقيد بما إذا لم يكن في الجملة ضمير ، يؤيد ذلك سياق كلامه ) ( ح ) ص ١٤١ .

وما نقله الشيخ عن ابن عصفور إشار إليه أبو حيان ، إلا أنه لم يعزه .

وردُّ الشيخ ظاهر على ابن عصفور ، وأبو حيان ذكر عن بعضهم أنَّ الآية رادة على من زعم عدم جواز وصل الموصول بالجملة القسمية إذا لم يذكر في جملة القسم ضمير مثل قولنا : ( جاء الذي أُقسِمُ بالله لقد قام أبوه ) .

قال أبو حيان : وليس في الآية ردُّ ؛ لاحتمال أن يُقدَّر في جملة القسم المقدرة ضمير يعودُ على الموصول <sup>(١)</sup> .

قلتُ : وهذا ردُّ ضعيف ، والصواب ردُّ الشيخ ابن هشام في هذا الفصل ، وهو أن يُقال : المعبر إنما هو ضمير جملة الجواب ؛ لأنها هي المقصودة بالذات ، والأخرى مؤكدة لها ، وهو الذي ختم به كلامه ، وما أورده الشيخ من سؤال وجواب على الآية بين <sup>(٢)</sup> .

ولما أن تكلم التفازاني على وصف النكرة بالجملة ، وبين أن إطلاق النكرة على الجملة مجاز من جهة سبك المفرد من الجملة ، واشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية ، كما اشترط في الصلة ، وعُلِّل ذلك بما حاصله : أنَّ الصلة والصفة لا بُدَّ من تقدّم العلم بهما عند السامع ، ولا يتقرَّر ذلك في الإنشاء إلا بقول مقدَّر ، أورد سؤالاً على ذلك <sup>(٣)</sup> ، فإنَّ الزَّخْشَرِيَّ أجاز في هذه الآية ما ذكر الشيخ [ عنه ] <sup>(٤)</sup> ، وأجاب بما أجاب به الشيخ هنا ، ثمَّ أورد سؤالاً على الزَّخْشَرِيَّ أيضاً ، وهو : أنَّ ظاهر كلامه أنَّ اشتراط العلم إنما هو في الصلة لا في الصفة ، يفهم ذلك من سؤاله وجوابه في قوله تعالى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ <sup>(٥)</sup> مع آية البقرة <sup>(٦)</sup> ، فإنه قال : ( إنَّ الصلة <sup>(٧)</sup> يجب أن تكون معلومة للمخاطب ، فلذا جيء بالموصول ؛ لأنهم سمعوا آية التحريم قبل ) ، وأجاب التفازاني عن هذا : ( بأنَّ الخطاب في التحريم للمؤمنين وهم عالمون بتلك الصفة ، والكفار سمعوا ذلك ثمَّ خاطبوا

(١) البحر المحيط ٢٩١/٣ ، وعُلِّل الهمداني ذلك بأنَّ ما يحتمل وجهين لا حجة فيه على تعيين أحدهما . انظر الفريد ٧٥٩/١ .

(٢) في (ج) « من النكرة » .

(٣) المطول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) التحريم ، آية ( ٦ ) .

(٦) لعله يقصد قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ... ﴾ [ الآية : ٢٤ ] .

(٧) في (ج) « إن العلة » .



بما عرفوه في البقرة ... (١).

قُلْتُ: وهو كلام حسن، إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِشْكَالًا (٢) مع ما قَدَّمْنَا قَبْلَ فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ، وَلَوْلَا الطَّوْلُ جَلْبَنَاهُ، وَلَعَلَّ يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ مَا يَنَاسِبُهُ (٣).

**قوله تعالى:** ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ...﴾ [٧٣] (٤).

ذكرها الشيخ في حرف الياء لما أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى «يا» وَأَنَّهَا تَكُونُ لِلنَّدَاءِ، وَأَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْحَرْفِ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْآيَةِ، وَقَوْلُهُ ~~الطَّوْلُ~~: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٥).  
فَقِيلَ: هِيَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِلنَّدَاءِ، وَالْمَنَادَى مَحذُوفٌ، وَقِيلَ: هِيَ لِلتَّنْبِيهِ (٦).

وذكرها / في «لعلَّ» رادًّا بها على الحريري في زعمه أَنَّ «لعلَّ» لَا يَكُونُ خَيْرَهَا مَاضِيًا، قَالَ:  
وليت مثل «لعلَّ» (٧) ...، انظره.

[قُلْتُ] (٨): مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ لَا يُنَادِي اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِ«يا».

وَالْخِلَافُ الَّذِي نَقَلَ فِي يَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَعْلُومٌ أَيْضًا، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَتَأَمَّلْ مَا نَقَلَ التَّفْتَازَانِي هُنَا مِنْ أَنَّ (٩) الْبَعِيدَ يَجُوزُ نِدَاؤُهُ بِمَا لِلْقَرِيبِ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِهِ (١٠).

(١) المطول ص ٢٤٠، وانظر الكشف ٥٤١/١.

(٢) في (ج) «إشكال» بالرفع.

(٣) انظر بسط هذه المسألة في معاني القرآن للفرأء ٢٧٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٠/١، والكشاف ٥٤١/١، والفريد ٧٥٨/١، والبحر المحيط ٢٩٠/٣، والتصريح ٤٦٠/١، والجمع ٢٩٦/١.

(٤) وبعدها: ﴿مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، برقم ١١٥، ج ١/٥٤، ومالك في الموطأ، في كتاب اللباس ٩١٣/٢.

(٦) المغني ص ٤٨٨.

(٧) المغني ص ٣٨١، وانظر درة الغواص ص ٧٠.

وذكرها عند الحديث عن مجيء «لو» للتمني ص ٣٥١.

(٨) ما بين المعقوفين تنمة من (ج).

(٩) «من أَنَّ» سقط في (ج).

(١٠) انظر: شرح الكافية ١٢٨٩/٣، والتصريح ٨/٤.

واحذر مما وقع هنا للتفتازاني في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ <sup>(١)</sup> ... <sup>(٢)</sup> ، فإنه كلام قريب من الكفر ، نعوذ بالله من زلة العالم .

والصواب أن يُقال : إنما أتى بها في : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ لبعدها بين منزلة الرّبوبيّة والبشريّة ، وهو أولى مما ذكر ، وقريب مما قلناه <sup>(٣)</sup> ، أشاروا إليه في سرّ <sup>(٤)</sup> قول العبد : « يا الله » وهو على العكس مما أشرنا إليه ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ ... رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ <sup>(٥)</sup> ... ﴾ الآية [ ٧٥ ] <sup>(٦)</sup> .

ذكرها في الباب السادس في التحذير ، فذكر أموراً .

ثم قال : ( الثالث : قولهم : إِنَّ النَّعْتَ يَتَّبِعُ الْمَنَعَاتِ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ .

فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير . وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل ، تقول : ( مررتُ برجلين قائم أبواهما ) ، و ( برجال قائم أبواؤهم ) ، و ( بامرأة قائم أبوها ) .

ثم قال : وإنما يقول بخلاف ذلك من يقول : ( أكلوني البراغيث ) <sup>(٧)</sup> ، وفي التنزيل الآية المذكورة .

(١) المائدة ، آية ( ٦٧ ) .

(٢) المطول ص ٤٣١ ، وفيه : ( وأما « يا » فقليل : حقيقة في القريب والبعيد ، ... وقيل : للبعد ، واستعمالها في القريب إما لاستقصار الداعي نفسه ، ... وإما للتنبية على عظم الأمر وعلو شأنه ، وأن المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنه غافل عنه بعيد نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ .

(٣) في ( ج ) « ... مما قلت ... » .

(٤) في ( ج ) « في سر » .

(٥) القرية « سقط في ( ج ) .

(٦) وبعدها : ﴿ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ .

(٧) انظر : الكتاب ١٩/١ ، ٤١/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٠٠/١ ، ٤٢٦/٢ ، والبسيط لابن أبي الرّبيع ٢٦٩/١ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ، والتّصريح ٥٢٥/١ ، ١٢١/٣ .

ثُمَّ قَالَ : ( غير أَنَّ الصِّفَةَ الرَّافِعَةَ للجمع يجوز فيها في الفصح أن تُفْرَدَ وأن تَكْسَرَ ، وهو راجح <sup>(١)</sup> على الأصحّ كقوله :

بَكَرَتْ عَلَيْهِ بُكَرَةً ، فَوَجَدْتُهُ \* قَعُودًا ، لديه بالصريم ، عَوَازِلُهُ <sup>(٢)</sup>

قال : وصحّ الاستشهاد بالبيت لأنّ هذا الحكم ثابت أيضًا للخير والحال ... <sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ : ما ذكره الشَّيْخُ ظاهر ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع مثنى أو مجموعًا فقد شابه الفعل ، فلا بُدَّ من إفراده ، إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ إِبْرَازَ العلامة مع اسم الفاعل أخفَّ منها في الفعل ؛ لأنَّ هذه العلامة في اسم الفاعل ليست بفاعلة ، وسرَّ ما ذكر في الجمع المكسَّر جليًّا لا يَخْفَى عليك .

**قوله تعالى :** ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ... ﴾ الآية [ ٧٨ ] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها الشَّيْخُ - رحمه الله - في الثاني عشر من الجهة الثانية ، في مراعاة المعنى دون الصَّنَاعَةِ <sup>(٥)</sup> لما أن قال : ( قول الزَّمَخْشَرِيِّ في : ﴿ ... أَيْنَمَا تَكُونُوا ... ﴾ الآية ، في قراءة من رفع ﴿ يُدْرِكُكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> أَنَّهُ يجوز كون الشَّرْطِ متصلاً بما قبله ، أي : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً . أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾ [ ٧٨ ، ٧٧ ] يعني ليكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله ، ثُمَّ يَتَدَيء :

(١) المغني ص ٨٥٥ .

(٢) البيت من الطَّوِيل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٦ ، وروايته :

بكرت عليه ، غدوة ، فرأيت .

وجاء منسوباً له في الأضداد ص ٨٥ ، وروايته :

غدوت عليه غدوة فوجدته .

وانظر اللسان ( صرم ) ، وروايته :

... ، ... فتركته .

وشرح شواهد المغني ٩٤٠/٢ . وشرح أبيات مغني اللبيب ١١/٨ ، والمعجم المفصل ٦٨٩/٢ .

(٣) المغني ص ٨٥٥ .

(٤) وبعدها : ﴿ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

(٥) المغني ص ٧٠٥ .

(٦) تُنسَبُ هذه القراءة لـ « طلحة » بن سليمان ، انظر : المحتسب ١٩٣/١ ، والبحر المحيط ٢٩٩/٣ .

وبلا نسبة في الكشف ٥٤٤/١ ، والتبيان ٣٧٤/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١ .

﴿... يُذَرِّكُكُمُ الْمَوْتَ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ...﴾ [٧٨] ... (١).

قال الشيخ : ( وهذا مردود بأن سيويوه وغيره من الأئمة نصّوا (٢) على أنه لا يُحذفُ الجواب إلاَّ وفعلُ الشرط ماضٍ ، تقول : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » ، ولا تقول : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلُ » إلاَّ في الشعر (٣) .

قال : وأمّا قول أبي بكر في كتاب الأصول (٤) : « إِنَّهُ يُقَالُ : « آتِيكَ إِنْ تَأْتَنِي » (٥) فنقله من كُتب الكوفيين (٦) ، وهم يميزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أنَّ المُتَقَدِّم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ؛ لأنَّ الشرط له الصِّدر .

وذكرها في الميم لما أن تكلّم على زيادة « ما » بعد الجازم مثل الآية (٧) .

وذكرها أيضاً في المثال السّابع من الجهة الرَّابِعة (٨) لما أن تكلّم على قوله : ﴿وَأِنْ تَصَبَّرُوا﴾ (٩) الآية ، وتكلّم على ﴿... وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ...﴾ (١٠) الآية .

ونقل عن الزّخشيّ أنّه امتنع من رفع الجواب مع مضيّ [ فعل ] (١١) الشرط (١٢) ، مع أنّه أجاز ذلك في هذه الآية في قراءةٍ شاذّة ، انظره .

(١) الكشاف ١/٥٤٤ ، ٥٤٥ .

(٢) في (ج) « نص » والصواب ما أثبت .

(٣) لعلّه المفهوم من كلام سيويوه ٦٣/٣ فما بعدها . وانظر المقتضب ٦٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٨/٣ ، والبحر ٣/٣٠٠ ، والتّصريح ٤/٣٩٤ ، والجمع ٤/٣٣٤ .

(٤) الأصول ١٦١/٢ .

(٥) في (ج) « إِنْ تَأْتَنِي » .

(٦) انظر رأي الكوفيين في الجمع ٤/٣٣٤ .

(٧) المغني ص ٤١٣ .

(٨) المغني ص ٧١٨ .

(٩) آل عمران ، آية ( ١٢٠ ) .

(١٠) آل عمران ، آية ( ٣٠ ) .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) الكشاف ١/٤٢٣ .

وذكرها في زيادة « لا » لما أن قال بأنها <sup>(١)</sup> لا تُزَادُ أَوَّلًا ، وإنما تُزَادُ وَسَطًا كما زِيدَتْ « ما » في الآية <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : أمّا حذف الجواب في الآية من غير تأويل فقد أحازه ابن جني <sup>(٣)</sup> ، وردّ عليه بمثل ما ردّ الشيخ <sup>(٤)</sup> .

وأمّا الزّخشي / فوق له هذا الذي ذكره <sup>(٥)</sup> الشيخ ، وردّ عليه بمثل <sup>(٦)</sup> ردّ الشيخ <sup>(٧)</sup> ، وذكر وجهًا آخر : زعم أنّ المضارع كأنّ الماضي حلّ محله ، فيكون تمّا روعي فيه المعنى ، واستطرد هنا العطف على التّوهم ، وردّ عليه أبو حيّان بمثل ما ردّ به الشيخ هنا <sup>(٨)</sup> ، وردّ المختصر ذلك : بأنّ المضارع هنا قد تنزّل منزلة الماضي <sup>(٩)</sup> .

قُلْتُ : والظاهر أنّ ردّ أبي حيّان مُتمكّن ، وما وقع الردّ به ؛ الأصل عدمه .

فإنّ قُلْتُ : الشيخ - رحمه الله - ما باله ذكر أحد وجهي الزّخشي ، ولم يذكر الآخر ؟

فظاهره أنّ الآخر جارٍ على الصّناعة ، فكأنّه وافق المختصر .

قُلْتُ : لا يتعيّن موافقته للمختصر ؛ لأنّ الشيخ إنّما ذكر هنا ما رُوِيَ في المعنى وترك الصّناعة ، والزّخشي في هذا الوجه كأنّه حافظ على الصّناعة ؛ لأجل تأويله . غايته أنّ تأويله غير صحيح .

فإنّ قُلْتُ : لعلّ التأويل الذي ذكر الزّخشي يجري في <sup>(١٠)</sup> وجهين ، وإنّما غاير الوجهين من جهة اتصال الشرط بما قبله ، أو عدم اتصاله <sup>(١١)</sup> .

(١) في (ج) « أنّها » بإسقاط الباء .

(٢) المغني ص ٣٢٩ .

(٣) المحتسب ١/١٩٣ .

(٤) انظر : البحر ٣/٢٩٩ .

(٥) في (ج) « ذكر » بحذف الهاء .

(٦) في (ج) « بما ردّ » .

(٧) البحر المحيط ٣/٢٩٩ ، والدر المصون ٤/٤٣ .

(٨) المغني ص ٧٠٥ ، والبحر ٣/٢٩٩ .

(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٨٣ ب .

(١٠) في (ج) « فيه » مكان « في » .

(١١) لعله يقصد قول الزّخشي : ( ... ويجوز أن يتصل بقوله : ﴿ وَلَا تَقْلَمُونَ قِيلًا ﴾ [ ٧٧ ] .

قُلْتُ: لا يصحُّ ذلك ؛ لأنه إذا كان متصلاً بما قبله فَيُعَدُّ فيه التَّأْوِيلُ أبعد من الأوَّل ، وباقي كلام الشيخ بين .

**قوله تعالى :** ﴿... وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ ...﴾ [ ٧٨ ] .

ذكرها مثلاً لحذف جملة الجواب ، أي : ( لأدرككم الموت ) . انظره <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿وَكَلِّ بِاللَّهِ شَهِيدًا ...﴾ [ ٧٩ ] .

ذكرها مثلاً لما لا يتعلّق من الحروف الزوائد ؛ لأنّ الزائد إنّما دخل تقوية <sup>(٢)</sup> ، وقد تقدّم الكلام على نظيره في البقرة عند قوله : ﴿مُصَدِّقًا﴾ <sup>(٣)</sup> .

\* [ ...،...،... ] <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ...﴾ الآية [ ٨٧ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إلى » لما أن قال : الخامس : موافقة « في » كقوله :

فلا <sup>(٥)</sup> تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي \* إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ <sup>(٦)</sup>

ثم قال : قال ابن مالك : ( ويمكن أن يكون منه قوله : ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ الآية ) <sup>(٧)</sup> ، ثم <sup>(٨)</sup>

وقد ردّ هذا التوجيه عليه أبو حيان في البحر ٣/٣٠٠ .

إلا أنّ صاحب الدرّ المصون استحسّنه ، والتمس له وجهاً ، وانظر الدرّ المصون ٤/٤٥٠ .

(١) المغني ص ٨٤٩ ، ٨٥٠ .

(٢) المغني ص ٥٧٥ .

(٣) آية ( ٩١ ) . وانظر الجمع الغريب ل ٣٥/ب .

(٤) في المغني ص ٣٦٠ قوله تعالى : ﴿... وَلَوْ أَفْضَلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ...﴾ [ ٨٢ ] ، ولم ترد في الجمع الغريب .

ومثلها قوله تعالى : ﴿... أَذْأَعْوَابِهِ ...﴾ [ ٨٣ ] . المغني ص ٦٧٦ ، ٧٠٢ .

(٥) في ( ج ) « لا تتركني » بحذف الفاء .

(٦) البيت من الطويل ، للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٧٣ ، وانظر آمالي ابن الشجري ٢/٦٠٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٣٥ ، والجنى

الداني ص ٣٨٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٣ . وروي بحر « القار » بدل من الضمير ولا قلب .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤٣ .

(٨) « ثم » سقط في ( ج ) .

قال : وتأول بعضهم البيتَ على تعلّق « إلى » بمحذوف ، أي : مطليّ [ بالقار ] <sup>(١)</sup> مضافاً إلى الناس ، فحذف ، وقلب الكلام <sup>(٢)</sup> .

قال : وقال ابن عصفور : ( هو على تضمين « مطليّ » معنى « مُبَغَض » ) <sup>(٣)</sup> .

ولو صحَّ مَجِيءُ « إلى » بمعنى « في » لجاز : « زيد إلى الكوفة » ... <sup>(٤)</sup> .

قُلْتُ : الآية فيها أقوال ، هذا القول أحدها ، فانظر المعرب <sup>(٥)</sup> ، والأقوال أكثرها لا يخلو <sup>(٦)</sup> من تكلف وضعف ، فلك الترجيح فيها .

**قوله تعالى :** ﴿ فَمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ ... ﴾ الآية [ ٨٨ ] .

ذكرها في الهمزة لما أنْ تكلّم على أنّ غيرها من أدوات <sup>(٧)</sup> الاستفهام يُقدّم العاطف عليه كآية ، انظره <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ ... أَوْجَاءُكُمْ [ حَصِرَتْ ] <sup>(٩)</sup> ... ﴾ الآية [ ٩٠ ] .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(١٠)</sup> في مواضع ، منها : أوّل الكتاب لما أنْ ذكر سبب الطّول في الكتب ، وأنّ من ذلك التكرار <sup>(١١)</sup> ، فتجدهم يكرّرون نظير الآية ، هل « أنْ » في موضع خفض على حدّ [ قوله ] <sup>(١٢)</sup> :

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٢) شرح الرضيّ ٢٧٢/٤ ، وانظر الجنى الداني ص ٣٨٨ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، ٤٦٥/٩ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٣٨ .

(٤) المغني ص ١٠٥ .

(٥) الدرّ المصون ٥٨/٤ .

(٦) في ( ح ) « تخلّوا » بالثاء الفوقية ، وألف بعد الواو .

(٧) كلمة « أدوات » سقط في ( ح ) .

(٨) المغني ص ٢٢ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(١١) المغني ص ١٥ .

(١٢) زيادة يتميّر بها النصّ .

... \* أَشَارَتْ كَلَيْبٌ ... (١)

أو نصب على حدّ قوله :

... \* كَمَا عَسَل الطَّرِيقِ الثَّغْلَابُ (٢)

وذكرها في أحكام الجمل بعد المعارف والنكرات ، فذكر الضابط المعلوم ، وما يتعلّق به من الموانع والشروط ، ثُمَّ قال : ( ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية ، فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثلة (٣) .

فذكر منها قوله : ﴿ أَوْجَاءُكُمْ [حَصِرَتْ] ﴾ (٤) ... الآية .

قال : ( فذهب الجمهور إلى أَنَّ ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية ، ثُمَّ اختلفوا ، فقال جماعة - منهم الأخفش - : هي حال من فاعل « جَاء » على إضمار « قد » (٥) ، ويؤيده قراءة الحسن (٦) : ﴿ حَصِرَ صُدُورُهُمْ ﴾ (٧) .

(١) البيت من الطويل للفرزدق ، وتماه :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ \* أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ

وانظر ديوانه ٤٢٠/١ ، والتصريح ٤٠٣/٢ ، والخزانة ١١٣/٩ ، ١١٥ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/٢ ، والارتشاف ١٧٦٠/٤ ، ٢٠٩٢ .

(٢) عجز بيت من الكامل ، « ل » ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، وفيه (لذ) مكان (لذن) ، وتماه :

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ \* فِيهِ كَمَا عَسَل الطَّرِيقِ الثَّغْلَابُ

وانظر الكتاب ٣٦/١ ، والتصريح ٤٠٤/٢ ، وشواهد المغني ١٧/١ ، ٨٨٥/٢ ، والخزانة ٨٣/٣ .

وبلا نسبة في البغداديات ص ٥٤٩ ، وأمالى ابن السجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/٢ .

(٣) المغني ص ٥٦٢ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١ ، والإنصاف ٢٥٢/١ م ٣٢٢ ، والبحر ٣١٧/٣ .

(٦) هو : الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، كان إمام أهل البصرة ، قرأ على زيد بن ثابت وغيره ، وأشهر الرواة عنه شجاع بن أبي نصر ، والدوري . ت ١١٠ هـ .

ترجمته في معرفة القراء ١٦٨/١ ، وغاية النهاية ٢٣٥/١ .

(٧) معاني القرآن للقراء ٢٨٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ ، والبيان ٢٦٣/١ ، والبحر ٣١٧/٣ .

وتُعزَى هذه القراءة لـ « يعقوب الحضرمي ، وقتادة » ، وانظر البحر ٣١٧/٣ .



وقال آخرون : هي صفة ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد <sup>(١)</sup> .

قال : ثُمَّ اختلفوا ، فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أي « قومًا حصرت صدورهم » <sup>(٢)</sup> ، ورأوا أَنَّ إضمار الاسم <sup>(٣)</sup> أسهل من إضمار حرف المعنى <sup>(٤)</sup> .

وقيل : مخفوض مذكور ، وهم <sup>(٥)</sup> قوم المتقدم ذكرهم ، فلا إضمار أَلْبَتَّة ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أَنَّهُ قريء بإسقاط « أو » ، وعلى ذلك يكون « جَاءَوكم » صفة لقوم ، وتكون « حصرت » صفة ثانية <sup>(٦)</sup> .

وقيل : بدل اشتمال من « جَاءَوكم » ؛ لأنَّ المجيء يشتمل على الحصر ، قال : ( وفيه بُعْد ؛ لأنَّ الحصر من صفة الجائي ) <sup>(٧)</sup> .

قال : / وقال أبو العباس الميرد : الجملة إنشاء ، معناها الدعاء ، مثل : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> فهي مستأنفة <sup>(٩)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ( ورُدَّ بِأَنَّ الدُّعَاءَ عَلَيْهِمْ بِتَضْيِيقِ قُلُوبِهِمْ عَنْ قِتَالِ قَوْمِهِمْ لَا يَتَّبِعُهُ <sup>(١٠)</sup> ، ... ) <sup>(١١)</sup> .

وذكرها الشيخ أيضًا في الجهة الأولى في مراعاة الصنعة من غير مراعاة المعنى ، فذكر أمورًا ، ثُمَّ نقل في التاسع عشر عن الميرد أَنَّ ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة دعائية <sup>(١٢)</sup> ، ثُمَّ رَدَّ عليها بما ذكر

(١) إعراب القرآن للتحاس ٤٧٩/١ ، والإنصاف ٢٥٤/١ ، والبحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٦/٤ .

(٢) قال به أبو البقاء في التبيان ٢٩٠/١ ، وانظر الدر المصون ٦٦/٤ .

(٣) في (ج) « اسم » محذوف « آل » .

(٤) في (ج) « معنى » محذوف « آل » .

(٥) في (ج) « وهو » .

(٦) التبيان ٢٩٠/١ ، والبحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٧/٤ .

(٧) يُنسب لأبي البقاء ، ولم أجده فيما رأيت من كتبه .

وانظر البحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٧/٤ .

(٨) المائدة ، آية ( ٦٤ ) .

(٩) المقتضب ١٢٤/٤ .

(١٠) رَدَّ عَلَيْهِ الفارسي في الإيضاح ٢٨٨/١ .

(١١) المغني ص ٥٦٢ .

(١٢) المقتضب ١٢٤/٤ .

هنا عن الفارسي ، ثُمَّ قَالَ : ( ولك أن تجيب بأنَّ المراد الدعاء عليهم بأنَّ<sup>(١)</sup> يسلبوا أهلية القتال ؛ حتَّى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً أَلْبَتَّةً ... )<sup>(٢)</sup> .

وذكرها في القاف لما أنَّ أشار إلى أنَّ « قد » تدخل على الماضي الحال<sup>(٣)</sup> ، إمَّا ظاهرة أو مقدّرة ، فجعل من المقدّرة الآية .

قال : وخالف الكوفيون فيه ، وقالوا : الأصل عدم التقدير<sup>(٤)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : حصلَّ المعرب في إعراب « حَصِرَتْ » سبعة أقوال<sup>(٥)</sup> ، خمسة منها في كلام الشَّيْخ هنا ، فقول الشَّيْخ : حال من فاعل جاء على إضمار « قد » . قلتُ : اختلفوا في إضمار « قد » هل هو واجب ، أم لا .

فالذي عليه الأكثر وجوبه<sup>(٦)</sup> ، وذكر لذلك عللاً ، منها : أنَّ الماضي لا يدلّ على المقاربة للحال ، و « قد » تُقرِّبه من الحال ، فلذلك أتى بها لتُقرِّب من الحال ما لا حال فيه .

وهذا التعليل علل به الأكثر ، منهم الشَّيْخ - رحمه الله - في موضع آخر .

والعلة الثانية ؛ ليفرق بين الجملة المستأنفة وبين جملة الحال ؛ لأننا إذا أتينا بـ « قد » بينت أنَّ الجملة حالية ، بخلاف إذا لم يؤت بها .

الثالث : لإزالة القبح اللفظي في كون لفظ الماضي المجرد يقع حالاً ، هو قول التفتازاني<sup>(٧)</sup> .

قلتُ : والعلل كلّها ضعيفة ، أمَّا الثانية والثالثة فظاهرٌ ضعفها ؛ لأنَّه لو صحَّ ما ذكر لوجب ذكر ذلك في اللفظ ؛ لأنَّ الأمر المقدّر لا يزول به لبسٌ ، ولأنَّ القبح اللفظي لا يرتفع بالمقدّرة ، بل بإظهار « قد » .

فلو صحَّ التعليل بما ذكر في الوجهين الأخيرين لوجب « قد » في اللفظ .

(١) في ( ح ) « أن » بحذف الباء .

(٢) المغني ص ٦٩٦ .

(٣) في المغني : « الواقع حالاً » .

(٤) المغني ص ٨٣٣ .

وهذه المسألة مبسطة في : الإنصاف م ٣٢ / ٢٥٤ ، والتبيين ص ٣٨٦ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٣١٧ ، والدرّ المصون ٤ / ٦٦ .

(٦) ورجّح بعضهم عدم وجوبه لكثرة ما جاء منه ، وانظر : البحر المحيط ٣ / ٣١٧ ، ٦ / ٣٥٥ ، ٧ / ٤٩٣ ، والدرّ المصون ٤ / ٦٦ .

(٧) انظر : المطول ص ٦٣ ، ٤٧١ ، وانظر : حاشية التفتازاني ل ١٨٩ ب .

وأما العلة الأولى فضعفها أشار إليه التفتازاني ، وذلك أنه قال : يَرِدُّ هُنَا إشكالٌ مذكور ؛ وذلك أنَّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها ، بحصول <sup>(١)</sup> مضمون العامل لا بزمان <sup>(٢)</sup> التكلم ، قال : فعلى هذا إذا كان عامل الحال مع الحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين <sup>(٣)</sup> ، كما إذا كانا مضارعين ، فاشتراط إضمار « قد » لكي تقرب من الحال لا معنى له في ذلك ، ولو سلم التقريب ، فإنما يقع التقريب للماضي باعتبار زمن التكلم ، وزمن التكلم هُنَا لا يُعْتَبَر ، بل ربَّما تكون <sup>(٤)</sup> « قد » سبباً ؛ لعدم مقارنته لمضمون العامل ، نحو : « جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه » .

قلتُ : هذا ما ذكره بالمعنى ، فأنت ترى كيف ضَعُفُ العلة الأولى الَّتِي ذكرنا ، وظاهر كلام التفتازاني أنَّ عامل الحال إذا كان ماضياً ، وهي كذلك أنها حال مقارنة ، والذي نَصَّ عليها ابنُ هشام في أقسام الحال أنها حال محكية ، ذكر ذلك في قولنا : « جاء زيدٌ أمسٍ راکباً » . قال : فهذه حال محكية <sup>(٥)</sup> . على أنَّ الدَّمَامِيَّيْنِ قال : ( لا يحتاج إلى جعل الحال محكية ؛ لأنها هنا مقارنة ) <sup>(٦)</sup> .

قلتُ : وهو قريبٌ مما أشار إليه التفتازاني ، فإن قلتُ : قول التفتازاني : ( إنَّ المطلوب في الحال مقارنته ... ) [ إلى آخره ] .

يلزمه نفي الحال المقدَّر ؛ لأنَّ الحال فيها ليست مقارنة لعاملها ، مثل قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> وغير ذلك <sup>(٨)</sup> .

قلتُ : ما أشار إليه معناه فيما يمكن فيها ذلك ، وأما ما لا يمكن فلا يقول به ؛ لظهور ذلك ، على أنَّ بعضهم خالف في ذلك ، وزعم أنه لا يصح أن تقول : جاء زيدٌ وقد كتبت ، والحالة أنَّ الكتابة قد انقضت ، بل لا بُدَّ وأن يكون <sup>(٩)</sup> متلبساً بها .

(١) في ( ج ) « باللام » مكان الباء .

(٢) في ( ج ) « باللام » مكان الباء .

(٣) في الأصل : « متقارنين » ، والصواب ما أثبت من ( ج ) .

(٤) في ( ج ) « يكون » بالياء .

(٥) المغني ص ٦٠٦ .

(٦) تحفة الغريب ل ١٧١/أ .

(٧) الزمر ، آية ( ٧٣ ) . وفي النسختين بإسقاط الفاء .

(٨) في ( ج ) « ونحو ذلك » .

(٩) في ( ج ) « تكون » .

فهذا يدل [ على ] <sup>(١)</sup> أنه إنما راعى زمن التكلم ، فانظر فصل الحال ، فإن فيها أبحاثاً دقيقة ، ونظن أنه سيحيي من الآيات في ذلك ما نستوفي / فيه الكلام .

وما ردّ به الشيخ البدر ؛ ظاهر ، وإن كان أبو حيان لم يرده ، وذكر الدماميني أن ذلك لا يمنع المناسبة بين الحصر والحيي ، وردّه الشُّمْنِي <sup>(٢)</sup> بأنّ بدل الاشتمال على مذهب المحققين ليس بموجود فيه .

وأشار إلى ما حققه التفتازاني في الاشتمال ، انظره <sup>(٣)</sup> .

وما ردّ به في الموضع الثاني من كلامه نقل ابن عطية معناه <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه قال : لا يقاتلون المسلمين تعجيزاً لهم ، ولا يقاتلون قومهم تحقيراً لهم ، فهذا معنى ما ذكر الشيخ - رحمه الله - فانظره .

**قوله تعالى :** ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ ... ﴾ الآية [ ٩١ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « السين » لما أن تكلم على معناها ، قال بعد ذلك : ( وزعم بعضهم أنها تكون للاستمرار ، وذلك في قوله : ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ ﴾ ... ) <sup>(٥)</sup> ، ثم استدلل على ذلك بآية البقرة ، فذكر : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ... ﴾ [ ١٤٢ ] التي قد تكلمنا عليها <sup>(٦)</sup> ، ثم قال بعد هذا كله : ( والاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول : « فلان يُقْرِئ الضَّيْفَ ... » ، تريد أن ذلك دأبه ) <sup>(٧)</sup> .

قال : ( والسَّيْنُ مفيدة للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل ) <sup>(٨)</sup> .

وذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٩)</sup> أيضاً في الباب السادس <sup>(١٠)</sup> ، وذكر مثل ما ذكرنا هنا ، وقد

(١) زيادة يستقيم بها النص .

(٢) في ( ح ) « الشيخ » مكان « الشُّمْنِي » .

وانظر رأيه في المنصف ، القسم الثاني ٣٢٥/١ .

(٣) انظر : المطول ص ٤٧١ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ .

(٥) المغني ص ١٨٤ .

(٦) الجمع الغريب ل ٤٤/ب .

(٧) المغني ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٨) المغني ص ١٨٥ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

تقدّم لنا التنبيه على ذلك في سورة البقرة عند قوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ [ ١٤٢ ] ، فراجع ذلك <sup>(١)</sup> ، وما اختاره الشيخ هو الذي اختاره <sup>(٢)</sup> أبو حيان هنا <sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : كيف يقول الشيخ في الموضع الأول : إِنَّ السِّينَ تَفِيدُ .. ( [ إلى آخره ] .

فظاهر هذا أَنَّ السِّينَ هي التي خلصت للاستقبال ، وأنَّ الفعل المستمرّ عليه ليس فيه استقبال .

قلتُ : هذا يفسّره ما وقع له في الموضع الثاني ، فإنّه قال : نظير ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> فهذا يدلّ على أنّه قصد بقوله تخلص <sup>(٥)</sup> للاستقبال أَنَّ المراد الدوام على الاستمرار لا إنشاء الاستمرار ، وهو معنى ما أشار إليه أبو حيان هنا ، فتأمّله <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ ... إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ... ﴾ [ ٩٢ ] .**

ذكرها في « ما » المصدريّة لما أَنَّ تَكَلَّمَ على نياتها عن الزمان <sup>(٧)</sup> ، قال : ولا تُشاركها في ذلك « أَنْ » خلافاً لابن جني <sup>(٨)</sup> ، وتبعه الرّخشي <sup>(٩)</sup> ، وذكر آيات على ذلك ، منها هذه ، قال الشيخ : ( ومعنى التعليل في ذلك ممكن ، وهو متفق عليه ، فلا يُعدّلُ عنه ) <sup>(١٠)</sup> .

قلتُ : عليه حملة ابن مالك <sup>(١١)</sup> ، ويكون الاستثناء متصلاً ، وتكلم العرب هنا كلاماً حسناً <sup>(١٢)</sup> .

(١٠) المغني ص ٨٧٠ .

(١) الجمع الغريب ١/٤٤١/ب .

(٢) في (ج) « ... اختار » باسقاط الهاء .

(٣) البحر ٣/٣١٩ .

(٤) النساء ، آية ( ١٣٦ ) .

(٥) في (ج) « يخلص » بالياء .

(٦) وانظر وصف المباني ص ٤٥٧ ، والجنى الدباني ص ٥٩ .

(٧) في الأصل « عن الذوات » وما أثبت من (ج) وهو الذي في المغني ص ٤٠١ .

(٨) لم أتمكن من الوقوف على رأي ابن جني في كتبه المطبوعة .

(٩) الكشاف ٣/٥٥٣ . وتبعه العكيري في التبيان ٢/١٢٦٠ ، وأبو حيان في أحد قوليّه في البحر ٣/٢٠٣ ، وأمّا في هذه الآية فمنعه وردّ على الرّخشي . البحر ٣/٣٢٣ .

(١٠) المغني ص ٤٠٢ .

(١١) شرح التسهيل ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(١٢) الدرّ المصون ٤/٧١ .

**قوله تعالى :** ﴿... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ [ ٩٢ ] .

ذكرها مثلاً لما يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر ، انظر الحذف <sup>(١)</sup> ، ولا يبعد إجراء الخلاف في الآية بين الواسطي <sup>(٢)</sup> والعبدى <sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿... غَيْرُ أُولَى الصَّرَرِ...﴾ [ ٩٥ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [ تعالى ] <sup>(٤)</sup> - في « غير » لما [ أَنْ ] <sup>(٥)</sup> ذكر لها معاني ، قال :

الثاني : أَنْ تكون استثناء ، فتعرب <sup>(٦)</sup> إعراب الاسم التالي « إِلَّا » في ذلك الكلام . تقول : « جاء القوم غير زيد » بالنصب ، و « ما جاء أحد غير زيد » بالنصب والرفع ، قال : ( وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [ ٩٥ ] فقريء برفع « غير » <sup>(٧)</sup> إمّا على الصفة لـ « القاعدون » ؛ لأنهم جنس ، قال : وإمّا على أنه استثناء وأبدل على حدّ [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> . قال : ويؤيد ذلك قراءة النصب <sup>(١٠)</sup> ، وأنّ حُسْنَ الوصف في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> إنّما كان لاجتماع أمرين : الجنسية ، والوقوع بين ضدين ) .

(١) المغني ص ٨٢٦ . وقدره : ( فالواجب كذا ) .

(٢) الواسطي هو : أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي ، من جلة المتكلمين ، وكبارهم ، أخذ عن أبي علي الجبائي ، وله كتاب إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه ، كتاب الإمامة . توفي سنة ٣٠٦ هـ ، وقيل سنة ٣٠٧ هـ .

ترجمته في الفهرست ص ٢٤٥ ، والوافي بالوفيات ٨٢/٣ ، والأعلام ١٣٢/٦ .

(٣) العبدى هو : أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدى أبو طالب ، أحد أئمة النحلة المشهورين ، قرأ على السرياني ، والرّماني ، والفارسي . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي . توفي سنة ٤٠٦ هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١ ، والبغية ٢٩٨/١ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٦) في ( ح ) « بإعراب » بزيادة الباء .

(٧) قرأ بها كل من : ( ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ) . انظر : السبعة ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يتميّز بها النص .

(٩) النساء ، آية ( ٦٦ ) .

(١٠) قرأ بها : ( نافع ، وابن عامر ، والكسائي ) . انظر : السبعة ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(١١) الفاتحة ، آية ( ٧ ) .

قال : ( والثاني : مفقود هنا . قال : ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا وجه لها <sup>(٢)</sup> إلا الوصف <sup>(٣)</sup> ، ثم قال : وانتصاب « غير » على الاستثناء <sup>(٤)</sup> عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد « إلا » عندهم <sup>(٥)</sup> ، واختاره ابن عصفور <sup>(٦)</sup> ... <sup>(٧)</sup> .

وعلى الحالية عند الفارسي <sup>(٨)</sup> ، واختاره ابن مالك <sup>(٩)</sup> .

وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة <sup>(١٠)</sup> ، واختاره ابن الباذش ، انظر بقية أحكامها <sup>(١١)</sup> .

وذكرها في القاعدة الحادية عشر من الباب الثامن لما أن قال : من مُلِحَ كلامهم ؛ إعطاء « غير » حكم « إلا » في الاستثناء ، كآلية فيمن نصب <sup>(١٢)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : أحكام « غير » كثيرة ، وقد تبهنا على بعضها في الفاتحة <sup>(١٣)</sup> ، ولا بُدَّ من التنبيه هنا / على [ ما يتعلّق بلفظ الشيخ .

قوله : ( فتعرب إعراب الاسم ) إلى آخره ، قد تقدّم لنا في المنصوب [ <sup>(١٤)</sup> بعد « إلا » أقوال سبعة ، وتلك السبعة الأقوال لا تتأتى هنا كلّها إذا قلنا : إنّ « غيراً » نصبت على الاستثناء ، فتأمل

(١) قرأ بها : ( الأعمش ، وأبو حيوه ) . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(٢) في الأصل : « له » وما أثبت من ( ح ) وهو الذي في المغني .

(٣) أو على البدلية من المؤمنين ، وانظر كشف المشكلات ، وإيضاح المضلات للباقولي ٣٢٠/١ ، والتبيان ٣٨٣/١ ، وقد أعربها المبرد بدلاً في آية الفاتحة . المقتضب ٤٢٣/٤ .

(٤) في الأصل : « في الاستثناء » وما أثبت من ( ح ) .

(٥) التوطئة ص ٣٠٩ ، والملخص ص ٤٠١ .

(٦) شرح الحمل ٢٥٩/٢ .

(٧) من قوله : « عند المغاربة » إلى قوله : « ابن عصفور » سقط في ( ح ) .

(٨) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠١/٢ عن التذكرة ، وفي الإيضاح ص ٢٢٩ ذكر الرفع أو الجرّ على الصفة ، والنصب على الاستثناء ، ولم يذكر الحالية .

(٩) شرح التسهيل ٣٠١/٢ .

(١٠) انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ ، وارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤ ، وشفاء العليل ٧٠٣/٢ .

(١١) المغني ص ٢١٠ ، والتصريح ٥٧٥/٢ .

(١٢) المغني ص ٩١٥ .

(١٣) الجمع الغريب ( ح ) ١٤ .

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

ذلك <sup>(١)</sup> ، والمثالان اللذان أشار إليهما الشيخ أحدهما يجب فيه النصب ، والآخر يختار فيه الرفع ، وهو المثال الثاني .

قوله في الآية : ( إِمَّا عَلَى الصَّفَةِ ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : قوله : ( لَأَنَّهُ جِنْسٌ ) كذا وقع في كلام غيره <sup>(٢)</sup> ، وهو مشكل ؛ لأنَّهم إِنَّمَا نَصَّوْا عَلَى ذلك في الجملة الواقعة بعد الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ ، ومنعوا ذلك على القول الصحيح في المفرد ، فلا يصحّ : « مررتُ بِالرَّجُلِ كَرِيمٍ » مراعاةً للجنس .

قال التفتازاني : ( لأجل القبح اللفظي فكيف يقول الشيخ بهذه العلة في « غير » وهي مفردة غير معرفة ؟

فهذه العلة ضعيفة جداً ، وقد تقدّم لنا التنبيه عليه في مواضع في البقرة ... ) <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وَإِمَّا عَلَى الْبَدَل ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : هذا الوجه [ هنا ] <sup>(٤)</sup> أحسن من الوجه الأوّل <sup>(٥)</sup> وإن كان فيه البديل ممّا أصله الصّفة من المشتقات ، وقد نَصَّوْا عَلَى ضعفه ، إِلَّا أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً <sup>(٦)</sup> .

ويترجّح [ أيضاً ] <sup>(٧)</sup> بما أشار إليه الشيخ من القراءة الأخرى ؛ لأنَّ الأصل توافق القراءات ، ولا يُقال : يتقابل ذلك مع البديل بالمشتقّ ، فلا يقع ترجيح ؛ لأنّا نقول : ويترجّح أيضاً بما ذكر الشيخ بَعْدُ من قوله : ( وَإِنَّ حَسْنَ الْوَصْفِ ... ) <sup>(٨)</sup> [ إلى آخره ] .

(١) الجمع الغريب ٤٨/٢ ، عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [ البقرة : ١٦٣ ] .

(٢) المقتضب ٤٢٢/٤ ، والتبيان ٣٨٣/١ ، وشرح الرضي ١٢٨/٢ ، والدّر المصون ٧٦/٤ .

(٣) حاشية التفتازاني على الكشاف ٩٠/٢ .

(٤) في الأصل : « هو » مكان « هنا » .

(٥) وعلّلوا هذا بأنّ الأفصح في النفي البديل ، وأنّ « غير » نكرة في أصل الرفع . وانظر البحر ٣٣٠/٣ ، والدّر المصون ٧٦/٤ .

(٦) شرح الرضي ٣٨١/٢ .

(٧) في الأصل « هنا » ، وما أثبت من ( ح ) .

(٨) المغني ص ٢١٠ .



لأنَّ معنى ما ذكر أنَّ آية الفاتحة إنما ترجَّح فيها الوصف ؛ لأجل وجود شيئين كلّ منهما مركَّب مُقَرَّب للوصفيّة بغير «أل» الجنسيّة .

**الثاني :** وقوعها بين متقابلين - أنَّه قد قيل فيها بالتعريف في ذلك - فيترجَّح الوصف في آية الفاتحة على الاستثناء ، وأمّا هنا فيترجَّح الرّفْع على البدليّة ؛ لأجل عدم وجود مجموع ما ذكرنا في هذه الآية <sup>(١)</sup> .

هذا خلاصة ما أشار إليه الشَّيْخ من قوله : ( وإنَّ حُسن ... ) [ إلى آخره ] .

وأنا أقول ما أشار إليه الشَّيْخ - رحمه الله - من التّرجيح في آية الفاتحة في قراءة الجماعة صحيح ، وأنَّ الوصف فيها أولى من البدل ، وقد تقدّم لنا لأيّ شيء صحّ الوصف ، فذكروا ثلاث علل <sup>(٢)</sup> .

**الأولى :** ما نصّ عليه سيّويه من أنَّ كلّ إضافة غير محضة يجوز أن تصير محضة إذا أردنا ذلك <sup>(٣)</sup> ، وقد قرّرنا ذلك في الفاتحة .

**الثاني :** خرّج <sup>(٤)</sup> الآية الكرعة على قول ابن السّراج القائل بأنَّ « غيراً » معرفة إذا وقعت بين متقابلين <sup>(٥)</sup> . وقد تقدّم ما فيه .

**الثالث :** أنَّ « الذين » أريد به الجنس فصَحّ وصفه بما ليس إضافته محضة كما قيل في المعرّف بـ «أل» . هذا الذي رأيْتُ .

**قلتُ :** أمّا العلة الأولى فقد نصّ عليها سيّويه ، واستثنى باب الصّفة المشبّهة ، وقد تقدّم لنا ما في ذلك ، فهذه العلة هي أقرب من غيرها .

وأما العلة الثّانية فقد تقدّم الرّد على ابن السّراج بما فيه كفاية .

وهي علة ضعيفة ، ثُمَّ إنَّها إنّما تُخرّج على « قول قائل » ، وهي قراءة سبعية .

وأما العلة الثّالثة ، فقد تقدّم لنا في ذلك الآن من الإشكال . ثُمَّ إنّ ذلك لم يقلوه في الموصول ،

(١) المغني ص ٢١٠ ، والبحر ٣٠/١ .

(٢) الجمع الغريب ( ح ) ص ١٤ .

(٣) لعلّه المفهوم من نصّه ٣٣٢/٢ ، وانظر البحر ٢٨/١ ، ٣٣١/٣ .

(٤) في ( ج ) « تخرج » .

(٥) الأصول ٣٠١/١ ، ٧٧/٢ .

وإنما قالوه في المعرف باللام التي للجنس <sup>(١)</sup> ، وإن كان ابن مالك قد نصَّ في باب الموصول على أنه قد يراد به <sup>(٢)</sup> الجنس إذا كان مفردًا <sup>(٣)</sup> .

فأنت ترى كلام الشيخ [ رحمه الله ] <sup>(٤)</sup> كيف ركَّب من هاتين العلتين علةً أخرى ، والركَّب من الضعيفين ضعيف ، لكن هذه علةٌ نحويٌّ .

وربما يقولون <sup>(٥)</sup> : العلل إذا انضمت - وإن كانت ضعيفة - انتعشت ، ولا يخفى ضعف ذلك .

ثم إنَّ الدماميني أراد أن يناقض كلام الشيخ بما تقدَّم له قبل هذا في آية الفاتحة في هذه القراءة نفسها ، فإنَّ ظاهره ثمَّ أنَّ كلَّ جزءٍ مستقلٌّ بالعلية ، وظاهره أنَّ مجموع الأجزاء هو العلة .

وأجاب عن ذلك : بأنَّ ماتقدَّم إنما <sup>(٦)</sup> تعرَّض الشيخ فيه لجواز الوصف . وهنا إنما تكلم لترجيح الوصف ، فلا تناقض ؛ لاختلاف المحلِّ <sup>(٧)</sup> .

قلتُ : فتأمل كلامه ، ففيه نظر <sup>(٨)</sup> .

قوله : ( ولهذا لم يقرأ ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : / في قوله : لا وجه له <sup>(٩)</sup> إلا الصِّفة نظرٌ ؛ لجواز البدلية ، لكن البديل المشتق قليل ، وقد قيل بذلك في قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

قوله : ( وانتصاب غير ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : الثلاثة الأقوال ظاهرة منه ، إلا أنه إذا كان بعض المغاربة يقول : بأنَّ النصب في الذي بعد

(١) ارتشاف الضرب ٩٨٦/٢ ، ٩٨٧ ، والتصريح ٤٨٦/١ .

(٢) في (ج) « بها » .

(٣) شرح التسهيل ١٨٧/١ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « يقولوا » بحذف النون .

(٦) في الأصل : « فإنما » ، وما أثبت من (ج) .

(٧) تحفة الغريب ١/١٠٤٤ ب .

(٨) وانظر المنصف للشُّمْنِي ١٠٤٣/٢ .

(٩) في (ج) « لها » .

(١٠) الفاتحة ، آية (٧) . وانظر ما تقدَّم ص ٢٧٨ .

«إِلَّا» بِإِلَّا يَشْكُلُ عَلَيْهِ النَّصْبُ هُنَا ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ سَيَبَوِيهِ أَنَّ النَّصْبَ بِـ «إِلَّا» <sup>(١)</sup> .

والقول الأول في كلام الشيخ هو المشهور ، وأبعدها القول الثالث ، ووجه الشبه عند هذا القائل أَنَّ الظُّرُوفَ إِذَا أَضِيفَتْ تُعَرَّبُ ، وَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَنَوِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ تُبْنَى ، وَكَذَا يُقَالُ فِي «غَيْرَ» بَعْدَ «لَيْسَ» ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : «لَيْسَ غَيْرُ» ، وَ«لَيْسَ غَيْرًا» عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ مُخْتَلِفٌ فِيهَا ، هَلْ هِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ أَوْ إِعْرَابٍ ؟

### تنبيهات :

الأول <sup>(٢)</sup> : قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا سَوَالٌ فِي «غَيْرَ» إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ : لِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ تُبْنِ مَعَ أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى «إِلَّا» .

وقد تقدّم الجواب بأنّ هذا الشبه عارضه لزوم الإضافة ، وقد تقدّم ما في ذلك <sup>(٣)</sup> .

الثاني : ذَكَرُوا هُنَا فَرْعًا ، وَهُوَ عِنْدِي مُشْكَلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا عَطَفَ عَلَى الْمَخْفُوضِ بِـ «غَيْرَ» حَالَةً نُصِبَهَا ؛ فَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الْخَفْضُ وَالنَّصْبُ ، أَمَّا الْخَفْضُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَقِيلَ عَنْ سَيَبَوِيهِ : أَنَّهُ عَلَى الْحَلِّ وَالْمَوْضِعِ <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الشَّلَوِيُّ : عَلَى التَّوَهُّمِ <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : وَبَيَانَ الْإِشْكَالِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْ سَيَبَوِيهِ ، وَظَاهَرَ كَلَامَ سَيَبَوِيهِ فِيمَا نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ : بِأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ فِي «غَيْرَ» وَأَنَّهَا أَشْرَبَتْ مَعْنَى الْإِسْتِنَاءِ ، فَنَقُولُ : مَا نَقَلَ عَنْهُ أَوَّلًا مُشْكَلٌ مَعَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّ سَيَبَوِيهِ يَشْتَرِطُ <sup>(٦)</sup> فِي الْعَطْفِ عَلَى الْحَلِّ وَجُودَ الْمُحَرِّزِ ، وَلَا مُحَرِّزَ هُنَا <sup>(٧)</sup> .

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٥٠٥/٣ ، وفي الكتاب بما قبل إلّا بواسطتها ٣١٠/٢ ، والعامل في المستثنى النصب مسألة خلافية ، ينظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، والمقتضب ٣٩٦/٤ ، والإنصاف م ٣٤٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، والمقاصد الشافية ٣٤٩/١ ، والتصريح ٥٤٩/١ .

(٢) سقط في (ج) .

(٣) الجمع الغريب (ح ١٤) . وانظر ص ٢٧٨ من البحث .

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٤٣/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٥/٢ ، وحاشية الصبان ١٥٨/٢ .

(٦) في (ج) «اشترط» .

(٧) بل صرح سيبويه في هذا الموضع بالحمل على الموضع ، ولم يشترط وجود محرز . الكتاب ٣٤٤/٢ ، ولم يذكر شيئاً من هذا في [ باب ما يُجرى على الموضع ... ] ٦٦/١ .

الثاني : إذا كان يقول في « غَيْر » بَأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ ، وَأَنَّ « غَيْر » أَشْرَبَتْ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَمَا النَّاصِبُ لِمَحَلِّ هَذَا الْمُسْتَثْنَى مَعَ كَوْنِهِ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ : أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُسْتَثْنَى إِنَّمَا هُوَ « إِلَّا » ؟ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ الشُّلُوبِيِّنَ فَهُوَ أَقْرَبُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّا كُنَّا قَدَّرْنَا دُخُولَ « إِلَّا » فِي مَحَلِّ « غَيْر » وَنَصَبَ مَا بَعْدَهَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : إِنَّهَا نُصِبَتْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُفَصِّلَ فَيَقُولَ كَمَا قُلْنَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ ذِكْرِنَا ، وَلَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ هُنَا بِوَجْهِهِ ، لِفَوَاتِ شَرْطِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ بَأَنَّ النَّصْبَ فِي « غَيْر » عَلَى الْحَالِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَكَرْنَا هَذَا الْإِشْكَالَ لِشَيْخِنَا « الْقَاضِي » <sup>(٣)</sup> الْمَفْتِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحِيرِيِّ <sup>(٤)</sup> ، وَأَنْكَرَ النَّقْلَ أَوَّلًا ، ثُمَّ نَظَرَهُ فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ فَلَمْ <sup>(٥)</sup> يَجِبْ عَنْهُ ، فَكَأَنَّهُ سَلَّمَ الْإِشْكَالَ ، وَأَحْكَامَ « غَيْر » كَثِيرَةً فَاَنْظُرْهَا .

الثالث : تَأَمَّلْ كَلَامَ الْمُخْتَصِرِ هُنَا فِي رَدِّهِ عَلَى أَبِي الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ هَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿ الْقَاعِدُونَ ﴾ ﴿ لِأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي ﴾ <sup>(٦)</sup> . قَالَ الْمُخْتَصِرُ : ( وَهَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفْعُولِ <sup>(٧)</sup> الصَّرِيحِ لَا فِي الْحَالِ وَالظَّرْفِ ) <sup>(٨)</sup> . قُلْتُ : وَلَعَلَّ أَبَا الْبَقَاءِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ لَا يَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ <sup>(٩)</sup> ، فَاحْتَاجَ إِلَى مَا ذَكَرَ .

(١) وَغَيْرُهُ يَخْتَارُ الْعُطْفَ عَلَى الْمَحَلِّ . انْظُرْ : تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١١٥/٢ ، وَالْمَجْمَعُ ٢٨٠/٥ .

(٢) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥٤/١ ، وَالْمُسَاعَدُ ٥٩١/١ ، وَالْمَجْمَعُ ٢٧٨/٣ ، ٢٧٧/٥ .

وَمِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ : إِمْكَانُ تَوْجِيهِ الْعَامِلِ .

(٣) « الْقَاضِي » سَقَطَ فِي ( ح ) .

(٤) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ضَمْنَ الشُّيُوخِ .

(٥) فِي ( ح ) « وَلَمْ » .

(٦) التِّيَانُ ٣٨٣/١ .

(٧) فِي ( ح ) « الْمَوْصُولُ » مَكَانَ « الْمَفْعُولِ » .

(٨) الْمَجِيدُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ١/١٨٦ .

(٩) مِنْهُمْ الْكَسَايِيُّ ، وَهَشَامُ الضَّرِيرِ . انْظُرْ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٥٠/١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٧٥/٣ .

وَجَاءَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٢٢٧٢/٥ : ( وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا ، فَحَكِيَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، بَلْ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ ، وَابْنُ خُرُوفٍ تَلْمِيزَهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ وَلَا يَحْتَمِلُهُ ) . وَبِئْسَ

وتأمل - أيضاً - كلام العرب في قوله : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : حال ، والعامل ﴿ يَسْتَوِي ﴾ <sup>(١)</sup> .  
قال بعض شيوخنا : هذا مُشْكَل ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور إذا كان له محلّ فالعامل فيه مقدَّر <sup>(٢)</sup> ،  
وكيف يقول : العامل ﴿ يَسْتَوِي ﴾ ؟ ووافقه على ذلك بعض الحاضرين .

قُلْتُ : وهذا غير <sup>(٣)</sup> ظاهر بوجه ، بل هي غفلة ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور إذا كان حالاً فله عامل مقدَّر  
على الصحيح ، والكلام في مجموع الجارَّ والمجرور مع عامله الذي هو حال ، فيحتاج إلى عامل قطعاً .  
وهذا الذي نبّه عليه أبو حيّان <sup>(٤)</sup> .

فلا إشكال عند من تأمل بوجه ، والله أعلم .

**قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [ ٩٥ ] .**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أوّل روابط الجملة لما أن قال : ( أحدها : الضمير ، وهو الأصل ) ،  
ثمّ نوعه إلى مرفوع ومنصوب ، فذكر في المنصوب الآية الكريمة في سورة الحديد ﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ  
الْحُسْنَى ﴾ [ ١٠ ] / في قراءة ابن عامر <sup>(٥)</sup> ، ثمّ قال : ولم يقرأ بالرفع في سورة النساء ، بل  
بالنصب ، وذكر السرّ في ذلك أنّ آية النساء قبلها جملة فعلية ؛ فسوّى بين الجملتين في الفعلية ، قال :  
بل بين الجمل ؛ لأنّ بعد ذلك : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ... ﴾ [ ٩٥ ] .

قال الشيخ : وهذا ممّا أغفلوه ، أعني الترجيح ، باعتبار ما يعطف على الجملة ، فإنّهم ذكروا هذا  
الترجيح في باب الاشتغال ، حيث رجّحوا النصب على الرفع في : ( قام زيد وعمراً أكرمه ) ؛

التصريح ٢٧٢/٣ : ( ومحلّ الخلاف في رفعه الظاهر ، ونصبه المفعول به ، أمّا رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجاءت  
اتفاقاً ... ) .

- (١) الدرّ المصون ٧٥/٤ .
- (٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ .
- (٣) في ( ح ) « غلط » مكان « غير » .
- (٤) الارتشاف ٢٢٧١/٥ .
- (٥) قرأ العامة بالنصب على أنّه مفعول مقدّم ، وابن عامر يرفعه . السبعة ص ٦٢٥ ، والكشف ٣٠٧/٢ .  
وفي البحر ٢١٩/٨ نسبت لابن عامر ، وعبد الوارث ، وهو : عبد الوارث بن سعيد التنوري ، أبو عبيدة العنبري ، قرأ على  
أبي عمرو بن العلاء . توفي سنة ١٨٠ هـ .  
ترجمته في معرفة القراء ١٣٤/١ .

لأجل التناسب ، ولم يذكروا ذلك في بيت أبي النجم <sup>(١)</sup> ، فانظره <sup>(٢)</sup> .

**قال الفقير إلى ربه :** كأنَّ الشَّيْخَ استشعر سؤالاً ، فيقال : لأيِّ شيء قُريء في السَّبع في سورة الحديد بالرفع والنَّصب ، واتفق القراء في النَّساء على النَّصب ، إلَّا ما وقع خارج السَّبع <sup>(٣)</sup> ؟ فذكر الجواب الَّذي رأيت ، فكأنَّه يقول : إِنَّمَا اتَّفَقُوا على النَّصب في سورة النَّساء ؛ لأجل التَّشاكل في الجمل الفعلية ، بخلاف الحديد فَإِنَّ قبلها جملة اسمية .

فإِنَّ قُلْتُ : لو راعينا ما ذكر الشَّيْخ ؛ لما وجدت القراءة في الحديد بالنَّصب ؛ فَإِنَّه لا يوجد معها التَّشاكل في الفعلية .

فلو صحَّ ما أشار إليه الشَّيْخ في سورة النَّساء لصحَّ في آية الحديد الرَّفْعُ فقط ، فلا يَتِمُّ توجيهه بما ذكر .

**قُلْتُ :** هذا سؤال صحيح ، والصَّواب أَنْ يُقال في ترجيح <sup>(٤)</sup> قراءة النَّصب في سورة النَّساء على قراءة النَّصب في سورة الحديد ؛ لأنَّ سورة النَّساء فيها جُمْلُ فعلية تَقَدَّمتْ وتأخَّرت ، بخلاف سورة الحديد ، فَإِنَّ الطَّالِبَ للرفع فيها عكس ذلك ؛ لأنَّ الجمل الاسمية تَقَدَّمتْ على : [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ وتأخَّرت ؛ فلهذا ترجَّحت قراءة الرَّفْع في الحديد على النَّصب ، وترجَّحت قراءة النَّصب في سورة النَّساء على النَّصب في سورة الحديد ، هكذا يقرَّر الجواب جملة بجملة من غير مراعاة القراءات السَّبعية وغيرها .

ولا تخلو المسألة من نظَر ، وما أشار إليه الشَّيْخ في الأخذ من باب الاشتغال ظاهر ، وقد ذكر هو

(١) قوله من الرجز :

قد أصبحت أم الخيار تدعي \* علي ذنباً كله لم أصنع

وانظر ديوانه ص ١٣٢ ، والكتاب ١٢٧/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٣٦٣ ، ٢٠/٣ .

وجاء بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٥٦/٤ .

(٢) المغني ص ٦٤٧ .

(٣) بدون نسبة في التبيان ٣٨٣/١ ، والبحر ٣٣٣/٣ .

(٤) في (ج) « يُقال : يترجَّح ... » .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

بنفسه في صحّة عطف الفعلية على الاسمية والعكس ؛ ثلاثة أقوال <sup>(١)</sup> .

ولا منافاة [ بينه ] <sup>(٢)</sup> وبين ما ذكر هنا ، فإنه تفريع على القول بالجواز ، فانظره ، وتأمل ما وقع هنا في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرَنَاهُ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ، فإن فيها قراءات <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ... ﴾ الآية [ ١٠٠ ] <sup>(٥)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « ثم » لما أن قال : أجرى الكوفيون « ثم » مجرى « الفاء » و « الواو » في انتصاب المضارع بعدها بعد اسم الشرط . [ قال : ويستدل لهم بقراءة الحسن <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ... ﴾ الآية بنصب ( يدرك ) ] <sup>(٧)</sup> .

قال : وأجراها ابن مالك أيضاً مجراها بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ : « لا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ ... » <sup>(٨)</sup> الحديث ، ثلاثة أوجه : الرّفْع ، والنّصب ، والجزم .

فالرفع على الاستئناف ، وبه جاءت الرواية .

والجزم بالعطف على موضع فعل النهي .

والنّصب بإعطاء « ثم » حكم الواو <sup>(٩)</sup> .

(١) المغني ص ٦٣٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يس ، آية ( ٣٩ ) .

(٤) اختلفوا في نصب الرّاء ورفعها من قوله : ﴿ وَالْقَمَرَ ﴾ .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : ( وَالْقَمَرَ ) رفعاً .

وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي : ( وَالْقَمَرَ ) نصباً .

السبعة ص ٥٤٠ ، والكشف ٢/٢١٦ ، والبحر ٧/٣٣٦ .

(٥) وبعدها : ﴿ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ... ﴾ .

(٦) المحتسب ١/١٩٥ ، والبحر ٣/٣٣٦ .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من ( ج ) .

(٨) صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، رقم ٢٣٦ ، ج ١/٩٤ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، رقم ٢٨٢ ، ج ١/٢٣٥ ،

ورقمه : « ... فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يُجْرَى ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ » .

(٩) شواهد التوضيح ص ٢٢٠ .

قال الشيخ : فتوهم تلميذه أبو زكريا النووي <sup>(١)</sup> أنَّ المراد إعطاؤها حكم الواو في إفادة الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ، لأنه يعطي أنَّ النهي عن الجمع بينهما دون أفراد أحدهما ، بل البول منهيه عنه مطلقاً <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب لا في المعية .

قال : ثمَّ [ ما ] <sup>(٣)</sup> أورده إنما جاز من قبل المفهوم ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ثمَّ نظر ذلك بما وقع للزجاج والزخشي <sup>(٤)</sup> في قوله : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية . وقد تقدّم في البقرة <sup>(٦)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : أمّا الاستدلال بقراءة الحسن ؛ فهو قويٌّ ، وكذلك نقل أبو حيّان عنهم أنهم استدّلوا بها <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ( إنما أراد إعطاؤها ... ) [ إلى آخره ] .

لا شكَّ أنَّ النصب والمعية منه كان في غير الواو .

وقوله : ( ثمَّ أورده ... ) [ إلى آخره ] .

هذا تسليم بعد منع ، وهو يشير إلى أنَّ المفهوم لا يعارض منطقاً ، وما ذكر الشيخ هنا جليّ ، وقد تقدّم لنا الإشارة إلى ذلك في البقرة <sup>(٨)</sup> .

(١) هو : يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين ، مفتي الأمة ، شيخ الإسلام ، محيي الدين أبو زكريا النووي ، الحافظ الفقيه ، ولد سنة ٦٣١ ، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ . له مؤلفات عدّة ، منها : المنهاج ، وشرح مسلم ، ورياض الصالحين ، وغيرها . ترجمته في فوات الوفيات ٢٦٤/٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٠/٢ .

(٣) تكملة يلتم بها الكلام من ( ج ) .

(٤) ﴿ تَكْتُمُوا ﴾ جزم دخل تحت حكم النهي ، أو منصوب بإضمار « أَنَّ » ، والواو بمعنى الجمع .

معاني القرآن وإعراجه ١٢٤/١ ، والكتشاف ٢٧٧/١ .

(٥) البقرة ، آية ( ٤٢ ) .

(٦) الجمع الغريب ل ٣٢/ب .

(٧) البحر المحيط ٣٣٧/٣ .

(٨) الجمع الغريب ل ٣٢/ب .



**قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ...﴾ [١٠١].

ذكرها في شروط الحذف ، لما أن قال : شرط الدليل أن يطابق المدلول <sup>(١)</sup> ، فلا يدلّ ضرب من السير الذي في الآية على ضرب من الضرب .

**قوله تعالى:** ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ / إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى...﴾ الآية [١٠٢].

ذكرها في تمييز المعترضة من الحالية ، وأنّ المعترضة يجوز إدخال الشرط عليها ، كآية <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى:** ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ...﴾ الآية [١١٢] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها في الواو لما أن ذكر أنها اختصّت بعطف المرادف على مرادفه <sup>(٥)</sup> ، قال : وزعم ابن مالك أنّ «أو» تشاركها ، وجعل الآية من ذلك <sup>(٦)</sup> . انظر الرّمخسري <sup>(٧)</sup> .

\* [ ...،... ] ، [ ...،... ] ، [ ...،... ] <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى:** ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ...﴾ الآية [١٢٧].

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في شروط الحذف لما أن ذكر وجود الدليل بناءً على ذلك منع مسائل .

قال : ومنع حذف الجار في (رضيتُ في أن تفعل) أو (عن أن تفعل) ، بخلاف (عجبتُ من أن تفعل) ، وأما قوله تعالى : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ فإنما حذف الجار فيها لقرينة ، وإنما

(١) المغني ص ٧٩٠ .

(٢) كلمة ﴿أذى﴾ سقطت من (ج) .

(٣) المغني ص ٥٢٠ .

(٤) وبعدها : ﴿... خَطِيئَةٌ أَوْ إِنَّمَا...﴾ .

(٥) المغني ص ٤٦٧ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥ .

(٧) الكشف ١/ ٥٦٢ .

(٨) استشهد ابن هشام بآيات لم ترد في الجمع الغريب . وهي :

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا...﴾ [١١٧] . المغني ص ٣٤ .

قوله تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ...﴾ [١٢٣] . المغني ص ٤٣١ .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيرًا﴾ [١٢٤] . المغني ص ٧٢٩ .

اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية ؛ لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة <sup>(١)</sup> .

وذكرها في آخر تعدية الفعل القاصر ، لما أن ذكر اسقاط الخافض ، فذكر الآية ، وقال : أي « في » أو « عن » على خلاف في ذلك بين المفسّرين ، ومما يحتمل الحذف مثل الآية قوله :

وَيَرْغَبُ أَنْ يَنْبِيَّ الْمَعَالِي خَالِدٌ \* وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَامِ <sup>(٢)</sup>

أنشده ابن السّيد <sup>(٣)</sup> ، فإنّ قُدّر « في » أوّلاً ، و « عن » ثانياً ، فمدحٌ ، وإنّ عكس فذمٌ ، ولا يجوز أن يُقدّر فيهما معاً « في » أو « عن » للتناقض .

ثمّ نقل الخلاف عن الخليل وأكثر النحويين ، أنّ المحلّ نصبٌ بعد الحذف ؛ حملاً على الغالب فيما ظهر فيها <sup>(٤)</sup> الإعراب ممّا حذف فيه ، وجوّزه سيّويه أن يكون المحلّ جرّاً <sup>(٥)</sup> .

وما عكس ابن مالك من النقل بين الإمامين سهوٌ <sup>(٦)</sup> .

هذا معنى ما ذكر الشيخ رحمه الله <sup>(٧)</sup> .

قال الفقير إلى ربّه : ما أشار إليه من اشتراط الدليل في الحذف فلا بُدّ <sup>(٨)</sup> من ذلك ؛ لأنّ الحذف لغير دليل لا يجوز .

وقوله : ( عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ ) قرينة فيه دالةٌ ، فيجوز الحذف ؛ لأنّ ( عَجِبْتُ ) لا يتعدّى بغير من .

(١) المغني ص ٧٨٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المغني ص ٦٨٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٦/٧ .

والألام : جمع الألام ، من قولك : لَوُمَ الرَّجُلُ فهو لَئيمٌ ، وهو الذّنْيءُ الأصل ، الشّحیح النّفس . ( اللسان ، لأم ) .

(٣) لم أجده فيما اطّلت عليه من كتبه .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، وشرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٦٣٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٥٤/٢ ، والتّصريح ٤٠٦/٢ ، والمجموع ١١/٥ .

(٥) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٦) شرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وابن مالك في هذا تابع لابن العُلج ، وانظر التّصريح ٤٠٩/٢ .

(٧) المغني ص ٦٨٢ .

(٨) في ( ح ) « لا بُدّ » بحذف الفاء .

قوله : ( وأما قوله تعالى ... ) [ إلى آخره ] .

ذكر الآية لأن المختصر وغيره استشكل الحذف فيها <sup>(١)</sup> ، فأما المختصر فلم يجب <sup>(٢)</sup> ، وأما صاحب منهج السالك <sup>(٣)</sup> فأجاب بأن الحذف إنما كان اعتماداً على القرينة الرافعة للبس .

قلت : وهو جواب ضعيف ؛ لأنه لو كان ثم ما يرفع اللبس لكان الدليل موجوداً ؛ لأن الدليل أعم من كونه لفظياً ، أو معنوياً ، والقرض ألا دليل .

وأجاب غيره بأنه قصد بذلك الإبهام ؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ، أو يرغب عنهن لدمايتهن <sup>(٤)</sup> .

قيل : وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين <sup>(٥)</sup> .

قلت : وهذا أضعف من الأول ؛ لأنه يلزم عليه أن تكون الآية فيها إجمال ، وهو خلاف ظاهر كلام أهل التفسير .

قوله : وقد أجاز فيها بعض المفسرين التقديرين .

قلت : هذا يوهمه كلام ابن عطية <sup>(٦)</sup> ، فتأمل ، ولا يقال هنا : العرب لها غرض في الإبهام كما لها غرض في الإفهام ؛ لأن ذلك مقصد آخر ، فإن الغرض هنا بيان الأحكام ؛ لا الإبهام في ذلك .

وانظر ما يقوله أهل البيان في حذف المفعول ؛ لتذهب النفس به كل مذهب هل يجري ذلك في الحذف ؟ <sup>(٧)</sup> .

فإن قلت : فهل ما أجاب به الشيخ هنا يرجع لجواب منهج السالك ، أو يغيره ؟

قلت : لا يبعد أن يكون موافقه أو قريباً منه ، فتأمل .

(١) وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٦٣٢/٢ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٩٠/٢ .

(٣) هو أبو حيّان في كتابه ( منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ) . انظره ص ١٢٨ ، وانظر التصريح ٤٠٨/٢ .

(٤) انظر : الكشف ٥٦٧/١ ، وقد نقله أبو حيّان في البحر ٣٦٢/٣ عن أبي عبيدة ، وليس في مجاز القرآن .

(٥) التبيان ٣٩٤/١ ، والدرّ المصون ١٠٦/٤ .

(٦) المحرر الوجيز ٢٦٨/٤ .

(٧) دلائل الإعجاز ص ١٥٣ .

وما أشار إليه الشيخ في الموضع الثاني قد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع <sup>(١)</sup> ، وانظر الشيخ هنا فإنه جعل حذف الجرّ مع « كي » مطّردًا <sup>(٢)</sup> ... <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [ ١٢٨ ] .

ذكرها في أول التّأليف لما أن تكلم على سبب الطّول في الكُتب ، وأنّ من ذلك التكرار ، فنجدهم يكرّرون الخلاف في مثل الآية ، هل الاسم المذكور بعد « إن » فاعلاً أو مبتدأ ؟ انظره <sup>(٤)</sup> .

وذكرها أيضاً في « إمّا » لما أن تكلم على قوله : ﴿ إِمَّا شَاكِراً ... ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ونقل عن أهل الكوفة أنّ الآية « إن » فيها شرطية ، وما صلة <sup>(٦)</sup> .

قال : وقال مكّي : لا <sup>(٧)</sup> يجوز عند البصريين أن يلي الاسم أداة الشرط حتّى يكون بعده فعل يفسّره <sup>(٨)</sup> مثل : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ... ﴾ .

قال : وردّه عليه ابن الشّجري بأنّ المضمّر في الآية « كان » <sup>(٩)</sup> . انظر [ قوله تعالى ] <sup>(١٠)</sup> : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ <sup>(١١)</sup> .

وذكرها أيضاً / في النّوع السّابع من الجهة السّادسة ، لما أن قال : ( ومن الوهم : قول [ من لا يذهب إلى ] <sup>(١٢)</sup> قول الأخفش والكوفيين في الآية : أنّ المرفوع مبتدأ وذلك خطأ ؛ لأنّه خلاف قول

(١) تقدّم مثل هذا في سورة آل عمران ص ١٠٨ من البحث .

(٢) كلمة « مطّرداً » سقطت من ( ج ) .

(٣) المغني ص ٦٨١ .

(٤) المغني ص ١٤ .

(٥) الإنسان ، آية ( ١ ) .

(٦) معاني القرآن للقرّاء ٢١٤/٣ .

(٧) في ( ج ) « ولا ... » بزيادة الواو .

(٨) مشكل إعراب القرآن ص ٢٨٧ .

(٩) أمالي ابن الشّجري ١٢٨/٣ ، ١٢٩ .

(١٠) زيادة يتميّر بها النصّ .

(١١) الإنسان ، آية ( ٣ ) . وانظر الجمع الغريب ج ٢ ل ٩٤/ب .

(١٢) في الأصل : « من ذهب إلى » ولعله الصواب كما في المغني ، ولتلا يضطرب النصّ ، إذ قال ابن هشام بعد هذا : ( ... من اعتمد عليهم ، وإنّما قاله سهواً ، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي ، فلا يُعدّ ذلك الإعراب خطأ ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة . نعم الصّواب خلاف قولهم في المسألة ... ) . المغني ص ٧٥٧ .

من اعتمد عليهم ) ، انظره فإنه أطال <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا <sup>(٢)</sup> ... ﴾ الآية [ ١٢٨ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الباب السادس لما أن قال : قولهم : إنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة فهي غير الأولى ، وإذا أُعيدت معرفة ، أو [ أُعيدت ] <sup>(٣)</sup> المعرفة معرفة أو نكرة كانت عين الأولى ، وذكر ما استدلوا به ، ثم ردَّ عليهم ذلك ، وتتبع كل قسم ، ونقض عليهم بآيات ، فمما نقض <sup>(٤)</sup> بها على قولهم : أنَّ النكرة إذا أُعيدت معرفة فهي عين الأولى ، قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا ﴾ الآية . قال : ( لأنَّ الصلح الأوَّل خاص ، والثاني عام ، قال : ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ، ثم ذكر آية النحل في قوله : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> والشيء لا يزداد فوق نفسه . انظر بقية كلامه <sup>(٦)</sup> .

**قال الفقير إلى ربه :** الشيخ - رحمه الله - قد أطال في هذه المسألة ، وذكر فيها آيات ، والمسألة كثيراً ما تتكرر ، فلنؤخر الكلام على كل آية إلى محلها إن شاء الله ، ونتكلم على ما يعم المسألة من حيث الجملة ، فنقول : هذا القول الذي نقله الشيخ هو المتداول بينهم ، فأما أنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة فهي غير الأولى . قال : ( لأنهم يقولون : « اشتريت فرساً ، ثم بعثُ فرساً » أي : آخر ) . فهذا يدل على ذلك ، بخلاف إذا قيل : ثم بعثُ الفرس ، فإنما هي الأولى ، وكذلك عكس هذا ، يدل على ذلك قول الحماسي <sup>(٧)</sup> :

وانظر رأي الأخفش والكوفيين في معاني القرآن للأخفش ٥٥٩/٢ ، والبيان ٣٩٥/١ ، والفريد ٨٠٠/١ ، ٥٨٥/٤ ، والدرّ المصون ١٠٧/٤ ، ٥٩٤/١٠ .

(١) المغني ص ٧٥٧ .

(٢) في النسختين ﴿ ... يُصْلِحَا ﴾ وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وأبي عمرو .

وقرأ الباقر ﴿ يُصْلِحَا ﴾ . السبعة ص ٢٣٨ ، والكشف ١٢٨/١ ، والبحر ٣٦٣/٣ .

(٣) زيادة يلجم النص بها .

(٤) في ( ح ) « ينقض » .

(٥) النحل ، آية ( ٨٨ ) .

(٦) المغني ص ٨٦٣ .

(٧) هو : شهل بن شبان ( الفند الزماني ) ( بقاء مكسورة ، ونون ساكنة ، وزاء مشددة مكسورة ، وبعدها ميم مشددة ) . واسمه ( شهل بن شيبان ) شاعر جاهلي ، من شعراء الحماسة .

والفند : القطعة العظيمة من الجبل ، وانظر المبهج ص ٣٥ ، واللسان ( فند ) .

والبيتان من قصيدة من المزج ، قالها في حرب البسوس ، وانظر شرح الحماسة للأعلم ٣٠٥/١ ، ٣٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٤/٢ ، والخزانة ٤٣١/٣ .

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي نَهْلٍ \* وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ

عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَزْجِفَ \* نَقَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

وقيل <sup>(١)</sup> : وقد نقل السُّبُكِي في شرح التلخيص قولين في هذا القسم الرَّابِع <sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ : قال الفخر في باب الأمر : ( إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، صَلِّ الرُّكَعَتَيْنِ » إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ ثَانِيًا ) <sup>(٣)</sup> . قال : ( لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْعَهْدِ ) فهذا مثل ما نقل الشَّيْخُ هُنَا .

قُلْتُ : وهذا الكلام نقله القرافي ولم يزد غيره <sup>(٤)</sup> ، ووقع له في موضع آخر لما أَنَّ نقل كلام النُقْشَوَانِي <sup>(٥)</sup> في تعميم المشترك ، فنقل من جملة ذلك أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : ( اعتدى بفرد فرد ) ، قال النُقْشَوَانِي : ( يُسْتَعْمَلُ كُلٌّ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى ) <sup>(٦)</sup> ، قال القرافي : ( هذا فيه نظر ؛ لاحتمال أَنَّ يُقَالَ بذلك خشية التكرار ، أو يُقَالَ : بِأَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى ، وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُ الثَّانِي فِيهِ ) .

ثُمَّ قَالَ الْقُرَافِيُّ : ( وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ : اعتدي ، بالإفراد محل نظر لاحتمال اللام العهد أو الجنس ) <sup>(٧)</sup> .

قُلْتُ : فهذا الكلام الأخير يُخَالِفُ مَا قَالَهُ الْفَخْرُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَيُوجِبُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَخْرِ الْوَقْفَ ، وَالْكَلامُ الَّذِي قَبْلَهُ يُوجِبُ - فِي مَسْأَلَةِ النَّكْرَةِ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ - الْوَقْفَ عِنْدَهُ أَيْضًا .

وإن كان في كلام القرافي نظر ، وكذلك في كلام النُقْشَوَانِي ؛ فَإِنَّ تَقْسِيمَهُ فِيهِ بَعْضُ تَنَاقُضٍ ، انظر محل تقسيم المشترك من كلام القرافي <sup>(٨)</sup> . وانظر كلام ابن الحاجب <sup>(٩)</sup> ، وشرّاحه في باب

(١) في ( ج ) « قيل » بحذف الواو .

(٢) عروس الأفراح ٣١٢/١ .

(٣) المحصول في علم الأصول ١٥٠/٢ .

(٤) نفائس الأصول في شرح المحصول ٢٢٩/٢ .

(٥) لم استطع معرفة اسمه ، ولا شيئاً عن حياته ، ومكانته ، سوى أَنَّ الْقُرَافِي ذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ شُرَاحِ الْمَحْصُولِ ، وَاسْمُ كِتَابِهِ ( التلخيص ) ، وَأَكْثَرُ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ السُّبُكِيُّ ، وَنُقِلَ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ ( المواخذات ) .

(٦) انظره في نفائس الأصول ٤٣٢/٢ .

(٧) نفائس الأصول ٤٣٢/٢ ، وانظر العقد المنظوم ١٥٧/١ .

(٨) انظر نفائس الأصول ٤٣٢/٢ . والعقد المنظوم ١٥٧/١ .

(٩) انظر منتهى الوصول ص ٨٩ .

الأمر <sup>(١)</sup> إذا تكررت مع هذا الكلام ، فإنه حصل في ( صلّ ركعتين ، صلّ ركعتين ) ثلاثة أقوال ثالثها الوقف ، والمسألة تحتاج إلى طول حذفها أولى ، واستحضر كلام الفقهاء المالكية في باب الوصية ، وما لهم فيما إذا أوصى بمائة ، ثم كرّر الوصية بمائة أو بالمائة <sup>(٢)</sup> .

وتأمل مع كلام أهل الأصول ، قال السبكي : ( والتحقيق في هذه المسألة أن يُقال : إن كان الاسم عامًا في الموضعين فالثاني عين الأول ؛ لأن من ضرورة العموم ألا يكون الثاني غير الأول لاستيفاء عموم الأول الأفراد ، وسواء كانا معرفتين أو نكرتين عامتين بعد نفي ، وإن كان الثاني فقط عامًا ، فالأول داخل فيه ضرورة ؛ لشمول العام لذلك الفرد سواء كان معرفًا أو منكرًا ، ويلتحق بهذا القسم دخول الأول في الثاني إذا كانا عامين والأول نكرة مثل قوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا ﴾ <sup>(٣)</sup> (٤) ... (٥) الآية .

( وكذلك عكس هذا القسم <sup>(٦)</sup> ... ) <sup>(٧)</sup> .

قال : ( وإن كانا خاصين ، فإن كانا مُعرّفين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة العهدية الصارفة إلى المعهود ، فإن صرفها إليه انصرف ، وإن / صرفت الأول ، فالظاهر أن الثاني مثله ، وإن كانا مشتملين على الألف واللام الجنسية ، فالأول هو الثاني ؛ لأن الجنس <sup>(٨)</sup> لا يقبل التعدد .

قال التنوخي <sup>(٩)</sup> في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> : إنما كان العسر واحد ؛ لأن

(١) انظر رفع الحاجب ٤٨٥/٢ ، ومفتاح الوصول ص ٢١ ، وشرح التلويح على التوضيح ٣٠٣/١ .

(٢) الذخيرة ١١٠/١٣ .

(٣) « رزقًا » سقط في ( ج ) .

(٤) العنكبوت ، آية ( ١٧ ) . وبعدها : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ .

(٥) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٦) في ( ج ) « القول » مكان « القسم » .

(٧) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٨) في ( ج ) « لأن الأول » .

(٩) هو : علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم ، أبو القاسم التنوخي ، ولد سنة ٢٧٨ هـ ، قاضٍ ، أديب ، عالم بأصول المعتزلة ، توفي بالبصرة سنة ٣٤٢ هـ . من آثاره : الأقصى الغريب ، وديوان شعر .

انظر وفيات الأعيان ٣٦٦/١ ، والأعلام ٣٢٥/٤ .

(١٠) الشرح ، آية ( ٦ ) .

اللام طبيعياً ، والطبيعية لا ثاني لها <sup>(١)</sup> .

قال : ( وإن كانا نكرتين فالظاهر أنَّ الأول غير الثاني ؛ لأنه لو كان إياه لكان إعادة <sup>(٢)</sup> النكرة من وضع الظاهر موضع المضمّر ، وهو خلاف الأصل ، ويحتمل خلاف ذلك ... ) <sup>(٣)</sup> .

قلتُ : هذا رأيت به بواسطة ، وربما وقع في ذلك فساد ، وحذف بعض أقسام ، فانظره في محله في شرح التلخيص ، فإنني لم يتيسر لي في هذا المحل .

وقول الشيخ - رحمه الله - في الآية إنها زائدة على ما ذكر ، فيه نظر ؛ لأنه لم يتفق على أنَّ الصلح الثاني أعم ، لأنه قال قوم بأنه هو الصلح الأول ، فكيف يرُدُّ به الشيخ على القائل بذلك ؟ وأمّا الآية الثانية فظاهرة ، لكن القائل بذلك لا يقول به مطلقاً ، بل بشرط ألا يمنع مانع عقلي أو عادي أو غير ذلك ، فالرُدُّ بها فيه نظر ، وقد أشار الشيخ بعد هذا إلى أنَّ الأمر يسهل إذا كانت قرينة ، فانظر كلامه .

### تنبيه :

كما اعترض الشيخ - رحمه الله - هذه <sup>(٤)</sup> القاعدة بالآية ؛ اعترض عليه بها أيضاً قاعدته التي أسس في اللام العهدية ، فإنه قال : وعلامتها أنَّ يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، فتصدّق هذه العلامة في هذه الآية ، وليست اللام فيها للعهد ، بدليل ما ذكر من العموم ، وأجيب بمنع صحة الضمير في الآية . إذ الأصل مساواة الضمير لما يعود عليه ، ولا يخفّاك ضعف الجواب .

### فوائد :

الأولى : قال ابن الحاجب في الأمالي : ( قوله **غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ** <sup>(٥)</sup> ) <sup>(٦)</sup> الآية .

القاعدة في إعادة لفظ الشهر للإعلام بمقدار زمن الغدوّ <sup>(٧)</sup> ، وزمان الروّاح ، والألفاظ التي تأتي مبيّنة لا يحسن فيها الإضمار ؛ لأنّ الضمير إنما يعود باعتبار خصوصية المتقدم ، ألا ترى أنك لو

(١) عروس الأفراح ٣١٥/١ ، وفُسّرهُ بأنَّ الجنس كلّي ، والكلّي لا يوصف بوحده .

(٢) في (ج) « وضع » مكان « إعادة » .

(٣) عروس الأفراح ٣١٥/١ .

(٤) « هذه » سقط في (ج) .

(٥) « وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ » سقط في (ج) .

(٦) سبأ ، آية ( ١٢ ) .

(٧) « زمن الغدوّ » سقط في (ج) .



أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُهُ كَانَتْ الْعِبَارَةُ عَنْهُ : أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُهُ ، وَلَوْ أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُ غَيْرَهُ . كَانَتْ الْعِبَارَةُ : أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُ رَجُلًا ... ) .

قال : ( وهذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمر ؛ لأنه لو أتى بالضمير تغاير المعنى ... ) <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ : فهذا راجع إلى <sup>(٢)</sup> قول من قال : إِنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةً فِيهِ غَيْرِ الْأُولَى .

الفائدة الثانية <sup>(٣)</sup> : ذكر الطيبي في التمام : ( أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةً أَنَّهَا غَيْرِ الْأُولَى ، قَالَ :

معنى ذلك إذا لم يقصد التكرير ، وَأَمَّا إِذَا قُصِدَ التَّكْرِيرُ كَأَيَّةِ قَوْلِهِ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ الآية ] <sup>(٥)</sup> ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عَيْنِ الْأُولَى ) ، قَالَ : ( ويدل على التكرير قوله سبحانه : ﴿ ... رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ ... ﴾ <sup>(٦)</sup> ) ... الآية .

قال : ( لَأَنَّ التَّكْرِيرَ اسْتَدْعَى تَنْزِيهِ الْبَارِي عَنْ الْوَلَدِ ... ) <sup>(٨)</sup> .

قُلْتُ : وهذا الذي أشار إليه الطيبي حسن ، وهو راجع لما قدّمنا : أَنَّ الْقَائِلَ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا يَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَهُوَ جَلِيٌّ .

الفائدة الثالثة : قال الشيخ السبكي : ( هذه القاعدة ذكرها الحنفية ، وبنوا عليها أموراً <sup>(٩)</sup> منها :

إذا قال : ( سدس مالي لفلان ) ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ : ( سدس مالي لفلان ) . قَالَ : ( يَكُونُ لَهُ سَدَسٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ هِيَ عَيْنُ الْأُولَى ، هَذَا هُوَ الْمَعْهُودُ فِي اللَّغَةِ ) <sup>(١٠)</sup> .

قال : ( ومنها : إذا قال : ( أَنْتِ طَالِقٌ [ نِصْفُ ] <sup>(١١)</sup> طَلَقَةٌ ، وَرَبْعٌ طَلَقَةٌ ) إِنَّهُ يُلْزَمُهُ طَلَقَتَانِ ؛

(١) الأمالي النحوية ١/١٤٥ .

(٢) في ( ح ) « راجع لقول » باللام .

(٣) كلمة « الثانية » سقط في ( ح ) .

(٤) « وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ » سقط في ( ح ) .

(٥) الزخرف ، آية ( ٨٤ ) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) الجاثية ، آية ( ٣٦ ) .

(٨) انظر رأيه في عروس الأفراح ١/٣١٤ .

(٩) في ( ح ) « صوراً » .

(١٠) عروس الأفراح ١/٣١٤ .

(١١) زيادة من ( ح ) .

لأنَّ المنكَّر إذا أعيد كذلك ، فهو غير الأوَّل ، بخلاف إذا قال : ( أنت طالق نصف طلقة وثلاثها ) فإنَّما تلزمه <sup>(١)</sup> طلقة واحدة <sup>(٢)</sup> .

قلتُ : أمَّا ما ذكر في مسألة الوصية ؛ ففي مذهبننا ما هو معلوم . انظر فصل الوصية في ذلك <sup>(٣)</sup> .  
وأمَّا ما ذكر في الطَّلَاق ، فقد وقع في المذهب ما يقرب منه ، إلَّا أنَّ ابن الحاجب ساقه مساق التبري ، فإنَّه قال : ( قالوا : في نصف وربع طلقة طلقة ، وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان ) <sup>(٤)</sup> .  
فأجرى ابن عبد السَّلام المسألة الثانية / على قاعدة النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ؛ ولذا لزمه طلقتان <sup>(٥)</sup> .

ويفهم من كلام الشَّيخ ابن عرفة ذلك أيضًا ، وأشار إلى أنَّ ابن الحاجب استشكل المسألة الأولى ؛ لأنَّ المقدَّر فيها - وهو المضاف إليه - كالْمَذْكُور ، ولو ذكر لكان فيه طلقتان كالثَّانية <sup>(٦)</sup> .  
قال : وجوابه على أصليْن من الفقه والعربية ، أمَّا الفقه فلو قال : أنت طالق نصف طلقة ، وربعها لزمه واحدة ؛ لإضافة الجزأين لطلقة واحدة ، كما لو قال : نصفًا طلقة .  
وأمَّا العربية فهو على قول الجمهور : أنَّ المضاف إليه إذا حذف فلا بُدَّ من تنوين المضاف ، إلَّا أنَّ يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف نحو : « قطع الله يد رجل من قالها » <sup>(٧)</sup> .  
قالوا : أصله : يد من قالها <sup>(٨)</sup> ورجله إلى آخر ما ذكروا ، قال : وهذا التقدير يوجب تقدير المسألة : ( أنت طالق نصف طلقة وربعها ) ، وقد قرَّرنَّا أنَّ اللازم فيه طلقة واحدة . هذا معنى ما ذكر .

(١) في (ج) « يلزمه » بالياء .

(٢) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٣) انظر الذَّخيرة ١١٠/١٣ ، وشرح حدود ابن عرفة ٦٨١/٢ .

(٤) الأمالي ١٣٨/١ .

(٥) انظر : عروس الأفراح ١٣٨/١ .

(٦) شرح حدود ابن عرفة ٢٨٨/١ .

(٧) معاني القرآن للقرطبي ٣٢٢/٢ ، وفيه : « قطع الله الغداة يد رجل من قاله » . والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٤/١ ، وضرائر الشعر ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وقد وردت العبارة كما رواها المصنَّف في : البسيط ٤٥٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وجمع الهوامع ٥٨/٣ .

(٨) في (ج) « قاله » .

قُلْتُ: استعمال هذا في المسألة حسن ، وهذا التقدير الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله - هو قول ابن عصفور <sup>(١)</sup> ، وليس قول الجمهور ، وانظر المسألة في باب الإضافة <sup>(٢)</sup> . والله الموفق .

وأما الاستدلال بالبيتين الذين ذكر الشيخ ؛ فما قدمناه الآن يقضي على جميع ذلك ؛ لأنَّ الكلام إنما هو عند عدم القرائن ، ولا شك أنَّ الاستعمال موجود فيما ذكر صاحب البيتين ، لكن لقرينة حقت <sup>(٣)</sup> بذلك .

**قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا...﴾ [١٣٥] <sup>(٤)</sup> .**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في فصل «أو» لما أن قال : إنَّ «أو» تأتي للتقسيم ، ذكره ابن مالك <sup>(٥)</sup> ، ثمَّ عدل عن ذلك في التسهيل <sup>(٦)</sup> ، فقال : تأتي للتفريق المجرد من الشك أو الإبهام والتخير ، قال : وأما هذه الثلاثة ، فإنَّ مع كل واحدٍ منها تفريقاً مصحوباً بغيره <sup>(٧)</sup> . ومثل ذلك بقوله : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا...﴾ الآية <sup>(٨)</sup> .

وذكرها الشيخ - رحمه الله - في الاعتراض بين الشرط وجوابه ، فذكر آيات ، ثمَّ قال : ونحو ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا...﴾ الآية .

قال : ( قاله <sup>(٩)</sup> جماعة ، منهم ابن مالك ) <sup>(١٠)</sup> ، قال : ( والظاهر أنَّ الجواب : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى﴾ ولا يردُّ ذلك تنبيه الضمير كما توهموا ؛ لأنَّ «أو» هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في المطابقة ،

(١) ضرائر الشعر ص ١٩٥ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٢٢/٤ .

(٣) وانظر : عروس الأفراح ٣١٣/١ .

(٤) وبعدها : ﴿...فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْلُبُوا...﴾ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٥/٢ .

(٦) وانظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٥٣٣ ، وابن عقيل ٢٣٣/٢ .

(٧) التسهيل ص ١٧٦ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/٣ ، ٣٦٣ .

(٩) المغني ص ٩٢ .

(١٠) في الأصل : «قال» ، وما أثبت من (ج) . وهو نصُّ المغني ، وبه يستقيم النص .

(١١) شرح التسهيل ٣٧٦/٢ ، وانظر الدرّ المصون ١١٦/٤ .

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأُبْذِي <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الْحَقُّ ، قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورِ تَثْنِيَةَ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ شَاذَةً <sup>(٢)</sup> ، فَبَاطِلٌ كِبْطَلَانُ قَوْلِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ فِي إِفْرَادِ الضَّمِيرِ فِي ﴿... وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الْآيَةُ <sup>(٣)</sup> ... )  
ثُمَّ ذَكَرَ مَا فِي آيَةِ بَرَاءَةِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ <sup>(٤)</sup> تَأْتِي فِي مُحَلِّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ <sup>(٥)</sup> .

وَذَكَرَهَا بَعْدَ مِثَالًا لَجَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِ بِخِلَافِ الْحَالِ <sup>(٦)</sup> .

قَالَ الْفَقِيرُ : أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَقَوْلُهُ : مِثْلُ ذَلِكَ ، أَيْ «أَوْ» فِي الْآيَةِ لِلتَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ كَمَا ذَكَرَ ، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْوَاوِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِيهَا ، بِخِلَافِ التَّفْرِيقِ فَإِنَّهُ فِي «أَوْ» أَكْثَرُ <sup>(٧)</sup> ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقْرَةِ أَنَّ الشَّيْخَ بَحَثَ مَعَهُ <sup>(٨)</sup> فِي قَوْلِهِ : ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ <sup>(٩)</sup> الْآيَةُ .  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ لَا <sup>(١٠)</sup> فَرْقَ بَيْنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ ؛ وَلِهَذَا جَعَلَهَا مُتَقَارِبَةً <sup>(١١)</sup> ، وَأَمَّا ذِكْرُ الشَّيْخِ الْآيَةَ فِي فَصْلِ الْإِعْتِرَاضِ فَظَاهِرٌ ، وَقَوْلُهُ <sup>(١٢)</sup> : إِنَّ الْجَوَابَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِعْتِرَاضِ هُوَ قَوْلُهُ : ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ .

قُلْتُ : هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو حَيَّانَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي حَيَّانَ أَنَّ الْجَوَابَ الْمَقْدَّرَ قَبْلَ قَوْلِهِ : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ <sup>(١٣)</sup> فَلَا إِعْتِرَاضَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ .  
قَوْلُهُ : ( وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَوَابَ ... ) [ إِلَى آخِرِهِ ] .

(١) شرح الجزولية ٦٣٦/١ ، ٦٣٧ .

(٢) شرح الجمل ٢٤٨/١ ، والمقرب ٢٣٥/١ .

(٣) التوبة ، آية ( ٦٢ ) ، وبَعْدَهَا : ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ...﴾ .

(٤) المغني ص ٥٠٩ .

(٥) سيأتي الحديث عنها ص ٥٧٦ .

(٦) المغني ص ٥٢٠ .

(٧) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(٨) الجمع الغريب ل ٤٣/ب .

(٩) البقرة ، آية ( ١٣٥ ) . وفي ( ج ) ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا ...﴾ .

(١٠) في ( ج ) «أَوْ» .

(١١) وانظر : الجنى الداني ص ٢٢٨ .

(١٢) في ( ج ) «قوله» بدون «أو» .

(١٣) البحر ٣٧٠/٣ ، والارتشاف ٢٠٢١/٤ .

قُلْتُ: كذلك اختاره المختصر ، لكن لا على [ معنى ] <sup>(١)</sup> ما ذكر الشيخ عن الأبيدي ، بل على معنى أَنَّ الضَّمير بعد العطف بـ «أَوْ» يصحُّ أَنْ يعود على المعنى المفهوم من القسمين ، أي: ( قاله أولى بالغي ، والفقير ؛ المفهومين من لفظ غني أو فقير ) <sup>(٢)</sup> وأبو البقاء أيضًا جوزَّ أَنْ يكون المذكور الجواب ، لكن على تأويل أَنَّ «أَوْ» بمعنى «الواو» <sup>(٣)</sup> ، وردَّ عليه أيضًا المختصر <sup>(٤)</sup> .

فالحاصل : هل الجواب محذوف أو مذكور ؟ قولان :

الأول : اختيار جماعة ، منهم أبو حيَّان وغيره <sup>(٥)</sup> .

وإذا قلنا بأنَّه مذكور ، ما هو ؟ هل ما بعد ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ . وهذه الجملة اعتراض / أو نفس ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ قولان أيضًا .

الأول : هو الذي نقل الشيخ عن ابن مالك هروبًا من تنبيه الضَّمير <sup>(٦)</sup> .

والقول الثاني : قال به الشيخ هنا <sup>(٧)</sup> ، والمختصر ، وجوزَّه أبو البقاء <sup>(٨)</sup> .

واختلف أهل هذا القول على أي شيء يُخرَّج ذلك على أقوال <sup>(٩)</sup> :

الأول : تأويل المختصر الذي قدَّمناه الآن .

الثاني : تأويل أبي البقاء ، وقد قدَّمناه .

الثالث : ما نقله الشيخ عن الأبيدي .

الرابع : تأويل ابن عصفور أَنَّ ذلك في «أَوْ» شاذٌّ .

وكثيرًا ما سمعنا من المشايخ الرَّدَّ عليه في ذلك في إطلاق هذا اللفظ في الذي ورد في القرآن ، وهو

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٢/١ .

(٣) التبيان ١/٣٩٧ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٢/١ .

(٥) البحر المحيط ٣/٣٧٠ ، وانظر شرح الرضي ٢/٣٥٢ ، والدَّرِّ المصون ٤/١١٤ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٣٧٦ .

(٧) المغني ص ٥٠٩ .

(٨) التبيان ١/٣٩٧ ، وانظر الدَّرِّ المصون ٤/١١٧ .

(٩) في الأصل : « قول » ، وما أثبت من (ج) .

إطلاق باطل ، بل سوء أدب ، ثمَّ أنه لم يصادف كما قال الشيخ هنا - رحمه الله - <sup>(١)</sup> .

هذا تلخيص الأقاويل في الآية .

قال الدماميني : ( وهذا <sup>(٢)</sup> القول الذي اختار الشيخ خارج عن التحقيق ؛ لأنَّ الجواب مسبب عن الشرط ، وكون الله أولى بهما لا تتوقف على كون أحدهما غنياً أو فقيراً ... ) <sup>(٣)</sup> .

[ ثمَّ ] <sup>(٤)</sup> قال : ( إنَّ الشيخ ذكر في باب الحذف آيات حذف منها الجواب لعدم ترتيب السببية والمسببية في الشرط مع جوابه ، وحقق ذلك في مثل : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية ... ) <sup>(٦)</sup> .

فقال الشيخ : ( التقدير : « فليبادر العمل ، فليعمل عملاً صالحاً » ، ثمَّ استطرده آيات من كلام الشيخ فيما يأتي ، كلها تدلّ على خلاف ما اختار هنا <sup>(٧)</sup> .

قلتُ : لا شكَّ أنَّ هذا اللازم على مذهب أهل النحو <sup>(٨)</sup> ، لا على مذهب غيرهم ، والإنصاف أنَّ الآيات <sup>(٩)</sup> التي ذكر هنا تدلّ على ذلك ، وهذا الاعتراض عامٌّ في حقِّ جميع من أعرب الآية ، فإنهم غفلوا عنه فيما رأيت ، ولا يُقال : إنَّ الذي قدَّر الجواب إنما تعرّض لأحد المانعين من جعل الجملة جواباً ، ولا يلزم أن <sup>(١٠)</sup> لا يكون ثمَّ مانع آخر ؛ لأنَّ قوّة كلامهم أنَّ المانع انحصر فيما ذكره ، والله أعلم .

ثمَّ إنَّ الدماميني نقل عن الشيخ كلاماً في حاشية التسهيل <sup>(١١)</sup> فإنه ذكر أنَّ ابن عصفور نصَّ على

(١) البحر المحيط ٣/٣٧٠ ، والارتشاف ٤/٢٠٢١ ، والدّر المصون ٤/١١٦ .

(٢) في (ج) « هذا » يحذف الواو .

(٣) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) الكهف ، آية ( ١١٠ ) . والذي في المغني قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ ﴾ [ العنكبوت : ٥ ] .

(٦) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

(٧) المغني ص ٨٥٠ .

(٨) في الأصل : ( الحق ) ، وما أثبت من (ج) .

(٩) في (ج) « الآية » .

(١٠) في (ج) « ألا » .

(١١) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

أَنَّ «أَوْ» إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين نحو : «الحسن أو ابن سيرين جالس ، أو جالسهما» <sup>(١)</sup> جاز جمع الضمير وإفراده <sup>(٢)</sup> .

هذا هو التحقيق ، ونَصَّ عليه الأُبْذِي <sup>(٣)</sup> ، قال الدَّمَامِينِي : ( انظر كلام الأُبْذِي هل يرجع في المعنى إلى ما نقله ، أو هو مغاير له ) <sup>(٤)</sup> .

قُلْتُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مَسْأَلَتَانِ ، الْأُولَى : أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ ، وَهِيَ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ وَالْأُبْذِي أَوَّلًا <sup>(٥)</sup> .

[ وَالثَّانِيَّةُ : أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلإِبَاحَةِ ، وَهِيَ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ وَالْأُبْذِي ثَانِيًا ] <sup>(٦)</sup> .

وَيُنْتَظَرُ الْأُبْذِي فِي ذَلِكَ كَيْفَ نَصَّهُ <sup>(٧)</sup> ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَهُوَ الْمَوْفَّقُ .

وبعد أن أنجز الكلام في عود الضمير بعد حرف العطف ، فَلَنُشِيرَ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَسْأَلَةِ بِاخْتِصَارٍ ، فنقول : قال بعض النحويين <sup>(٨)</sup> : ( العطف لا يخلو من أقسام ، فَإِنْ كَانَ «بِالْوَاوِ» ، وَ«حَتَّى» فَلَا بُدَّ مِنَ الْمِطَابَقَةِ ، وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَمَتَأَوَّلٌ <sup>(٩)</sup> ، فَذَكَرَ مِثْلَ : ﴿... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ...﴾ <sup>(١٠)</sup> الْآيَةُ ... )

قال : ( فالضمير عائد على الكنوز المفهومة من يكنزون ) ، قال : ( وكذلك ﴾ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ﴾ <sup>(١١)</sup> الْآيَةُ ... )

(١) المشهور في تركيب هذا المثال : «جالس الحسن أو ابن سيرين» . وانظر الخصائص ١/٣٤٧ ، ٢/٤٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٤ ، وشرح الرضي ٢/٣٥٢ .

(٢) شرح الجمل ١/٢٣٣ ، ٢٤٨ .

(٣) شرح الجزوليّة ١/٦٣٤ .

(٤) تحفة الغريب لـ ١٥٠/ب .

(٥) في الأصل : «ثانيًا» ، وما أثبت من (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) شرح الجزوليّة ١/٦٣٤ .

(٨) الرضي ٢/٣٥١ .

(٩) في (ج) «فيتأوّل» بالياء .

(١٠) التوبة ، آية (٣٤) .

(١١) التوبة ، آية (٦٢) .

فإنما أفرد الضمير ؛ لأنّ رَضِيَ أحدهما رَضِيَ للآخر ) ، قال : ( وما ورد من قولهم : « زيد وعمرو قائم » <sup>(١)</sup> فعلى حذف الخبر <sup>(٢)</sup> ، إمّا من الأوّل ، أو من الثاني <sup>(٣)</sup> . وإن كان العطف بالفاء ، أو ثمّ فلا يخلو ، إمّا أن يكون ما بعدهما خبراً ، أو صفة ، أو ما أشبههما أو لا ، فإن كان الأوّل ، ففي جواز المطابقة قولان :

**الأوّل :** أنّ المطابقة لا تجوز ، نحو : « زيد وعمرو قائم » ، فيجب حذف الخبر ، إمّا من الأوّل ، أو من الثاني على الخلاف ، لأنّ الاشتراك في الضمير يدلّ على انتفاء التعقيب والترتيب <sup>(٤)</sup> ... <sup>(٥)</sup> .

**قلتُ :** ولا يخفى ضعف ذلك ؛ لأنّه لا يلزم من الاشتراك في الضمير الاشتراك فيما وقع الإخبار به ، باعتبار كَيْفِيَّتِهِ . قال <sup>(٦)</sup> : وقال آخرون : تجوز المطابقة ، وهو الحقّ ؛ لأنّك تقول : قام الرجلان ، مع أنّ أحدهما قام أمس ، والآخر غداً ، [ قال : وإنّ ] <sup>(٧)</sup> لم يكن ما بعد الفاء ، أو ثمّ من باب الخبر أو ما أشبهه وجبت المطابقة اتفاقاً ، نحو : « جاء زيدٌ وعمرو فقامتُ لهما » .

وإن كان / العطف « بلا ، ولكن ، وبل ، وأم ، وأو » فمطابقة الضمير أو عدمها موكولان إلى قصد المتكلّم ، فإن قصد أحدهما وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها ، مع أنّ المعطوف عليه مُبْتَدَأٌ وجب إفراد الضمير ، نحو : « زيدٌ لا عمرو جائني » ، وكذلك باقي الأمثلة ، وتقول في غير الخبر عن المبتدأ <sup>(٨)</sup> : « جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو فأكرمته » .

وإن قصدت بالضمير كليهما ؛ وجبت المطابقة ، نحو : « زيدٌ لا عمرو جائني مع أنّي دعوتهما » ، وزيدٌ أو عمرو جائني وقد دعوتهما <sup>(٩)</sup> .

(١) في (ج) « قام » .

(٢) أي : « زيدٌ قائم وعمرو قائم » ، أو غير « زيد » .

(٣) كون المذكور خبراً للثاني ، وحذف خبر الأوّل . هو مذهب ابن السراج في الأصول ٧٦/٢ .

وذهب سيويه والمازني والمبرد إلى أنّ المذكور خبرٌ للأوّل ، ويدخل الثاني في معناه ، ولا يحتاج إلى إضمار . وانظر في هذا الارتشاف ٢٠٢٠/٤ .

(٤) في (ج) « أو الترتيب » بزيادة الهزمة .

(٥) انظر : الرضيّ ٣٥١/٢ ، والارتشاف ٢٠٢١/٥ ، والجمع ٢٧٦/٥ .

(٦) يقصد الرضي ، والنصّ في شرحه على الكافية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢ .

(٧) في الأصل : « وإن لم » ، وما أثبت من (ج) .

(٨) « المبتدأ » سقط في (ج) .

(٩) من قوله : « وزيدٌ » إلى قوله : « دعوتهما » سقط في (ج) .



قال : وتقول في «أو» التي للإباحة بالوجهين ، قال : وكذا تقول : هذا جوهر ، أو عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ، قال الله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ... ﴾ . قال : وليس «أو» بمعنى «الواو» كما قيل .

قال : ( والمعنى : إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فلا بأس ، فإنَّ الله أولى بالغني والفقير ) .

قال : ( وأما قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ... )

فالضمير عائد على الرؤية المفهومة من قوله : ﴿ رَأَوْا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قلتُ : هذا تلخيص ما وقع للرضي بالمعنى ، مع زيادة في ذلك من كلام غيره ، وظاهر كلامه أنَّ «أو» إذا كانت للإباحة ؛ فيجوز <sup>(٤)</sup> في الضمير الوجهان ، وإذا كانت للتنويع ؛ فالأكثر المطابقة ، ولهذا تأول قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهَوْا ﴾ الآية .

وانظر هذا مع ما قدَّمناه في نقل ابن هشام عن الأبيدي ، وما نُقلَ عن <sup>(٥)</sup> الدماميني ، وقد أطلت الكلام في المسألة ؛ لأجل أنَّها كثيرة الوقوع ، والحاصل من مراعاة عود الضمير بعد العطف فيما يظهر إن كان العاطف يقتضي الجمعية والاشتراك سواء كان واوًا أو فاءً أو ثمَّ ، أو حتَّى أعيد الضمير بحسب ذلك المعنى ، وإلا أعيد بحسب ما يقتضي الانفراد كالعطف بـ «بل» ، أو «لكن» ، أو ما أشبههما . والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ... ﴾ الآية [ ١٣٦ ] .

ذكرها في الباب السادس في التاسع عشر منه استطرادًا أنَّ الأمر يكون للدوام . انظره <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ ... لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾ الآية [ ١٣٧ ] .

ذكرها الشيخ في «لام» الجحود <sup>(٧)</sup> ، وأنها هي التي تكون بعد كون منفيٍّ سواء كان مضارعًا

(١) « تعالى » سقط في (ج) .

(٢) الجمعة ، آية ( ١١ ) . وبعدها : ﴿ أُولَئِكَ أَهْضُوا إِيَّاهُ وَتَرَكَوْكَ قَانِثًا ﴾ .

(٣) الرضي ٣٥٢/٢ .

(٤) في الأصل « يجوز » ، وما أثبت من (ج) .

(٥) « عن » سقط في (ج) .

(٦) المغني ص ٨٧٠ .

(٧) المغني ص ٢٧٨ .

ك هذه الآية ، أو ماضياً مثل قوله : ﴿... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
قُلْتُ : وقد قَدَّمْتُ الإشارة إلى ذلك في آل عمران <sup>(٢)</sup> فلا نُعيده .

**قوله تعالى :** ﴿... وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية [ ١٤٠ ] .

ذكرها في تعدية الفعل بالتضعيف لما أن نقل كلام الزمخشري في الفرق بين « نَزَلَ ، وَأُنْزِلَ » <sup>(٣)</sup> ، وردَّ عليه بهذه الآية <sup>(٤)</sup> ، فإنَّ الإشارة بها إلى [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فهي آية واحدة ، فانظره ، وانظر أوَّل آل عمران من كلامنا <sup>(٧)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ... الآية [ ١٤٨ ] .

ذكرها في « لا » ، وأَنَّهُ لا يَجِب تَكَرُّرها مع المضارع <sup>(٩)</sup> .  
قُلْتُ : تقدَّم سرُّ تَكَرُّرها مع غيره <sup>(١٠)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَذَرِّدُون أَنْ يُفَرِّقُوا ﴾ ... الآية [ ١٥٠ ] .

ذكرها في القاعدة الخامسة من الباب الثامن لما ذكر <sup>(١١)</sup> أَنَّهُمْ يَعْبِرُونَ بالفعل عن الإرادة ، وقد يعكسون ، ومن العكس : الآية ، يدلُّ على ذلك أَنَّهُ قُوبِلَ بقوله : ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا ﴾ <sup>(١٢)</sup> الآية [ ١٥٢ ] .  
قُلْتُ : بيان الدليل من الآية ظاهر ، فَإِنَّهَا سَيِّقَتْ مساق مدح أهل الإيمان ، وذمَّ أهل الكفران ،

(١) آل عمران ، آية ( ١٧٩ ) .

(٢) الجمع الغريب ل ٧٧/ب ، وانظر ما سبق من البحث ص ٢٢٠ .

(٣) الكشاف ٤١١/١ .

(٤) المغني ص ٦٨٠ .

(٥) زيادة يَتميِّزُ بها النصّ .

(٦) الأنعام ، آية ( ٦٨ ) . وستأتي ص ٤٠٤ من البحث .

(٧) الجمع الغريب ح ص ١٠٧ ، وانظر ص ٢٢٠ من البحث .

(٨) « بالسُّوء » سقط في ( ج ) .

(٩) المغني ص ٣٢٢ .

(١٠) الجمع الغريب ل ٣٤/أ ، وانظر تعليل وجوب التكرار في المغني ص ٣١٩ .

(١١) في ( ج ) « لَمَّا أَنْ ذَكَرَ » بزيادة « أَنْ » .

(١٢) المغني ص ٩٠٤ .

فمدح المؤمن بضد ما ذم به الكافر ، فتكون الإرادة أطلقت على الفعل لا على إرادة الفعل ، لا يُقَالُ : ليس رد الآية الأولى إلى الثانية بأولى من العكس ، ويكون الفعل في الثانية عبّر به عن الإرادة ، ويكون الذم على الإرادة أبلغ ؛ لأننا نقول : إتيان الأجر العظيم إنما يقع على حصول الإيمان لا على إرادته .

**قوله تعالى :** ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ الآية [ ١٥٢ ] .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(١)</sup> في الجهة العاشرة لما تكلم على حذف المعطوف ، فذكر آيات ، ثم ذكر هذه الآية ، وآية البقرة : ﴿ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٨٥ ] . قال : ( أي : واحد ) . قال : وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى « واحد » ، بل الموضوع للعموم ، وهمزته أصلية لا مُبدلة من الواو ، فلا تقدير .

قال : وردَّ بأنَّه يقتضي حينئذ أنَّ المُعَرَّضَ بهم وهم الكفار فرَّقوا بين كلِّ الرسل / ، وإنَّما فرَّقوا بين محمد ﷺ مع غيره في النبوة ، ثمَّ قال : وفي لزوم هذا نظر <sup>(٣)</sup> .

قلتُ : قد تقدَّم لنا في آخر البقرة ما يشيعُ في المسألة ، وأطلقنا الكلام فيها ، وتعرَّضنا للفظه ، وبيان النظر في كلامه ، فراجعهُ <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ الآية [ ١٥٣ ] .

ذكرها الشيخ في الباب السادس <sup>(٥)</sup> ناقضة على من زعم أنَّ المعرفة إذا أعيدت نكرة أنها عين الأولى ، فذكر الآية رادة على ذلك ، وكذلك قوله :

... ، ... ، ... ، ... إذا الناسُ ناسٌ والزَّمانُ زمانٌ <sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٢) ﴿ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ « سقط في ( ح ) .

(٣) المغني ص ٨١٩ .

(٤) الجمع الغريب ( ح ) ص ١٠٥ ، عند حديثه عن آية رقم ( ٢٨٥ ) .

(٥) المغني ص ٨٦٢ .

(٦) هذا عجز بين من الطويل ، وصدره :

بِلَادٍ بِهَا كُنَّا وَنَحْنُ نُحِبُّهَا ٥

وهو لرجل من عاد ، في الأغاني ٦٦/٢١ .

قال بأنَّ الثاني لو ساوى الأوَّل في مفهومه لم يكن في الإخبار [ به عنه ] <sup>(١)</sup> فائدة ، قال : وإنما هذا من باب قول الشَّاعر :

أنا أبو النجم وشِعْري شِعْري <sup>(٢)</sup>

أي : وشِعْري لم يتغيَّر عن حاله ، قال : فإن ادَّعى في هذه القاعدة أنَّ الأمر كذلك إذا لم تكن قرينة ، فإن كانت قرينة صرفت إلى ذلك سَهْل الأمر .  
وذكر الشَّيخ - رحمه الله - أيضًا بعض الآية ، وهو <sup>(٣)</sup> :

\* ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى ﴾ الآية [ ١٥٣ ] .

لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى التَّرتِيب فِي الْفَاءِ ، فَقَالَ : التَّرتِيبُ مَعْنَوِيٌّ ، وَذِكْرِي ، فَالذِّكْرِيُّ مِثْلُ : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَى اللَّهُ جَهَنَّمَ ﴾ وهو عطف مُفَضَّلٌ عَلَى جَمَلٍ <sup>(٤)</sup> .  
قُلْتُ : أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَالرَّدُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ قَدْ اسْتَحْضَرَ الشَّيْخُ مَا يَجِبُ بِهِ عَنْهُ ، وَقَدْ أَشْرَتْ <sup>(٥)</sup> إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ مِنَ التَّغَايِيرِ لَا بُدَّ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرَ .

فَإِنْ قُلْتُ : كَيْفَ قَالَ : وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

« وَشِعْري شِعْري » .

ورد بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٧ ، وأما ابن الشجري ١/٣٧٣ .

بلاد بها كنا ونحن نُجِئُهَا ٥ إذا النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادٌ

وهي الرواية المشهورة .

وكذا في الحماسة البصرية ٣/١٠٧١ ق ٩٤٠ ، وانظر اللسان ( أنس ) ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/٢٠ .

(١) زيادة من المغني يلتمس بها النص .

(٢) هذا الرَّجَزُ لِأَبِي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ ، وَبَعْدَهُ :

لله دَرْي مَا يُجِنُّ صَدْرِي

وانظر ديوانه ص ١٠٦ ، والخصائص ٣/٣٣٧ ، وشواهد المغني ٢/٩٤٧ ، والخزانة ١/٤٣٩ ، ٨/٣٠٧ .

(٣) في ( ج ) « وهي » .

(٤) المغني ص ٢١٣ .

(٥) في ( ج ) « أَشْرْنَا » .

(٦) الجمع الغريب ( ج ) ص ٨٣ ، ٨٤ ، ص ١٠٧ ، وسيأتي حديث عن المسألة ص ٦٣٦ .

مع أنه قد <sup>(١)</sup> صرَّح أنَّ الثاني في البيت الأول لم يساوِ الأول في مفهومه .

وقوله : وإنما هذا مثل : شِعْرِي شِعْرِي ، يقتضي أنه ساواه في المفهوم ؛ لأنَّ شِعْرِي مع شِعْرِي متحدان لفظاً ومعنى .. ؟

قلتُ : قولهم : إنَّهما متحدان معنى ، ليس كذلك ، إنما يكونان بمعنى على قول من يقول : معنى ذلك المبالغة ، والشيخ لم يقصد ذلك ، وإنما أولَّه بأنَّه لم يتغيَّر ، أي : شِعْرِي الآن مثل شِعْرِي فيما مضى ، فتغيَّرا ، وما أشار إليه في الموضع الثاني ظاهر .

\* [ ..... ] <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾ الآية [ ١٥٩ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إِنْ » لما أنَّ تَكَلَّمَ على أنها تكون نافية ، فذكر آيات ، منها الآية <sup>(٣)</sup> .

قلتُ : وقد تقدَّم لنا نظائر ذلك ، وأنها لا تختصَّ بذلك بأن يقع بعدها إلا وهو ظاهر .

**تنبيه <sup>(٤)</sup> :**

كثيراً ما يستشكل كلام المرادي <sup>(٥)</sup> في هذه الآية ؛ لأنه لما أنَّ تَكَلَّمَ على شرط حذف الموصوف ، فذكر شرطين :

(١) « قد » سقط في ( ج ) .

(٢) الآية رقم ١٥٧ من شواهد المغني ص ٧١٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٣) المغني ص ٣٣ .

(٤) جاء في ( ج ) ص ١٥٢ بالهامش :

( قال الشُّمْنِي : « فَإِنْ قُلْتَ : قال المصنِّف في الكلام على الواو في قوله : العاشر : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها ، أنه لا يجوز التفرغ في الصفات ، لا تقول : « ما مررت بأحد إلا قائم » ، نصَّ على ذلك أبو علي ، وغيره ، ونقل أيضاً في آخر الباب الثاني عن الأخفش أنَّ « إلا » لا تفصل بين الموصوف والصفة . وعن الفارسي أنه قال : لا يجوز : « ما مررت بأحد إلا قائم » ، ونقل فيه أيضاً عن الرَّخْشَرِيِّ وأبي البقاء أنَّهما يريان جواز ذلك ، بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية : لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة ، نحو « ما جاءني رجل إلا كريم » ، لكن في نفيه الخلاف نظر ؛ فإنه موجود ، على أنه يمكن أن يُقال : ما سيقوله المصنِّف ليس في مطلق الصفة ، وإنما هو في صفة ذكر موصوفها ، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [ الحجر : ٤ ] .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤/٣ .

الأول : أن تكون الصفة خاصة .

الثاني : أن تكون الصفة يصح أن يليها العامل ، وقال : واحتزرت بذلك من الجملة والظرف ، فلا يجوز ذلك إلا بشرط أن يكون ذلك الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ « من » .

قال : حكى سيبويه : « ما منها مات إلا رأيته »<sup>(١)</sup> . أي ما منها أحد مات ، ثم ذكر الآية في الظرف ، قال : ومثال ذلك في الظرف قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ مع أن هذا الموصوف ليس هو بعضاً<sup>(٢)</sup> من مجرور بمن<sup>(٣)</sup> ، وكل ما يذكر في الجواب عنه فيه ضعف<sup>(٤)</sup> ، وأبو حيان لم يذكر هذا الشرط<sup>(٥)</sup> الذي أشار إليه ، نعم لو قدر الموصوف بعد الظرف كما قدره الزمخشري<sup>(٦)</sup> هنا لصح له تطبيق المثال على القسم الأول لا على الثاني ، إلا أنه يخالف القاعدة المتفق عليها ، أو المختلف فيها على طريق ، وهي أن « إلا » لا تفرغ الصفة . ولو ردّ المعرب على الزمخشري بهذا لكان أجلى في الرد فتأمل<sup>(٧)</sup> ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾ [ ١٦٠ ] .

ذكرها في أماكن الحذف في أوله ، فذكر آيات منها هذه ، قال : أي تناولها ، لا أكلها ؛ ليتناول شرب ألبان الإبل<sup>(٨)</sup> .

- (١) الكتاب ٣٤٥/٢ ، ونصه : « ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا » .
- (٢) في ( ح ) « بعض » بالرفع .
- (٣) أجاز ابن مالك أن تقام « في » مقام « من » في غير الشعر ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ .
- (٤) ما خرج عن هذه الشروط لا يجوز إلا في الضرورة . وانظر شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وضرائر الشعر ص ١٧٠ ، وشرح الجمل ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٩٣٨/٤ .
- (٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤ ، والبحر المحيط ٣٩٢/٣ .
- (٦) قال الزمخشري : ( ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ ) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به ... ( الكشاف ٥٨٠/١ ) .
- (٧) وما قاله الزمخشري يراه كثير من النحاة ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٠٣/١ ، والبيان ٤٠٦/١ ، والفريد ٨١٧/١ ، والدر المصون ١٤٨/٤ .
- (٨) لم يردّ المعرب على الزمخشري ، بل صحّح قوله ، وأخذ على أبي حيان تخطئته للزمخشري . الدر المصون ١٤٩/٤ .
- (٨) المغني ص ٨١٢ .

قال الفقير إلى ربه: ( الآية ، وما أشبهها من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، ولا عموم للمقتضي على الصحيح من القول في ذلك ، وقد استدلل أهل الأصول على المسألة <sup>(١)</sup> .

هذا كله إذا لم يكن قرينة على إرادة الخصوص في المقدّر أو العموم ، وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - / حسن ، وانظر الأبيدي ... <sup>(٢)</sup> .

\* [ ...،...،... ] <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى: ﴿ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٧١ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة العاشرة لما أن تكلم على حذف الفعل ، فذكر أموراً ، ثم قال : ( ويأتي حذف الفعل في غير ذلك ، نحو ﴿ أَتَاهَا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ أي : وآتوا خيراً <sup>(٥)</sup> ) .

قال الكسائي : « يكن الانتهاء خيراً لكم » ، قال : وقال الفراء : ( الكلام جملة واحدة ، وخيراً صفة لموصوف محذوف ، أي : « انتهاء خيراً لكم » <sup>(٦)</sup> ) ... <sup>(٧)</sup> .

قال الفقير إلى ربه: هذا الخلاف الذي أشار إليه الشيخ جارٍ في « خير » المنتصبة بعد فعل ليس من معناها ، مثل هذه الآية <sup>(٨)</sup> .

وقوله: ﴿ آمَنُوا خَيْرًا ﴾ والقول الأوّل هو قول سيويه ، وهو أخفّ من قول الكسائي . وقول الفراء لا يبعد عندي <sup>(٩)</sup> ؛ إلا أنه لحذف الموصوف مواضع مخصوصة <sup>(١٠)</sup> ، والله أعلم .

(١) انظر : شرح المنهاج ١/١٨٧ ، وشرح العضد ص ٢٣٧ ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٣٩٣ .

(٢) شرح الجزولية ١/٣٥ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم ( ١٧٠ ) في المغني ص ٤٠٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) في ( ح ) « ﴿ أَتَاهَا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ » .

(٥) هذا التقدير يأتي على قول سيويه : ( ... لأنك حين قلت : « الله » فانت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر ) . الكتاب ١/٣٨٣ .

(٦) ينظر رأي الكسائي ، والفراء في معاني القرآن ١/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨ ، والارتشاف ٣/١٤٧٥ .

(٧) المغني ص ٨٢٧ .

(٨) الكتاب ١/٢٨٢ ، وبجاء القرآن ١/١٤٣ ، والمقتضب ٣/٢٨٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٨ ، والارتشاف ٣/١٤٧٥ ، والدرّ المصون ٤/١٦٤ .

(٩) وضعفه بعض النحاة ، وانظر الدرّ المصون ٤/١٦٤ .

(١٠) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٩ ، والمغني ص ٨١٦ ، والتصريح ٣/٤٩٨ ، والجمع ٥/١٨٦ .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [ ١٧١ ] .

ذكرها في « ما » الكافة لأن وأخواتها ، انظره <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ ... ﴾ [ ١٧٤ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أمّا » لما أن تكلم على أنها تكون للتفصيل ، وأنها قد يترك تكرارها ؛ استغناء بأحد القسمين ، مثل هذه الآية .

أي : وأمّا الذين كفروا ، فكذا ، وكذا <sup>(٢)</sup> .

قلتُ : وهو كلام حسن ، والحذف في الآية لدليل دلّ على ذلك ، وقد تقدّم لنا ذلك في أوّل آل عمران ، فانظره <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ... ﴾ الآية [ ١٧٦ ] .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط لما أن تكلم على أن باب التنازع لا بُدّ فيه من رابط ، وأنّ الرابط يكون بأمور ، أحدها : كون الفعل جواب سؤال كالأية ، فانظره <sup>(٤)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ... ﴾ [ الآية ] <sup>(٥)</sup> [ ١٧٦ ] .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٦)</sup> في « ألا » لما أن تكلم على قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا \* يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيَّتُ <sup>(٧)</sup>

(١) المغني ص ٤٠٤ .

(٢) المغني ص ٨١ .

(٣) الجمع الغريب ( ح ) ص ١٠٨ . وانظر ص ١٠٣ من البحث .

(٤) المغني ص ٦٦٠ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) البيت من الوافر ، لـ « عمرو بن قعّاس » أو « قعّاس » المرادي المذحجي ، شاعر جاهليّ . ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ص ٥٩ ، والخزانة ٥٥/٣ . معجم مقاييس اللغة ٦٨/٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٩٥/٢ .

وقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢ ، ونوادير أبي زيد ص ٢٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٤٣ ، والجني الداني ص ٣٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ ، ٢١٥ .

هذا وفي البيت رواية برفع « رجل » ، على الابتداء ، وبالجرّ على تقدير « من » . وانظر الخزانة ٥٢/٣ .

والمحصّلة : المرأة التي تحصل الذهب وتخلصه من تراب المعدن . اللسان ( حصل ) .



وذكر فيها أوجهًا : أحدها - وهو أولها عنده - : قول الخليل <sup>(١)</sup> : «ألا» للتحيّض ، أي «ألا» تروني رجلاً . ونقل أنه منصوب على الاشتغال ، ونقل أن الهمزة للتنبيه ، ونون رجل للضرورة <sup>(٢)</sup> ، قال : وإضمار الخليل أولى ، لأن حذف الفعل أكثر من التنوين للضرورة ؛ ولأنه ليس المراد أن يدعو لرجل هذه صفته ، وإنما المراد طلب رجل .

قال : وأما تضعيف ابن الحاجب القول بالتفسير بأن <sup>(٣)</sup> «يدل» صفة لرجل ، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة ، وهي أجنبية <sup>(٤)</sup> ، فهو مردود بقوله تعالى : ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ...﴾ الآية ، قال : ثم إن الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدّر مفسرة ، إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشاء <sup>(٥)</sup> .

وذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في أول الجهة العاشرة لما أن عدد الأمور التي على خلاف الأصل ، أو الظاهر ، فذكر أموراً ، قال : وقول الخليل في البيت المذكور ، فنقل عنه مثل ما نقلنا أولاً ، ثم قال : مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، قال : وقد يجاب عن هذا بأوجه :

الأول : أن رجلاً نكرة ، ومن شرط الاسم المشتغل عنه صلاحيته للابتداء ، وأجاب عن هذا بأن النكرة موصوفة .

الثاني : أن نصبه على الاشتغال يلزم منه الفصل بالجملة المفسرة بين الصفة وموصوفها ، وأجاب بجواز ذلك ، وذكر الآية .

الثالث : أنه طلب رجلاً هذه صفته ، فهذا أهم من الدعاء له ، فكان الحمل عليه أولى ... <sup>(٦)</sup> .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : «أولى» ، أي : (ألا تروني رجلاً ...) [ إلى آخره ] . لا شك أن هذا القول فيه موجب ومُسقط ، فالموجب إفهام الطلب منه ، والمسقط أنه لا دليل يدل في اللفظ عليه ، بخلاف القول بالاشتغال ، هذا أشار إليه ابن الصائغ ، وليس ببعيد .

وقول يونس بتنوين الضرورة بعيد .

(١) انظره في الكتاب ٣٠٨/٢ ، ورجحه ابن الحاجب في الأمالي ١٢٥/٢ .

(٢) تنوينه للضرورة نقله سيبويه عن يونس ، وانظر الكتاب ٣٠٨/٢ . وزاد أبو حيان نسبته للأخفش . الارتشاف ١٣١٩/٣ .

(٣) في (ج) «أن» بإسقاط الباء .

(٤) الأمالي النحوية ١٢٥/٢ .

(٥) المغني ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٦) المغني ص ٧٨٢ ، ٧٨٣ .

قوله : ( ليس المراد أَنْ يَدْعُو ... ) [ إلى آخره ] .

قيل : قد يكون الدِّعَاءُ كافياً <sup>(١)</sup> في حصول الطَّلَب ، هكذا قال الدِّمَامِينِي ، قال : ( وهو غير بعيد في البيت ، كما إذا قال : « جزى الله خيراً رجلاً أعانني » <sup>(٢)</sup> ... ) .

قُلْتُ : وقال ابن الصائغ : ( الثناء قد يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الطَّلَب ، مثل قوله :

إِذَا أَقْتَى عَلَيْهَا <sup>(٣)</sup> المرء يوماً \* ... ، ... ، ... ، ... / [ البيت ] <sup>(٤)</sup>

[ قوله : ( مردود بقوله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ، قال الدِّمَامِينِي : وما أشار إليه لا يتعين لاحتمال كون الجملة الثانية في الآية حالاً من الضمير المستتر في ﴿ هَلَكَ ﴾ فلا فصل أَلْبَتَّةَ <sup>(٥)</sup> ... ] <sup>(٦)</sup> .

قوله : إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشاء ، قال الدِّمَامِينِي : فيه نظر ؛ إذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بأجنبي ؛ لاحتمال أن تكون معمولة لاسم مفعول من القول ، أي : ( ألا رجلاً مقولاً فيه ) ، هكذا نقل الدِّمَامِينِي هُنا .

ونقل في الموقع الثاني أَنَّ القائل بالحالية هو أبو البقاء والزَّخَشَرِيُّ ، ثُمَّ قال : ونازع بعضهم في ذلك محتجاً بأنَّ المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول بالفعل المحذوف ، وأمَّا الضمير فهو في جملة مُفسِّرة ، لا محل لها ، فصارت كالمؤكدة ، والإتباع والتغيير لما هو معتمد أولى .

(١) في (ج) « كافٍ » .

(٢) تحفة الغريب لـ ٢/٢٣ ، لـ ٢/٢٤٧ .

(٣) في (ج) « عليه » .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

والبيت من الوافر ، وعجزه :

✽ كفاه من تعرضه الثناء

وهو لأمية بن أبي الصلت في عيون الأخبار ١٧٢/٣ ، والاشتقاق ١٤٣ ، وشرح الحماسة للأعلم ٨٧٠/٢ .

(٥) تحفة الغريب لـ ٢/٢٣ ب .

والذي يرى فيه الحالية أبو البقاء في التبيان ٤١٣/١ .

ورجح الزَّخَشَرِيُّ ووافقه أبو حيان الرَّفَع على الصِّفَةِ . الكشاف ٥٨٩/١ ، والبحر ٤٠٦/٣ . وعَلَّل هذا التفتازاني بأنَّه إن جعل « امروء » فهو نكرة ، وإن جعل الضمير في « هلك » فهو مفسر غير مقصود . انظر : حاشية الكشاف للتفتازاني لـ ٢/٢٠٠ ب .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قُلْتُ: أَمَا نقله <sup>(١)</sup> عن أبي البقاء فصحيح ، بخلاف ما صرح به أبو حيان عنه في النسخة التي رأيت <sup>(٢)</sup> ، فإنَّ المختصر قال : وجوز أبو البقاء <sup>(٣)</sup> النَّصب على الحال من ضمير « هلك » .

ومنه الزَّخَشَرِيُّ ، ولعلَّ ذلك البعض هو أبو حيان ، ثُمَّ إِنَّ الصَّفَاقْسِيَّ ضَعَّفَ ذلك ، فإنَّ <sup>(٤)</sup> الذي ذكر أبو حيان لا يوجب المنع ، وإنما يوجب الأولوية ، ثُمَّ إِنَّ هذه الأولوية يعارضها الفصل ؛ فتساقط <sup>(٥)</sup> .

قُلْتُ: ما أشار إليه الْمُخْتَصِرُ حسن ، وذكر أنَّ الإعراب الآخر يضعف من جهة الفصل ، ولا يبعد - عندي - أن تقع الحال من الظَّاهر ، وإن كان نكرة ؛ لوقوعها بعد الشرط .

وأما ما ذكر في الموضع الثاني ، فإنما ذكر ذلك على سبيل التفنن [ وإلاَّ فإنه ] <sup>(٦)</sup> « آل » في البيت إلى اختيار ما ذكر في الجزء الأوَّل [ ورجَّح هو خلاف الظَّاهر ، فالعلة الثالثة عنده التي اقتصر عليها في الجزء الأوَّل ] <sup>(٧)</sup> ، وقد تقدَّم ما فيها ، والله الموفق .

**قوله تعالى :** ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية [ ١٧٦ ] .

ذكرها [ الشَّيْخ - رحمه الله - ] في « أَنْ » لما أنْ تَكَلَّمَ على أنها تكون بمعنى « لئلا » ، قال : ومنه <sup>(٩)</sup> قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ الآية . قال : ومنه قوله :

نَزَلْتُمْ مَنَازِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا \* فَعَجَّأْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا <sup>(١٠)</sup>

(١) في (ج) « أَمَا ما نقله » بزيادة « ما » .

(٢) الذي نقله أبو حيان عن أبي البقاء إعراب ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ حال . وانظر البحر ٤٠٦/٣ .

(٣) في (ج) « في النَّصب » بزيادة « في » ، والنصُّ مستقيم بدونها .

(٤) « فإنَّ » سقط في (ج) .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٥ ب .

(٦) ما بين المعقوفين مقدار كلمة غير واضحة ، ولعلَّ ما أثبتته قريب من رسمها .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) في (ج) « كما قيل في قوله تعالى » .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٣٢٢ ، و ٣٧٥ ، والأزهية ص ٧١ ، وأملِّي ابن الشَّحْرِي ١٦٠/٣ ،

وشرح القصائد السبع ص ٤٢٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١١٩ ، وشرح أبيات المغني ١/١٨١ .

قال : والصَّواب أنَّها مصدرية ، وأنَّ الأصل : كراهية أن تَضَلُّوا ، وخفاة أن تشتمونا ، قال : وهو قول البصريين ، وقيل : هو على إضمار « لام » قبل « أن » و « لا » بعدها ، وفيه تعسّف (١) .

وذكرها أيضاً في « لا » الزائدة لما أن تكلم على قوله :

أَبَى جُودَةَ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَفْجَلَتْ بِهِ

« نَعَمْ » مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَةَ (٢)

انظر معناه فيه ، ولعلّ (٣) « لا » مفعول به ، و « البخل » في رواية النَّصب مفعول لأجله (٤) ، أي : كراهية البخل مثل ما قيل في الآية ، انظره (٥) ... (٦) .

قُلْتُ : ما نقله الشَّيْخُ عن البصريين منقول عن المبرِّد (٧) ، نعم رجَّحه الفارسي بأنَّ حذف المضاف أكثرى (٨) ، وما قال فيه إنَّه تعسّف ، منقول عن (٩) الكسائي ، والفرَّاء (١٠) ، والزَّجاج (١١) .

ونقل محقّق الديوان عن الضرير الجرجاني رواية أخرى :

« ... عن تشتمونا » . الديوان ص ٣٧٥ .

وعليها فلا شاهد في البيت .

(١) المغني ص ٥٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وجاء بلا نسبة في : معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١ ، وإيضاح الشعر ١١٧/١ ، والخصائص ٣٥/٢ ، ٢٨٣ ، وأما ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، واللسان (نعم) ، والجنى الداني ص ٣٠٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٥ .

ويرى : « الجوع » مكان « الجود » في معاني الأخفش ٣٢١/١ ، والخصائص ٣٥/٢ ، واللسان .

(٣) وروى الأخفش عن يونس أنَّ أبا عمرو كان يَجُرُّ « البخل » ، ويجعل « لا » مضافة إليه ، أو بدل . انظر : معاني القرآن ٣٢١/١ .

(٤) هكذا في الأصل ، وفي (ج) : « ونقل أنَّ » « لا » مفعول به .

(٥) في (ج) « فانظره » بزيادة الفاء .

(٦) المغني ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٧) انظر قول المبرِّد في أمالي ابن الشجري ١٦٠/٣ ، وانظر رأي البصريين في معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج ١٣٧/٢ ، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٥١١/١ ، والتفسير الكبير ٢٧٥/٤ ، والبحر ٤٠٨/٣ .

(٨) لم أجد فيما طبع من كتبه ، فانظره في الدَّرِّ المصون ١٧٦/٤ .

(٩) في (ج) « على » مكان « عن » ، والنص لا يستقيم بها .

(١٠) معاني القرآن ٢٩٧/١ ، وأما ابن الشجري ١٦٠/٣ ، والبيان ٤١٤/١ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٧/٢ .

وقد كرّر الشَّيْخُ هذه المسألة في مواضع ، وتقدّم لنا بعض تلك المواضع ، وتأمّل إعراب البيت ومعناه ؛ فإنّه لم يظهر لي حسنه من كلام الشَّيْخِ ، والله المعين بفضله .

وهذا آخر ما رأيت من <sup>(١)</sup> هذه السّورة الكريمة ، أعاد الله علينا من بركاتها ، وتأمّل لنا المرام على أكمل نظام في الدُّنيا والآخرة ، وصلى الله على سيّدنا ، ومولانا محمّد ، وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا كثيرًا .



(١) في (ج) «ني» .

سورة

الْمائدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

## سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها آيات . أولها :

**قوله تعالى :** ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [ ١ ] .

ذكرها في أماكن الحذف : في حذف المضاف لما أن قال : من ذلك ما علّق فيه الطلب بما وقع ، نحو : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ، ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنهما قولان قد وقعا ، ولا يتصور فيهما نقض ، ولا وفاء ، وإنما المراد مقتضاهما <sup>(٢)</sup> .

قلت : هذا كلام حسن ، وهو من باب دلالة الاقتضاء ، وانظر الكلام على قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾ <sup>(٣)</sup> في البقرة <sup>(٤)</sup> . أول آية وقع فيها ذلك . والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ وَلَا ءَامِنِ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢ ] .

ذكرها الشيخ في الجهة السادسة في النوع العاشر ، منها في تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون الآخر كالعامل من وصف <sup>(٦)</sup> ومصدر ، فإنه لا يوصف قبل العمل ، ويوصف بعده ، فذكر

(١) النحل ، آية ( ٩١ ) .

(٢) المغني ص ٨١٢ .

(٣) البقرة ، آية ( ١٥٣ ) .

(٤) الجمع الغريب ح / ٧٢ ، ٧٣ .

(٥) في ( ح ) : ﴿ وَلَا ءَامِنِ الْبَيْتَ ... ﴾ .

(٦) في ( ح ) « وصف مصدر » .

مسائل ، ثم قال : ( قال أبو البقاء في [قوله تعالى] <sup>(١)</sup> : ﴿وَلَاءَ أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ...﴾ <sup>(٢)</sup> الآية : لا يكون ﴿يَتَغَوَّنَ﴾ نعتاً لـ ﴿أَمِينَ﴾ ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وُصفَ لا <sup>(٣)</sup> يعمل في الاختيار ، بل هو حال من ﴿أَمِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، قال : وهو قول ضعيف ، والصواب جواز الوصف بعد العمل ... <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : ما أشار إليه أبو البقاء قال به جماعة من النحويين <sup>(٦)</sup> ، وما أشار إليه الشيخ نقله بعضهم عن البصريين ، والحاصل أنَّ النحويين اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه إذا وصف بطل عمله ، سواء كان ذلك بعد العمل أو قبله <sup>(٧)</sup> .

والثاني : جواز العمل مطلقاً <sup>(٨)</sup> .

والثالث : التفصيل <sup>(٩)</sup> .

ووجه الأقوال أنَّ اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل ، فإذا وصف ضَعُفَ الشَّبه ؛ لأجل وجود ما لا يمكن وجوده في الفعل ، فإذا راعينا ذلك قلنا بمنع العمل ، وإن راعينا أنَّ الوصف منفصل عن اللفظ . والشَّبه الذي راعيناه في الاسم بالفعل لا يعارض هذا الشَّبه ؛ بدليل وجود التنوين ، وجعله حالاً ، وصفة ، وغير ذلك ، أعمل وألغي العارض .

والقائل بالتفصيل استحساناً ؛ لأنه يقول : إنما وقع الوصف بعد العمل ، فلا يضرَّ طريانه في العمل ، وفيه نظر ، ونظير هذا أيضاً في المصدر إذا عمل .

(١) زيادة يتميز بها النص .

(٢) في (ج) : ﴿وَلَاءَ أَمِينَ الْبَيْتِ...﴾ .

(٣) في (ج) «لم» مكان «لا» .

(٤) التبيان ٤١٦/١ .

(٥) المغني ص ٧٦٦ .

(٦) الكشاف ٥٩٢/١ ، والبيان ٢٨٣/١ ، والبحر ٤٢١/٣ ، والنذر المصون ١٨٧/٤ .

(٧) هو مذهب الجمهور ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والتصريح ٢٧١/٣ ، والصبان ٢٩٣/٢ .

ونقل الصبان المنع مطلقاً عن ابن عصفور ، وهو واهم في هذا .

(٨) ينسب هذا للكسائي في شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والصبان ٢٩٤/٢ .

(٩) قال به ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٤/١ ، وتبعه أبو حيان في الارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، وابن هشام في المغني ص ٧٦٦ .



فَإِنْ قُلْتُ : هل يجري هذا الخلاف في المصدر أو لا يجري ، وَإِنْ قُلْتُ بعدم جريانه فما سرّ ذلك ؟  
قُلْتُ : الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْمَصْدَرِ أَنَّ الصِّفَّةَ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ جَازَتْ وَإِلَّا فَلَا <sup>(١)</sup> ، وَلَمْ أَرْ مَنْ  
نَبَّهَ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> ، نَعَمْ نَقَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْمُقَرَّبِ الْخِلَافَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ  
وَاللَّامِ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَقْوَالَ لَا تَجْرِي كُلُّهَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا عَدَمَ جَوَازِ الصِّفَّةِ قَبْلَ الْعَمَلِ فِي  
الْمَصْدَرِ بِأَنَّ <sup>(٤)</sup> الْمَصْدَرَ لَمَّا أَنَّ كَانَ مَنْحَلًا إِلَى أَنْ وَالْفِعْلَ ، فَصَارَ جَمِيعُ الْمَذْكُورِ بَعْدَ الْفِعْلِ صِلَةً لـ « أَنْ » ،  
فَأَشْبَهَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولَ ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَوْصُولِ ، وَلَا الْبَدَلُ مِنْهُ ، وَلَا الْخَيْرُ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ  
تَمَامِ الصِّلَةِ <sup>(٥)</sup> .

فَإِنْ قُلْتُ : هَبْ أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ إِلَّا قَوْلٌ مِنْ قَالَ يَجُوزُ وَصْفُ اسْمٍ <sup>(٦)</sup>  
الْفَاعِلِ [ مَطْلَقًا ] <sup>(٧)</sup> بَعْدَ الْعَمَلِ وَقَبْلَهُ ، فَلَا يَجْرِي هَذَا الْقَوْلُ هُنَا بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْعِلَّةِ ، وَأَمَّا  
قَوْلٌ مِنْ قَالَ : يَمْنَعُ الْوَصْفَ مَطْلَقًا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَا يَمْنَعُهُ <sup>(٨)</sup> هُنَا ؟

قُلْتُ : لَعَلَّ الْفَرْقَ أَنْ يُقَالَ : لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَوَانِعِ وَالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ تَكُونَ  
مَشْتَرِطَةً فِي عَمَلِ الْمَصْدَرِ ، بِدَلِيلِ اشْتِرَاطِ الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ فِي الصِّفَّةِ ، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ ، وَبَدَلِيلِ  
اشْتِرَاطِ أَنْ يَحِلَّ الْفِعْلُ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَشْرَفَ فِي هَذَا الْفَرْقِ إِلَى أَمْرٍ مَا زِلْتُ أَسْتَشْكِلُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَشْرَفَ إِلَيْهِ  
وَقَعَ لَهُمْ <sup>(٩)</sup> كَمَا ذَكَرْتُ لَمَّا أَنَّ أَوْرَدُوا السُّؤَالَ فِي الْمَصْدَرِ ، لِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ  
كَالصِّفَّةِ الْعَامِلَةِ ؟

(١) وَعَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنَ الثَّائِدِ . الْإِرْتِشَافُ ٢٢٥٨/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى الْخِلَافِ » وَمَا أَثَبْتُ مِنْ ( ج ) .

(٣) لَمْ أَتَمَكَّنْ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ . وَانْظُرْ : شَرْحُ الْجُمْلِ ٢٦/٢ ، ٢٧ ، وَانْظُرْ تَفْصِيلَ هَذَا الْخِلَافِ فِي التَّصْرِيحِ ٢٥٨/٣ .

(٤) فِي ( ج ) « لِأَنَّ » .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٠٩/٣ ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٤/٢ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٢٥٦/٥ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢٥٤/٣ .

(٦) كَلِمَةُ « اسْمٍ » سَقَطَتْ فِي ( ج ) .

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ تَكْمِلَةٌ مِنْ ( ج ) .

(٨) فِي ( ج ) « لَمْ يَمْنَعْ هُنَا » بِحَذْفِ هَاءِ الضَّمِيرِ .

(٩) فِي ( ج ) « لَكُمْ » .

وأجابوا عن ذلك بأنَّ المصدر لم يعمل لكونه فرعاً عن الفعل ، بل لكونه أصلاً ، أو بالنيابة على قول ، فلا يلزم ما أشرتم إليه ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه إنما عمل بالشَّبه ، فلذلك اشترطنا ما رأيت . يُقالُ لهم : هذا مشكل ؛ لأنَّه لو صحَّ ما أشرتم إليه لم يشترطوا كونه لا يعمل إلا بشرط أن لا يُصغَّر ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ يبعده عن الفعل ، وكذلك أن لا يجمع <sup>(١)</sup> ، وكذلك أن لا يُضمَر ، وغير ذلك من الشُّروط الَّتِي يبعد بها عن الأفعال <sup>(٢)</sup> .

فهذا يدلُّ على مراعاة الشَّبه بينه وبين الفعل ؛ فلذلك عمل ، لا أنَّه عمِل لأجل أصلته .  
قُلْتُ : الظَّاهر أنَّ هذا سؤال وارد ، ولم يظهر ما يُعتمد عليه ، وما ردَّ به الشَّيخ على أبي البقاء وقع في كلام / المختصر ، وزاد في الردَّ أكثر من ذلك ، انظره <sup>(٣)</sup> ، <sup>(٤)</sup> والمسألة محتملة للبحث ، والله الموفق للصَّواب بمنه وفضله .

**قوله تعالى :** ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ ﴾ <sup>(٥)</sup> ... ﴿ الآية [ ٢ ] ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ذكرها في الباب السَّابع في خطاب المتدئ لما أنَّ بَيِّنَ أنَّ ممَّا يشتبه عليه الفعل في مثل الآية ، والقرينة تُبَيِّن أنَّ الأوَّل أمرٌ ، والثاني مضارع ؛ لأنَّ النَّهْي لا يدخل على الأمر ، انظره <sup>(٧)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ... ﴿ الآية [ ٣ ] ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ذكرها في حذف المضاف ، أي : الاتِّفَاع بها ، لا ذاتها ؛ لأنَّ الطَّلَب لا يتعلَّق إلا بالأفعال <sup>(٩)</sup> .  
قُلْتُ : هذا أيضاً من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، وانظر ابن الحاجب في فصل العموم ،

(١) انظر : شرح التَّسهيل ١٠٩/٣ ، والتَّصريح ٢٥٢/٣ .

(٢) « أن » سقط في ( ح ) .

(٣) انظر بسط هذه الشُّروط في الارتشاف ٢٢٥٧/٥ ، والتَّصريح ٢٥٤/٣ ، والصَّبان ٢٨٥/٢ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٩٧/١ ب .

(٥) ﴿ الْبِرِّ ﴾ سقط في ( ح ) .

(٦) وبعدهما : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

(٧) المغني ص ٨٧٨ .

(٨) وبعدهما : ﴿ ... الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٨١١ .

وانظره في الإجمال <sup>(١)</sup> ، فإنَّ أبا الحسين <sup>(٢)</sup> والبصري <sup>(٣)</sup> قالاً بأنَّ الآية وما أشبهها من باب الجمل <sup>(٤)</sup> .  
ونقل في فصل العموم الخلاف في عموم مثل ذلك ، و « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ » <sup>(٥)</sup> « <sup>(٦)</sup> »  
والصَّواب خلاف ذلك كله <sup>(٧)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... ﴾ الآية [ ٣ ] <sup>(٨)</sup> .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٩)</sup> في « أل » لما أن نقل عن ابن عصفور أنَّ الألف واللام التي للحضور تقع بعد اسم الإشارة ، أو « أي » ، أو « إذا » الفجائية ، وفي اسم الزَّمان الحاضر ، مثل « الآن » <sup>(١٠)</sup> ، فردَّ عليه الشيخ بأنَّ ذلك لا ينحصر فيما ذكر ، بل تقول : « لا تشتم الرَّجُل » لمن كان حاضراً ، قال : ( والصَّحيح أنَّ الدَّاخلة على « الآن » أنها زائدة لازمة ، ولا يعرف أنَّ التي للتعريف وردت لازمة ، والمثال الجيد في ذلك قوله : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> ﴿ ... ﴾ <sup>(١٢)</sup> انتهى .

- (١) منتهى الوصول والأمل ص ١٣٧ ، وانظر شرح العضد ص ٢٣٨ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ ، ٣٨٩ .
- (٢) هو : عبيد الله بن الحسين الكرخي ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، له رسالة في الأصول ، وشرح الجامع الكبير . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
- انظر : هدية العارفين ١/ ٤٤٦ ، والأعلام ٤/ ١٩٣ .
- (٣) هو : أبو عبد الله الحسين بن علي ، أحد شيوخ المعتزلة ، وأئمة متكلميهم . توفي سنة ٣٦٩ هـ .
- انظر : طبقات المعتزلة ص ١١١ .
- (٤) انظر : المحصول ١/ ٣١٢ ، والعقد المنظوم ١/ ٥٢٤ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ .
- (٥) « النسيان » سقط في ( ج ) .
- (٦) أخرجه ابن ماجه ١/ ٦٥٩ ، في كتاب الطلاق ، برقم ( ٢٠٥٤ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٣٥٦ ، في كتاب الخلع والطلاق ( باب ما جاء في طلاق المكره ) ، والطبراني في المعجم الصغير ١/ ٢٧٠ .
- (٧) انظر : المحصول ١/ ٣١٢ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ .
- (٨) وبعدها : ﴿ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ .
- (٩) ما بين المعرفين تكملة من ( ج ) .
- (١٠) شرح الجمل ١/ ١١١ .
- (١١) ﴿ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ سقط في ( ج ) .
- (١٢) المغني ص ٧٣ .

قُلْتُ: ما جعله الشَّيْخُ صحيحًا في «الآن» هو قول الفارسي<sup>(١)</sup>، وقيل: «أل» فيه للتعريف .  
وقوله: (ولا يعرف ...) [إلى آخره] .

قيل: فيه نظر؛ لأنَّه قد ذهب قوم إلى تعريف الموصولات بالألف واللام، وهي لازمة<sup>(٢)</sup>، وحُكي عن سيبويه أنَّ اللام في «الْبَيْتَةِ» للتعريف مع لزومها<sup>(٣)</sup>، كذا نقل صاحب اللب<sup>(٤)</sup>، وهو خلاف ما نقل في الصَّحاح، فإنَّه قال: (يُقَالُ: لا أفعله بَيْتَةً وَالْبَيْتَةُ)<sup>(٥)</sup> فانظره .

**قوله تعالى:** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾ الآية [٦] .

ذكرها في فصل خروج «إذا» عن الاستقبال، وتكون للحال، لما أن تَكَلَّمَ على قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٦)</sup>، وقد ذكرناه في محله<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ قال: والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا يمتنع التَّعَلُّقُ «بكائن» في الآية مع بقاء «إذا» على الاستقبال بدليل صحَّة مجيء الحال المقدَّرة باتِّفاق، مثل: «مررت برجل على يده صقرٌ صائدٌ به غداً»<sup>(٨)</sup> أي: مقدِّراً الصَّيَادَةَ [به] غداً، كذا يقدِّرون، والصَّوَابُ: مريدًا به الصَّيْدَ غداً، كما في ﴿قُمْتُمْ﴾ في الآية. أي أردتم<sup>(٩)</sup>.

وذكرها في الباب الثامن في التعبير بالفعل عن الإرادة، انظره<sup>(١٠)</sup>.

قال الفقير إلى ربه: أمَّا آية ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ فقد ذكرناها في محلِّها، واستوفينا ذلك، وأمَّا هذه الآية فإنَّما ذكرها استطرادًا لما أن تأوَّل «صائدًا» بمعنى «مريدًا» فعَبَّرَ بالفعل عن الإرادة،

- (١) المسائل الخليَّات ص ٢٩٠، والعصديَّات ص ١٦٨، وتبعه ابن جنِّي في سرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٥٣/١ .
- (٢) شرح التَّسْهِيل ٢٦١/١، والارتشاف ٩٨٥/٢، ورصف المباني ص ١٦٣، والجمع ٢٧٧/١، و«الآن» في الدَّرس النحوي والاستعمال اللغوي ص ٢٥ .
- (٣) الكتاب ٣٧٩/١، وانظر اللسان (ب . ت . ت) .
- (٤) لباب الإعراب، لتاج الدِّين الإسفراييني (ت ٦٨٤ هـ)، انظر التَّصْرِيح ٣٠٢/١ .
- (٥) الصَّحاح (ب ت ت) .
- (٦) الليل، آية (١) .
- (٧) الجمع الغريب ١٠٩/٢ .
- (٨) من أمثلة سيبويه ٤٩/٢، وانظر النَّكْتُ ٤٦٤/١، وفيهما بدون «غداً» .
- (٩) زيادة يلتم بها النَّصّ .
- (١٠) المغني ص ١٣٠ .
- (١١) المغني ص ٩٠٣ .

كما وقع ذلك في الآية ، ووقع في بعض النسخ ﴿ قَمَّتُمْ ﴾ أي : فأردتم ، وصوابه « أردتم » <sup>(١)</sup> . والله أعلم .

**قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ ... ﴾ الآية [ ٦ ] .**

ذكرها <sup>(٢)</sup> في الحادي عشر من الجهة الأولى ، أن يُراعى ما تقتضيه الصنّاعة دون المعنى ، فذكر الآية ، قال فإنَّ المتبادر تعلق « إلى » <sup>(٣)</sup> بـ ﴿ اغْسِلُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد ردّه بعضهم بأنَّ ما قبل الغاية لا بُدَّ أن يتكرّر قبل الوصول إليها ، تقول : « سرتُ إلى الصّباح » <sup>(٥)</sup> ، ويمتنع « قتلته إلى أن مات » .

وغسل اليد لا يتكرّر قبل الوصول إلى المرافق ؛ لأنَّ اليد شاملة لرعوس الأنامل والمناكب ، وما بينهما <sup>(٦)</sup> ، قال : والصّواب تعلق « إلى » بـ « أسقطوا » محذوفاً ، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل ؛ لأنَّ الإسقاط قام الإجماع على أنّه ليس من الأنامل ، بل من المناكب ، وقد انتهى إلى المرافق ، والغالب أنَّ ما بعد إلى يكون غير داخل بخلاف « حتّى » ، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخل في المأمور بغسله .

وقال بعضهم : ( الأيدي في عرف الشرع للأكف فقط ، بدليل آية السرقة ) <sup>(٧)</sup> / [ وأنّه قد صحّ الخير باقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين ] <sup>(٨)</sup> فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم <sup>(٩)</sup> ، قال : ( فعلى هذا فـ « إلى » غاية في الغسل <sup>(١٠)</sup> ، لا للإسقاط . قال : قلت : وهذا إن سلّم ، فلا بُدَّ من تقدير محذوف أيضاً ، أي : « ومثّلوا الغسل إلى المرافق » ، إذ لا يكون غسل ما وراء الأكف غاية لغسل الأكف <sup>(١١)</sup> .

(١) انظر : الكشاف ٥٩٦/١ ، والبحر ٤٣٤/٣ ، والدرّ المصون ٢٠٧/٤ .

(٢) في ( ج ) « ذكرها الشيخ رحمه الله » .

(٣) في الأصل : « إذا » ، وما أثبت من ( ج ) . وهو الصّواب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ .

(٥) هكذا أثبت المثال ، والذي في المغني ص ٦٩١ : ( « ضربته إلى أن مات » ويمتنع « قتلته إلى أن مات » ... ) ولعلّه الذي تستقيم به العبارة .

(٦) في ( ج ) « وما فوقها » والصّواب ما أثبت .

(٧) المائدة ، آية ( ٣٨ ) ، وانظر الطبري ٤٦٤/٤ ، والدرّ المصون ٢٠٨/٤ ، وتفسير أبي السعود ٢٤٢/٢ .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من ( ج ) .

(٩) قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ... ﴾ [ النساء : ٤٢ ] .

(١٠) في ( ج ) « غاية للغسل » .

(١١) المغني ص ٦٩١ .

قال الفقير إلى الله<sup>(١)</sup>: ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> في الآية ، وعزاه لبعضهم ، ذلك البعض من الحنفية<sup>(٣)</sup> هكذا قال القرافي بعد نقله لهذا ، وهذا كلام حسن<sup>(٤)</sup> .

قلتُ : والقرافي لم يُحرّر كلامه مثل ما حرّره الشيخ ، فانظره .

قوله : ( ... لأنّ اليد شاملة ... ) [ إلى آخره ] .

فإن قلتَ : كيف يتقرّر ذلك ، مع أنّ بعض المتأخّرين وجّه الخلاف بين العلماء في التيمّم بناء على الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها ، فهذا يدلّ على أنّ اليد ليست باسم كما ذكر هذا الحنفي ، وإذا لم تكن كذلك صحّ تكرار الغاية قبل الوصول إلى المرافق .

قلتُ : قد ردّ شهاب الدين القرافي على من زعم ذلك ، مثل ابن بشير<sup>(٥)</sup> ، وبين الردّ عليه أحسن ردّ في هذا الباب وفي غيره ، فقال : « إنّ هذا من باب الكلّ لا من باب الكلّي »<sup>(٦)</sup> وتلك القاعدة المشار إليها محلّها إنّما هو للثاني ، لا الأوّل ، وما ردّ به متعيّن ؛ لأنّ إطلاق اليد على ما ذكروا من باب اللفظ المشترك لا من القدر المشترك .

وانظر كلام ابن الحاجب في باب الإجمال<sup>(٧)</sup> في آية السرقة<sup>(٨)</sup> ، فإنّه تكلم على لفظ « اليد » لماذا هي موضوعة ؟ فتأمله مع هذا الكلام ، وكلامه حسن إلا في تقديره الدليل المزيف لمرطضاه ، فإنّ فيه ضعفاً ؛ لأنّه غير جارٍ على قاعدة المنطق .

قوله : ( قلتُ : وهذا إن سلّم ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : قوله : ( إنّ سلّم ) . معناه : تسليماً جدلياً ، وإلاّ فيمكن أن يُقال : لا نسلم ما أشرت إليه من أنّ الأيدي اسم للأكف فقط ، بل اسم للمجموع من المناكب إلى الأنامل ؛ لأنّ الأصل في الإطلاق

(١) في (ج) « إلى ربّه » .

(٢) في (ج) « رحمة الله عليه » .

(٣) الذخيرة ٢٥٥/١ .

(٤) انظر : رفع الحاجب ٣/٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٧٥ ، ٣٨٦ .

(٥) هو : إبراهيم بن عبد الصمد التنوخي ، كان إماماً عالماً ... ، إماماً في أصول الفقه ، والعريّة ، توفي سنة ٥٢٦ هـ ، ومن آثاره التنبية ، والأنوار البديعة ، ... ترجمته في الديباج ص ١٤٣ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ١/١٤٣ .

(٦) نفائس الأصول ٩٩/٣ ، والذخيرة ١٢/١٤٠ ، ١٨٢ ، والعقد المنظوم ١/١٤٥ .

(٧) منتهى الوصول والأمل ص ١٣٨ ، ١٤٤ ، وانظر رفع الحاجب ٣/٣٩٣ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [ المائدة : ٣٨ ] .

الحقيقة [ ... ، ... ] <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يُقَالَ : وقع الإطلاق أيضًا في اليد على الكوعين ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، فليس دعوى الحقيقة <sup>(٢)</sup> في أحدهما أولى من العكس من غير ترجيح ، ولا يصحَّ أَنْ يُقَالَ : بادعاء الحقيقة فيهما ؛ لأنه يلزم عليه الاشتراك ، والمجاز أولى منه ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا يُقَالُ : المجاز أولى من الاشتراك إذا علم المجاز بعينه ، وتعيّنت الحقيقة في أحدهما ، وهنا ليس ادعاء الحقيقة في فرد <sup>(٣)</sup> بأولى من الآخر فتأمل ، وانظر العقباني <sup>(٤)</sup> في المشترك ، فَإِنَّ لَهُ نظير هذا الكلام .

والمسألة قابلة للبحث ، وليس هذا محلّه ، ولهذا اختلف العلماء في التيمّم [ اختلافًا شديدًا ] <sup>(٥)</sup> . [ فَإِنْ قُلْتُ : اختلافهم في التيمّم ] <sup>(٦)</sup> ليس يجري على ما أشرت إليه ، بل على معنى أمر <sup>(٧)</sup> آخر ، بل <sup>(٨)</sup> يقاس التيمّم على الوضوء ، ويُقَيّد بما قَيّد به الوضوء ، أو بآية السرقة ؛ لأنّ المطلق إذا أطلقه الشارع وقَيّد نظيره بقيدتين مختلفتين ، اختلف ، يبقى الإطلاق ، أو يُقَيّد بالأقيس منهما ؟

كذا ذكر القرافي <sup>(٩)</sup> ، ولم يحفظ ابن عرفة الخلاف <sup>(١٠)</sup> ، وقريب من هذا وقع في كلام ابن عطية <sup>(١١)</sup> .

قُلْتُ : هذا مُشْكَل ؛ لأنّهم قَسَمُوا المطلق والمقَيّد على أقسام :

فقسم <sup>(١٢)</sup> لا يحمل فيه المطلق على المقَيّد باتّفاق ، وهو : ما إذا اختلف الحكم والسبب ، فكيف يذكر هُنَا آية السرقة ؟ فتأمّل ذلك ، وتأمّل كلام القرافي وابن الحاجب وغيرهما ، وما أشار إليه الشّيخ

(١) جاء هُنَا في الأصل قوله : « فليس دعوى الإطلاق في أحدهما أولى من العكس » ، وكرّرت مرّة أخرى ، وبقاؤها يؤدّي إلى اضطراب النصّ .

(٢) في الأصل : « الإطلاق » ، وما أثبت من ( ج ) .

(٣) في الأصل : « فرع » .

(٤) تقدّم ضمن شيوخ الرصّاع .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وأثبت من ( ج ) .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وأثبت من ( ج ) .

(٧) في الأصل : « على معنى آخر » .

(٨) في ( ج ) « هل » مكان « بل » .

(٩) العقد المنظوم ٤٠٣/٢ .

(١٠) شرح حدود ابن عرفة ١٠٥/١ .

(١١) المحرّر الوجيز ٤٤/٥ ، ٤٥ .

(١٢) في ( ج ) « قسم » بإسقاط الفاء .

هنا من أنه لا بُدَّ من تقدير محذوف ، الظاهر أنه لازم كما قال : وسلّمنا قول هذا القائل ، فقله إذا لا ينجي من الإشكال المتقدم .

قال الدماميني : ( ولا بُدَّ أيضاً من تقدير أنّ الأيدي مفعولة لفعل مقلّر ، ويكون من عطف الجمل ، إذ لو كانت « إلى » متعلّقة بـ « اغسلوا » المذكور استحالة المعنى ، قال : وإنما هو من عطف الجمل ، وحرف الغاية يتعلّق / بالمقلّر لا بالمذكور .... ) (١) .

قلتُ : وما أشار إليه الدماميني ظاهر ؛ لأنّ الفعل المقيّد بقيد ، يوجد ذلك القيد مع مفعوليه معاً ، فيلزم وجود هذا القيد مع غسل الوجه ، وهي الإحالة التي أشار إليها ، فيكون هذا قريباً من قولهم :

عَلَفْتُهُا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (٢) \*

أي : وسقيتها ، وهو حسنٌ ، وإن كان هذا المثال قيل فيه أنه يحتمل أن يكون من التّضمين في الفعل ، أي : غذيّتها ، وتقدّم أنّ نظير ذلك يحتمل أن يكون من المجاز (٣) ، وهو التّضمين أو الحذف ، وفي ذلك خلاف أيّهما أولى ، وسيأتي من كلام ابن الحاجب قريبٌ منه .

قلتُ : وتأمل كلام أبي حيّان هنا (٤) ، وما ردّ عليه به المختصر ، فإنّ فيه شيئاً . فإنّه قال : هو من باب القدر المشترك ، ولا إجمال (٥) ، مع أنّ الشّيخ أبا حيّان نقل عن الرّخشي الإجمال (٦) ، وكيف يصحّ أن يكون من القدر المشترك ، ويلزم أنّ كلّ مشترك يُقال فيه بهذا الإجمال ، فيؤدّي إلى نفيه ؟ فانظره .

(١) تحفة الغريب ٢١٥/ب .

(٢) هذا صدر بيت من الرّجز التّام ، وعجزه :

\* حتّى شئتُ همالة عينها

والبيت نسبة البغدادي في الخزانة ١٣٩/٣ ، ١٤٠ . لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .

وورد منسوباً لبعض بني أسد في معاني القرآن للفراء ١٤/١ ، ١٢٤/٢ .

وبلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢ ، والإنصاف ٦١٣/٢ ، والارتشاف ١٤٩١/٣ ، والتّصريح ٥٣٦/٢ ، وشواهد المغني

للسّيوطي ٥٨/١ ، ٩٢٩/٢ ، والخزانة ٢٣١/٢ .

(٣) ص من البحث .

(٤) البحر المحيط ٣٤٥/٣ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد لـ ١٩٩/١/ب .

(٦) الكشاف ٥٩٧/١ .



**قوله تعالى** - في بقية الآية الكريمة - : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [ ٦ ] .

ذكرها [ الشيخ رحمه الله <sup>(١)</sup> ] في مواضع :

**الأول** : لما أن نقل الخلاف في الباء ، هل تكون للتبويض ، فنقله عن جماعة ، فذكر ما استدلوا به ، ثم قال : قيل : ومنه : ﴿وَامْسَحُوا ...﴾ الآية .

قال : ( والظاهر أن الباء في الذي ذكروا للإصاق ) <sup>(٢)</sup> ، قال : وقيل : ( إنها في آية الوضوء للاستعانة ، وأن في الكلام حذفاً وقلباً ؛ فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء .

فالأصل : « امسحوا رؤوسكم بالماء » ، قال : ونظيره بيت الكتاب :

كَنَّوْاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِيدِ <sup>(٣)</sup>

قال : يقول : إنَّ لثاتك تضربُ إلى سُمرَةٍ ، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد <sup>(٤)</sup> ، فقلب معمولي « مَسَحَ » <sup>(٥)</sup> .

**الموضع الثاني** : في الباب الثامن لما أن تكلم على الجوار ، قال : وقيل في الآية في قراءة الجرّ : إنها عطف على « أُيْدِيكُمْ » لا على « رُءُوسِكُمْ » لكنه خفض لأجل الجوار .

قال : والصحيح عند المحققين أن خفض على الجوار في النعت قليل ، وفي التأكيد نادر ، كقوله :

يَا صَاحِ بَلِّغْ ... ، البيت <sup>(٦)</sup> ❊

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ١٤٣ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لـ « خفاف بن ندبة السلمي » في الكتاب ٢٧/١ ، والنكت ١٥٥/١ ، والإنصاف ٥٤٦/١ ، وضرائر الشعر ص ١٢٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٤/١ .

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ .

(٤) من قوله « قال » إلى قوله : « الإثمد » سقط في (ج) .

(٥) المغني ص ١٤٣ .

(٦) قطعة بيت من البسيط ، وتمامه :

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ ❊ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَا الذَّنْبِ

وقد نُسب في الخزانة ٩٣/٥ لأبي الغريب الأعرابي .

وجاء بلا نسبة في : تذكرة النحاة ص ٥٣٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢ ، والأشباه والنظائر ١١/٢ .

قال الفراء : أنشدني أبو الجراح <sup>(١)</sup> بخفض « كل » . انظره <sup>(٢)</sup> .

قال : ( ولا يكون في النسق الأول ؛ لأن الحرف يمنع من الجوار ) ثم ذكر كلام الزمخشري ، فانظره <sup>(٣)</sup> .

الموضع الثالث : ذكرها في الواو لما [ أن ] <sup>(٤)</sup> ذكر أن من خصائصها العطف على الجوار <sup>(٥)</sup> .

الموضع الرابع : أشار إليها في حذف الخبر لما أن تكلم على قولهم : « أنت أعلم ومالك » <sup>(٦)</sup> ، وما في ذلك من الأوجه ، وأجاز أن يكون الأصل بمالك ، وأنييت « الواو » مناب « الباء » للتشاكل كما وقع في الآية <sup>(٧)</sup> .

قلت : أمّا ما أشار إليه الشيخ من الخلاف فمعلوم ، وأمّا الاستدلال بالآية ، فالمستدلّ بذلك الشافعية ، واشترط القائل بذلك أن تدخل الباء على مفعول صريح ، كما تقول : « مسحت برأسي ، ومسحت رأسي » .

وقول الشيخ : الظاهر أن الباء للإصاق هو معنى لا يفارقها ، واقتصر عليه سيبويه <sup>(٨)</sup> ، والمراد هنا معنى خاصّ أخصّ من الإصاق <sup>(٩)</sup> .

والتحقيق في « مسح » أنه يتعدّى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجرّ ، وما دخل عليه حرف الجرّ هو الآلة ، فإذا قلت : مسحتُ يدي بالمنديل . فالمنديل آلة للمسح ، كذلك <sup>(١٠)</sup> هنا المفعول الأول مقدّر ، أي : « امسحوا ماء أيديكم برعوسكم » لأن الله تعالى لم يوجب علينا زوال شيء من رعوسنا ، بل أمرنا أن ننقل ماء أيدينا إلى رعوسنا ، هكذا ذكر القرافي في موضع <sup>(١١)</sup> .

(١) أبو الجراح العقيلي .

(٢) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٣) المغني ص ٨٩٥ .

(٤) تكملة من ( ج ) .

(٥) المغني ص ٤٦٧ .

(٦) من أمثلة سيبويه ٣٠٠/١ ، وفي البسيط ٥٥٥/١ : « أنت أعلم وأخوك » .

(٧) المغني ص ٨٢٥ .

(٨) الكتاب ٢١٧/٤ .

(٩) في ( ج ) « أخصّ من الأول » .

(١٠) في ( ج ) « كقولك » .

(١١) الذخيرة ٢٦٠/١ .

ويحتمل أن تكون الباء صلة <sup>(١)</sup> ، وهو أسهل ، وقد نُقل عن سيبويه ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : تعارض [ مجاز ] <sup>(٢)</sup> الحذف والزيادة ، وفيه خلاف .

فإن قُلْتُ : هل كلام القراني مغاير لنقل الشيخ هنا في قوله : ( وقيل .. ) [ إلى آخره ] أو موافق ؟ قُلْتُ : موافق في طرف الحذف ، مخالف له في ادعاء القلب ، فالمرال به في كلام القراني هو الرأس ، وعند غيره هو ماء الأيدي ، وما ذكر القراني هو أقرب إلى الصواب / وربما وقع [ في المذهب لابن القاسم <sup>(٣)</sup> في مسألة الميزاب ما يقرب من مراعاته ، فانظره ] <sup>(٤)</sup> .

والمسألة فيها خلاف ، وبه يمكن الجواب عن أبي القاسم في كونه اشترط النقل في الرأس دون غيره ، والله أعلم .

فإن قُلْتُ : أي المذهبين أخف ، هل مذهب الشافعية ، وهو مذهب كوفي ، أو مذهب المالكية ؟ قُلْتُ : قد أشار القراني في موضع آخر إلى ترجيح مذهب المالكية ؛ لأنه إذا تعارض الاشتراك والحذف ، فالحذف أولى ، فانظره في محله <sup>(٥)</sup> ، فإن فيه بحثاً ، وانظر <sup>(٦)</sup> ابن الحاجب في أصله ، في باب الإجمال ، فإنه ذكر الإجمال فيه ، وقابل كلامه بما هنا تجد فيه بعض مخالفه <sup>(٧)</sup> .

وأما الموضع الثاني : فالخفص على الجوار كثير من النحويين من منعه ، وتأول ما ورد من ذلك . وللتأويل في بعضها بعد ، وتأمل ما ذكر الزمخشري في الموضع الثاني <sup>(٨)</sup> ، فإنه لا يجري على القواعد النحوية ؛ فإنه لم يذكر وجهاً للخفص من جهة الصناعة ، وإنما ذلك معنى يحسن العطف على المسحوح ، وانظر أبا حيان فإن ما ذكر من التأويل أحسن <sup>(٩)</sup> ، وانظر كلام التفتازاني في

(١) هذا الاصطلاح استخدمه ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/١٢٢ ، ١٢٣ ، والمراد الزيادة بالأفعال . وانظر شرح المفصل ٨/١٢٨ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) هو : عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري ، أبو عبد الله . روى عن مالك والليث ، ... ، وخرج عنه البخاري في صحيحه ، روى الموطأ عن مالك . توفي سنة ١٩١ هـ . ترجمته في الديباج المذهب ص ٢٣٩ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٥) الذخيرة ١/٢٦٨ ، وانظر فتاوى ابن تيمية ٢١/٥٦ ، وغاية المرام ( شرح مغني ذوي الأفهام ) ١/١٥٢ .

(٦) في (ج) « انظر » بحذف الواو .

(٧) انتهى الوصول ص ١٣٧ ، وانظر شرح العضد ، ٢٣٨ ، ورفع الحاجب ٢/٥١٧ .

(٨) الكشاف ١/٥٩٧ .

(٩) البحر المحيط ٣/٤٣٦ .

حاشيته <sup>(١)</sup> ، فلولا الطول لجلبناه هنا ، فإنه أطنب في ذلك ، وما أشار إليه ابن الحاجب بعيد ، فإنه زعم أن الآية من باب قولهم <sup>(٢)</sup> : (تقلدت سيفاً ورمحاً) <sup>(٣)</sup> ، و :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا <sup>(٤)</sup> \*

قال : والعرب إذا اجتمع عندها فعْلان متقاربان في المعنى ، ولكلّ منهما متعلّق جوّزوا ذكر أحد الفعلين ، وحذف الآخر .

قُلْتُ : ما ذكر من المثل اختلف الناس على أي قاعدة تُخرَج ، فقليل : بتضمين الفعل فعلاً يَعْمُ معنى الفعلين .

وقيل : بالحذف ، وردّ على من زعم التّضمن في ذلك بأنّه لا يجوز عكس المسألة ، فنقول :  
« علفتها ماءً وتبناً » .

وكلام ابن الحاجب ظاهر في كونه أراد القول بالحذف ، وهو في الآية لا يتأتّى إلاّ بتحوّز كثير ، كما رأيت ، ولا يبعد سبب الخلاف في هذه الأمثال أن يكون جارياً على تعارض الجواز والحذف ، والله أعلم .

وقد أشرت فيما تقدّم من كلام الدّماميني إلى ذلك ، ولعلّه أخذه من كلام ابن الحاجب في أماليه <sup>(٥)</sup> .

والموضع الثالث من كلام الشّيخ يرّد ما ذكر في الموضع الثاني ، فلا اختصاص لها بما ذكر .  
وما أشار إليه في الموضع الرابع يقرب مما في الثالث .

(١) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ٢٠٣/ب .

(٢) هذا التمثيل جزء من مجزوء الكامل ، يُنسب لـ « عبد الله بن الزبيري » :

يا ليت زوجك غداً \* متقلداً سيفاً ورمحاً

وجاء بلا نسبة في معاني القرآن للقرّاء ٤٩/١ ، والمقتضب ٥١/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ، ٨٣ ، وشرح أبيات المغني ٩٢/٦ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣ ، ١٤٢/٩ .

(٣) في (ج) « السيف والرمح » .

(٤) تقدّم الكلام عليه ص ٣٢٨ من هذا البحث .

(٥) الأمالي النحوية ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

**قوله تعالى :** ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الآية [ ٩ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجملة التفسيرية ، في الجمل التي لا محل لها ، فذكر أموراً ، ثم قال : الثامن قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ...﴾ الآية .

فجملة : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ تفسيرية ، ولا يصح أن تكون مفعولاً ثانياً لـ ﴿وَعَدَ﴾ ؛ لأنَّ باب « أعطى وكسى » لا تكون فيه الجملة مفعولاً <sup>(٢)</sup> ، بل المفعول حُذِفَ دَلَّت عليه الجملة المفسرة ، تقديره : « خيراً عظيماً » أو الجنة .

قال : وعلى التقدير الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ؛ لأنَّ الجنة مسببة عن الغفران والأجر <sup>(٣)</sup> انتهى [ معنى ] <sup>(٤)</sup> .

**قلتُ :** ما أشار إليه ظاهر ، وإنما تعرض لبيان التفسير في التقدير الثاني ؛ لأنَّ الجنة ليست <sup>(٥)</sup> معنى ما ذكر من الجملة ، والجملة المفسرة نفس المفسر معنى ، فاحتاج إلى ما ذكر من الجواب ، والظاهر التقدير الأول ، وما تأول به الشيخ وقع في كلام أبي حيَّان <sup>(٦)</sup> ، ونقل وجهاً آخر عن الزمخشري <sup>(٧)</sup> ، ورده المختصر <sup>(٨)</sup> ، فانظره في محله ، وليس فيه قوة اعتراض ؛ لأنَّ المسألة فيها خلاف ، والمُعَرَّبُ لا يلزم ما ذكر إلاَّ إنَّ ذكره على سبيل السهو والغفلة <sup>(٩)</sup> .

وتأمل كيف يصح تضمين « وعد » معنى القول ، فيلزم أنه لا يتعدى إلى المفعول الأول ؛ لأنَّ القول لا يتعدى إليه ، ولا يُقالُ : هذا لا يلزم لما ذكروا من حقيقة التضمين ؛ لأنَّا نقول : إنما ذلك من جهة المعنى ، وأما الصناعة فلا يتقرر فيها ذلك ، إلاَّ أن يُقالَ : هذا لا يلزم لما ذكر الزمخشري في

(١) وبعدها : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ .

(٢) في (ج) « مفعولة ، فالمفعول » .

(٣) المغني ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « ليس » .

(٦) البحر المحيط ٤٤١/٣ .

(٧) أنَّ قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [ المائدة : ٩ ] بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله . البحر ٤٤١/٣ ، وانظر الكشف ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/١ ب .

(٩) بل رجحه معللاً بأنَّ تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف . الدرّ المصون ٢١٨/٤ .

التَّضْمِينُ<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

1/95

وتأمل أيضاً ما الفرق بين الوجهين الأخيرين في كلام الزمخشري / فَإِنَّ الأخير منهما جعله من قبيل<sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> أَنَّ الجملة قُصِدَ لفظها ، فصَحَّ جعلها مفعولاً لـ « وعد » ، فيقال : إن كان ضُمِّنَ الوعد معنى القول فهو الَّذِي قبل هذا ، وإن لم يَضْمَنَّ فيمتنع جواز مثله ، وَالْمُعْرَبُ هُنَا لم يتعرض للفرق ، وقد ذكر في الصَّافَات أَنَّ الَّذِي ذكر هو مذهب الكوفيين ...<sup>(٥)</sup> .

قُلْتُ : يعني به الحكاية بما ضُمِّنَ معنى القول ، فيرجع للوجه الَّذِي قبله .

ولقائل أن يقول : إِنَّهُ لم يَضْمَنَّ « ترك » معنى القول<sup>(٦)</sup> ، بل من باب ما سُمِّيَ به من الجمل ، وصارت<sup>(٧)</sup> في حكم المفرد ، مثل قولنا : « لا حول ولا قوة إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ »<sup>(٨)</sup> فجعلت مبتدأ<sup>(٩)</sup> ، فكما صحَّ ذلك فيها جعلها مفعولاً ثانياً لـ « وعد » و « ترك » فليس يجري على مذهب كوفي كما فهم الْمُعْرَبُ .

**قوله تعالى :** ﴿ فَبِمَا هَضَبْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ... ﴾ [١٣] .

ذكرها في الجهة الخامسة في آخر مسائل الموصول ، لما أَنَّ قال : ( ولا أعلمهم زادوا « ما »

- (١) الكشاف ٣٣٧/١ ، وفيه : « ... ، وإنما عدِّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم » .
- (٢) البقرة ، آية ( ١٨٥ ) .
- (٣) في ( ج ) « من باب » .
- (٤) الصافات ، آية ( ٧٨ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ) .
- (٥) الدر المصون ٣١٧/٩ ، وانظر معاني القرآن للقرآء ٣٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٧/٣ ، إذ نقله عن الكسائي وأبي العباس .
- (٦) نص عليه العكبري في التبيان ١٠٩٠/٢ .
- (٧) في ( ج ) « فصارت » بالفاء .
- (٨) حديث شريف نصه : « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ! قُلْ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَإِنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » . أخرجه البخاري في كتاب الدعوات ، رقم ٦٠٢١ جـ ٢٣٤٦ .
- ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، برقم ٢٧٠٤ جـ ٤/٢٠٧٦ .
- (٩) انظر : توضيح المقاصد ٢٧٧/١ ، والتصريح ٥٢٨/١ .

بعد الباء إلا ومعناها السببية : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿فَبِمَا قَضَيْتُمْ﴾ ... <sup>(٢)</sup> . انظر قوله : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ﴾ الآية <sup>(٤)</sup> [ ٢٠ ] <sup>(٥)</sup> .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٦)</sup> في « إذ » لما أن تكلم على أنها تخرج عن الظرفية ، فذكر أموراً ثم قال : الثالث : أن تكون بدلاً من المفعول ، فذكر [ أن ] <sup>(٧)</sup> الآية يجوز فيها الظرفية ، وكونها بدلاً من النعمة <sup>(٨)</sup> .

قلت : قد تقدم ما في « إذ » من الاضطراب ، هل يصح أن تكون اسماً ، أم لا ، فراجع <sup>(٩)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿قَالَ رَجُلَانِ...﴾ الآية [ ٢٣ ] <sup>(١٠)</sup> .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(١١)</sup> في الباب الثاني لما أن تكلم على حكم الجمل بعد النكرات ، فاستطرد الكلام ، إلى أن قال : ( ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية ، فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة ، منها : قوله تعالى : ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ الآية . فجملة قوله : ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة ، والإخبار فتكون صفة ، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً ، ولا يضعف في الصنعة لوصف النكرة بالظرف <sup>(١٢)</sup> .

(١) آل عمران ، آية ( ١٥٩ ) . وبعدها : ﴿لَنْتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ ، وفي ( ح ) : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ فقط .

(٢) المغني ص ٧٣٨ .

(٣) البقرة ، آية ( ٣ ) ، الأنفال ، آية ( ٣ ) ، الحج ، آية ( ٣٥ ) ، القصص ، آية ( ٥٤ ) ، السجدة ، آية ( ١٦ ) ، الشورى ، آية ( ٣٨ ) .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٥) وبعدها : ﴿... إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَدْيَاءً﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٨) المغني ص ١١٢ .

(٩) الجمع الغريب ( ح ) ٤٦/١ ، ٤٧ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ...﴾ [ البقرة : ٣٠ ] .

(١٠) وبعدها : ﴿... مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ...﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(١٢) المغني ص ٥٦٢ .

قُلْتُ: ما أشار إليه ظاهر ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : يضعف من جهة المعنى لم يبين بيان الضعف ، وبيان الضعف : أَنَّ <sup>(١)</sup> القول لم ينحصر منهم في هذه الحالة ، وإن كان يمكن أن وقع كذلك إِلَّا أَنَّهُ بعيد معنى .

فَإِنْ قُلْتُ : كيف يقول : وَأَمَّا صِنَاعَةُ فَلَا ضَعْفَ ، مع أَنَّ الفعل الماضي فيه ضبط في تقدير « قد » معه إذ كان حالاً .

قُلْتُ : لعلَّ الشَّيْخَ مشى على عدم التزام ذلك ، وقد تقدّم لنا في ذلك كلام فراجعه في سورة النساء عند قوله : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [ ٩٠ ] <sup>(٢)</sup> ، وقد صرح أبو حيان هنا بتقدير « قد » فانظره <sup>(٣)</sup> .

لكن على كل تقدير ليس في ذلك قوّة ضعف من جهة الصنّاعة النحوية ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

**قوله تعالى :** ﴿ فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾ [ ٢٧ ] .

ذكرها [ الشَّيْخُ ] <sup>(٤)</sup> في « عن » دليلاً على ورود « عن » بمعنى « من » في قوله : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ <sup>(٥)</sup> انظره ... <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَاوَيْلَتَى أَعْجَزْتُ ﴾ [ ٣١ ] <sup>(٧)</sup> .

ذكرها [ الشَّيْخُ - رحمه الله - ] <sup>(٨)</sup> في أوّل الجهات ، فقال : السَّابِعَ عَشَرَ قول الزَّخْشَرِيِّ في قوله : ﴿ يَاوَيْلَتَى ﴾ الآية .

( إِنَّ انتصاب ﴿ أَوَارَى ﴾ بعد الاستفهام ) <sup>(٩)</sup> ، ووجه فسادهُ أَنَّ جواب الشَّيْءِ مسبب عنه ،

(١) « أَنَّ » سقط في ( ج ) .

(٢) راجع ص ٢٧١ من البحث .

(٣) البحر المحيط ٣/ ٣١٧ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٥) التوبة ، آية ( ١٠٤ ) ، الشورى ، آية ( ٢٥ ) .

(٦) المغني ص ١٩٨ .

(٧) وبعدها : ﴿ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارَى سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٩) الكشاف ١/ ٦٠٨ .



والموارة لا تسبب عن العجز ، وإنما انتصابه بالعطف على ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ ثم ذكر آية الحج<sup>(١)</sup> . فانظره<sup>(٢)</sup> .

قلتُ : الاعتراض وقع لأبي حيّان ، قال المختصرُ : ( ووقع قبله لأبي البقاء<sup>(٣)</sup> .

قلتُ : وأجاب التفتازاني بأنه يحتملُ أن يريد أنَّ الاستفهام بمعنى الإنكار ، فإذا قدرَت السببية صحّت ، كأنه قال : ( إن لم أعجز واريت )<sup>(٤)</sup> ، وقيل : هذا مثل قولهم : ( أتعصي ربك ليعفو عنك ) بالنصب ، كأن الإنكار التويخي وقع على أمرين ، ويشعر بأن ما وقع من هذا الشخص خلاف المعقول حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو ، فيمكن تقرر ذلك في الآية / ... )<sup>(٥)</sup> .

قلتُ : وهذان الجوابان ضعفهما ظاهر كما رأيت .

**قوله تعالى :** ﴿ لَّهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾ [ ٤١ ] .

ذكرها في اللام الجارة مثلاً للاستحقاق<sup>(٦)</sup> ، وقد قدمناه في ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> . انظره<sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ ﴾ الآية [ ٤٢ ] .

ذكرها في القاعدة الخامسة من الباب الثامن مثلاً للتعبير عن الإرادة بالفعل . انظره<sup>(٩)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ الآية [ ٤٥ ]<sup>(١٠)</sup> .

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ]<sup>(١١)</sup> في الباب الثالث لما أن تكلم على كيفية التقدير ، وأن المقدّر

(١) قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ [ آية : ٦٣ ] .

(٢) المغني ص ٦٩٥ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٠٤/٢ .

وانظر التبيان ١/٤٣٣ ، وانظر البحر المحيط ٣/٤٦٧ ، والذّر المصون ٤/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٤) حاشية التفتازاني ل ٢٠٩/ب .

(٥) المصدر نفسه ل ٢٠٩/ب .

(٦) المغني ص ٢٧٥ .

(٧) الفاتحة ، آية ( ٢ ) .

(٨) الجمع الغريب ( ح ) ١/١١ .

(٩) المغني ص ٩٠٣ .

(١٠) وبعدها : ﴿ ... عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... ﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

قد يكون عامًّا ، وقد يكون خاصًّا إذا دلَّ الدليل ، وردَّ على أبي حيَّان فيما زعم ، وذكر آية البقرة ، وهي قوله : ﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْ . . . ﴾ <sup>(١)</sup> وقد تقدّم لنا ذلك <sup>(٢)</sup> ، قال : ومثل الآية : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ . أي : [ إِنَّ ] <sup>(٣)</sup> النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوعة <sup>(٤)</sup> بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومة بالأذن ، والسنّ مقلوع بالسنّ هذا هو الأحسن <sup>(٥)</sup> .

\* [ . . . ، . . . ] <sup>(٦)</sup> .

قلتُ : ما أشار إليه ظاهر في الآية ، وعليه اعتمد الزّخشي <sup>(٧)</sup> ، وقد تقدّم لنا في سورة البقرة أنّ الكون العام إذا أردت تقديره قدّرت معه ما يتمّ المعنى به ، فلك هنا أن تقول : قتل النفس كائن بقتل النفس ، وهذا تقدير كثير ، فيلزم منه حذف ستّة أشياء كما أشار إليه ؛ لأنّ الضّمائر المقدّرة في الأسماء المقدّرة كأنّها موجودة ، فانظر سورة البقرة ، واعتراض أبي حيَّان <sup>(٨)</sup> على الزّخشيّ بناء على ما تقدّم له في سورة البقرة ، وقدّر بما قدّر به الزّخشيّ أبو عليّ <sup>(٩)</sup> فانظره .

### تنبيهات :

الأوّل : قد يتمسّك مدّع أنّ المعرفة إذا أعيدت لا يلزم أن تكون عين الأولى مثل الآية ، وقد تقدّم ما يُجاب به من كلام الشيخ فراجع .

الثاني : أمّا نصب هذه المعطوفات في الآية فلا إشكال فيه <sup>(١٠)</sup> ، وأمّا الرّفْع <sup>(١١)</sup> فانظر كلام أبي

(١) آية ( ١٧٨ ) .

(٢) الجمع الغريب ٥٣/ب .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٤) في الأصل : « مفقوع » ، وما أثبت من ( ج ) أولى .

(٥) المغني ص ٥٨٦ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٨٦٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) الكشف ٣٣٧/١ ، ٦١٧/١ .

(٨) البحر المحيط ١١/٢ ، ٤٩٤/٣ .

(٩) الحجّة ٢٢٣/٣ ، وانظر البحر ٤٩٤/٣ ، والدرّ المصون ٢٤٣/٤ .

(١٠) وهي قراءة نافع وحزمة وعاصم . وانظر السبعة ص ٢٤٤ ، والدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

(١١) وهي قراءة الكسائي ، وانظر السبعة ص ٢٤٤ ، والدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

عليّ هنا<sup>(١)</sup> ، فإنّ فيه نظراً ظاهراً ، وكون كلام الشيخ<sup>(٢)</sup> يرجع لكلامه فيه بحث لا يخفاك ، وقد جعل بعضهم في العطف على محلّ أنّ المفتوحة ثلاثة أقوال :

ثالثها : الفرق بين أن تكون بعد عِلْمٍ ، أو<sup>(٣)</sup> « لا » فانظره<sup>(٤)</sup> واجر ذلك في الآية ، واستحضر الفعل إذا ضُمّن معنى القول هل يحكى به أم لا ؟ [ والله الموفق ]<sup>(٥)</sup> أعلم .

وانظر ما ذكر المرادي في قوله : وألحقت بـ « إنّ » « لكن وأنّ »<sup>(٦)</sup> ، وانظر ما ذكره أيضاً في الرّفْع هناك بعد استكمال « أنّ » خبرها<sup>(٧)</sup> ، وأنّ الصّحيح أنّه من عطف الجُمْل<sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ... ﴾ [ ٤٧ ]<sup>(٩)</sup> .**

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ]<sup>(١٠)</sup> في اللام لما أنّ تكلم على أنّ لام الأمر إذا دخل عليها حرف العطف تُسَكَّن ، فذكر آيات ، ثمّ ذكر هذه الآية ، قال : فمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطّلب ؛ لأنّه يقرأ بسكون الميم<sup>(١١)</sup> ، ومن كسر اللام - وهو حمزة<sup>(١٢)</sup> - فهي لام التّعليل ؛ لأنّه بفتح الميم ، وهذا التّعليل إمّا أنّه معطوف على تعليل آخر مُتَصِّد من المعنى ؛ لأنّ قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ... ﴾ الآية [ ٤٦ ]<sup>(١٣)</sup> معناه : وآتيناه الإنجيل للهدى والنّور<sup>(١٤)</sup> ، كقوله : ﴿ إِنَّا زَيْنَا

(١) الحجة ٢٢٣/٣ ، وانظر الدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

(٢) في (ج) « الزّخشي » .

(٣) في (ج) « أم » .

(٤) ذهب إليه ابن مالك في شرح التّسهيل ٥٠/٢ ، وانظر المساعد ٣٣٧/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) توضيح المقاصد ٣٤٨/١ .

(٧) في (ج) « أن » بحذف الواو .

(٨) ينظر بسط هذا في توضيح المقاصد ٣٤٨/١ ، والمساعد ٣٣٧/١ ، والصّبان ٢٨٧/١ .

(٩) وبعبدا : ﴿ ... بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) قرأ بها الجمهور عدا حمزة ، وانظر : السّبعة ص ٢٤٤ ، والبحر ٥٠٠/٣ .

(١٢) تقدّمت ترجمته ص ٢١٦ .

(١٣) تتمتها : ﴿ فِيهِ هُلْئِي وَنُورٌ ... ﴾ .

(١٤) المحرّر الوجيز ١١٨/٥ ، البحر المحيط ٥٠٠/٣ .

السَّمَاءِ الدُّنْيَا... ﴿١﴾ الآية ؛ لأنَّ المعنى : « إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ زِينَةً وَحِفْظًا » (٣) .  
قال : وَإِنَّمَا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ مُّؤَخَّرٍ ، أي : « وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْزَلَهُ » (٣) .

قال : ومثل ذلك : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى ﴾ (٤) ، أي : « للجزء  
خلقهما » ثُمَّ ذَكَرَ آيَاتٍ (٥) .

قُلْتُ : أَمَّا قِرَاءَةُ الْأَمْرِ فظاهرة ، وقد تقدّم لنا الكلام على سرِّ تسكين هذه اللام ، وما في ذلك (٦) .  
وَأَمَّا قِرَاءَةُ مِنْ حَرَكِ اللَّامِ ، فَيَتَعَيَّنُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ لِلتَّعْلِيلِ .

والتأويل الأول الذي أشار ظاهر ، وهو قريب من قولهم : ( العطف على المعنى في القرآن ،  
والتوهم في غيره ) . وقد أشار الشَّيْخُ فِي الْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ إِلَى ذَلِكَ (٧) ، وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَرْكَبَاتِ  
كَمَا يَكُونُ فِي الْمَفْرَدَاتِ (٨) .

وأشار ابن الحاجب - رحمه الله - في الآية إلى مثل ما ذكر الشَّيْخُ (٩) ، وَأَمَّا الاحتمال الأخير  
فلا يبعد أيضًا ، ويترجّح بما أشار إليه الشَّيْخُ مِنَ النَّظَائِرِ فِي الْآيَاتِ (١٠) .

فَإِنْ قُلْتُ : كَوْنُ الشَّيْخِ قَدَّرَ الْعَامِلَ مُؤَخَّرًا خِلَافَ مَا أَسَّسَهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي أَنَّ الْعَامِلَ الْمَقْدَّرَ /  
إِنَّمَا يَقْدَرُ فِي مَحَلِّهِ لِمَا يَخْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ إِلَّا لِمَنْعٍ صِنَاعِي ، وَهَذَا قَدْ رَأَيْتَ الشَّيْخَ مَشَى عَلَى  
خِلَافِ ذَلِكَ (١١) .

(١) الصَّافَاتِ ، آيَةُ (٦) . وَتَتَمَّتْهَا ﴿ بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ (٧) فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ .

(٣) قَالَ بِهِ صَاحِبُ الْكَشَافِ ٦١٧/١ ، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٥٠٠/٣ ، وَالتَّرَ الْمُصَوَّنَ ٢٨٥/٤ .

(٤) الْجَاثِيَةِ ، آيَةُ (٢٢) . وَتَتَمَّتْهَا : ﴿ ... كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .

(٥) الْمَغْنِي ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٦) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ٥٥/أ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [البقرة : ١٨٦] .

(٧) فَرَّقَ أَبُو حَيَّانَ بَيْنَ الْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مُوجُودٌ دُونَ مُؤَخَّرٍ ، وَالْعَامِلَ  
فِي الْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ مُفْقُودٌ وَآثَرُهُ مُوجُودٌ . الْبَحْرُ الْمَحِيطَ ٢٧٥/٨ .

(٨) الْمَغْنِي ص ٥٥٣ .

(٩) الْأُمَالِي النُّحْوِيَّةُ ١٣٥/١ .

(١٠) رَقْمُ (٧٥) مِنَ الْأَنْعَامِ ، وَ (٢١) مِنَ مَرْيَمَ .

(١١) الْمَغْنِي ص ٨٥٣ .

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ حَقَّهُ أَنْ يُقَدَّرَ مَقْدَمًا كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَانِعٌ صِنَاعِي ، لَا يُقَالُ : إِنَّهُ قَدَّرَهُ مُؤَخَّرًا ؛ لَكِي يَحْصُلَ الْحَصْرُ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ <sup>(١)</sup> يُؤْذَنُ بِالْحَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَ عَلَى ذَلِكَ .

لَأَنَّا نَقُولُ : الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ رَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبَيَانِ ، وَشَنَعَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْحَلِّ <sup>(٢)</sup> .

وَلَكِنْ السُّؤَالُ هُنَا عَلَى التَّنَزُّلِ مَعَهُ فِي الَّذِي ذَكَرَ ، وَكَوْنِ الشَّيْخِ يَقُولُ : إِنَّ التَّقْدِيمَ لَا يَفِيدُ الْحَصْرَ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ ، بَلْ قَالَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ <sup>(٣)</sup> ، وَتَبِعَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ <sup>(٤)</sup> ، وَتَقَدَّمَ لَنَا التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ قَبْلَ <sup>(٥)</sup> ، وَالذَّوْقُ يَرُدُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُ <sup>(٦)</sup> فِي الْمَسْأَلَةِ .

نَعَمْ ، التَّحْقِيقُ أَنَّ يُقَالُ : كَمَا قَالَ السَّكَاكِيُّ <sup>(٧)</sup> : إِنَّ التَّقْدِيمَ تَارَةً يَفِيدُ الْحَصْرَ ، وَتَارَةً لَا يَفِيدُ ، مِثْلَ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ .

وَكَانَ يَظْهَرُ لِي سَوْالٌ فِي هَذَا ، وَهُوَ : أَنَّ التَّقْدِيمَ إِذَا كَانَ يَفِيدُ الْحَصْرَ ، فَأَيْنَمَا وَجَدَ ، فَهُوَ مَفِيدٌ لَهُ ضَرُورَةٌ ؛ لَوْجُودِ سَبَبٍ ذَلِكَ ، فَلَا يَنْفَكُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفِيدُ الْحَصْرَ فَلَا يَصَحُّ أَيْضًا وَجُودُهُ لِنَفْيِ سَبَبٍ ذَلِكَ ، وَإِفَادَتُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَخْصِيسٌ مِنْ غَيْرِ مَخْصَصٍ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا أَفَادَ الْحَصْرَ وَالْقَصْرَ مِثْلَ « إِنَّمَا » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُمَا ذَلِكَ إِلَّا لِمَانَعٍ . وَجَوَابُ ذَلِكَ أَنَّا نَخْتَارُ أَنَّهُ يَفِيدُ الْحَصْرَ ، لَكِنْ إِفَادَتُهُ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ الْقِرَائِنِ ، فَإِنْ عَارِضَ ذَلِكَ أَمْرٌ صَارَ مَعْطَلًا <sup>(٩)</sup> فَهُوَ بِحَسَبِ الْأَمَاكِنِ ، فَإِنْ لَمْ يَعَارِضْهُ مَعَارِضٌ صَحَّ مَدْلُولُهُ ، وَإِلَّا انْتَفَى .

(١) فِي (ج) « الْمَعْمُولُ » .

(٢) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ٢/٩٩ .

(٣) الْأَمَالِي النُّحْوِيَّةُ ٢/١٠٦ .

(٤) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٢٣ ، ٣/٥٠٠ .

(٥) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ (ج) ص ١٣ ، ١٤ .

(٦) فِي (ج) « وَمَنْ خَالَفَ » وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٧) السَّكَاكِيُّ هُوَ : يَوْسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبَ ، سَرَاجُ الدِّينِ الْخَوَارِزْمِيُّ . إِمَامٌ فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ ، ... ، لَهُ مِفْتَاحُ الْعُلُومِ . مَاتَ بِخَوَارِزْمَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسَمِئَةَ ( ٦٢٦ ) هـ .

الْبَغِيَّةُ ٢/٣٦٤ .

(٨) الْحَاقَّةُ ، آيَةُ ( ٣١ ) .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « مَعْضَلًا » بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ، وَمَا أَثْبَتَ أَوَّلَى .

والمسألة تحتل بحثاً آخر ، فانظر هذا مع ما قدمناه في غير هذا المحل . قال التفتازاني : ( والدّوق السليم يشهد للقول بالحصص في ذلك ) <sup>(١)</sup> . والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ الآية [ ٤٨ ] .

ذكرها في النوع الرابع من الجهة السادسة ، ذكرها دليلاً على أَنَّ ﴿ اسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ ﴾ <sup>(٢)</sup> يجوز فيه التضمن ، وأنَّ هذه الآية أجازوا فيها التضمن في الفعل <sup>(٣)</sup> ، وإسقاط حرف الجر <sup>(٤)</sup> . قلت : تعارض في الآية الحذف والجواز ، وفي تقديم أحدهما على الآخر خلاف <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ... ﴾ [ ٥٠ ] .

ذكرها الشيخ في روابط الجملة ، وذكر الضمير ، وأنه قد يُحذف ، مثل [ قراءة ] <sup>(٦)</sup> من قرأ برفع « حكم » في الآية <sup>(٧)</sup> ، فانظره <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى ... ﴾ الآية [ ٥٢ ] <sup>(٩)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أَنَّ » المصدرية ، وأنها مع ما بعدها مفعولة ، وهو ظاهر الآية <sup>(١٠)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ... ﴾ [ ٥٤ ] <sup>(١١)</sup> .

ذكرها مثلاً لوجوب إدخال « الفاء » في الجواب في مثل الآية . انظر الفاء <sup>(١٢)</sup> .

(١) حاشية التفتازاني ل ٢١١/١ ، ب .

(٢) يس ، آية ( ٦٦ ) .

(٣) ضَمَّنْ ﴿ اسْتَبِقُوا ﴾ معنى « تبادروا » .

(٤) المغني ص ٧٤٩ ، ٧٥٠ .

(٥) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ ، ٣٠١ ، والإيضاح ص ٢٨٥ ، وعروس الأفراح ١٠٨/٢ .

(٦) في الأصل : « القراءة » ، والنص لا يستقيم بها ، وما أثبت من ( ح ) .

(٧) قراءة الجمهور بالنصب ، وقرأ بالرفع ( يحيى وإبراهيم والسلمي ) . السبعة ص ٢٤٤ ، والمختص ٢١٠/١ ، والبحر ٥٠٥/٣ .

(٨) المغني ص ٦٤٨ .

(٩) وبعدها : ﴿ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ... ﴾ .

(١٠) المغني ص ٤٢ .

(١١) وبعدها : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ... ﴾ .

(١٢) المغني ص ٢١٨ .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ﴾ [ ٥٦ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها مثلاً لحذف الجواب في حذف جواب الشرط ، أي « يَغْلِب » ، ﴿ فَإِنْ حَرَّبَ اللَّهُ ﴾ انظره <sup>(٢)</sup> .

\* [ ... ، ... ] <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [ ٥٧ ] .

ذكرها في ورود « إِنْ » بمعنى « قَدْ » <sup>(٤)</sup> ، وقد تقدّم مراراً <sup>(٥)</sup> ، والظاهر أنَّ المراد بالشرط هنا التهيج <sup>(٦)</sup> ، أو المراد من الإيمان الدوام عليه ، فلا يحتاج لذكر ما ذكرنا ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ ... لِبَيْسٍ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٦٢ ] <sup>(٨)</sup> .

ذكرها في « اللام » غير العاملة <sup>(٩)</sup> ، لام الابتداء ، لما أنَّ نقل الخلاف في دخولها على الخبر المتقدم ، قال : زاد المالقي أنها تدخل على الفعل غير المتصرف <sup>(١٠)</sup> مثل الآية .

**قوله تعالى :** ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ... ﴾ [ ٦٤ ] .

ذكرها في الجمل <sup>(١١)</sup> لما أنَّ تكلم على الجمل بعد التكرات ، والمعارف ، وتكلم على آية النساء :

(١) وبعدها : ﴿ ... وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حَرْبَ اللَّهِ هُمْ الْغَالِبُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٥١ . وذكرها أيضاً في روابط الجملة ص ٦٥٩ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٦٥٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) الصواب أنَّ ابن هشام نقل عن الكوفيين أنَّ « إِنْ » في هذه الآية بمعنى « إِذ » . المغني ص ٣٩ .

(٥) عند حديثه عن آية آل عمران ( ١٣٩ ) . الجمع الغريب ١/٧٤ .

(٦) وفي مجيئها بمعنى « إِذ » خلاف . انظره في رصف المباني ص ١٩٢ ، والجنى الداني ص ٢١٢ .

(٧) في ( ح ) « ... أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا الْمُرَادُ مِنْهُ التَّهْيِجُ » بالتقديم والتأخير .

(٨) « يعملون » سقط في ( ح ) .

(٩) من الآية الثانية والستين إلى بداية التاسعة والستين اضطراب في النسختين ، إذ وردت في الأصل بعد الآية رقم ( ٧٠ ) ل ٩٧/ب .

وفي ( ح ) بعد الآية رقم ( ٧١ ) ص ١٥٩ .

(١٠) المغني ص ٣٠٢ .

(١١) رصف المباني ص ٣٠٦ .

(١٢) المغني ص ٥٦٢ .

﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [ ٩٠ ] . ونقل عن المبرد أَنَّ الجملة المراد بها الدَّعاء مثل هذه <sup>(١)</sup> ، انظره ، وانظر النساء <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [ ٦٤ ] .

ذكرها الشيخ في « كيف » <sup>(٣)</sup> لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّها تكون شرطية ، وشرط جوابها أَنْ يكون مماثلاً لشرطها ، باتفاق ، ولا يجزم <sup>(٤)</sup> على الصحيح ، ثُمَّ ذكر هذه الآية استشكالا في جوابها ؛ لأنَّ جواب هذه الآية ليس موافقا للشرط ، لأنَّهم قدروه : ( كيف يشاء ينفق ) .

قُلْتُ : قد تقدّم لنا في سورة آل عمران عند قوله : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ ... ﴾ [ ٦ ] <sup>(٥)</sup> ، ونبَّهنا على ما يتعلّق بذلك ، فانظره <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ... ﴾ [ ٦٧ ] <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ... ﴾ [ ٧٣ ] <sup>(٨)</sup> .

ذكرها في « لَمَّا » <sup>(٩)</sup> لما أَنَّ ذكر الفرق بينها وبين « لم » ، وأنَّ « لم » يجوز إدخال « إِنْ » عليها مثل الآيتين .

**قوله تعالى :** ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ ... ﴾ الآية [ ٦٨ ] <sup>(١٠)</sup> .

ذكرها في حذف الصِّفة ، وأنَّ التقدير : « لستم على شيء يتنفع به » ، وهو حسن ، فانظره <sup>(١١)</sup> .

(١) المقتضب ١٢٤/٤ .

(٢) ص ٢٧١ من البحث .

(٣) المغني ص ٢٧١ .

(٤) في (ج) « يجزم » بالياء .

(٥) وبعدها : ﴿ ... كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ .

(٦) الجمع الغريب (ح) ص ١٠٧ .

(٧) وبعدها : ﴿ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَهُ ... ﴾ .

(٨) ذكرت للتمثيل قبل ترتيبها ، وبعدها : ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ لِمَنْزِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٩) المغني ص ٣٦٧ .

(١٠) وبعدها : ﴿ ... عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ ... ﴾ .

(١١) المغني ص ٨١٩ .



**قوله تعالى:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا...﴾ [٦٩] <sup>(١)</sup>.

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجزء الثاني في العطف على المحل <sup>(٢)</sup> ، لما أن ذكر الشروط المعلومة ، وهو <sup>(٣)</sup> : إمكان ظهور المحل في الفصح ، وأن يكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحرز على الصحيح في ذلك ، ثم ذكر العطف على محل اسم « إِنَّ » قبل الخبر أنه لا يجوز ، وحصل في ذلك الثلاثة الأقوال المعلومة ، ثالثها : إن خفي الإعراب جاز ، وإلا فلا ، وجعل وجهها مبنيًا <sup>(٤)</sup> على اشتراط المحرز وعدمه ، وذكر غير ذلك ، وذكر الآية دليلاً للكوفيين القائلين بالجواز ، وسمع من كلامهم : « إنك وزيد ذاهبان » .

فأجاب عن الآية بوجهين : /

**الأول :** [ أن خبر « إِنَّ » محذوف ، أي : « مأجورون » ، و « الصابئون » مبتدأ ، وما بعده الخبر ] <sup>(٥)</sup> .

قال : ويشهد له قوله :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا ❊ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَان <sup>(٦)</sup>

قال : ويضعف هذا الحذف من الأول لدلالة الآخر ، والكثير <sup>(٧)</sup> العكس .

والوجه الثاني أن الخبر المذكور لـ « إِنَّ » وخبر « الصابئون » محذوف ، أي كذلك ، ويشهد له قوله :

(١) وبعدها : ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾ .

وقراءة القراء السبعة : ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ .

وقرأ عثمان وعائشة ، وابن جبير ، والجحدري : ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ . المختب ٢١٧/١ ، والبحر ٥٣١/٣ .

وقرأ الحسن والزهرري : ﴿الصَّابِئُونَ﴾ بالياء دون همز ، المختب ٢١٦/١ .

(٢) المغني ص ٦١٧ .

(٣) في (ج) « وهي » بالياء .

(٤) في الأصل : « مبني » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٦) البيت من الطويل ، وورد بلا نسبة في شرح الألفية لابن الناطم ص ١٧٨ ، وتلخيص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٤ ، والأشموني ٢٨٦/١ ، والتصريح ٧٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢ .

(٧) في (ج) « والصواب » .

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \* (فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ) (١)

إذ لا تدخل اللام في خير المبتدأ حتى يُقدّم .

قال : ويضعف هذا الوجه تقديم بعض الجملة المعطوفة (٢) على بعض الجملة المعطوفة (٣) عليها .

قال : وأمّا المثال فيخرج على العطف على توهم عدم ذكر « إِنَّ » ، وأنه تابع لمبتدأ محذوف ،

أي : « إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » (٤) ، قال : وعلى هذا خرج « إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ » انتهى .

قال الفقير إلى ربه : أمّا ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - من الخلاف في العطف على خير

« إِنَّ » فظاهر (٥) ، وأمّا ما ذكر في الآية الكريمة من التأويل ، فالتأويل الأوّل هو قول سيويه (٦) ،

وهو ضعيف ؛ لما ذكر الشيخ ، ولأجل حذف خبر « إِنَّ » بغير شرط مع إمكان غيره من التأويل .

وأمّا ما أشار إليه الشيخ من التضعيف فليس خاصاً بهذه الآية على مذهب سيويه في : « زَيْدٌ

وعمره قائم » فإنّ الحذف فيه من الأوّل عنده خلافاً للمبرّد (٧) ، وإن كان قد عورض أصله بقولهم :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَغْمَلَاتِ ... (٨)

(١) البيت من الطويل ، وهو لـ « ضانيء بن الحارث الثرجمي » في الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، والأصمعيّات

ص ١٨٤ ، والكامل ٤١٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٧/٢ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، وشرح أبيات المغني ٤٣/٧ .

وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/١ ، ورفض المباني ٢٦٧ ، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥ .

(٢) في (ج) « المعطوف » بـ « تدون تاء » .

(٣) في الأصل : « المعطوف » ، وما أثبت من (ج) ، ولعله أولى .

(٤) الكتاب ١٥٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ ، والبسيط ٨١٠/٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/١ ، والبسيط ٨٠٣/٢ ، والتصريح ٦٦/٢ .

(٦) الذي في الكتاب قوله : « والصّابون » ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء على قوله : « والصّابون » بعلم مضي الخبر . الكتاب ١٥٥/٢ .

(٧) الكامل ٤١٧/١ ، ١١٤٠/٣ ، والمقتضب ١١٤/٤ ، ٢٣٠ .

(٨) قطعة بيت من الرجز لـ « عبد الله بن راحة » في ديوانه ص ٩٩ ، وبعده :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَغْمَلَاتِ الذُّبُلِ

تطاول الليل عليك فانزل

وجاء منسوباً له في شرح أبيات سيويه ٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ ، والخزانة ٣٠٢/٢ ، ٣٠٤ .

ولبعض ولد جرير في الكتاب ٢٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٢ .

وبلا نسبة في اللامات ص ١٠١ ، والمغني ص ٥٩٦ ، ٨٠٩ ، وجمع الهوامع ١٩٦/٥ .

واليعملات : الإبل القويّة ، والذُّبُل : جمع ذابل ، وهي التي ضمّرت من الضّرّ ، أو من طول السّفَر . الخزانة ٣٠٣/٢ .

فإنه زعم أنَّ الحذف هُنا من الآخر لدلالة الأوَّل ، وقد تعرَّض ابن الحاجب للفرق <sup>(١)</sup> ، وفي قوله نظر يأتي لنا فيما يناسب محلّه من الآيات ، والبيت الّتي استشهد بها الشَّيْخ متعيّنة كما ذكر فيها ، وقد أشار إليها في موضع آخر <sup>(٢)</sup> ، وغير ما ذكر فيها ، وهو ظاهر ؛ لعدم صحّة الإخبار في ذلك لعدم المطابقة .

وأما الوجه الثاني الّذي أشار إليه في الآية فهو اختيار ابن عصفور <sup>(٣)</sup> وابن مالك <sup>(٤)</sup> وغيرهم <sup>(٥)</sup> ، وما ضعّف به الشَّيْخ ظاهر .

فإن قلت : أجعلها جملة اعتراضية ، ولا يرد ما ذكر الشَّيْخ .

قلتُ : دخول الواو يُبعد ذلك ، وإن كان قد ورد في الاعتراض ما يشبهه إلاَّ أنَّه قليل ، وأجاز الرَّخْشَرِيُّ فيها الاعتراض <sup>(٦)</sup> ، وما أشار إليه في البيت ظاهر ، والبيت لـ « الضابيء بن الحارث » ، وقِيَّار : اسم لناقته ، وقيل : لغير ذلك ، والرحل المراد به المنزل هُنا ، والضابيء بن الحارث أصله بالضاد من ضبا بالأرض إذا اختبأ <sup>(٧)</sup> ، انظر الحواشي على التفتازاني <sup>(٨)</sup> ، والخبر هُنا ليس على ظاهره ؛ لأنَّ المراد منه التحسّر والتوجّع .

فإن قلتُ : قد أشار غير الشَّيْخ من أهل البيان إلى أنَّ الخبر هُنا ، وهو المسند إنما حذف لأجل الاختصار ، فهل هذا مناف لما ذكر الشَّيْخ هُنا ؟

قلتُ : لا منافاة ؛ لأنَّ الشَّيْخ إنما تكلم على عدم صحّة جعل المذكور خبراً عن ( قِيَّار ) من جهة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٨٣/٢ .

(٢) المغني ص ٨١٤ .

(٣) شرح الجمل ٤٥١/١ .

(٤) شرح التسهيل ٥٠/٢ .

(٥) انظر : الإنصاف م ٢٣ ١٨٥/١ ، والبحر المحيط ٥٣١/٣ ، والتّرّ المصون ٣٥٣/٤ .

(٦) الكشّاف ٦٣٢/١ .

(٧) في الاشتقاق ص ٢١٩ : « ضابيء » مهموز ، من قولهم : ضبأت بالأرض ، أي لصقت بها .

وانظر : اللسان ( ضباً ) .

(٨) انظر : المطول ص ٣٠١ ، وانظر : عروس الأفراح ٣٩٨/١ .

الصَّنَاعَةُ النَحْوِيَّةُ ، وهذا يوافق عليه أهل البيان ، وانظر التفزازاني <sup>(١)</sup> ، فإنه تكلم على البيت كلاماً حسناً ، إلا أنه ذكر فيه <sup>(٢)</sup> إعرابين ، أما أحدهما فهو ظاهر ، وأما الآخر فليس بظاهر ، فإنه منع أن يكون « قِيَار » معطوفاً على المحلّ ، و « غريب » خبر عنها ؛ لظهور بطلان ذلك ، ثم ذكر أنه يصحّ أن يكون « قِيَار » مرفوعاً بالعطف على محلّ اسم « إِنَّ » ؛ لأنّ الخبر مقدّم تقديرًا ، فيكون العطف بعد مضيّ الخبر ، قال : ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في : « إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا ذَاهِبَانِ » ؛ لأنّ لكل واحد منهما خبرًا آخر ، ثم ذكر التّأويل الثاني مثل ما ذكر الشيخ هنا ، وذكر سرّ ذلك ، وذكر أنّ الرّخشريّ عليه مضى في الآية المذكورة ، ثم أشار إلى سرّ ذلك في الآية على ما نصّ عليه الرّخشريّ ، فانظر الرّخشريّ <sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ : فتأمّل قوله : ( يكون مرفوعاً على محلّ اسم « إِنَّ » ) مع قوله : ( لا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين ) ، فظاهر كلامه أولاً أنّه من عطف المفردات ، وإذا كان كذلك / يتعيّن <sup>(٤)</sup> أن يكون الخبر المذكور خبراً عن [ الجميع ، فجاءت الإحالة المذكورة ، وآخر كلامه يقتضي أنّه من عطف الجمل ] <sup>(٥)</sup> .

فإنّ قُلْتُ : لم يختص التفزازاني بما أشار إليه ، ولقد أشار غيره من النحويين إلى ذلك كثيراً ، كما يتساعون <sup>(٦)</sup> فيه ، فيجعلون المسألة من العطف على المحلّ ، وفي التحقيق أنّها من عطف الجمل ، وقد وقع لكثير من شراح الألفية مثل ذلك ، ونبه عليه بعضهم <sup>(٧)</sup> .

قُلْتُ : أمّا من اشترط المحرز <sup>(٨)</sup> ، فيتعيّن أنّه من عطف الجمل عنده ، وأمّا من لم يشترط ذلك <sup>(٩)</sup> ، فقد يجوز عنده العطف على المحلّ ، ويكون الخبر خبراً عنهما إنّ أمكن كما يُقال : « زيد وعمرو قائمان » .

(١) المطول ص ١٤٠ ، وانظر : عروس الأفراح ٣٩٨/١ .

(٢) في (ج) « فيها » .

(٣) الكشاف ٣٦٢/١ .

(٤) في (ج) « فيتعيّن » .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٦) في (ج) « وكثيراً ما يتساعون » .

(٧) شرح التسهيل ٤٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٠/١ ، والصبان ٢٨٦/١ .

(٨) المحققون من البصريين ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥١/١ ، والتّصريح ٦٨/٢ .

(٩) منهم سيويه في الكتاب ١٤٤/٢ ، والميرد في المقتضب ١١١/٤ ، وانظر التّصريح ٦٨/٢ .

فَإِنْ قُلْتُ : كيف يصحّ هذا مع أنّه يؤدّي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد ؟

قُلْتُ : المسألة مشكّلة ، وقد أشار إليها ابن مالك ، وألزم من يقول بذلك أن يقول بقول الفراء <sup>(١)</sup> في قولنا : « قام وقعد زيد » في باب التنازع ، فانظره <sup>(٢)</sup> ، وربما يفرق باختلاف العامل واتّفاقه ، والظاهر ألاّ فرق ، ولا يبعد أن يُقال بالجواز على أصل [ أهل ] <sup>(٣)</sup> الكوفي ؛ لأنّ الخبر عندهم مرفوع بما رفع به قبل الناسخ <sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ قُلْتُ : ما أشار إليه التفتازاني قد وقع في كلامهم ، نظيره في قولنا : « زيد وعمرو قائم » فإنهم يقولون : زيد مبتدأ ، وعمرو معطوف عليه ، وقائم خبر عن « عمرو » على قول سيبويه <sup>(٥)</sup> ، وعن الأوّل على قول الآخر .

قُلْتُ : لا يخلو ذلك من تسامح ، والصواب عدم ذلك ، وأمّا ما ذكر الشيخ في المثال من التأويل ، فالأوّل منهما بعيد ، ولهذا نُزّه عنه القرآن ، على أنّ العطف على المعنى قد وجد في القرآن . وأمّا الثاني فبعيد أيضاً .

وأمّا قوله : ( وخرّج عليه قولهم ) [ إلى آخره ] .

فأشار إلى أنّ التأكيد على المحلّ كالعطف عليه ، وهو لا يجوز ، فلا بُدّ من حذف تقديره : ( إنهم هم أجمعون ذاهبون ) ف « أجمعون » تأكيد للمقدّر .

فَإِنْ قُلْتُ : يلزم عليه حذف المؤكّد .

قُلْتُ : أقول به ، ومذهب سيبويه والخليل جوازه ، وقد ذكر ذلك في نظير هذا ، وبهذا ردّ الشيخ في موضع آخر على من منع ذلك <sup>(٦)</sup> .

والكلام على العطف على خبر « إِنَّ » وتوابعها ، فيها ما هو متفق عليه ، ومختلف فيه ، ومتفق على منعه مثل « ليت ، ولعلّ » .

(١) لعله المفهوم من كلام الفراء في معاني القرآن ١٣٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ ، والكشاف ٦٣١/١ ، والبحر ٥٣١/٣ ، والتنصريح ٧٠/٢ .

(٥) الكتاب ص ١٥٠ ، ١٥٤ .

(٦) المغني ص ٧٩٣ ، ٨١٤ .

فَإِنْ قُلْتُ : يرد <sup>(١)</sup> هُنَا سَوَالٌ فِي سِرِّ عَدَمِ الْعُطْفِ عَلَى اسْمِ [ وَخَيْر ] <sup>(٢)</sup> « لَيْتَ وَلَعَلَّ » مَعَ أَنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْعُطْفَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ عُطْفِ الْجَمْلِ لَا مِنْ عُطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، فَيَقَالُ : أَمَّا إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعُطْفَ هُنَا مِنْ عُطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْفَرْقِ رَبِّمَا يُسَلِّمُ لَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ التَّمْنِيَّ وَالتَّرَجِيَّ أَزَالَا مَعْنَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، بِخِلَافِ « إِنَّ » وَمَا قَارِبَهَا ، فَالْمَحَلَّ قَرِيبٌ أَنْ يَرَاعَى ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ الْعُطْفُ فِيهَا ، هَكَذَا قِيلَ عَلَى مَا فِيهِ ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعُطْفَ مِنْ عُطْفِ الْجَمْلِ ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْعُطْفِ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ غَايَتُهُ مِنْ عُطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَهُوَ جَائِزٌ اتِّفَاقًا <sup>(٣)</sup> .

قُلْتُ : قَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوَاضِعَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْخَذَفِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي الدَّلِيلِ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنَ الْمَدْلُولِ مَعْنَى مِثْلِ : ( زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ قَائِمٌ ) ، فَإِنَّ الْخَذُوفَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَذْكُورِ مَعْنَى أَوْ مِثْلِهِ .

[ قَالَ ] <sup>(٤)</sup> : فَلِذَا امْتَنَعَ الْعُطْفُ عَلَى اسْمِ « لَيْتَ » وَمَا أَشْبَهَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ الْمَذْكُورَ مَتَمَّنًى بِخِلَافِ الْخَذُوفِ .

قُلْتُ : وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ وَاضِحٌ ، وَلَوْلَا <sup>(٥)</sup> الطَّوْلُ لَبَيَّنْتُهُ ، وَالْأَقْرَبُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ مِنْ عُطْفِ الْجَمْلِ لَكَانَ مِنْ عُطْفِ الْخَيْرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ ، وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

وَانْظُرْ أَبَا حَيَّانَ <sup>(٦)</sup> هُنَا فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَوْجَهَا ضَعِيفَةً أَكْثَرَهَا مَرْجُوحٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ ، وَاَنْظُرْ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> الْآيَةَ ذَكَرَهَا <sup>(٨)</sup> فِي مَحَلِّهَا ، فَإِنَّ الْبَحْثَ هُنَا مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ <sup>(٩)</sup> .

(١) فِي ( ج ) « أورد » .

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ « اسم خير » ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) شرح الرضي ٣٥٣/٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٦٦/٢ .

(٤) فِي ( ج ) « قال : فلذا » بزيادة : قال .

(٥) فِي ( ج ) « لولا » بِحذف الواو .

(٦) البحر المحيط ٥٣١/٣ .

(٧) الْأَحْزَابُ ، آيَةٌ ( ٥٦ ) .

(٨) « ذكرها » سقط فِي ( ج ) .

(٩) الجمع الغريب ٥٧/٢ ب .

**قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا...﴾ [٧٠] .**

ذكرها في أول الجزء الثاني لما أن تكلم على الجملة الفعلية المصدرية <sup>(١)</sup> بفعل ولو قدم معمول الفعل كالآية <sup>(٢)</sup> .

وانظر كلام الزمخشري في هذا <sup>(٣)</sup> ، فإنه صرح أن «كلما» شرط ، وتقدم في أول البقرة <sup>(٤)</sup> التنبيه / على [ المسألة ، وتحقيقها ، فراجع ذلك ] <sup>(٥)</sup> .

**قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا...﴾ الآية [٧١] <sup>(٦)</sup> .**

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أن» المخففة <sup>(٧)</sup> لما أن قال : ( تقع بعد فعل اليقين أو ما يتنزل منزلته ) ، فذكر آيات ثم قال : وقوله : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ في قراءة الرفع <sup>(٨)</sup> ، وقوله :

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلَ مَرْبَعًا \* أَبَشِرْ بِطُولِ سَلَامَةِ يَا مَرْبِعٍ <sup>(٩)</sup>

ثم ذكر الشيخ أحكام «أن» المخففة .

قلت : قد تقدم لنا أن الفعل إن كان لليقين يتعين أن تكون مخففة ، ويجب رفع المضارع بعدها .

وإن كان للظن ، فيجوز الرفع والنصب ، وعليه الآية ، والبيت .

و «المربع» بكسر الميم ، وفتح الباء ، اسم لرجل <sup>(١٠)</sup> ، وتقدم لنا سؤال في هذا الحرف

(١) في الأصل : «أن المصدرية» ، وما أثبت من ( ح ) . وبه يستقيم النص .

(٢) المغني ص ٤٩٣ ، والمستشهد به في المغني آية البقرة ( ٨٧ ) : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَهْسَبْتُمْ أَسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

(٣) الكشف ٦٣٣/١ ، وقد ردّ عليه أبو حيان في البحر ٥٣٣/٣ .

(٤) عند قوله تعالى : ﴿...كُلَّمَا رُزِقُوا...﴾ [ ٢٥ ] ، وانظر الجمع الغريب ( ح ) ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من ( ح ) .

(٦) وبعدها : ﴿...أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً...﴾ . وقد وردت بعد الآية رقم ( ٦٨ ) في الأصل ، وبعد الرابعة والسّتين في ( ح ) ، وأعدتها إلى ترتيبها في المصحف .

(٧) المغني ص ٤٦ .

(٨) قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ( أَلَّا تَكُونَ ) رفعا ، وباقي السبعة بالنصب . السبعة ص ٢٤٧ ، والبحر ٥٣٣/٣ .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لـ « جرير » في ديوانه ٩١٦/٢ ، والأزهية ص ٦٦ ، وشرح شواهد المغني ١٠٣/١ .

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٤٨ ، ٦٨١ .

(١٠) في الديوان : مربع : لقب رواية جرير المسمى ( وَغَوَّعة ) ، وهو من بني أبي بكر بن كلاب .

مع «إن» المكسورة إذا خففت ، فراجعه <sup>(١)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا ... ﴾ الآية [ ٧١ ] <sup>(٢)</sup> .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وأن من ذلك بدل البعض ، مثل الآية <sup>(٣)</sup> .

وذكرها في «الواو» <sup>(٤)</sup> لما أن تكلم على لغة «أكلوني البراغيث» <sup>(٥)</sup> .

قال : ( وقد حمل بعضهم <sup>(٦)</sup> على ذلك الآية ، وتكلمنا <sup>(٧)</sup> على آية الأنبياء <sup>(٨)</sup> في محلها <sup>(٩)</sup> ، ثم

قال : وأما هذه الآية فإذا قدرت الواو <sup>(١٠)</sup> فيها علامتين ، فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ ويجب

[ حيثئذ ] <sup>(١١)</sup> ... <sup>(١٢)</sup> أن يقدّر في أحدهما ضمير مستتر راجع <sup>(١٣)</sup> إليه ، وهذا من غريب العربية ،

أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ، ويجوز كون «كثير» مبتدأ ، وما قبله خبراً . وكونه

بدلاً من الواو الأولى مثل : «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم» ، فالواو الثانية [ حيثئذ ] <sup>(١٤)</sup> عائدة

(١)

(٢) وبعدها : ﴿ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٣)

المغني ص ٦٥٧ .

(٤)

المغني ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٥)

هذه اللغة تُنسب إلى طيء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث ، انظر المغني ص ٤٧٨ ، وتوضيح المقاصد ٧/٢ ، والبحر ٢٩٧/٦ ، والمساعد ٣٩٤/١ .

وهذا الشاهد الشري دائر في كتب النحو دون نسبة إلا ما جاء في مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . إذ قال أبو عبيدة :

« سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقة » ، وانظر في الاستشهاد به : الكتاب ٧٨/١ ، ٢٠٩/٣ ، والأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ،

١٧٢ ، ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وكتاب الشعر ٤٧٣/٢ ، وآمالي ابن الشجري ٢٠٠/١ .

(٦)

لعله القراء في المعاني ٣١٦/١ ، وأبو عبيدة في المجاز ١٧٤/١ .

(٧)

في ( ح ) « تكلمت » بالثاء .

(٨)

قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ... ﴾ [ آية : ٣ ] .

(٩)

الجمع الغريب ٢/ل ١٠/ب .

(١٠)

هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « الواران » لأن السياق يقتضيه ، ونص المغني يوافقه .

(١١)

ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(١٢)

جاء في الأصل كلمة « العاملان » ، والنص يستقيم بحذفها .

(١٣)

في ( ح ) « ضميراً مستقراً راجعاً » بالنصب ، وكذا في المغني .

(١٤)

ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .



على [ متقدّم رتبة ، ولا يجوز العكس ؛ لأنّ الأوّل ] <sup>(١)</sup> لا مفسّر له <sup>(٢)</sup> .

قال : ومنع أبو حيّان أن يُقال : على هذه اللغة : « جاؤوني من جاءك » <sup>(٣)</sup> لأنّه لم يسمع <sup>(٤)</sup> إلاّ مع ما لفظه جمع ، قال : وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتي جمع كان لحوقها هنا أولى ؛ لأنّ الجمعية خفيفة .

وقد أوجب الجميع علامة التانيث في « قامت هند » كما أوجبوها في : « قامت امرأتان » <sup>(٥)</sup> ، وأجازوها في « غلتِ القدر » ، وانكسرتِ القوسُ ، كما أجازوها في : « طلعتِ الشمسُ ، ونفّعتِ الموعظة » ثمّ ذكر كلام الرّخشريّ <sup>(٦)</sup> في ﴿ ... لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ ... ﴾ <sup>(٧)</sup> ذكرناه في محله <sup>(٨)</sup> .

قلتُ : توقّف أبي حيّان في المسألة على ماورد هو الأصل ، فإنّ ذكر هذه العلامة على خلاف الأصل سيما ، وكلمة « من » يجوز مراعاة لفظها ومعناها في كثير من المواضع ؛ فضعف إلحاقها بالجمع الصّريح ، وما استدللّ به الشّيخ - رحمه الله - لا يتمّ إلاّ لو كان ما ذكر من دخول التاء في « غلتِ القدر » وما أشبهه بالقياس على ما سُمع ، بل الجمع سُمع من كلام العرب <sup>(٩)</sup> ، والله أعلم .

**قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا [عَمَّا] <sup>(١٠)</sup> ... ﴾ الآية [ ٧٣ ] <sup>(١١)</sup> .**

ذكرها في لام التوطئة ، وأنّها قد يجوز حذفها ، فذكر هذه الآية دليلاً على ذلك ؛ لأنّ المذكور يتعيّن للقسم ، وأمّا من زعم إضمار الفاء في الجواب فلا يصحّ <sup>(١٢)</sup> . والآية ذكرها لهذا المعنى أيضاً في

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ج) .

(٢) في (ج) « لا مفسّر لها » وكذا في المغني .

(٣) البحر المحيط ٥٣٤/٣ ، ٢٩٧/٦ .

(٤) في (ج) « لأنها لم تسمع » وكذا في المغني .

(٥) في (ج) « امرأة » وكذا في المغني .

(٦) الكشف ٥٢٤/٢ ، ٥٢٥ .

(٧) مريم ، آية ( ٨٧ ) .

(٨) الجمع الغريب ٢/٢٣١ .

(٩) انظر تحليل هذا في الدرّ المصون ٣٧١/٤ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) وبعبارة : ﴿ ... يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَرَّوْا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١٢) المغني ص ٣١١ ، ٨٣٨ .

آخر فصل الكلام على العامل في ( إذا ) <sup>(١)</sup> .

وذكرها أيضاً مثلاً لاجتماع الشرط والقسم ، واكتفى بجواب القسم ، انظره <sup>(٢)</sup> آخر جملة القسم من كلامه <sup>(٣)</sup> .

وذكرها أيضاً في « مِنْ » مثلاً لـ « أَلَيْ » لبيان الجنس <sup>(٤)</sup> /

\* [ ... ، ... ] <sup>(٥)</sup> .

قُلْتُ: ولا تتعين لذلك ، بل يجوز فيها التبعض <sup>(٦)</sup> ، وهو الأول في كلام أبي حيّان <sup>(٧)</sup> .

واجتماع الشرط مع القسم تقدم لنا في البقرة [ وغيرها ] <sup>(٨)</sup> الكلام عليه <sup>(٩)</sup> .

**قوله تعالى:** ﴿ ... وَنَطْمَعُ ... ﴾ الآية [ ٨٤ ] <sup>(١٠)</sup> .

ذكرها مثلاً لحذف الجار ، انظره <sup>(١١)</sup> .

**قوله تعالى:** ﴿ ... فَكَاارُتُهُ ... ﴾ الآية [ ٨٩ ] <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> .

هذه الآية الكريمة أشار إليها الشيخ ، وإلى آية الفدية <sup>(١٤)</sup> لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ « أو » تكون

(١) المغني ص ١٣٥ .

(٢) في ( ج ) « انظر » بحذف الهاء .

(٣) المغني ص ٥٣١ .

(٤) المغني ص ٤٢١ .

(٥) مثل ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٣٦٧ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) قال ابن هشام : « وأنكر يحيى » « مِنْ » لبيان الجنس قوم ، وقالوا هي في : ﴿ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ، و ﴿ مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ للتبعض ، وفي ﴿ مِنَ الْاَوْتَانِ ﴾ للابتداء ... وهذا تكلف . المغني ص ٤٢١ .

(٧) البحر المحيط ٥٣٦/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٩) الجمع الغريب ١/٣٥١ عند حديثه عن الآيتين ٨٣ ، ٨٤ . من البقرة . وانظر : الجمع الغريب ١/٧٨٨ ... الآية ١٨٧ من آل عمران .

(١٠) وبعدها : ﴿ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(١١) المغني ص ٨٣٨ .

(١٢) وبعدها : ﴿ اِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ... ﴾ .

(١٣) جاءت في الترتيب بعد الآية رقم [ ٩١ ] فتصرفت بتقديمها .

(١٤) البقرة ، آية ( ١٩٦ ) : ﴿ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ .

للتَّخْيِيرِ ، وذكر عن بعضهم أنَّه ما يمتنع فيه الجمع ، فأورد عليه آيتي الفدية ، والكفارة هي فيهما للتَّخْيِيرِ مع إمكان الجمع ، وأجاب بأنَّ الجمع بينهما في الإطعام ، والكفارة على أنَّ كلَّ واحد كفارة ممتنع ، بل يقع واحده كفارة ، والباقي قربة <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ: جواب الشيخ - رحمه الله - حسن جارٍ على المذهب المختار في التكليف بواحد لا بعينه في مثل خصال الكفارة ، وأنَّه إذا ترك الجميع يعاقب على واحد فقط ، وإذا فعل الجميع يثاب ثواب الواجب على واحد فقط ، ويعلق ما في المسألة من الأقوال ، والأبحاث ، انظر شراح ابن الحاجب في المسألة ، والله الموفق <sup>(٢)</sup> .

### قوله تعالى : ﴿... فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ...﴾ [ ٩١ ] .

ذكرها استطراداً في عطف الخير على الإنشاء <sup>(٣)</sup> لما أنْ تَكَلَّمَ على قوله : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ...﴾ <sup>(٤)</sup> ، وحمل الآية أنْ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى «آمنوا» مثل : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ .

قُلْتُ: التنظير في الجملة الخبرية ؛ لأنها قد يُرادُ بها الإنشاء ، ولا فرق بين كونها اسمية ، أو فعلية ، وعند أهل البيان الاسمية أدخل في ذلك ؛ ولذا كان ( هل تشكرون ) أضعف في طلب الشكر من : ( أنتم شاكرون ) ، و ( أنتم تشكرون ) و ﴿هَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> أقوى من «هل أنتم تشكرون» وهي درجات مختلفة ، وسرّها جليّ في كتبهم <sup>(٦)</sup> ، والله أعلم .

### قوله تعالى : ﴿هَدَيْتَابَالْعَلَكَبَةِ...﴾ [ ٩٥ ] .

ذكرها في الإضافة دليلاً أنَّ هذه الإضافة غير محضة ، انظره <sup>(٧)</sup> .

### قوله تعالى : ﴿أَوْكَهَّارَةًطَعَامُ مَسَاكِينَ...﴾ الآية [ ٩٥ ] .

- (١) المغني ص ٨٨ .
- (٢) انظر : الذخيرة ٣/٣٤٧ ، وانظر : رفع الحاجب ٣/١٥٥ .
- (٣) المغني ص ٦٢٩ .
- (٤) الصّف ، آية ( ١١ ، ١٢ ) . وبعدها ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ ، ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ...﴾ .
- (٥) الأنبياء ، آية ( ٨٠ ) .
- (٦) مفتاح العلوم ص ٣٠٩ . والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٣٧ ، وشروح التلخيص ٢/٢٦٨ .
- (٧) المغني ص ٦٦٣ .

ذكرها <sup>(١)</sup> الشيخ - رحمه الله - في أول النوع الثاني من الجهة السادسة <sup>(٢)</sup> ، فقال : ومن الوهم في الأول <sup>(٣)</sup> قول جماعة في ﴿ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ في قراءة من نَوَّن ﴿ كَهَّارَةً ﴾ <sup>(٤)</sup> أنه عطف بيان على كفارة .

قال : ( وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم ، وأما على قول الكوفيين ، فيرون أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فيكون في المعارف والتكرات ... ) قلت : أما الاعتراض على مذهب البصريين فظاهر كما قال ، وليس البصريون كلهم منعوا ذلك ، فإنه قال به جماعة <sup>(٥)</sup> منهم الفارسي <sup>(٦)</sup> وناهيك به .

وأيضاً المَعْرَبُ لا يلزمه التزام مذهب في الإعراب ، نعم حقه أن يُعَيَّن القول ، وضعفه ، وما ردَّ به وقع في كلام المَعْرَب <sup>(٧)</sup> ، وأما على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فقاعدتهم هذه غير مطَّردة ، كما سيأتي لنا بيانه في غير هذه الآية <sup>(٨)</sup> إن شاء الله تعالى .

**قوله تعالى :** ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ... ﴾ الآية [ ٩٥ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الفاء الدَّاخلَة جواباً للشرط <sup>(٩)</sup> ، لما أن عدَدَ المواضع التي يجب دخولها فيها ، فذكر مواضع ، ثم قال : وإنما دخلت الفاء في : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ الآية ] <sup>(١١)</sup>

(١) في (ج) « وذكرها » بزيادة الوار .

(٢) المغني ص ٧٤٣ .

(٣) أي : اشتراطهم التعريف لعطف البيان .

(٤) قرأ نافع وابن عامر بإضافة ﴿ كَفَّارَةً ﴾ لما بعدها بدون تنوين ، وقرأ الباكون بتنوينها ، ورفع ما بعدها . السبعة ص ٢٤٨ ، والكشف ٤١٨/١ ، والبحر ٢٠/٤ .

(٥) نسبة الأزهري للفارسي ، وابن جني ، والرخشري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن الناطم ( التصريح ٥٣٩/٣ . وانظر بسط هذه الآراء في الكشف ٦٤٥/١ ، ٣٧١/٢ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٩٥/٢ ، وابن الناطم ص ٥١٥ ، ٥١٦ ، والتصريح ٣٩٥/٣ .

(٦) نقله ابن مالك في شرح الكافية ١١٩٥/٣ عن التذكرة .

(٧) وانظر : الحجة ٢٥٤/٣ ، وانظر : الدر المصون ٤٢٥/٤ .

(٨) الدر المصون ٤٢٥/٤ .

(٩) منها الآية رقم ( ١٦ ) في سورة إبراهيم ، والآية رقم ( ٣٥ ) من سورة النور .

(١٠) المغني ص ٢١٨ .

(١١) « منه » سقط في (ج) .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

لأنَّ الفاء قد دخلت على مبتدأ محذوف ، والفعل خبر عنه ، فالجملة اسمية <sup>(١)</sup> .

وذكرها في اللام غير العاملة <sup>(٢)</sup> راداً بها على ابن الحاجب في منعه للإضمار في « لسوف » <sup>(٣)</sup> .  
انظره .

**قُلْتُ** : إِنَّمَا أَشَارَ <sup>(٤)</sup> إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا تَدْخُلُ وَيَجِبُ دُخُولُهَا فِي مَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا / ، وَأَمَّا مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ مَا يُوْهِمُ جَوَازَهُ ، لَكِنْ قَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ تَقْدِيرُ مُبْتَدَأٍ <sup>(٥)</sup> كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ هُنَا .

على أَنَّ أبا حَيَّانَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ قَالَ : ( لَوْ قَالَ قَائِلٌ فِي قَوْلِنَا : « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَيَقُومَ عَمْرُو » إِنَّهُ جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ لَكَانَ جَوَابًا ، وَيَقَعُ الرِّبْطُ بِعَمَلِ الشَّرْطِ فِي اللَّفْظِ ، أَوْ بِدُخُولِ الْفَاءِ ) <sup>(٦)</sup> .

**قُلْتُ** : وَقِيلَ فِي نَظِيرِ الْآيَةِ بِحُكْمِ بَزِيَادَةِ الْفَاءِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَعَلَّ « مَنْ » هَذِهِ مُوَصُولَةٌ وَلَيْسَتْ بِشَرْطِيَّةٍ .

**قُلْتُ** : لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ السُّؤَالُ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْمُعَرِّبِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ <sup>(٧)</sup> .

**قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ... ﴾ الْآيَةُ [ ٩٧ ] <sup>(٨)</sup> .

ذَكَرَهَا [ الشَّيْخُ ] <sup>(٩)</sup> فِي الْبَابِ الرَّابِعِ <sup>(١٠)</sup> لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ ، فَذَكَرَ أَمُورًا ثُمَّ قَالَ : وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ﴾ الْآيَةِ : إِنَّ ﴿ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ عَطْفٌ بَيَانٌ

(١) في الأصل : « في الجملة الاسمية » .

(٢) المغني ص ٣٠٢ .

(٣) الأمالي النحوية ١٤٨/١ .

(٤) في (ج) « أشاروا » .

(٥) في (ج) « المبتدأ » .

(٦) الارتشاف ١٨٧٦/٤ ، والبحر ٢٢/٤ .

(٧) الدرّ المنصون ٤٢٨/٤ .

(٨) وبعدها : ﴿ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ... ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) المغني ص ٥٩٣ .

على جهة المدح كما في الصِّفة لا على جهة التَّوضيح<sup>(١)</sup> ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي<sup>(٢)</sup> .

قُلْتُ: نقل هذا الكلام بعد أن نقل عن الكسائي جواز نعت الضَّمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فانظره .

وتخريج الشيخ ظاهر ، فكأنه يقول : كما أنَّ الكسائي أجاز الصِّفة للضمير بما ذكر ، وقد نصَّ الزَّخْشَرِيُّ على أنَّ عطف البيان يكون للمدح بمنزلة الصِّفة ، فيلزم الكسائي أن يقول بذلك في الضَّمير ، وهو إلزام ظاهر ، قيل عليه : لا يلزم أن يكون الشيء تنزل منزلة الشيء أن يُعطى حكمه ، بدليل النداء تنزل منزلة الضَّمير مع كونه وُصِفَ والضَّمير لا يوصف .

قُلْتُ: وفي هذا نظر ، فتأمله ، فإنَّ الغرضين مختلفان قطعاً .

**قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ...﴾ الآية [١٠٠] (٣) .**

ذكرها مثلاً لورود «لو» بمعنى «إن»<sup>(٤)</sup> ، وذكر من ذلك أمثلة : «أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»<sup>(٥)</sup> ، وقول الشاعر :

..... ولو باتت بأطهار<sup>(٦)</sup>

انظره .

**قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ...﴾ الآية [١٠٥] (٧) .**

(١) الكشاف ٦٤٦/١ .

(٢) المغني ص ٥٩٣ .

(٣) وبعبارة : ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ .

(٤) المغني ص ٣٤٨ .

(٥) الموطأ (باب الترغيب في الصدقة) ٥٩٥/٢ ، برقم ٢٨٤٦ ، ومسند أحمد ٢٠١/١ .

(٦) قطعة بيت من البسيط ، للأخطل «غيث بن غوث» ، وقامه :

قوم إذا حاربوا شذوا مآزهم ☉ نون النساء ولو باتت بأطهار

وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، وفيه «عن» مكان «دون» ، وانظر النوادر في اللغة ص ٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢ .

وبلا نسبة في المقرب ٩٠/١ ، ورصف المباني ص ٣٦٠ .

(٧) وبعبارة : ﴿... لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ...﴾ .

ذكرها في الجهة الرابعة في المثال السابع منها <sup>(١)</sup> لما أن تكلم على آية « آل عمران » ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، واختار أن الضمة في الآية إتيان مثل الضمة في « لم يرد » ، وفي هذه الآية ، إن جعل ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ [كَيْدُهُمْ] ... <sup>(٣)</sup> جواباً لاسم الفعل ، فإن قدر استئنافاً ، فالضمة إعراب ، انظره .

**قوله تعالى :** ﴿ فَأَخْرَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ الآية [ ١٠٧ ] <sup>(٤)</sup> .

ذكرها الشيخ في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف في الباب الثاني <sup>(٥)</sup> لما أن تكلم على أن الجملة بعد النكرة الموصوفة محتملة للحال والصفة ، فقال :

( لأنَّ الوصف يُقَرِّبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ حَتَّى أَنْ أَبَا الْحَسَنِ أَجَازَ وَصَفَهَا بِالْمَعْرِفَةِ ) ، فقال في قوله : ﴿ فَأَخْرَانِ ﴾ الآية ، إِنَّ ﴿ الْأَوَّلَيْنِ ﴾ صفة ( لآخران ) ، لوصفه <sup>(٦)</sup> ، إلى آخر ما ذكروا .

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في النوع الثاني من الجهة السادسة <sup>(٧)</sup> ، فذكر فيها أيضاً قول الأخفش <sup>(٨)</sup> ، وذكر قولاً آخر في جواز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً .

قلتُ : أمّا قول الأخفش فهو معلوم ، وفي الآية أعاريب معلومة <sup>(٩)</sup> ، وقد أطال المُعَرِّبُ هُنَا فِي ذَلِكَ <sup>(١٠)</sup> ، ووصف المعرفة بالنكرة فيه ثلاثة أقوال معلومة .

والإجماع الذي أشار إليه أبو حيان هُنَا <sup>(١١)</sup> لا يصح ، ويلزم الأخفش أن يقول بذلك في عطف البيان ، ولم ينقل عنه ، وقد بسطت إلزامه فيما تقدّم في غير هذه السّورة <sup>(١٢)</sup> ، وما ألزمته للأخفش

(١) المغني ص ٧١٨ .

(٢) آل عمران ، آية ( ١٢٠ ) .

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ( ج ) .

(٤) وبعبدا : ﴿ ... مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ ... ﴾ .

(٥) المغني ص ٥٩١ .

(٦) في ( ج ) « أو وصله » وما أثبت موافق لنص المغني .

(٧) المغني ص ٧٤٧ .

(٨) معاني القرآن ١/٢٩٠ .

(٩) الكشاف ١/٦٥١ ، والبحر ٤/٤٥ ، والدرّ المصون ٤/٤٧٣ .

(١٠) الدرّ المصون ٤/٤٧٣ .

(١١) البحر المحيط ٤/٤٥ .

(١٢) الجمع الغريب ١٣٥ ، عند حديثه عن آية آل عمران ( ٦٤ ) .

قريب مما أُلزم الشَّيْخ الكسائي قبل ما ذكرناه ، فتأمل الجواب عن ذلك .

**قوله تعالى :** ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ ... ﴾ [ ١١٢ ] <sup>(١)</sup> .

ذكرها في الباب الثامن في كونهم <sup>(٢)</sup> : « يعبرون بالقدرة عن الفعل » <sup>(٣)</sup> في قراءة غير الكسائي ؛ بالغية ، انظره .

قلتُ : القراءتان في الآية سبعيتان <sup>(٤)</sup> أشار إليهما الشَّاطِئِي في قوله :

وَخَاطَبَ فِي هَلْ تَسْتَطِيعُ رَوَاتَهُ \* وَرَبُّكَ <sup>(٥)</sup> رَفَعَ الْبَاءَ بِالنَّصْبِ رُتْلًا <sup>(٦)</sup>

فأفادت أنَّ الكسائي قرأ بالخطاب مع نصب الباء .

ورويت عن جماعة منهم عائشة - رضي الله عنها - <sup>(٧)</sup> ، وكانت تستشكل القراءة الأخرى بأنَّ الحواريين لا يشكون أنَّ الله قادر على إنزال المائدة ، وهذا / هو الحوج الشَّيْخ في تأويل القراءة بأنَّ أول [ الاستطاعة بالفعل ، وقراءة الكسائي لا بُدَّ فيها من حذف مضاف ، أي : سؤال ربك ] <sup>(٨)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً ... ﴾ الآية [ ١١٤ ] <sup>(٩)</sup> .

ذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب <sup>(١٠)</sup> ، فذكر من ذلك هذه الآية الكريمة ، فإنَّ جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ صفة للمائدة ، فهي في محل نصب ، قال :

(١) وبعدها : ﴿ ... رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) في الأصل : « قولهم » ، والصواب ما أثبت .

(٣) المغني ص ٩٠٤ .

(٤) قرأ الجمهور : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بياء الغيبة ، ورفع ( ربك ) .

وقرأ الكسائي ( تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ) ببناء الخطاب لـ « عيسى » و « ربك » بالنصب .

السبعة ص ٢٤٩ ، والكشف ٤٢٢/١ ، والبحر ٥٤/٤ .

(٥) في الأصل : « ركب » ، والصواب ما أثبت من ( ج ) ، ومن الشَّاطِئِي .

(٦) حرز الأمان ص ٥٠ .

(٧) الكشف ٤٢٢/١ ، والبحر ٥٤/٤ ، والدَّرِّ المصون ٤٩٩/٤ .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من ( ج ) .

(٩) وبعدها : ﴿ ... مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ... ﴾ .

(١٠) المغني ص ٥٥٤ .



ويحتمل أن تكون حالاً من ضمير « مائدة » المستتر في ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ على تقديره صفة لها ، لا متعلقاً به ﴿ أَنْزَلَ ﴾ . قال : أو حالاً <sup>(١)</sup> من ﴿ مَائِدَةً ﴾ على تقدير أنّ ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ صفة . انتهى معنى .

قلتُ : أمّا إعراب الصِّفة ، فهو ظاهر ، وإمّا إعراب الحال ففيه بُعْدُ معنى .  
وقوله : ( من ضمير مائدة ) [ إلى آخره ] . بناء على أنّ الضمير انتقل إلى الظرف ، وهو الذي صحّح - رحمه الله - .

**قوله تعالى :** ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ ... ﴾ الآية [ ١١٥ ] <sup>(٢)</sup> .  
ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط لما أنّ ذكر جواب الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه إلا الضمير ، مثل الآية <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ ... ﴾ الآية [ ١١٦ ] <sup>(٤)</sup> .  
ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٥)</sup> في الوجه الثاني في « لما » <sup>(٦)</sup> لما أنّ تكلم على أنّه <sup>(٧)</sup> حرف وجود لوجود <sup>(٨)</sup> لا أنّها اسم ، خلافاً للفراسي <sup>(٩)</sup> ، ومن تبعه <sup>(١٠)</sup> ؛ لأنها لو كانت اسماً لما صحّ [ أنّ تقول ] <sup>(١١)</sup> : « لما أكرمتك أمس أكرمتني اليوم » ؛ لأنها لو كانت ظرفاً كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون واقعاً أمس . قال : والجواب أنّ هذا مثل قوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾

(١) في (ج) « أو حال » بالرفع .

(٢) وبعدها : ﴿ ... فَأَنِّي أُعَذِّبُهُ ... ﴾ .

(٣) المغني ص ٦٥٩ .

(٤) وبعدها : ﴿ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) المغني ص ٣٦٩ .

(٧) في (ج) « أنّها » .

(٨) في (ج) « وجوب لوجوب » بالباء ، والاصطلاحين في المغني .

(٩) سبقه إلى هذا ابن السراج في الأصول ١٥٧/٢ ، وتبعه الفراسي في الإيضاح العضدي ص ٣٢٨ ، وانظر رصف المباني ص ٣٥٤ .

(١٠) ذهب ابن هشام في المغني ص ٣٦٩ إلى أنّ ابن جنّي تابع الفراسي في القول باسميّة « لما » ، والذي في اللمع إدراجها تحت عنوان حروف الجزم ص ١٩٢ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

والمعنى : إن ثبت أنني كنتُ قلته ، وكذا هنا ، ويكون المعنى : لما ثبت إكرامك أمس أكرمك اليوم .  
قلتُ : لا إشكال في الآية ظاهر ؛ لأنَّ « إن » تُخَلَّص للاستقبال ، وظاهر الآية خلاف ذلك ،  
وهذا الذي أشار إليه الشيخ قريبٌ من قول أبي البقاء <sup>(١)</sup> ، وهو أسهل من جميع التكاليف للمُعربين  
هنا ، فلا عدول عنه ، والله أعلم .

ومن حمل « إن » في الآية على « أو » كما حملت « الواو » على « إن » في كلامهم غير بعيد .

### تنبيه :

يظهر لي في تقدير هذه الشرطية من كلام عيسى عليه السلام أنها سيقت مساق إظهار الحجّة على  
الكفرة القائلين بما كذبهم الله تعالى فيه ، وهو سر استنطاق عيسى عليه السلام الباري سبحانه ، بما ذكر من  
الاستفهام ، وقد أومى عيسى عليه السلام إلى بيان الملازمة في الشرطية المذكورة ، وهو كلام جليّ ،  
والله أعلم ، فلا يغترّ جاهل بغير هذا ، [ والله أعلم ] <sup>(٢)</sup> الموفق <sup>(٣)</sup> .

### تنبيه :

تأمل كلام ابن الحاجب <sup>(٤)</sup> وغيره من النحويين لما أنْ ذكروا أنَّ الماضي إذا كان حقيقة لفظاً  
ومعنى ، وكان جواباً لشرط وجب اقترانه بالفاء . كيف يصحّ هذا الكلام ، ويكون الماضي لفظاً  
ومعنى مرتباً <sup>(٥)</sup> على الشرط المستقبل ؟ ثمَّ إنَّ ظاهر كلامهم في ذلك المحلّ يجعلونه هو الجواب من غير  
تأويل ، وظاهر ما رأيت في هذه الآية ، وكذا قوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أنه لا  
يُدَّ من تأويل ، ولا تخلو المسألة من إشكال ، وعلى فهم أنَّ جواب [ الشرط ] <sup>(٨)</sup> قد يكون ماضياً  
لفظاً ومعنى من غير تأويل ، بنى شيخُ شيوخنا ابن عرفة <sup>(٩)</sup> - رحمه الله - جواباً عن اعتراض ذكره في

(١) التبيان ٤٧٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٣) النصُّ به التواء لعلَّ صوابه : ( وهو كلام جليّ ، فلا يغترّ جاهل بغير هذا ، والله أعلم الموفق ) .

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٨٨٥/٣ ، والتّصريح ٣٨٤/٤ .

(٥) في ( ج ) « مرتّب » بالرفع .

(٦) في الأصل « وإن » ، وفي ( ج ) بحذفها ، وهو الصّواب وفق رسم المصحف .

(٧) يوسف ، آية ( ٢٦ ) .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٩) سبق التعريف به ص ١٢ .

المتعة ، وذلك أنه لما أن نقل عن ابن رشد <sup>(١)</sup> ، إذا قال رجل لآخر : « إن جئتني بخمسين فقد زوجتك » أنه إذا أتى بخمسين لا يلزم النكاح . ونقل عن أشهب <sup>(٢)</sup> إذا قال رجل لخطاب : « إن فارقت زوجتك [ فقد زوجتك ] <sup>(٣)</sup> إن وقع فراق لزم النكاح ، وإن قال : إن فارقتها زوجتك ، لم يلزم القائل النكاح <sup>(٤)</sup> .

فأخذ ابن رشد يجمع بين قول أشهب وما نقل عن ابن القاسم <sup>(٥)</sup> ، أولاً بأن الذي نقل عن ابن القاسم جعل اتيانه بالخمسين سبباً لأن يُنشأ عقد بعد ذلك ، لا أن العقد وقع بذلك ، بخلاف الفراق في صورة أشهب ، فإنه جعلها إنشاء للعقد ، فلزم ذلك ، واعترض عليه الشيخ - رحمه الله - بأن أشهب فرق بين قوله : « فقد زوجتك » وبين « زوجتك » في جواب الشرط ، وأجاب عن الاعتراض بأن ابن رشد لعلة / رآه ؛ لأن الفعل الماضي ودخول الفاء يعين أن المراد منه الماضي معنى .

قلت : تأمل <sup>(٦)</sup> هذا فإنه لا يجري على قاعدة نحوية .

**قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [ ١١٦ ] <sup>(٧)</sup> .**

ذكرها [ الشيخ - رحمه الله - ] <sup>(٨)</sup> في الفصل لما أن تكلم على ما يحتمل من الأوجه <sup>(٩)</sup> ، فذكر آيات ، ثم قال : ( ويحتمل ثلاثة أوجه <sup>(١٠)</sup> : قولك : ( أنت أنت الفاضل ) . قال : ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ ﴾ الآية ... )

(١) هو : محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد ، قاضي الجماعة بقرطبة ، من أشهر علماء المالكية ، كان عارفاً بالفتوى ، له : البيان والتحصيل ، والمقدمات الممهدة . توفي سنة ٥٢٠ هـ .

كتاب الصلة ٥٤٦/٢ ، وبغية الملتبس ص ٥١ .

(٢) هو : أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ، أبو عمرو ، فقيه ، ثبت ، ورع ، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بعد ابن القاسم . توفي سنة ٢٠٤ هـ .

وفيات الأعيان ٢٣٨/١ .

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ( ح ) .

(٤) شرح حدود ابن عرفة ٢٤٦/١ .

(٥) سبق التعريف به ص ٣٣١ .

(٦) في ( ح ) « فتأمل » بزيادة الفاء .

(٧) وهي بعض من الآية رقم ( ١٠٩ ) .

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من ( ح ) .

(٩) المغني ص ٦٤٦ .

(١٠) الفصيلة ، والتوكيد ، والابتدائية .

قُلْتُ: والأوجه فيها ظاهرة ؛ لأنَّ ضمير الرفع المنفصل يُؤكِّدُ به كلَّ ضمير متصل سواء كان رفعا أو نصبا ، والفصلية ظاهرة لتوفر الشروط ، والابتدائية ظاهرة أيضا ، والجملية خبر عن « إِنَّ » .

فإن قُلْتُ : كيف يتقرر التأكيد مع أنَّه تابع للمؤكد ، والمؤكد منصوب .

قُلْتُ : هذا مما غلبوا فيه المعنى على الصناعة ، والقياس عدم جوازه .

فإن قُلْتُ : قد ذكر الشيخ - رحمه الله - في الجهة الخامسة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ <sup>(١)</sup> ثلاثة أوجه : الفصل ، وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم ، والتوكيد <sup>(٢)</sup> ، فهلا قال مثل ذلك في هذه الآية ؟

قُلْتُ : الظاهر أنَّه لا فرق ، على أنَّ الدَّمَامِيَّ قد ناقشه في لفظه ، وجعل فيه تناقضا ، وفي كلامه نظر ، فانظره <sup>(٣)</sup> .

**قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ... ﴾ الآية [ ١١٧ ] <sup>(٤)</sup> .**

ذكرها [ الشيخ ] <sup>(٥)</sup> في مواضع ، منها : في افتراق عطف البيان ، والبدل في الباب الرابع <sup>(٦)</sup> لما أن قال : ( إِنَّ عطف البيان لا يكون في الضمير ، ولا يكون مضمرا ، ولا تابعا له ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات <sup>(٧)</sup> ) .

قال : وما أجازته الرُّخْشَرِيَّ في قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية . فقال : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ بيان « لله » في ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> فقد مضى رده <sup>(١٠)</sup> . ثم ذكر عن الكسائي

(١) البقرة ، آية ( ١٢٧ ) ، وآل عمران ، آية ( ٣٥ ) .

(٢) المغني ص ٧٢٢ .

(٣) تحفة الغريب ل ٢٢٣ / أ .

(٤) وبعدما : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ... ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ( ج ) .

(٦) المغني ص ٥٩٣ .

(٧) في ( ج ) « في المشتق » وهي عبارة المغني .

(٨) ﴿ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ سقط في ( ج ) .

(٩) الكشف ٦٥٦ / ١ ، وانظر بسط هذه الأقوال في هذه الآية في البيان ٣١٠ / ١ ، والبيان ٤٧٦ / ١ ، والبحر المحيط ٦١ / ٤ ، والدرّ المصون ٥١٤ / ٤ .

(١٠) المغني ص ٤٩ .

أَنَّهُ يُنْعَتُ الضَّمِيرُ بِالرَّحَمِ (١) ، وألزمه أن يقول بذلك في عطف البيان .  
ومنها أيضاً أَنَّهُ ذكرها في « أَنْ » التفسيرية لما أن ذكر فيها الخلاف (٢) ، ونَقَلَ عن الكوفيين منعها (٣) ، ومال إليه الشيخ وجعله مقبولا في الطبع ، ثُمَّ ذكر لها عن المثبتين شروطاً معلومة ، ثُمَّ ذكر عن الزَّخَشَرِيِّ في هذه الآية أَنَّ « أَنْ » تفسيرية لقوله : ﴿ قُلْتُ لَهُمْ ﴾ بعد أن يسؤل القول بمعنى الأمر .

قال الشيخ : ( وهو حسن ) ، قال : وعلى هذا يُزَادُ في الضَّابِط ألا يكون قبلها أحرف القول إلا إذا أُوِّلَ بغيره .

قال : ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـ « أَمَرْتَنِي بِهِ » ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ مقولاً لله تعالى (٤) ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تفسيراً لأمره ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ عَيْنَ تَفْسِيرِهِ .  
قال : ولا أن تكون مصدرية ، وهي وصلتها عطف بيان على الباء في « بِهِ » ، ولا بدلاً من « مَا » .  
أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلأنَّ عطف البيان مع الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ ،

فكذلك لَا يعطف عليه عطف البيان .  
ووهم الزَّخَشَرِيُّ فَأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة (٥) ، ومَن نَصَّ عليها من المتأخرين (٦) أبو حمَّد بن السيد (٧) ، وابن مالك (٨) ، والقياس معهما في ذلك .  
وَأَمَّا الثَّانِي : فَلأنَّ « الْعِبَادَةَ » لَا يَعْمَلُ فِيهَا فَعْلُ الْقَوْلِ ، نعم إِنَّ أَوَّلَ الْقَوْلِ بِالْأَمْرِ كَمَا فَعَلَ الزَّخَشَرِيُّ فِي وَجْهِ التَّفْسِيرِ بِهِ جاز .  
وقد فاتته هذا الوجه هُنا ، فَأُطْلِقُ الْمَنعَ .

(١) انظر رأي الكسائي في : معاني الفراء ٤٧١/١ ، وشرح الرضي ٣١٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣ ، والارتشاف ١٩٣١/٤ ، هذا والذي أجازته الكسائي نعت الضَّمِيرِ الْغَائِبِ .

(٢) المغني ص ٤٩ .

(٣) وانظر الجنى الداني ص ٢٢١ .

(٤) في (ج) « فلا » .

(٥) الكشاف ٦٥٦/١ .

(٦) وإليه ذهب الزجاج ، وابن جني ، والسُّهيلي . نتائج الفكر ص ٢١٤ ، والارتشاف ١٩٣٣/٤ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

(٧) إصلاح الخلل ص ٧١ .

(٨) شرح التسهيل ٣٢١/٣ .

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته ؛ لأن الأمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً ، فكذا ما أول به .

قلنا : هذا لازم على توجيهه التفسيرية ، ويصح أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في به . ووهم الزّخشيّ فمَنع ذلك ظناً منه أنّ المبدل منه في قوّة السّاقط ، فتبقى الصّلة بلا عائد ، والعائد موجود حسّاً ، فلا مانع . انتهى .

وذكرها [ الشّيش ] <sup>(١)</sup> - رحمه الله - أيضاً في آخر الجهة الرّابعة في التّخريج على الأوجه البعيدة <sup>(٢)</sup> ، لما أن ذكر آية قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .

ذكر ما فيها من الأعراب / وزيفها ، ومن جملة ما ضعف به بعضها [ أن فيها الإبدال من العائد ، وقد منعه بعضهم ؛ لأنّ المبدل منه ] <sup>(٤)</sup> في نية الطّرح ، فيلزم أن يبقى الموصول بلا عائد <sup>(٥)</sup> ، ثمّ قال : ( وقد مرّ أنّ الزّخشيّ منع في ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ورددناه عليه ) <sup>(٦)</sup> . ولو لزم إعطاء منويّ الطّرح حكم المطروح لزم إعطاء منويّ التأخير حكم المؤخّر ، فكان يمتنع « ضرب زيداً غلامه » ، ويردّ ذلك : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والإجماع .

وذكرها أيضاً في النوع الخامس من الجهة السّادسة <sup>(٨)</sup> لما أن قال : ( ومن الوهم قول الزّخشيّ في الآية إذا قدّرت « أن » مصدرية : أنها وصلتها عطف بيان على الهاء ... ) ، انظره .

قال الفقير إلى ربّه : أمّا الموضع الأوّل في كلام الشّيش ، فقوله : ( لأنّه في الجوامد ... ) [ إلى آخره ] .

هذه القاعدة قال بها أهل الكوفة ، وقد وقع للشّيش فيها كلام في غير هذا الموضع ، ولعله يأتي ما

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ٧٢١ .

(٣) طه ، آية ( ١٣١ ) . وتتمتها : ﴿ ... إِلَى مَا مَتَّعْنَاهُ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٥) شرح الرضي ٤٣٨/٤ .

(٦) المغني ص ٤٩ ، ٥٦٣ .

(٧) البقرة ، آية ( ١٢٤ ) .

(٨) المغني ص ٧٥٤ .

يناسبه ، وما ذكر عن الزّخشرّي ستكلّم عليه الآن في الموضع الآخر ، وما ألزم الكسائي <sup>(١)</sup> الظّاهر أنّه لازم له ، وقد تقدّم في أوّل السّورة <sup>(٢)</sup> .

وأما الموضع الثّاني <sup>(٣)</sup> ممّا مال إليه الشّيخ من نفي « أن » التفسيرية ، وجعله مقبولا بالطّبع ردّ عليه ذلك .

أمّا كونه مقبولا بالطّبع فلا مدخل للطّبع في علم العربيّة ، وأمّا ما أشار إليه من تغاير المفسّر والمفسّر في « كتبتُ إليه أن قم » قيل : إنّ ذلك بناء منه على تفسير الفعل بالفعل ، [ لا على تفسير تقدير ] <sup>(٤)</sup> « قم » لمعلّق الكتّب ، ولو جعل التّفسير على هذا لا تتفق المفسّر والمفسّر ، هكذا أشار إليه الدّماميني <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : [ هذا ] <sup>(٦)</sup> وعندي فيه نظر ؛ لأنّه إذا كان متعلّق الأمر هو المفسّر وهو مفرد لزم أنّ التّفسير بها إنّما وقع لمفرد مقدّر ، وهي لا بُدّ من تقدير جملة قبلها هي المفسّرة إلاّ أن يُقال : إنّ <sup>(٧)</sup> الاعتبار وجود جملة قبلها لا تفسّر الجملة ، ففيه ما فيه .

قوله : ( بعد تأوّل القول بمعنى الأمر ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : هذا كما قيل في النّواصب لما أن تكلموا على أن « أن » بعد العلم تكون مخفّفة من الثّقيلة . قال بعضهم : ما لم يتأوّل العلم بغير معناه ، فراعى المعنى لا اللفظ ، فتكون ناصبة ، فانظره <sup>(٨)</sup> .

قوله : ( ولا تكون <sup>(٩)</sup> في الآية ... ) [ إلى آخره ] .

قيل : يمكن أن يُقال : أنّ قوله : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ هو التّفسير ، وما في الآية من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام المحكيّ تعظيماً لله سبحانه ، كما قال الزّخشرّي في قوله حكاية عن

(١) انظر رأي الكسائي في الارتشاف ١٩٣١/٤ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

(٢) ص ٣٥٧ من البحث عند حديثه عن الآية رقم ( ٩٧ ) .

(٣) في ( ح ) « فيما » .

(٤) في الأصل : « على تقدير » ، والصّواب ما أثبت من ( ح ) .

(٥) تحفة الغريب ل ١٠٨٠ / ب ، ١٨٠ / ب .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ( ح ) .

(٧) « إنّ » سقط في ( ح ) .

(٨) ارتشاف الضّرْب ص ١٢٧٥ ، والتّصريح ٨٨ / ٢ .

(٩) في ( ح ) « يكون » بالياء .

اليهود : ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> : ( يجوز أن يكون الله وضع الذكر الحسن مكان الذكر القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه السلام ... ) <sup>(٢)</sup> . وقد نصَّ ابن الحاجب في الأمالي أنَّ الحاكِّي إذا حكى له أنَّ يصف المخبر عنه بما ليس من كلام الشخص المحكي عنه <sup>(٣)</sup> ، كذا ذكر الدماميني <sup>(٤)</sup> ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيَّان <sup>(٥)</sup> ، ومنعه المختصر <sup>(٦)</sup> ، هو ظاهر في الضَّعف ، وتأمل كلام الشَّيْخ هنا في قوله : ( المفسر عین تفسیره ) . فإنَّ في لفظه مناقشة ، وربَّما يُقالُ في المعنى كذلك ؛ لأنَّه لو كان معنى أحدهما هو معنى الآخر لزم تفسير الشيء بنفسه ، والجواب أنَّ المراد أنَّ المفسر ( غير ) <sup>(٧)</sup> المفسر مصروفًا باعتبار المقام .

قوله : ( فلأنَّ عطف البيان ... ) [ إلى آخره ] .

قلتُ : هذا هو الذي أحال عليه في الموضع الذي ذكرناه أولاً .

قال الدماميني : ليست هذه النكتة بالتي تصل في القوَّة إلى أنَّ يوهم الرَّخْشَرِيُّ بالذهول عنها ، ولعلَّه لم يذهل ، وإنَّما رآها غير معتبرة ، بناءً على أنَّ ما يتنزَّل منزلة الشيء لا تَطْرُد جميع أحكامه له ، ألا ترى أنَّ المنادى المفرد منزَّل منزلة الضَّمير ، ولهذا بُني ، والضَّمير لا ينعت على المشهور ، مع أنَّه لا يمتنع نعت / المنادى عند الجمهور ، هكذا ذكر الدماميني <sup>(٨)</sup> .

قلتُ : هذا اللَّفْظ بعينه وقع لابن الصَّائغ الاعتراض به مع كونه قد شَنَعَ على الشَّيْخ — رحمه الله — وقال : ( هذا إساءة على الرَّخْشَرِيِّ ، وذكر أموراً لا تليق ... ) <sup>(٩)</sup> .

قلتُ : ولا شكَّ أنَّ هذه القاعدة فيها نزاع ، والشَّيْخ مَن له فيها كلام ، وهي للكوفيين أصلها ،

(١) النساء ، آية ( ١٥٧ ) .

(٢) الكشاف ٥٧٩/١ .

(٣) الأمالي النحوية ١٠٩/١ .

(٤) تحفة الغريب ١٠/ب .

(٥) البحر المحيط ٥٩/٤ .

(٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٣/١ ب .

(٧) في الأصل : « عين » وما أثبت من ( ح ) .

(٨) تحفة الغريب ١٠/ب .

(٩) لم أتمكن من الوقوف على قوله .



وَأَمَّا النَّقْضُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُنَادَى <sup>(١)</sup> ، فليس من المسألة في شيء ، ولا يرد النقض به ؛ لأنَّ قولهم : عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت لا يعنون أنَّه قام مقام النعت وضمَّن معناه كما قالوا في النداء ، فأين المسألة من المسألة ، فتأمل ذلك ، وقد قدَّمت الإشارة إلى هذا <sup>(٢)</sup> .

قوله : ( لأنَّ القول لا يعمل ... ) [ إلى آخره ] .  
قال الدماميني : ( وقد تقدَّم لنا أنَّ المصدر المأخوذ من ذلك مصدر طليي ، فالتقدير هنا : ما قُلْتُ : لهم إلاَّ طلب العبادة ، ومعلوم أنَّ الطلب من المفردات المؤدِّية لمعنى الجملة ، فيصحَّ عمل القول فيه ، كقولك : « قلت كلاماً ... » <sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وقد فاته هذا الوجه ... ) [ إلى آخره ] .  
قيل : إنَّه لم يفته ، وقد أشار إليه في كلامه . قيل : وما أشار إليه الزَّخَشَرِيُّ من منع كون التفسير للأمر ؛ لأجل لزوم أن يكون مقولاً لله يلزم فيما أجازه من عطف البيان من الضمير ، وكذلك يلزم الشَّيْخ الَّذِي أَجَازَ الْبَدَلَ مِنَ الضَّمِير ، قيل : وما أشار إليه الشَّيْخُ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الزَّخَشَرِيِّ فِي الْبَدَل لَا مُحِصَ عَنْهُ ، واعتراض عليه ابن الصائغ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ الاعتراض لأبي حَيَّان قبله <sup>(٥)</sup> .  
قُلْتُ : وليس هذا باعتراض كما رأيت ، على أنَّ أبا حَيَّان لم [ ..... ] <sup>(٦)</sup> ذلك كما أشار إليه الشَّيْخُ هُنَا .

### تنبيهات:

الأوَّل : عادتي أوردُ على الشَّيْخ - رحمه الله - ومن قال بقوله كأبي حَيَّان في هذه المسألة سؤالاً في ردِّهم على الزَّخَشَرِيِّ بأنَّ من المعلوم أنَّهم ذكروا مسائل يتعيَّن فيها عطف البيان ، ولا يصحَّ فيها البدل مخافة من الأمور التقديرية الَّتِي يَنشَأُ عَنْهَا فَسَادُ الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ ، منها : قولهم في قول الشَّاعِر :

(١) في (ج) « من النداء » .

(٢) انظر ما سبق من البحث ص .

(٣) تحفة الغريب لـ ١٠٠/ب ، ١١/أ .

(٤) لم أتمكن من الوقوف على رأيه في آثاره .

(٥) البحر المحيط ٦١/٤ .

(٦) طمس بمقدار كلمتين في النسختين .

أَنَا [ ابْنُ ] <sup>(١)</sup> التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ \* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبُهُ وَقُوعًا <sup>(٢)</sup>

فقالوا إِنَّ « بِشَرًّا » يتعين فيه عطف البيان ؛ لأجل أَنَّهُ لو جعل بدلاً للزم إضافة ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام ، وكذلك قولهم : « هند ضربت الرَّجُلَ أَخَاهَا » لأجل احتياج الجملة إلى رابط ، وغير ذلك من المسائل الَّتِي عَدَّدَ ابْنُ مَالِكٍ <sup>(٣)</sup> ، فكذا يُقَالُ هُنَا : لو حَلَّ البَدَل محلَّ المبدل منه بقي الموصول بلا عائد [ فغاية الرَّخْشَرِيِّ أَن قال مثل ما قالوه في هذه المسألة ، فكيف يشنع عليه في ذلك ؟ ] <sup>(٤)</sup> . خصوصاً بالشَّيْخ - رحمه الله - فإنه وقع له قريب ممَّا راعاه الرَّخْشَرِيُّ في سورة الكهف في قوله : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [ ٢٥ ] <sup>(٥)</sup> في قراءة من نَوَّنَ <sup>(٦)</sup> ، فَإِنَّ أبا البقاء أعرب ﴿ سِنِينَ ﴾ بدلاً <sup>(٧)</sup> ، فردَّ عليه الشَّيْخُ بِأَنَّهُ لو جعل سنين محلَّ مائة فسد <sup>(٨)</sup> المعنى تقديرًا ؛ لأنَّ البَدَل محلَّ محلَّ المبدل منه ، فأنت ترى هذا الَّذِي ردَّ به - رحمه الله - قريبًا ممَّا اعتبره الرَّخْشَرِيُّ ، وقد تقدَّم لنا بعض آيات نبهنا عليه ممَّا يَقْرُب من هذا <sup>(٩)</sup> .

فإِنْ قُلْتُ : أمَّا ما أشرت إليه في البيت ، ففي إعرابها خلاف بين النحويين <sup>(١٠)</sup> ، فَإِنَّ الفَرَّاءَ أَظَنَّهُ أعرب ذلك بدلاً فيها <sup>(١١)</sup> . وأمَّا ما وقع للشَّيْخ في سورة الكهف ، فليس مثل المسألة ؛ لأنَّ ذلك معنى البَدَل .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) هذا البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي ، شاعر أموي ، وجاء منسوبًا له في الكتاب ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، والتَّصْرِيح ٥٤٤/٣ ، والخزانة ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

وبلا نسبة في المقرب ٢٤٨/١ ، وشرح التَّسْهِيل ٣٢٧/٣ ، والممع ١٩٤/٥ .

ويرى « بِشَرًّا » بالنَّصْب ، وتنسب للميرد ، وانظر شرح الرضي ٢٣٤/٢ ، ٣٩٥ ، والارتشاف ١٩٤٥/٤ .

(٣) شرح التَّسْهِيل ٣٢٧/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٦٩٦ .

(٦) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عاصم ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ بتووين كلمة ﴿ مِائَةٍ ﴾ . وقرأ حمزة والكسائي مضافًا غير منوَّن . السبعة ص ٣٨٩ .

(٧) التبيان ٨٤٤/٢ .

(٨) في (ج) « لفسد » بزيادة اللام .

(٩) منها ما جاء في البقرة : ( ١٦٣ ) . وانظر الجمع الغريب ١/٤٨/١ .

والمائدة : ( ٩٧ ) . وانظر الجمع الغريب ٣٥٧ .

(١٠) انظر بسطه في شرح التَّسْهِيل ٣٢٧/٣ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، والتَّصْرِيح ٥٤٤/٣ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

(١١) معاني القرآن ١٣٨/٢ ، وأجازه الفارسي في الحجَّة ١٤٠/٥ ، وحكاه العكبري في التبيان ٨٤٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٩٤٥/٤ ، والمساعد ٤٢٥/٢ .

ولا يتم إلا به معنى ، فإذا كان المعنى لا يتم ، فكيف يتقرر البديل فيها ؟ والبديل على نية تكرار العامل ، فالمبديل منه يراد به الطرح لفظاً ومعنى على قول الميرد .  
قلت : الإنصاف أن من تتبّع المسائل التي ذكرنا يجد فيها ما هو نظير كلام الزخشري قطعاً ، فعليك بذلك ، ثم إن البديل معلوم ما فيه هل هو على نية تكرار العامل أم لا ، ومحلّه معلوم . انظره .  
[ التنبية ] <sup>(١)</sup> الثاني : مما يرد أيضاً على الشيخ في قوله : ( لو لزم إعطاء منوي الطرح ... )

[ إلى آخره ] .  
أن يقال له : قد ذكرت / في مواضع ، فمنها عند قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية [ <sup>(٣)</sup> ] ؛ لأنه <sup>(٤)</sup> لا يصح أن يكون مرتباً على الشرط المتقدم مع أن هذا إنما هو أمر تقديري ، فلما قلت : إن منوي الطرح لا يلزم أن يكون مطروحاً ، فكذا منوي أن الشيء يحل محل الشيء ألا يلزم أن يكون حالاً ، فعليك بتأويل ذلك .

فإن قيل : ما الجواب عن إلزام الشيخ في قوله : ( ضرب زيداً غلامه ) ؟  
قيل : هذا ليس خاصاً بما ذكر الشيخ ، بل يطرد في كثير من المسائل ، مثل : أسماء الاستفهام في ( من ضربت ؟ ) ، وغير ذلك ، وليس شيء من ذلك جازم ؛ لأن هذا التأخر فيها <sup>(٥)</sup> إنما جاء من جهة أصل المفعول ، غاية الأمر أن التأخير هنا منع منه مانع صناعي ، فالتقدير المذكور هنا ليس من تمام معنى الكلام ، ولا يستلزمه ، بخلاف باب البديل ، فإن كون البديل محل محل البديل منه لا يتم المعنى إلا به على قول من قاله ، فتأمله .

[ التنبية ] <sup>(٦)</sup> الثالث : أشاروا هنا إلى أن القصر في الآية الكريمة قصر قلب باعتبار ما اعتقده الكفار في عيسى عليه السلام أنه كان يدّعيه ، فردّ عليهم ذلك وقرّره .  
قلت : وفي تقرير قصر القلب ، هذا باعتبار شروطه وما ذكر فيه أهل البيان نظر لا يخفى ، وانظر

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) البقرة ، آية ( ٢٥ ) .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٤) في (ج) « أنه » .

(٥) كلمة « فيها » سقط في (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

الآية في الإيضاح <sup>(١)</sup> ، فإنه ذكرها في القلب ، ولا بُدَّ إن شاء الله أن أجمع آيات في البيان ، وأرتبها على السور من كتب أهل البيان ، ولا يسع هذا التقييد الكلام في ذلك .

**الرابع :** تأمل كلام أبي حيّان فإنه ذكر أموراً قابلة للبحث ، وخصوصاً ما استدلّ به في الردّ على الرَّخْشَرِيِّ في عدم صحّة البدل في الآية ، فإنه استدلّ بقولهم : « زَيْدٌ مررتُ به أبي عبد الله » قال : فإنّ البدل جائز فيها ، ولا يلزم في كلّ بدل أن يحل محلّ المبدل منه <sup>(٢)</sup> .

**قلتُ :** إن كان نقل هذا <sup>(٣)</sup> نصّاً متفقاً عليه ، تمّ الردّ على الرَّخْشَرِيِّ من جهة النصّ ، والإشكال المتقدّم باقٍ ، فإنّ بعض الصّور قد راعوا فيها هذه القاعدة ، وبعض الصّور لم يراعوا ذلك فيها <sup>(٤)</sup> ، فتأمله ، وإن لم يكن متفقاً عليه فمحلّ نزاع ، والله أعلم .

**قوله تعالى :** ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [ ١١٧ ] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الفصل فيما يحتمل التأكيد والفصلية ، ولا تصحّ الابتدائية <sup>(٥)</sup> .

وذكرها فيه أيضاً مثلاً لوقوع الفصل بين المبتدأ والخبر في الأصل <sup>(٦)</sup> .

وذكرها أيضاً فيه <sup>(٧)</sup> في فائدة الفصل لما أن قال : يدلّ على أنّ ما بعده خير لا تابع ، قال : عبارة التابع أولى من الصّفة ؛ لأنّ الصّفة لا تصحّ في مثل الآية ، انظره <sup>(٨)</sup> .

وذكرها أيضاً في أوّل التّأليف لما أن ذكر سبب الطول ، وأنّ من ذلك التّكرار ، فحيث جاءهم مثل الآية حملوا الضمير وجهين <sup>(٩)</sup> .

(١) الإيضاح ص ١٣١ .

(٢) البحر المحيط ٦١/٤ .

(٣) هكذا رسمت ، ولعلّها « هُنَا » بالنون .

(٤) كلمة « فيها » سقطت من (ج) .

(٥) المغني ص ٦٤٥ .

(٦) المغني ص ٦٤١ .

(٧) كلمة « فيه » سقطت من (ج) .

(٨) المغني ص ٦٤٤ .

(٩) المغني ص ١٤ .

وقد يجرون <sup>(١)</sup> الخلاف فيه هل له محلّ باعتبار ما قبله أم ما بعده ، أم لا محلّ له ، انظره .

**قوله تعالى :** ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ... [ ١١٨ ] .

ذكرها في حرف الفاء ، في الوجه الثاني من الفاء المفردة <sup>(٣)</sup> ، مثلاً لحذف المبتدأ <sup>(٤)</sup> في قراءة ابن مسعود ( فعبادك ) <sup>(٥)</sup> ، انظره .

وانظر التفتازاني في ألقاب البديع فإنه تكلم في هذه الآية كلاماً حسناً يمكن الجواب به عن السؤال الوارد في الآية <sup>(٦)</sup> .

**قوله تعالى :** ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ... ﴾ [ ١١٩ ] <sup>(٧)</sup> .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الإضافة لما أن تكلم أن مما يكتسبه المضاف من الإضافة البناء ، وقسم اسم الزمان المبهم إلى مضاف إلى مبني ، وإلى معرب ، فالمضاف إلى المبني الأرجح فيه البناء عند ابن مالك <sup>(٨)</sup> ، والمضاف إلى المعرب يجب إعرابه عند البصريين .

قال : والصحيح جواز البناء ، واستدل بهذه الآية ، ثم ذكر شواهد على ذلك ، فانظره <sup>(٩)</sup> .

**قال الفقير إلى ربه :** الأصل في سبب البناء إما أنه رجع كله إلى شبه الحرف ، أو إلى شبه الحرف ، وغيره من المبتنيات <sup>(١٠)</sup> ، فهذه المسألة البناء / فيها ما سيبه ؟

(١) في (ج) « ويذكرون » مكان « وقد يجرون » .

(٢) ﴿ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ سقط في (ج) .

(٣) من قوله : « في حرف » إلى قوله : « المفردة » سقط في (ج) .

(٤) المغني ص ٢١٨ ، ٨٢٣ .

(٥) لم أجدها فيما تيسر لي من كتب القراءات .

(٦) المطول ص ٤٢٠ .

(٧) قرأ نافع : ﴿ يَوْمَ ﴾ بفتح الميم ، وقرأ الباقون : ﴿ يَوْمٌ ﴾ رفعاً .

السبعة ص ٢٥٠ ، والكشف ٤٢٣/١ ، والبحر ٦٣/٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٩) المغني ص ٦٧٢ .

(١٠) ابن يعيش ٤/١١٨ ، والمساعد ١/٤٩٤ ، وابن عقيل ١/٢٨ .

قُلْتُ: أَمَّا البصريون فَعَلَّلُوا البناءَ بالمشاكلة ؛ ولهذا قالوا : إذا كان الفعل معرباً لا يصحُّ البناء <sup>(١)</sup> .  
 قُلْتُ: وهي علة باطلة ؛ إذ لو كانت موجبة للبناء لَبُنِيَ ما أُضيف إلى الضمير ؛ لأجل التشاكل ،  
 واختار ابن مالك علة أخرى ، قال : إِنَّمَا <sup>(٢)</sup> بُنِيَ اسم الزَّمان في ذلك لشبهه بالحرف <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ « قَمْتُ »  
 كان كلاماً تاماً ، فإذا قلت : « حين قمتُ » احتاج إلى شيء آخر تتم به الفائدة ، فأشبه الشرط .  
 قُلْتُ: وما قاله باطل ؛ لأنه يلزم على قوله لزوم البيان في جميع حالات الإضافة ، وقد جَوَّز  
 الإعراب <sup>(٤)</sup> ، بل هو المختار في الإضافة إلى المُعَرَّب ، ولا يُقَالُ : إِنَّ لزوم الإضافة أُلغى هذا السَّبب  
 كما قيل في « أي » وما أشبهها ، إذ لو صحَّ ذلك ما <sup>(٥)</sup> صحَّ البناءُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الإضافة هُنا ليست  
 إلى اسم مفرد في اللفظ ، فلذا لم تقو معارضة موجب البناء ، فجعل لهذا الاسم حالة بين [ حالتين ] <sup>(٦)</sup>  
 وفيه نظر .

### تنبيهات :

الأوَّل : الإضافة في هذه الأسماء ليست في الحقيقة إلى الفعل ، فَإِنَّ الفعل لا يُضَاف إليه ، وإنما  
 الإضافة إلى الجملة ، وليس إلى الجملة في الحقيقة ، بل إلى ما يُسَبَّك منها ، كقولهم : ( تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّديِّ  
 خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ) <sup>(٧)</sup> . لا يُقَالُ : إِنَّ السَّبَّكَ [ إِنَّمَا يكون بحرف مصدري ، فإنَّ نقول : قد تقدَّم لنا  
 نظائر استخفَّ النحويون السَّبَّكَ ] <sup>(٨)</sup> فيها كما أشرنا إليه ، وهي على خلاف الأصل ، انظر ابن  
 عصفور في شرح المقرَّب <sup>(٩)</sup> .

(١) البيان ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٣ ، وابن يعيش ١١٨/٤ .

(٢) في (ج) « وَإِنَّمَا » بزيادة الواو .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٥) في (ج) « لَمَّا » بزيادة اللام .

(٦) ما بين المعقوفين سقط في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٧) من أمثال العرب ، انظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١ ، وفيه : « لَأَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيَّديِّ خَيْرٌ » ، و « أَنْ تَسْمَعَ » ، و  
 « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّديِّ لَا أَنْ تَرَاهُ » .

وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ، ونسبه للنعمان بن المنذر ، وضرائر الشعر ص ٢٦٥ ،  
 والبسيط ١٦٦/١ .

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٩) انظر : المقرَّب ، ومعه مثل المقرَّب ص ٢٩٠ .

الثاني : أسماء الزمان إذا خرجت عن الظرفية ؛ الصحيح جواز إضافتها إلى الجملة ، خلافاً لمن منع ذلك <sup>(١)</sup> ، والقرآن يدلّ عليه ، منها هذه الآية الكريمة في قراءة غير نافع ، وانظر أبا حيان هنا في توجيه قراءة الفتح فإن فيها شيئاً <sup>(٢)</sup> ، واختلف في إضافتها هل هي محضة تفيد التعريف ، أو ليست محضة ، والتحقيق عندي أنها ليست بمحضة تفيد التعريف ؛ لأنّ الجمل نكرات . هذا ما نقل المرادي ، انظره <sup>(٣)</sup> .

الثالث : استحضر الشيخ [ رحمه الله ] <sup>(٤)</sup> هنا حكاية حسنة قريية <sup>(٥)</sup> مما نحن فيه ، فقال : يحكى أنّ ابن الأخضر <sup>(٦)</sup> سئل بحضرة ابن الأبرش <sup>(٧)</sup> عن وجه النصب في قوله النابغة :

أتاني - أبيت اللعن - أنك لمتني \* وتلك التي تستك منها المسامع

مقالة أن قد قلت : سوف أناله \* وذلك ، من تلقاء مثلك ، رائع <sup>(٨)</sup>

فأجاب :

\* ولا تصحب الأردى فتدري مع الردي <sup>(٩)</sup>

(١) نسبة المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢٦٥ لـ « صاحب البسيط » .

(٢) البحر المحيط ٤/٦٣ .

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٦٥ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « قريب » .

(٦) ابن الأخضر هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر التنوخي الإشبيلي . أخذ عن الأعلام ،

والقاضي عياض . عالم بالعربية والأدب . توفي عام ٥١٤ هـ ، ومن كتبه شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب .

ترجمته في الصلة ٢/٤٠٤ ، والبغية ٢/١٧٤ .

(٧) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني ، يعرف بابن الأبرش ، ويكنى أبا القاسم . روى عن أبي بكر عاصم بن

أيوب ، وأبي الحسين بن سراج ، وغيرهما ، كان عالماً بالأدب واللغات ، مقتلاً في معرفتهما . توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة ٥٣٢ هـ .

ترجمته في الصلة ١٢/١٧٤ ، والبغية ١/٥٧٧ .

(٨) البيتان من الطويل ، وانظر ديوان النابغة ص ٣٤ .

ونسباً له في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨١٦ ، ٨٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٢٨ ، والخزانة ٢/٤٥٩ .

وذكر البغدادى أنّ ثمة رواية أخرى هي :

ملامة أن قد قلت \*

(٩) هذا عجز بيت من الطويل ينسب لـ « عدي بن زيد » ، وصدره :

إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم \*

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٨٥ ، وحاشية الأمير ٢/١١٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٢٩ ، والخزانة ٢/٤٦٠ ،

فقيل له : الجواب ، فقال : ابن الأبرش قد أجاب ، يُريدُ أَنَّهُ لما أضيف إلى مبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ، ومحلّه الرّفع بدلاً من

..... ، ..... ، ..... ، أَنكَ لَمَتْنِي \*

وقد روي بالرفع ، قال : وهذا الجواب عندي غيرٌ جيّد ؛ لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ ذلك لزم في ( غلامك وفرسه ) ونحو هذا ممّا لا قائل به ، وقد مضى أَنَّ ابن مالك منع البناء في « مثل » : مع إبهامها ، فما ظنّك بهذا ، قال : وإنّما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعني ، أو على المصدرية <sup>(١)</sup> .

قال الشّيخ : وفي البيت إشكال لو سأل عنه سائل لكان أولى ، وهو إضافة « مقالة » إلى « أَنْ قَدْ قُلْتُ » فإنّه في التّقدير : مقالة قولك . ولا يضاف الشّيء إلى نفسه ، قال : والجواب : أَنَّ الأصل مقالة ، فحذف التّنوين للضرورة ، لا للإضافة ، وأنّ وصلتها بدل من ( مقالة ) أو من « أَنْكَ لَمَتْنِي » ، أو خير لمحذوف ، قال : وقد يكون الشّاعر إنّما قال : ( مقالة إن ) بإثبات التّنوين ، ونقل حركة الهمزة ، فأنشد الناس تخفيفها فاضطروا إلى حذف التّنوين <sup>(٢)</sup> .

قال الفقير إلى ربّه : قوله في البيت : ( أَيْتَ اللَّعْن ) بفتح التاء ، وهي تحية العرب للملوك <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ( تَسْتَكْ ) / أي : تضيق ، والمسامع <sup>(٤)</sup> جمع مسمع وهي الأذن .

قوله : ( من تلقاء ) أي [ من « ناحية » ، قوله : « رائع » أي : مفرع .

قوله في الجواب : ( لَا تَصْحَبُ الْأَرْدَى ... ) [ إلى آخره ] <sup>(٥)</sup> .

عجز من قوله :

عن المرء لا تسأل وسل عن خليله

فكلّ قرين بالمقارن يقتدي <sup>(٦)</sup>

(١) المغني ص ٦٧٣ .

(٢) عقّب البغدادي بعد نقله هذا النصّ بقوله : « ولا يخفى أَنَّ هذا كلّّه تعسف ، وإنّما هو من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ ؛ لأنّ « مقالة » أعمّ من « قولك » وهي من الإضافة البيانية ، كشجر الأراك ... » الخزّانة ٢/٤٦٠ .

(٣) نقل البغدادي عن شرح المفضليات لابن الأنباري أنّها تحية « لحم وجُذام » ، ومنازلهم الحيرة . الخزّانة ٢/٤٦٠ .

(٤) في ( ح ) « المسامع » بمحذوف الواو .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من ( ح ) .

(٦) في ( ح ) « مقتدي » .



إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم

ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي

ورُدُّ الشَّيْخِ قَرِيبٌ <sup>(١)</sup> مَّا رَدَدْنَا بِهِ عَلَى عِلَّةِ الْبَصْرِيِّينَ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا الْإِشْكَالُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصَصِ .

قُلْتُ : وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ ، وَكَثِيرًا <sup>(٢)</sup> مَا يُجِيبُ بِهِ النُّحَوِيُّونَ ، وَقَدْ رَدَّ بِمَثِيلِ ذَلِكَ شَيْخُ الشُّيُوخِ ابْنَ عُرْفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَخْتَصَرِهِ الْأَصُولِيِّ <sup>(٣)</sup> عَلَى بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : ( مَا هِيَ زَيْدٌ ) مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ - وَعِنْدِي أَنَّهُ يَرُدُّ بِهِ أَيْضًا كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كـ ﴿ حَبْلُ الْوَرِيدِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وَ ﴿ حَبُّ الْحَصِيدِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فَتَأَمَّلْهُ <sup>(٦)</sup> .

قوله : ( وقد يكون الشاعِر ... ) [ إلى آخره ] .

قيل : هذا فتح إلى التصرف في كل ما يستدل به ، وهو بعيد جدًا .

قال الفقير إلى ربه : وهذا آخر ما رأيته من السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .



(١) في الأصل : « قَرِيبًا » بالنصب .

(٢) في ( ج ) « كَثِيرٌ » بالرفع .

(٣) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٤) ق ، آية ( ١٦ ) .

(٥) ق ، آية ( ٩ ) .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٠٧/٤ ، والمساعد ٣٣٣/٢ .